

بمهورية مصر العربية  
وزارة الأوقاف  
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية



كتاب الفقه الإسلامي

مكتبة الأوقاف

القاهرة









جمهورية مصر العربية  
وزارة الأوقاف  
المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية

# الفكر الإسلامي

من

دار الافتاء المصرية

المجلد الأول

١

إعلام المفتين

محمد عبده

حسونة النواوى عبد المجيد سليم عبد الرحمن قراعة  
محمد بخيت حسين مخلوف حسن مأمون

يشرف على إصدارها

الدكتور زكريا الميرى وزير الدولة للأوقاف  
فضيلة الشيخ جاد الحق مفتي جمهورية مصر العربية  
الدكتور جمال الدين محمد محمود الأمين العام للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية

القاهرة

١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اهداء

إلى السيد الرئيس البنا رحمه الله تعالى محمد نور السائر - حفظه الله

سلام الله عليكم ورحمته وبركاته .. وبعد .  
فهذه بعض آثار توجيهاتكم الرشيدة . وهذه فتاوى  
أعلام المفتين في مصر ، عقل العالم الإسلامي  
وكعبته العالمية في الماضي والحاضر .  
بدأ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية في نشرها  
بعد أن حاولت في الماضي - بصفتي مقررًا للشريعة  
الإسلامية - في المجلس الأعلى للفنون والآداب  
والعلوم الاجتماعية طبعها ، قبل أن تضيق فيما مضى  
من تراشيد ، فلم تستعفى الموارد المالية .  
وستصدر تباعًا بمشيئة الله وتوفيقه ، وبفضل  
رعايتكم وقيادكم .

أعزكم الله بدينته ، وأعز دينه بكم ،  
وأدام الله جل جلاله - توفيقكم إلى غرة الإسلام  
والمؤمنين .  
وسلام الله عليكم في كل حين ، سلام الله عليكم  
حين تمسون وحين تصبحون ؟

ذكرى البري

ليلى الحسن الأسدي الشاذلي

غرة ربيع الأول ١٤٠١ هـ

٧ من يناير ١٩٨١ م





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحمود الله جل جلاله ، والمصلى عليه هو النبی محمد وآله ، والمدعوله بالسداد والرشاد هو الفقه الاسلامی ورجاله .

وبعد :

فيسعدني أن أعهد الى المجلس الاعلى للشئون الاسلامية ، بطبع فتاوى اعلام المفتين لدار الافتاء المصرية ، وهى ثروة علمية ، وتراث فقهي ، تعتز به مصر ، رائدة العالم الاسلامى ، وكعبته العلمية ، ورعاية الجامع الأزهر ، جامع الجامعات ، والمنارة التى يستقى بها كل مسلم .

« ان أريد الا اصلاح ما استطعت وما توفيقى الا بالله »

رمضان ١٤٠٠ هـ

يوليو ١٩٨٠ م

الدكتور زكريا البرى

وزير الدولة للاوقاف

ورئيس المجلس الاعلى للشئون الاسلامية



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### تقديم

نحمدك الله ونشكر نعمك التي لا تحصى العبد ، ولا ينقصها الرقاد ،  
ونسألك قوة اليقين بك ، فإنه لا حول ولا طول إلا حولك وطولك ،  
سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا ، ومن العلم الذي نرتجيه هبة ومنحة منك  
الفقه في دينك وشريعتك - إرتقاءً لأن تكون بمن ومهيم الخير الذي  
أعبر به الصادق الأمين عهده ورسولك محمد - صلى الله عليه وسلم -  
في قوله : ( من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين ) واستعانة بك لخدمة  
هذه الشريعة المطهرة التي ارتضيها لعبادك غائمة للشرائع إلى يوم  
الدين ، لا تبغى إلا توفيقك إلى الحق ، وعصمتك من الخطأ والزلل ،  
سبحانك إن أصبت فنك وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان ،  
فاحفظني بحفظك وأهمني الصواب في دينك .

أما بعد :

فقد عقدت العزم منذ وليت إفتاء الديار المصرية ، على نشر الفتاوى  
التي صدرت عن دار الإفتاء من واقع السجلات التي بمكتبها ، لينضج بها  
المسلمون ، فيها فقه وتطبيق وتخريج لواقعات جليلة ، وهي في ذات  
الوقت منهل حافل ينهل منه الدارسون لعلوم الاجتماع والتاريخ والسياسة  
والاقتصاد ، إذ تحمل الاستفتاءات الرسمية والشعبية صورة لواقع حياة  
الناس في مصر ، بل وربما في العالم الإسلامي في حقبة من الزمن تزيد  
على الثمانين من السنين منذ ٧ جمادى الآخرة ١٣١٣ هـ - ٢١ نوفمبر  
١٨٩٥ م وكنت أرجو أن يتيسر الاطلاع على الفتاوى فيما قبل هذه الفترة ،  
لكن أوراقها دخلت ذمة التاريخ ، حيث قُبعت في دار الوثائق القومية ،  
ومن ثم يكون الأحق بها وينفض التراب عنها وعرضها فقهاء المؤرخين  
المتخصصين في عرض تاريخ الإسلام وحضارته ، ولعل الله أن يعيظ

من العلماء المؤرخين الفقهيين من يؤرخ لفتى مصر وينشر على الناس  
فقههم ، فإن فيه بلا شك إثراء للفقه الإسلامى فى حقب الزمان المتتالية ،  
فوق أن فيه صورة حية لواقع الحياة وأشكالها ومشاكلها ، وليس القصد  
من هذه الدعوة أشخاص المفتين ، بقدر ما هو المقصود من إبراز علمهم  
وأعمالهم ومواقفهم وما فقهوا فيه من جليلد الوقائع .

ولقد كان من هؤلاء المفتين من جمعت فتاويهم ونشرت ، وهى الآن  
من المراجع الهامة للقضاة والمفتين والأساتذة القائمين على تدريس  
فقه الإسلام ، ولكن ما نشر ليس بالكثير . ولما كانت مجلات الفتاوى  
حايوة للعديد المتنوع ، بل والمتكرر فقد كانت ( اختيارات ) من واقعات  
المفتين مما تمس الحاجة إلى العلم به . ونشره لما حواه من بحوث فقهية  
مقارنة . ومن ثم فليس هذا الكتاب بأجزائه التى ستظهر إن شاء الله  
هو كل ما فى مجلات دار الإفتاء ، وإنما ستصلر هذه الاختيارات بعون  
الله وتوفيقه ، ثم تليها مجموعات فى الوقف وفقهه وأحكامه ، لأن الوقف  
نظام اقتصادى عرفه الإسلام ، ويكاد أن يختص به ومازال قائماً بالنسبة  
للووقف على جهات البر ، ومجموعات فى الجنايات ومجموعات فى أحكام  
الملايىث .

وإنه لفأل طيب أن يبدأ طبع هذه الفتاوى فى شهر رمضان المبارك  
من عام ١٤٠٠ هـ وفى عهد الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية  
مصر العربية ، مؤسس دولة العلم والإيمان ، ومرسى دعائهما وفى الوقت  
الذى انجهدت فيه الدولة بقيادته ، إلى تقنين أحكام الشريعة الإسلامية تمهيداً  
لتطبيقها فى الحكم والقضاء ، مع تلك الكلمة الخالدة التى قالها السيد الرئيس  
فى مجلس الشعب يوم ٢٩ جمادى الآخرة ١٤٠٠ هـ - ١٤ مايو  
١٩٨٠ م ( أنا رئيس مسلم للدولة مسلمة ) هذه الكلمة التى مكنت له  
فى قلوب الشعب وستفتح بإذن الله الطريق إلى العودة إلى الحكم بالشريعة  
الفراء ، وبها يسود الأمن والأمان ، ويستقيم السلوك ، وإنه لحق أن أذكر  
وأشكر كل من ساند هذا العمل ، فكرة وتنفيذاً ، وأخص بالذكر

السادة المستشار أحمد موسى وزير العدل السابق، والمستشار أنور عبد الفتاح أبو محلى وزير العدل الحالى، والسيد الدكتور زكريا أحمد البرى وزير الدولة للأوقاف الذى أبدى كل الترحيب وأسند طبع الفتاوى ونشرها إلى المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . فأزاح بهذا عبء التكاليف المالية التى كادت تعطل التنفيذ . ولا غرو ، فهو من أساتذة الشريعة الإسلامية الذين بذلوا جهدا مشكورا فى تجلية مبادئها ، ومن يقدرون المكانة العلمية لهذه الفتاوى .

وإنه لحق كذلك أن أشكر الزملاء ، القضاة أعضاء المكتب الفنى للمفتى ، الذين عملوا فريقاً واحداً ساهرين سائرين بجد فى الطريق المرسوم بخلق وكفاءة ، لا يتغنون سوى فضل الله وجزائه ومرضااته ، والشكر كذلك للباحثين والإداريين ، الذين نفلوا ما وكل إليهم بجهد صادق ودأب محمود .

إن الحمد لله أولاً وآخراً ، والشكر له سبحانه ونسأله الرشاد والسداد ، وأن يزودنا بالتقوى خير زاد .

والصلاة والسلام على صاحب الشريعة المصطفى وسلام على المرسلين  
والحمد لله رب العالمين

القاهرة فى رمضان ١٤٠٠ هـ — يوليو ١٩٨٠ م

جاء الحق على جاد الحق  
مفتى جمهورية مصر العربية

## تصدير الإفتاء

المعنى اللغوي :

في لسان العرب : أفتاه في الأمر : أبانه له وأفتى الرجل في المسألة واستفتيته فيها فأفتاني افتاء .. وأفتى المفتي إذا أحدث حكماً .. وقوله تعالى : ( يستفتونك قل الله يفتيكم )<sup>(١)</sup> أى يسألونك سؤال تعلم . والفتيا بالياء وضم القاء والفتوى بالواو وضم القاء والفتوى بالواو وفتح القاء ما أفتى به الفقيه .

وفي المصباح المنير .. والفتوى بالواو ، بفتح القاء ، وبالياء فتضم ، اسم من أفتى العالم إذا بين الحكم ، واستفتيته سأله أن يفتي ، ويقال أصله من الفتى وهو الشاب القوى ، والجمع الفتاوى بكسر الواو على الأصل ، وقيل يجوز الفتح للتخفيف .

ومن قبيل هذا قول الله تعالى : « ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن »<sup>(٢)</sup> وقوله : ( أفتوني في رؤياي )<sup>(٣)</sup> وقوله سبحانه ( فاستفتهم أهم أشد خلقاً أم من خلقنا )<sup>(٤)</sup> وفي الحديث الشريف : ( إن أربعة تقاتلوا إليه عليه السلام ) أى طلبوا منه الفتوى . ومن هذا جاء الحديث الشريف أيضاً : ( الإمام ما حاك في صدره وإن أفتاك الناس وأفتوك ) أى وإن جملوا لك فيه رخصة وأجازوه ، وقد جاء هذا في صحيح مسلم بلفظ ( والإمام ما حاك في نفسه وكرهت أن يطلع عليه الناس ) . وفي مسند أحمد بلفظ ( والإمام ما حاك في القلب وتردد في الصدر وإن أفتاك الناس وأفتوك ) .

(١) سورة النساء آية : ١٧٦

(٢) سورة النساء آية : ١٢٧

(٣) سورة يوسف آية : ٤٣

(٤) سورة الصافات آية : ١١

## معنى الإفتاء شرعاً :

يؤخذ مما قال به علماء الفقه وأصوله أن الإفتاء : بيان حكم الله تعالى بمقتضى الأدلة الشرعية على جهة العموم والشمول .

وفي كتاب الموافقات للشاطبي<sup>(١)</sup> :

المفتى قائم في الأمة مقام النبي صلى الله عليه وسلم لأن العلماء ورثة الأنبياء كما يدل عليه الحديث الشريف : ( إن العلماء ورثة الأنبياء وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً وإنما ورثوا العلم )<sup>(٢)</sup> .

ولأن المفتى نائب في تبليغ الأحكام في الأحاديث الشريفة : ( ألا تبليغ الشاهد منكم الغائب )<sup>(٣)</sup> و ( بلغوا عني ولو آية .. )<sup>(٤)</sup> و ( .. تسمعون ويسمع منكم ويسمع من يسمع منكم .. )<sup>(٥)</sup> . وإذا كان كذلك فهو معنى كونه قائماً مقام النبي .

## مكانة الإفتاء :

جاء في المجموع للإمام النووي شرح المهلب للشيرازي :

اعلم أن الإفتاء عظيم الخطر كبير الموقع كثير الفضل ، لأن المفتى وارث الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم وقائم بفرض الكفاية لكنه معرض للخطأ<sup>(٦)</sup> ولهذا قالوا : المفتى موقع عن الله تعالى .

وفي الدر المختار للحصكفي وحاشيته رد المختار لابن عابدين :

الفاسق<sup>(٧)</sup> لا يصلح مفتياً لأن الفتوى من أمور الدين والفاسق لا يقبل قوله في الديانات ، ابن ملك ، زاد المعنى واختاره كثير من المتأخرين

- 
- (١) ج ٤ ص ٢٤٤ وما بعدها في فتوى المجتهد . بتصريفه .
  - (٢) في الترغيب والترهيب للمنذرى بروايته وزيادات أخرى .
  - (٣) البخارى في خطبته صلى الله عليه وسلم يبنى .
  - (٤) المرجع السابق فيما يذكر عن بنى اسرائيل ورواه أيضاً أحمد والترمذى .
  - (٥) رواه أحمد وأبو داود والحكم عن ابن عباس وهو حديث صحيح .
  - (٦) ص ٤٠ طبع إدارة الطباعة المنيرية ١٣٤٤ هـ .
  - (٧) ج ٤ ص ١٨ في كتلب القضاء .

وجزم به صاحب المجمع في منته وهو قول الأئمة الثلاثة أيضاً وظاهر ما في التحرير أنه لا يحل استفتاؤه إفتاقاً .

وفي كتاب الفروق للقرافي :

قال مالك : لا ينبغي للعالم أن يفق حتى يراه الناس أهلاً للفتوى ويرى هو نفسه أهلاً لذلك<sup>(١)</sup> ، يريد ظهور أهليته عند العلماء وثبوتها . وهذه المعاني مرددة في عامة كتب فقهاء المذاهب تخرجاً من التسرع في الفتوى وفي هذا قال ابن القيم في أعلام الموقعين :

كان السلف من الصحابة والتابعين يكرهون التسرع في الفتوى ويود كل واحد منهم أن يكفيه إياها غيره ، فإذا رأى أنها قد تعينت عليه بلل اجتهد في معرفة حكمها من الكتاب والسنة أو قول الخلفاء الراشدين ثم أفتى<sup>(٢)</sup> .

حكم الإفتاء :

تكاد نصوص<sup>(٣)</sup> الفقهاء تتفق على أن : تعلم الطالبين وإفتاء المستفتين فرض كفاية ، فإن لم يكن وقت حدوث الواقعة المسئول عنها إلا واحد ، تعين عليه ، فإذا استفتى وليس في الناحية غيره تعين عليه الجواب ، فإن كان فيها غيره وحضر فالجواب في حقهما فرض كفاية ، وإن لم يحضر غيره وجهان أحدهما لا يتعين والثاني يتعين .

أول من قام بالإفتاء :

كان هذا مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد كان يفق بوحي من الله سبحانه ، كما تشير إليه آيات القرآن الكريم ، وقد كانت

---

(١) ج ٢ ص ١١٠ مع هامشه تهذيب الفروق . بتصرف  
(٢) ج ١ ص ٢٧ طبع إدارة الطباعة المنيرية وانظر كشف القناع على من الاقتناع للبهوتي الحنبلي ج ٦ ص ٢٤٠ وما بعدها في أحكام تتعلق بالفتيا .

(٣) المجموع للنووي ج ١ ص ٢٧ ، ص ٤٥ والبحر الرائق لابن نجيم الحنفي ج ٦ ص ٢٩٠ والفروق للقراني ج ٤ ص ٨٩ ، ومنتهى الإرادات للبهوتي الحنبلي ج ٤ ص ٢٥٧ بهامش كشف القناع .



الفتوى ينزل بها القرآن أو يغير بها صلوات الله عليه وسلامه بمجموع  
كلمه مشتملة على فصل الخطاب ، وهذه الأخيرة من السنة الشريفة في  
المرتبة الثانية من كتاب الله تعالى ، ما لم تنقل متواترة ليس لأحد من  
المسلمين العدول عن العمل بها أو القعود عن اتباعها ، بل على كل مسلم  
الأخذ بها متى صحت امتثالاً لقوله تعالى : ( وما آتاكم الرسول فخذوه  
وما نهاكم عنه فانتهوا )<sup>(١)</sup> وقوله : ( فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى  
الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن  
تأويلاً )<sup>(٢)</sup> . ومن بعده - صلى الله عليه وسلم - قام بالفتوى الفقهاء من  
الصحابة والتابعين ، وقد أورد ابن حزم<sup>(٣)</sup> رحمه الله تعالى أسماء عدد  
كثير من الصحابة والتابعين الذين تصلوا للإفتاء ، منسوين إلى البلاد  
التي أفتوا فيها . وأفاض في تعداد المفتين من الصحابة والتابعين رضوان  
الله عليهم أجمعين ، العلامة ابن القيم في كتابه أعلام<sup>(٤)</sup> الموقعين مبيتاً  
أصول فتاوى الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى مقارنة بما لدى  
الأئمة الآخرين من أصول في هذا الموضع .

#### من يتصدى للإفتاء في الإسلام ؟ :

إن أمر الدين خطير وعظيم ، من أجل هذا حرم الله القول فيه بغير  
علم ، بل وجعله في المرتبة العليا من التحريم . ذلك - والله أعلم -  
قوله سبحانه : ( قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم  
والبغى بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وأن تقولوا  
على الله ما لا تعلمون )<sup>(٥)</sup> وذلك أيضاً - والله أعلم - قوله تعالى : ( ولا تقولوا<sup>(٦)</sup>  
لما تصف أنفسكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب

(١) سورة الحشر آية ٧

(٢) سورة النساء آية : ٥٩

(٣) الأحكام في أصول الأحكام ج ٥ ص ٨٩ وما بعدها في الباب الثامن  
والعشرين .

(٤) ج ١ ص ٨ الى ٣١ الطبعة السابقة .

(٥) سورة الاعراف آية : ٣٣

(٦) سورة النحل آية : ١١٦

إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون ) ففي الآية الأولى رتب الله الحكيم في تشريعه : المحرمات بادئاً بأخفها : الفواحش ثم مبيناً ما هو أشد : الإثم والظلم - ثم يكبرها « وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون » وهذا عام في القول في ذات الله وصفاته ودينه وتشريعه .

وفي الآية الأخرى : أبان الله سبحانه أنه لا يجوز للمسلم أن يقول هذا حرام وهذا حلال ، إلا إذا علم أن الله سبحانه وتعالى حرمه أو أحله .

وقد نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح أميره ( بريدة ) أن ينزل عنوه إذا حاصروهم على حكم الله وقال - ( فلذلك لا تدرى أنصيب حكم الله فيهم أم لا ولكن أنزلهم على حكمك وحكم أصحابك ) وفي سنن أبي داود من حديث مسلم بن يسار قال : سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ( من قال على ما لم أقل فليتبوأ ببئاً في جهنم ومن أفتى بغير علم كان إثمه على من أفتاه ومن أشار على أخيه بأمر يعلم الرشد في غيره فقد خاناه ) ومن هذا نعلم خطر الفتوى بدون علم ، لأن الفتوى تعتبر شريعة عامة تشيع بين الناس فتم المستقى وغيره ، فوجب الإلتزام بالإفتاء بنصوص الشريعة والتوقف إذا عجز البيان .

ولقد كان من ورع الأئمة المجتهدين إطلاق لفظ الكرامة على ما يروونه محرماً تحرزاً من القول بالتحريم الظاهر في أمر لم يقطع به نص شرعي وخروجاً من مظنة الدخول في نطاق قول الله سبحانه : ( قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً قل الله أذن لكم أم على الله تفترون )<sup>(١)</sup> للحلال ما أحله الله ورسوله ، والحرام ما حرمه الله ورسوله<sup>(٢)</sup> .

ومن ثم كان حتماً أن تتوافر فيمن يتصلى للافتاء الأهلية التامة ، وقد اختلفت كلمة فقهاء المذاهب في مدى الأهلية للافتاء :

(١) سورة يونس آية : ٥٩

(٢) من اعلام الموقعين لابن القيم ج ١ ص ٣١ - ٣٦ بتصرف .

ففي الفقه الحنفي أنه لا يبقى إلا المجتهد<sup>(١)</sup> ، فقد استقر رأي الأصوليين على أن المفتي هو المجتهد : فأما غير المجتهد ممن حفظ أو يحفظ أقوال المجتهدين فالواجب عليه إذا سئل أن ينسب القول الذي يبقى به لقائله على جهة الحكاية عنه ، وطريق نقل أقوال المجتهدين أحد أمرين :

الأول : أن ينقله من أحد الكتب المعروفة المتداولة نحو كتب محمد ابن الحسن وأمثاله من التصانيف المشهورة ، لأنه وقتئذ بمنزلة الخبر المتواتر والمشهور .

الثاني : أن يكون له سند فيه بأن تلقاه رواية عن شيوخه .

وفي الفقه المالكي : قال ابن رشد في صفة المفتي : إن الجماعة التي تنسب إلى العلوم وتتميز عن جملة العوام بالحفظ والفهم ثلاث طوائف<sup>(٢)</sup> :

الأولى : طائفة تبعت مذهب مالك تقليداً بغير دليل، فحفظت مجرد أقواله وأقوال أصحابه في مسائل الفقه دون التفقه فيها التعرف على صحيحها والبعد عن سقيمها .

الثانية : طائفة تبعت المذهب لما بان لها من صحة الأصول التي انبنى عليها وحفظت أقوال إمامه وأقوال أصحابه في مسائل الفقه وفقهت معانيها وعلمت صحيحها وسقيمها ولكنها لم تبلغ درجة معرفة قياس الفروع على الأصول .

الثالثة : طائفة تبعت المذهب لما انكشف لها صحة أصوله لكونها عامة بأحكام القرآن والسنة عارفة بالناسخ والمنسوخ والفصل والمجمل العام والخاص والمطلق والمقيد ، جامعة لأقوال العلماء من الصحابة والتابعين وقهاء الأمصار ، حافظة لما كان موضع وفاق وما جرى فيه الخلاف .

---

(١) البحر الرائق لابن نجيم المصري شرح كنز الدقائق ج ٦ ص ٢٨٩ وما بعدها .

(٢) مواهب الجليل مع التاج والاكلیل كلاهما شرح مختصر سيدي خليل ج ٦ ص ٩٤ ، ٩٥

ولا تجوز الفتوى للطائفة الأولى وإن كان لها العمل بما علمت ،  
وللطائفة الثانية أن تفتى بما علمته صحيحاً من قول إمام المذهب وغيره  
من فقهاء ، أما الطائفة الثالثة فهي الأهل للفتوى عموماً .

وفي الفقه الشافعي : أن المفتين قسمان : مستقل وغير مستقل<sup>(١)</sup> :

الأول : المفتي المستقل ، وشرطه معرفة أدلة الأحكام الشرعية من  
الكتاب والسنة والإجماع والقياس ، وما يشترط في هذه الأدلة ووجوه  
دالاتها واستنباط الأحكام منها على ما هو مفصل في علم أصول الفقه ،  
واشتراط حفظ مسائل الفقه إنما هو في المفتي الذي يتأدى به فرض  
الكفاية ولا يشترط هذا في المستقل المجتهد .

القسم الثاني : المفتي غير المستقل ، وهو المنتسب لأحد المذاهب  
تكون فتواه نقلاً لقول إمام المذهب أو أحد أصحابه المجتهدين ، ويتأدى  
به فرض الكفاية ، وله أن يفتى بما لا نص فيه لإمامه تخريجاً على أصوله  
إذا توافرت فيه شروط التخريج ، وجعلتها : علمه بفقه المذهب وأصوله  
وأدلته تفصيلاً ووجوه القياس ، أما من يحفظ مسائل فقه المذهب دون  
بصر بالأدلة والأقيسة ، فهذا لا تجوز له الفتوى إلا بما يحمله منقولاً عن  
إمامه وفريعات المجتهدين في المذهب ، وما لا يوجد منقولاً ويتلرج  
تحت قاعدة عامة من قواعد المذهب ، أو يلتحق بفرع من فروعه ظاهر  
المأخذ جازت له الفتوى وإلا أمسك عنها .

وفي فقه مذهب الإمام أحمد بن حنبل<sup>(٢)</sup> : أن المجتهد الظان بالحكم  
لا يقلد غيره ، وأن العاقل المحض يقلد غيره وأن من توافرت لديه أهلية  
الاجتهاد ولكنه لم يجتهد يختلف فيه ، والأظهر أنه لا يقلد ، ويلحق به من  
اجتهد بالفعل ولم يظن الحكم ، لتعارض الأدلة أو غيره ، أما المتمكن  
في بعض الأحكام دون البعض فالأشبه أنه يقلد لأنه عاى من وجه  
ويحتمل أن لا يقلد لأنه مجتهد من وجه .

(١) المجموع للنووي شرح المذهب للشيخ الرازي ج ١ ص ٤٢ وما بعدهما .

(٢) روضة الناظر وأصول الفقه لابن قدامة المقدسي ج ٢ ص ٤٤١

وفى أعلام الموقعين لابن القيم<sup>(١)</sup> : ولما كان التبليغ عن الله سبحانه يعتمد العلم بما يبلغ والصدق فيه لم تصلح مرتبة التبليغ بالرواية والفتيا إلا لمن اتصف بالعلم والصدق ، فيكون عالماً بما يبلغ صادقاً فيه ويكون مع ذلك حسن الطريقة مرضى السيرة عدلاً فى أقواله وأعماله متشابه السر والعلاية فى منخله ومخرجه وأحواله .. وأن يعلم قدر المقام الذى أقيم فيه . ولا يكون فى صدره حرج من قول الحق والصدق به فإن الله ناصر وهاديه ..

#### آداب المفتى :

فى الفقه الحنفى<sup>(٢)</sup> : أن الإفتاء فيما لم يقع غير واجب وأنه يحرم التساهل فى الفتوى واتباع الميل ولا ينبغي الإفتاء إلا لمن عرف أقوال العلماء وعرف من أين قالوا فإن كان فى المسألة خلاف لا يختار قولاً يجب به حتى يعرف حجته ، والفتوى جائزة من كل مسلم بالغ عاقل حافظ للروايات واقف على الدرايات محافظ على الطاعات مجانب للشبهات والشبهات سواء كان من توافق فيه كل هذا رجلاً أو امرأة ، شيخاً أو شاباً .

وقد أفصح فقهاء المالكية<sup>(٣)</sup> والشافعية<sup>(٤)</sup> والحنابلة<sup>(٥)</sup> عن آداب المفتى بما يقرب من هذه المعانى . ولقد أفاض ابن القيم<sup>(٦)</sup> فى بيان آداب الفتوى فأورد فوائده جملة للمفتى والمستفتى يحسن بكل من يتصدى للإفتاء فى دين الله وشرعه أن يحصلها .

وقد روى عن الإمام أحمد بن حنبل<sup>(٧)</sup> قوله : لا ينبغي أن

(١) ج ١ ص ٨ وما بعدها .

(٢) الفتاوى الهندية ج ٣ ص ٢٠٩ ، ٢١٠ والبحر الرائق لابن نجيم

ج ٦ ص ٢٩١ ، ٢٩٢

(٣) التاج والإكليل للحطاب مع مواهب الجليل ج ٦ ص ٩١ وما بعدها .

(٤) المجموع للنووى شرح المهذب ج ١ ص ٤٥ وما بعدها .

(٥) كشف القناع للبهوتى الحنبلى ج ٦ ص ٢٤٢ وما بعدها .

(٦) أعلام الموقعين ج ٤ ص ١٢٦ وما بعدها .

(٧) كشف القناع سلف الذكر ص ٢٤٠

يجب المفتى في كل ما يستفتى فيه ، ولا ينبغي للرجل أن يعرض نفسه للفتيا حتى يكون فيه خمس خصال : أحداها : أن يكون له نية أى أن يخلص في ذلك لله تعالى ولا يقصد رياسة أو نحوها . الثانية : أن يكون على علم وحلم ووقار وسكينة وإلا لم يتمكن من بيان الأحكام الشرعية . الثالثة : أن يكون قوياً على ما هو فيه وعلى معرفته . الرابعة : الكفاية وإلا أبغضه الناس ، فإنه إذا لم يكن له كفاية احتاج إلى الناس وإلى الأخذ مما في أيديهم فيتضررون منه . الخامسة : معرفة الناس ، أى أنه يجب عليه أن يعرف نفسية المستفتى وأن يكون ذا بصيرة نافذة يدرك بها أثر فتواه وانتشارها بين الناس . ولقد أبرز الإمام الشاطبي<sup>(١)</sup> ما ينبغي أن يكون عليه المفتى باعتباره هادياً ومرشداً وأن فتواه منار لإصلاح الناس فقال : المفتى البالغ ذروة الدرجة هو الذى يحمل الناس على المعهود الوسط فيما يلقى بالجمهور ، فلا يذهب بهم مذهب الشدة ولا يميل بهم إلى طرق الانحلال . والدليل على صحة هذا أنه الصراط المستقيم الذى جاءت به الشريعة لأن مقصد الشارع من المكلف الحمل على التوسط من غير إفراط ولا تفريط ثم أورد الأدلة على هذا المنهج من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأضاف أن الميل إلى الرخص في الفتوى بإطلاق يكون مضاداً للمشي على التوسط كما أن الميل إلى التشديد مضاد له أيضاً .

ومن ثم كان على المفتى أن يعالج حال الناس بالرخص التى سهل الله بها لعباده كلابحة المحظورات عند الضرورات ، فإذا أدت العزيمة إلى الضيق كانت الرخصة أحب إلى الله من العزيمة ( يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر )<sup>(٢)</sup> ( وما جعل عليكم فى الدين من حرج )<sup>(٣)</sup> والذى يحلله المفتى أن يتحرى الفتوى بالقول الذى يوافق هوى المستفتى ، لأن

(١) الموافقات ج ٤ ص ٢٥٨ وما بعدها طبع المكتبة التجارية تحقيق

المرحوم الشيخ عبد الله دراز .

(٢) سورة البقرة آية : ١٨٥

(٣) سورة الحج آية ٧٨

اتباع الهوى ليس من المشقات التى يترخص بسببها ، والخلاف بين المجتهدين رحمة ، والشرعية حمل على الوسط لا على مطلق التخفيف ولا على مطلق التشديد ، ثم قال الشاطبي : إذا ثبت أن الحمل على التوسط هو الموافق لقصد الشارع وهو الذى كان عليه السلف الصالح ، فلينظر المقلد أى مذهب كان أجرى على هذا الطريق ، فهو أخلق بالاتباع وأولى بالاعتبار ، وإن كانت المذاهب كلها طرقاً إلى الله ولكن الترجيح فيها لا بد منه لأنه أبعد من اتباع الهوى .

هذا : فإذا كان المفتى لم تتوافر لديه أدوات الاجتهاد وشروطه فهل له أن يتخير من أقوال فقهاء المذاهب ما يكون أيسر للناس ؟ لا نزاع فى أن المفتى إذا استطاع أن يميز بين الأدلة ويختار من فقه المذاهب المنقولة نقلاً صحيحاً على أساس الاستدلال كان له أن يتخير فى فتواه ما يراه مناسباً ، ولكن عليه أن يلتزم فى هذا بأربعة قيود<sup>(١)</sup> الأول : ألا يختار قولاً ضعف سنده . الثانى : أن يختار ما فيه صلاح أمور الناس والسير بهم فى الطريق الوسط دون إفراط أو تفريط . الثالث : أن يكون حسن القصد فيما يختار مبتغياً به رضا الله سبحانه متقياً غضبه ، وغير مبتغى لرضاء حاكم أو هوى مستفت . الرابع : ألا يفتى بقولين معاً على التخيير مخافة أن يحدث قولاً ثالثاً لم يقل به أحد . ولا يجوز<sup>(٢)</sup> الفتوى فى علم الكلام ، بل ينهى عنها ولا يجوز المفتى أن يفتى فيما يتعلق بالألفاظ كالطلاق والأيمان والأقارير بما اعتاده هو من فهم تلك الألفاظ أو بمعناها لغة وإنما عليه أن يتعرف عرف أهلها والمتكلمين بها ويحملها على ما اعتاده وعرفه ، وإن كان الذى اعتاده مخالفاً لحقائق هذه الألفاظ اللغوية ، لأن الأيمان وأمثالها مبناهما العرف ، بمعنى أن ما تتعارف عليه الناس من معنى اللفظ مقدم على حقيقته المهجورة . وحقيق بالمفتى أن يكثر الدعاء بالحديث الصحيح ( اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل فاطر السموات

(١) المواثقات للشاطبي ج ٤ ص ١٣٩ وما بعدها .

(٢) كشف القناع للبهوتى الحنبلى ج ٦ ص ٢٤٢

والأرض ، عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون . اهـ لما اختلفت فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم ) ويقول إذا أشكل عليه شئٌ يا معلم إبراهيم علمنى .  
الخبر الوارد فى ذلك .

#### آداب المستفتى :

قال الإمام الشاطبى فى الموافقات<sup>(١)</sup> : « إن السائل لا يصح له أن يسأل من لا يعتبر فى الشريعة جوابه لأنه إسناد أمر إلى غير أهله والإجماع على عدم صحة مثل هذا لأن السائل إذا سأل من ليس أهلاً لما سئل عنه فكأنما يقول له : أخبرنى عما لا تدري وأنا أسند أمرى لك فيما نحن بالجهل فيه سواء . ويؤخذ من هذا أن المسلم إذا جهل أمراً من أمور دينه وجب عليه أن يسأل من هو أهل لإفادته وأن يتحرى ذلك كالمرضى الذى يبحث عن الطبيب المتخصص فيما ألم به ، ونحن نرى فى واقعنا كيف يجهد الإنسان نفسه وغيره من المحيطين به فى السؤال والتقصى عن طبيب اشهر فى علاج داء من الأدواء الجسدية أو النفسية فأولى تصحيحاً لالتزاماتنا الدينية ألا نلجأ فى الاستفتاء فى أمور الدين إلا لأهل الذكر فيها إمثالاً لقول الله تعالى تعلما وتوجيهاً ( .. فاسألوا أهل الذكر<sup>(٢)</sup> ) إن كنتم لا تعلمون ) . ويجب على السائل أن يتجه بسؤاله عن المفيد فى أمر التكليف فى دينه يرشدنا إلى هذا قول الله تعالى : ( يسألونك عن الأهلة قل هى مواقيت للناس والحج...<sup>(٣)</sup> ) فالسؤال فى هذه الآية كان مقصوداً به بيان حالات الهلال كيف يولد ولم يبد فى أول الشهر دقيقاً كالخط ثم يتسع ويكبر بمعنى الأيام حتى يصير بديراً ثم يعود إلى حالته الأولى

(١) ج ٤ ص ٢٦٢ وراجع فى هذا المعنى ايضا — البحر الرائق لابن نجيم  
المررى الحنفى ج ٦ ص ٢٩٠ ، ٢٩١ والخطاب وبهاشة التاج  
والاكمل فى فقه مالك ج ١ ص ٢٢ وج ٦ ص ٩٢ وما بعدها . والمجموع  
للزوى شرح المهذب للشرارضى الشافعى ج ١ من ص ٥٤ الى ص ٨٥  
وكشاك القناع للبهوتى الحنبلى ج ٦ ص ٢٤٦

(٢) سورة الانبياء آية : ٧

(٣) سورة البقرة آية : ١٨٩



ولكن الجواب في الآية كان صارفاً للسائلين عن هذا القصد موجهاً لهم إلى ما ينبغي السؤال عنه وهو ما يتعلق بالهلل من أحكام شرعية ومواقيت وهذا من الأسلوب الحكيم الذي أريد به توجيه السائل إلى ما هو الآليق بحاله في السؤال بتوجيه الفكر إلى ثمرة من ثمرات طريق سير الهلل في مجراه بدلا من الدخول في مناقشات قد لا يفهمها السائل بل ويعسر فهمها على الكثيرين . ومن هذا القليل جواب الرسول - صلى الله عليه وسلم - لسائله عن الساعة أى القيامة بقوله - ماذا أعددت لها ؟ إذ صرفه هذا الجواب إلى ما ينبغي عمله والاستعداد به .

#### آداب الفتوى :

تحدث الفقهاء عن هذه الآداب في نواحي شتى يدور أكثرها على طريقة تفهم السؤال والإجابة عليه ، وحفظ الترتيب والعدل بين المستفتين فلا يميل إلى الأغنياء وذوى النفوذ ويقدم أجوبتهم على الفقراء ولا يجوز الإفتاء بقول مهجور جندا لمنفعة يرجوها ، ويلزم المفتى أن يبين الجواب بيانا يزيل الإلتباس ، وليكتب بخط واضح بعبارة واضحة صحيحة تفهمها العامة ولا يزدريها الخاصة ، وعليه أن يعيد النظر فيما كتب للاستيثاق من صحته وسلامته وعدم إخلاله ببعض المستول عنه ، واستحسن الفقهاء كذلك للمفتى أن يبدأ فتاويه بالدعاء ببعض الأدعية الماثورة طلباً للتوفيق من الله سبحانه وأن يختصر جوابه ويكون بحيث تفهمه العامة ، ولا يميل مع المستفتى أو مع خصمه ، ولا يفتى فيما تدفع به الدعوى ، وينبغي للمفتى إذا رأى للسائل طريقاً يرشده إليه أن ينبيه عليه ما لم يضر غيره ضرراً دون حق كمن حلف لا يتفق على زوجته يفتى بأن يعطيها قرضاً أو يبعأ ثم يعربها وكما حكى أن رجلاً قال لأبي حنيفة رحمه الله خلقت أن أظأ امرأتى في نهار رمضان ولا أكفر ولا أقضى . فقال : سافر بها . ولا يسوغ لفتى إذا استفتى أن يتعرض لجواب غيره برد ولا تحطئة ويوجب بما عنده من موافقة أو مخالفة ، وليس بمنكر أن يذكر المفتى في فتواه الحجة إذا كانت نصاً واضحاً

نختصر لاسيما إذا أفق فقيهاً أما إذا أفق عامياً فلا يذكر الحجة، والأولى أن يبين في المسائل الخلافية سند ومصدر القول الذى أفق به<sup>(١)</sup>.

### الإفتاء والقضاء :

الفتى غير عن الحكم المستقضى والقاضى ملزم بالحكم وله حق الحبس والتعزير عند عدم الامتثال كما أن له إقامة الحدود والقبض<sup>(٢)</sup> وفى الفقه المالكي<sup>(٣)</sup> : قاعدة الفتوى وقاعدة الحكم وإن كان كل منهما خيراً عن الله تعالى ويجب على السامع اعتقاد ذلك ويلزم المكلف . إلا أن بينهما فرقاً من وجهين :

الأول : أن الفتوى محض إخبار عن الله تعالى فى إلزام أو إباحة .

أما الحكم : فإخبار مآله الإنشاء والإلزام .

فالمفتى - مع الله تعالى - كالترجم مع القاضى ينقل عنه ما وجده عنده وما استفاده من النصوص الشرعية بعبارة أو إشارة أو فعل أو تقرير أو ترك .

والحاكم ( القاضى ) - مع الله تعالى - ككتاب ينفذ ويمضى ما قضى به - موافقاً للقواعد - بين المصنوع .

الوجه الثانى : أن كل ما يتأتى فيه الحكم تتأتى فيه الفتوى ولا عكس .

ذلك أن العبادات كلها لا يدخلها الحكم ( القضاء ) ، وإنما تدخلها الفتوى فقط فلا يدخل تحت القضاء الحكم بصحة الصلاة أو بطلانها وكذلك أسباب العبادات كمواقيت الصلاة ودخول شهر رمضان وغير

---

(١) البحر الرائق لابن نجيم المصرى الحنفى ج ٦ ص ٢٩٢ والخطاب والتاج والاكلیل فقه مالكي ج ٦ ص ٢٩٥ ، ٢٩٦ والمجموع للنووى شرح المذهب للشيرازى ج ١ ص ٤٧ - ٥٤ والفقيه والمتنق للخطيب ج ٢ ص ١٨٢ الى ١٩٤ وكشاف القناع للبهوتى الحنبلى ج ٦ ص ٤٣ الى ٢٤٦

(٢) تاريخ القضاء فى الاسلام للقاضى محمود عزنوس ص ١٦٠

(٣) تهذيب الفروق بهامش الفروق للقرافى ج ٤ ص ٨٩ - ٩٢

هذا من أسباب الأضاحى والكفارات والنذور والعقبة لأن القول فى كل ذلك من باب الفتوى وإن حكم فيها القاضى ومن ثم كانت الأحكام الشرعية قسmin :

الأول : ما يقبل حكم الحاكم مع الفتوى فيجتمع الحكمان كسائل المعاملات من البيوع والرهون والإيجارات والوصايا الأوقاف والزواج والطلاق .

الثانى : ما لا يقبل إلا الفتوى كالمبادات وأسبابها وشروطها وموانعها .

وتفارق الفتوى القضاء فى أن هذا الأخير إنما يقع فى خصومة يستمع فيها القاضى إلى أقوال المدعى والمدعى عليه ويفحص الأدلة التى تقام من بينة وإقرار وقرائن ويمين ، أما الفتوى فليس فيها كل ذلك وإنما هى واقعة يبتغى صاحبها الوقوف على حكمها من واقع مصادر الأحكام الشرعية .

ويختلف المفتى والقاضى عن الفقيه المطلق بأن القضاء والفتوى أخص من العلم بالفقه لأن هذا أمر كل يصدق على جزئيات أو قواعد متنوعة وبعبارة أخرى فإن عمل المفتى والقاضى تطبيق وعمل الفقيه تأصيل لقاعدة أو تفريع على أصل مقرر .

هذا ولا تختلف كلمة المذاهب الأخرى عما تقدم فى هذا الموضع<sup>(١)</sup> .

مضى تكون الفتوى ملزمة ؟

تقدم القول إن الفتوى مجرد بيان حكم الشرع فى الواقعة المستول عنها وبهذا ليس فيها أولها قوة الإلزام ومع هذا تكون ملزمة للمستفتى فى الوجوه التالية :

---

(١) المجموع للنووى شرح المهذب ج ١ ص ٤١ ، ٤٢ وكشاف القناع للبهوتى الحنبلى ج ٦ ص ٢٤٠

الأول : التزام المستفتي بالعمل بالفتوى .

الثاني : شروعه في تنفيذ الحكم الذي كشفته الفتوى .

الثالث : إذا اطمأن قلبه إلى صحة الفتوى والوقوف بها لزمته .

الرابع : إذا قصر جهده على الوقوف على حكم الواقعة ولم يجد سوى مفت واحد لزمه الأخذ بفتياه ، أما إذا وجد مفتاً آخر فإن توافقت فتواهما لزم العمل بهما وإن اختلفتا فإن استبان له الحق في إحداهما لزمه العمل بهما وإن لم يستب له الصواب ولم يتيسر له الاستيقاق بمقت آخر كان عليه أن يعمل بقول المفتي الذي تطمئن إليه نفسه في دينه وعلمه لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : ( استفت نفسك وإن أفتاك الناس وأفتوك<sup>(١)</sup> ) .

هل للقاضي أن يفتي ؟

اختلفت تقول الفقهاء في هذا الموطن في الفقه الحنفي : يفتي القاضي ولو في مجلس القضاء من لم يخاصم إليه هذا هو الصحيح . قال ابن عابدين : وفي الظهيرية : ولا بأس للقاضي أن يفتي من لم يخاصم إليه ولا يفتي أحد الخصوم فيما خصم إليه فيه وفي الخلاصة . القاضي هل يفتي ؟ فيه أقاويل : والصحيح لا بأس به في مجلس القضاء وغيره من البيانات والمعاملات وفي كافى الحاكم أكره للقاضي أن يفتي في القضاء للخصوم كراهة أن يعلم خصمه قوله فيحترز منه بالباطل وفي معين الحاكم لا يفتي القاضي في مسائل الخصومات لأهل بلده لئلا يحترز الخصم بالباطل وأما إلى غيره فلا بأس .

وفي الفقه الشافعي<sup>(٢)</sup> : نقل الخطيب أن القاضي كغيره في الفتيا بلا كراهة هذا هو الصحيح المشهور من مذهبنا ، وفي تعاليق الشيخ

---

(١) تاريخ القضاء في الاسلام للقاضي محمود عرنوس ص ١٧٤ المطبعة المصرية الاهلية الحديثة بالقاهرة سنة ١٩٣٤ والدر المختار للحصكلى ورد المختار لابن عابدين ج ٤ ص ٢١٥ في كتاب القضاء .  
(٢) المجموع للنووى ج ١ ص ٤١ ، ٤٢

أبي حامد أن له الفتوى في العبادات ومالا يتعلق بالقضاء أما ما يتعلق بالقضاء فوجهان لأصحابنا : أحدهما : ليس له أن يفتى في مسائل الأحكام ، لأن لكلام الناس عليه مجالا ولأحد الخصمين عليه مقالا .

والثاني : للأصحاب أيضا للقاضي أن يفتى في مسائل الأحكام كغيرها لأنه أهل لها .

وقال ابن المنذر - ذكره الفتوى في مسائل الأحكام الشرعية وقال شريح أنا أقضى ولا أفتى<sup>(١)</sup> . وفي الفقه الإباضي<sup>(٢)</sup> :

ويكره للقاضي أن يفتى في الأحكام إذا سئل عنها وإن أفتى في أمور الدين جاز وعن عمر أنه كتب إلى شريح :

لا تسارر إلى أحد في مجلسك ولا تبع ولا تتبع ولا تفت في مسألة من الأحكام ولا تضمر ولا تضار وقال العاصمي : ومنع الإفتاء للحكام في كل ما يرجع للخصام .

وأجيز الإفتاء في مسألة عامة لافي خصوصية معينة .

ولعله وضع من هذا أن من كرهها للقاضي الإفتاء فيما تثار فيه الخصومات أمامه أقوى حجة وأولى بالاتباع لأنه يصعد بالقاضي عن مظان التهم ويضمن حياده بين الخصوم .

ماذا لو رجع المفتي عن فتواه . أو تغير اجتهاده ؟

قال ابن القيم : إذا أفتى المفتي بشئ ثم رجع عنه فإن علم المستفتي برجوعه ولم يكن عمل بالأول فليلزم العمل به ، وقيل : إنه لا يلزم عليه الأول بمجرد رجوع المفتي ، بل يتوقف المستفتي حتى يسأل غير المفتي ، فإن أفتاه بما يوافق الأول استمر على العمل به وإن أفتاه برأى آخر ولم يفته أحد بما يخالف الأخير حرم عليه العمل بالأول ، وإن لم يكن في البلد إلا مفت واحد ، سألته عن رجوعه عما أفتاه به ،

(١) اعلام الموقعين لابن القيم ج ٤ ص ١٩٢

(٢) كتاب شرح النبل وشفاء العليل لمحمد يوسف لطيف ج ٦ ص ٥٥٨

فإن كان رجوعه إلى اختيار قول آخر مع تسويغه الأول لم يحرم عليه ، وإن كان رجوعه لخطأ بان له وأن ما أفتاه به لم يكن صواباً حرم عليه العمل بالأول إذا كان رجوعه لمخالفة دليل شرعى ، أما إذا كان رجوعه لغير ذلك أنه بان له أن ما أفتى به خلاف مذهبه لم يحرم على المستفتى العمل بالفتوى الأولى ، إلا أن تكون المسألة إجتماعية - فلو تروج المستفتى بالفتوى ودخل بالزوجة ثم رجع المفتى لم يحرم عليه إمساك امرأته إلا بدليل شرعى يقتضى تحريمها ولا يجب عليه مفارقتها بمجرد رجوعه ولا سيما إذا كان الرجوع لما تبين له من مخالفة مذهبه وإن وافق مذهب غيره .

### وإذا تغير اجتهاد المفتى فهل يلزمه إعلام المستفتى ؟

اختلف فى ذلك ، فقليل لا يلزمه لأنه عمل أولاً بما يسوغ له ، فإذا لم يعلم بطلانه لم يكن آثماً فهو فى سعة من استمراره ، وقيل : بل يلزمه إعلامه ، لأن ما رجع عنه قد اعتقد بطلانه وبأن له أن ما أفتاه به ليس من الدين فيجب عليه إعلامه ، والصواب التفصيل : فإن كان المفتى ظهر له الخطأ قطعاً لكونه خالف نص الكتاب أو السنة التى لامعارض لها أو خالف لإجماع الأمة فعليه إعلام المستفتى ، وإن كان إنما ظهر له أنه خالف مجرد مذهبه أو نص إمامه لم يجب عليه إعلام المستفتى<sup>(١)</sup> .

### ماذا لو أخطأ المفتى ؟

فى أعلام الموقعين لابن القيم<sup>(٢)</sup> : خطأ المفتى كخطأ الحاكم (القاضى) والشاهد وقد اختلفت الرواية فى خطأ الحاكم فى النفس أو الطرف .

(١) أعلام الموقعين ج ٤ ص ١٩٥ ، ١٩٦ والمجموع للنووى ج ١ ص ٤٥ ، ٤٦ ومختصر الطحاوى — فقه حنفى — ص ٣٢٧ وقوانين الأحكام الشرعية لابن جزى المالكى ص ٣٢٢ طبعة دار العلم بيروت ١٩٧٤ تحقيق الأستاذ عبد العزيز سيد الأهل .  
(٢) ج ٤ ص ١٩٦ — ١٩٧ الطبعة السابقة .

فمن الإمام أحمد في ذلك روايتان - أحدهما - أنه في بيت المال لأنه يكثر منه ذلك الحكم فلو حملته العاقلة لكان ذلك إضراراً عظيماً بهم - والثانية - أنه على عاقلته كما لو كان الخطأ بسبب غير الحاكم ، أما خطؤه في المال فإذا حكم بحق ثم بان كفر الشهود أو فسقهم نقض حكمه ، ثم رجع المحكوم عليه ببطل المال على المحكوم له .

وكذلك إذا كان الحكم بقود رجع أولياء المقتول يبطله على المحكوم له وإذا كان الحكم بحق لله بإتلاف مباشر أو بالسراية ففيه ثلاثة أوجه : أحدها : أن الضمان على الزكيتين لأن الحكم إنما وجب بتركيبهم . والثاني : يضمنه الحاكم لأنه لم يتثبت ، بل فرط في المبادرة إلى الحكم وترك البحث والاستقصاء . والثالث أن المستحق تضمين أيهما شاء وعن أحمد رواية أخرى أنه لا ينقض بفسق الشهود ، وعلى هذا إذا استغنى الإمام أو الولي مفتياً فأفتاه ثم بان له خطؤه فحكم المقتى مع الإمام حكم الزكيتين مع الحاكم ( القاضي ) وإن عمل المستغنى بفتواه من غير حاكم ولا إمام فأتلف نفساً أو مالا ، فإن كان المقتى أهلاً فلا ضمان عليه والضمان على المستغنى وإن لم يكن أهلاً فعليه الضمان لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - ( من تطلب ولم يعرف منه طب فهو ضامن ) وهذا يدل على أنه إذا عرف منه طب وأخطأ لم يضمن ، والمقتى أولى بعدم الضمان من الحاكم والإمام .

وفى الفقه الحنفى<sup>(١)</sup> : أن خطأ القاضي تارة يكون في بيت المال ، وهو إذا أخطأ في حد ترتب عليه تلف نفس أو عضو ، وتارة يكون في مال المقضى له وهذا إذا أخطأ في قضائه في الأموال ، وتارة يكون هدرًا وهو إذا أخطأ في حد ولم يترتب على ذلك تلف نفس أو عضو كحد الشرب مثلاً ، وتارة يكون في مال القاضي وهو ما إذا تعمد الجور .

(١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين رد المحتار ج ٤ كتاب القضاء ص ٣٢٥ - ٣٦٠ والانباء والنظائر لابن نجيم مع حاشية الحيوبي في ذات الموضع ص ٣٥٥ ومجمع الضمائم ص ٣٦٤ آخر الباب الثلاثين .

ولقد نص الفقه المالكي<sup>(١)</sup> : على أن القاضى لو علم بكذب الشهود فحكم بالجوهر وأراق الدماء كان حكمه حكم الشهود إذا لم يباشر القتل بنفسه ، بل أمر به من تلزمه طاعته ، وفى المئونة إن أقر القاضى أنه رجم أو قطع الأيدى أو جلد ت عمداً للجور أقيد منه وهو ظاهر فى أن القود يلزم القاضى وإن لم يباشر ومن هذا النص وغيره مما ساقه فقهاء المالكية يتضح أن حكم الشاهد فى الرجوع عن الشهادة يسرى على القاضى والمفتى بالبيان السابق نقله عن ابن القيم .

وقد جرى الفقه<sup>(٢)</sup> الشافعى فى بيان حكم خطأ القاضى والمفتى والشهود على نحو ما رده فقهاء المذاهب الثلاثة فيما سبق .

ومخلص مما تقدم أن خطأ المفتى والقاضى يكون ضمانه فى بيت المال إذا ثبت أنهما جادا واجتهدا فى الفحص واستقصاء الوقائع والأدلة ولم يقصرا فى البحث بمقارنة الحجج والبيانات والتعرف على عدالة الشهود واستظهار دلالة الشهادة . ثم الوصول إلى الحكم الشرعى فى الواقعة . أما إذا ثبت تقصير المفتى أو القاضى وقعوده عن التقصى فيما هو مطروح أمامه كان ضمانا لا أفسده بفتواه أو قضائه لاسيما إذا كان المفتى غير أهل للفتيا ، كما تقدم .

**المصادر التى يعتمد عليها المفتى والقاضى غير المجتهد :**

قال الشيخ عز الدين<sup>(٣)</sup> بن عبد السلام : وأما الاعتماد على كتب الفقه الصحيحة الموثوق بها فقد اتفق العلماء فى هذا العصر على جواز الاعتماد عليها لأن الثقة قد حصلت فيها ، كما تحصل بالرواية ، ولذلك فقد اعتمد الناس على الكتب المشهورة فى النحو واللغة والطب وسائر العلوم لحصول الثقة وبعد التدليس ، ومن اعتقد أن الناس قد اتفقوا

(١) مواهب الجليل للخطيب وبهامشه التاج والاكلیل للمواق ج ٦ ص ٢٠٢ فى الرجوع عن الشهادة .

(٢) حواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج ج ١٠ ص ٢٨٠ وما بعدها .

(٣) تاريخ القضاء فى الإسلام للقاضى محمود عرتوس ١٥٤ ، ١٥٥ .



على الخطأ في ذلك فهو أولى بالخطأ منهم ، ولولاجواز ذلك لتمطل كثير من المصالح .

ومثل هذا ذكره القرافي<sup>(١)</sup> في كتابه الأحكام في تمييز الفتيا عن الأحكام وتصرفات القاضى والإمام قال : كان الأصل يقتضى ألا تجوز الفتيا إلا بما يرويه العدل عن المجتهد الذى يقلده المفتى حتى يصبح ذلك عند المفتى كما تصح الأحاديث عند المجتهد ، لأنه نقل في دين الله في الموضوعين ، وعلى هذا كان ينبغى أن يحرم غير ذلك غير أن الناس توسعوا في هذا العصر ، فصاروا يفتون من كتب يطالعونها من غير رواية وهو خطر عظيم في الدين وخروج عن القواعد ، غير أن الكتب المشهورة لأجل شهرتها بعدت بعداً شديداً عن التحريف والتزوير فاعتمد الناس عليها اعتماداً على ظاهر الحال .

ونقل المواق في التاج والإكلیل<sup>(٢)</sup> قول ابن عبد السلام : مواد الاجتهاد في زماننا أيسر منها في زمن المتقدمين لو أراد الله بنا الهداية .

وقال الكمال<sup>(٣)</sup> بن المصنف الحنفى : إن طريق النقل عن المجتهد أحد أمرين إما أن يكون له سند فيه أو يأخذه عن كتاب معروف تدلونه الأيدي نحو كتب محمد بن الحسن لأنه بمنزلة الخبر المتواتر أو المشهور وبمثل هذا قال ابن نجيم المصرى الحنفى في كتابه البحر الرائق شرح كنز الدقائق<sup>(٤)</sup> وقد تقدم .

التحقق من الصلاحية للفتوى :

روى الخطيب<sup>(٥)</sup> أبو بكر الحافظ البغدادى بسنده عن أبى هريرة

(١) المرجع السابق في ذات الموضوع .

(٢) التاج والإكلیل على هابش . مواهب الجليل للخطيب ج ٦ ص ٨٨  
(٣) فتح القدير على الهداية ج ٥ ص ٤٥٦ ، ٤٥٧ طبعة لولى المطبعة  
الأميرية ١٣١٦ هـ .

(٤) ج ٦ ص ٢٨١ الى ٢٩٢

(٥) كتابه الفقيه والمفتى المجلد الثانى ج ٧ ص ١٥٢ - ١٥٤ الطبعة  
الأولى طبعة دار الانتاء السعودية سنة ١٣٨٩ هـ وأعلام الموقعين  
لابن القيم ج ٤ ص ١٨٠ ، ١٨١

رضي الله عنه قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يخرج في آخر الزمان رجال - وفي رواية - قوم رموس جهال يفتون الناس فيضلون ويضلون وروى بسنده أيضاً عن مالك قال : أخبرني رجل أنه دخل على ربيعة بن عبد الرحمن فوجده يبكي فقال ما يبكيك ؟ وارتاع لبكائه ، فقال : أدخلت عليك مصيبة ؟ فقال : لا ولكن استفتي من لا علم له وظهر في الإسلام أمر عظيم ثم عقب الشيخ أبو بكر الحافظ رحمه الله بقوله : ينبغي للإمام المسلمين أن يتصفح أحوال المفتين ، فن كان يصلح للفتوى أقره عليها ومن لم يكن من أهلها منعه منها وتقدم إليه بالألا يتعرض لها وأوعده بالعقوبة إن لم ينته عنها وقد كان الخلفاء من بني أمية ينصبون للفتوى بمكة في أيام الموسم قوماً يفتونهم وبأمروهم بالألا يستفتي غيرهم .

وروى أيضاً بسنده<sup>(١)</sup> عن محمد بن سماعة قال : سمعت أبا يوسف يقول : سمعت أبا حنيفة يقول : من تكلم في شيء من العلم وتقلده وهو يظن أن الله لا يسأله عنه كيف أفتيت في دين الله ؟ فقد سهلت عليه نفسه ودينه .

وفي ذات الموضوع أيضاً قول الإمام أبي حنيفة : لولا الفرق من الله تعالى أن يضيع العلم . ما أفتيت أحداً يكون له المهنتا وعلى الوزر .

وقد نقل ابن نجيم الحنفي في البحر<sup>(٢)</sup> الرائق عن شرح الروض : أنه ينبغي للإمام أن يسأل أهل العلم المشهورين في عصره عن يصلح للفتوى يمنع من لا يصلح ويتوعده بالعقوبة إذا عاد . كما نقل البيهقي الحنبلي في كتابه<sup>(٣)</sup> كشاف القناع قول الخطيب البغدادي : وينبغي للإمام أن يتصفح أحوال المفتين فمن صلح للفتيا أقره ومن لا يصلح نهاه ومنعه وحكى ما نقل عن الإمام مالك من أقوال في هذا الشأن .

(١) المرجع السابق ص ١٦٨

(٢) ج ٦ ص ٢٨٦

(٣) ج ٦ ص ٢٤١

ومن هذا الفقه نستبين أن الفتوى خطيرة الأثر . وقد قيل : إن حكم الله ورسوله يظهر على أربعة ألْسنة : لسان الراوى ولسان المفتى ولسان الحاكم ( القاضى ) ولسان الشاهد فالراوى يظهر على لسانه حكم الله ورسوله والمفتى يظهر على لسانه معناه وما استنبطه من لفظه والحاكم يظهر على لسانه الأخبار بحكم الله وتنفيذه والشاهد يظهر على لسانه الإخبار بالسبب الذى يثبت حكم الشارع والواجب على هؤلاء الأربعة أن يخبروا بالصدق المستند إلى العلم فيكونون عالمين بما يخبرون به صادقين فى الإخبار به .. ومن التزم الصدق والبيان منهم فى مرتبته نور الإله فى علمه ووقته ودينه ودنياه وكان مع التبيين والصدقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً ذلك الفضل من الله - وكفى بالله عليماً<sup>(١)</sup> .

هذا : وقد عرض سلطان العلماء العز بن عبد السلام لعدة أمور فى الاجتهاد والتقليد فى كتابه قواعد<sup>(٢)</sup> الأحكام فى مصالح الأنام تحت عنوان :

#### قاعدة :

فيمن تجب طاعته ومن تجوز طاعته ومن لا تجوز طاعته :

فقال :

لا طاعة لأحد المخلوقين إلا لمن أذن الله فى طاعته كالرسل والعلماء والأئمة والقضاة والولاة والآباء والأمهات والسادات والأزواج والمستأجرين فى الإجازات على الأعمال والصناعات ولا طاعة لأحد فى معصية الله عز وجل لما فيه من المفسدة الموبقة فى الدارين أو فى أحدهما ، فمن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة له ، إلا أن يكره إنساناً على أمر يبيحه الإكراه فلا إثم على مطيعه وقد تجب طاعته لا لكونه آمراً بل للرفع مفسدة ما يهدده

(١) أعلام الموقعين لابن القيم ج ٤ ص ١٥٢ الطبعة السابقة .

(٢) ج ٢ ص ١٥١ - ١٥٤

به من قتل أو قطع أو جناية على بضع ، ولو أمر الإمام أو الحاكم إنساناً بما يعتقد الأمر حله والمأمور بتحريمه فهل له فعله نظراً إلى رأى الأمر أو يمتنع نظراً إلى رأى المأمور ؟ فيه خلاف ، وهذا مختص فيما لا ينقض حكم الأمر به فإن كان مما ينقض حكمه به فلا سمع ولا طاعة ، وكذلك لا طاعة لجهة الملوك والأمراء إلا فيما يعلم المأمور أنه مأذون في الشرع .

وتفرد الإله بالطاعة لاختصاصه بنعم الإنشاء والإبقاء والتغذية والإصلاح الدينى والدنيوى فما من خير إلا هو جالبه ، وما من ضير إلا هو سالبه وليس بعض العباد بأن يكون مطاعاً بأولى من البعض ، إذ ليس لأحد منهم إنعام بشئ مما ذكرته في حق الإله ، وكذلك لا حكم إلا له فأحكامه مستفادة من الكتاب والسنة والإجماع والأقيسة الصحيحة والاستدلالات المعتبرة فليس لأحد أن يستحسن ولا أن يستعمل مصلحة مرسله ، ولا أن يقلد أحداً لم يؤمر بتقليده : كالجهتد في تقليد الجتهد ، أو في تقليد الصحابة ، وفي هذه المسائل اختلاف بين العلماء ، ويرد على من خالف ذلك في قوله عز وجل ( إن الحكم إلا لله أمر أن لا تعبدوا إلا إياه )<sup>(١)</sup> ويستثنى من ذلك العامة فإن وظيفتهم التقليد لعجزهم عن التوصل إلى معرفة الأحكام بالاجتهاد بخلاف الجتهد فإنه قادر على النظر المؤدى إلى الحكم ومن قلد إماماً من الأئمة ثم أراد تقليد غيره فهل له ذلك ؟ فيه خلاف والمختار التفصيل : فإن كان المذهب الذى أراد الانتقال إليه مما ينقض فيه الحكم ، فليس له الانتقال إلى حكم يجب نقضه ، فإنه لم يجب نقضه إلا لبطلانه ، فإن كان المأخذان متقاربين جاز التقليد والانتقال ، لأن الناس لم يزلوا من زمن الصحابة إلى أن ظهرت المذاهب الأربعة يقلدون من اتفق من العلماء من غير تكبر من أحد يعتبر إنكاره ، ولو كان ذلك باطلاً لأنكروه وكذلك لا يجب تقليد الأفضل وإن كان هو الأولى لأنه لو وجب تقليده لما قلد الناس الفاضل والمفضول في زمن الصحابة والتابعين من غير تكبر بل كانوا مسترسلين في

(١) سورة يوسف آية : ٤٠

تقليد الفاضل والأفضل ولم يكن الأفضل يدعو الكل إلى تقليد نفسه ،  
ولا المفضول يمنع من سألته عن وجود الفاضل وهذا مما لا يرتاب  
فيه عاقل .

ومن العجب العجيب أن الفقهاء المقلدين يقف أحدهم على ضعف  
مأخذ إمامه بحيث لا يجد لضعفه مدفعاً ومع هذا يقلده فيه ، ويترك من  
الكتاب والسنة والأقضية الصحيحة لمذهبه جموداً على تقليد إمامه ،  
بل يتحلل لدفع ظواهر الكتاب والسنة ، ويتأولهما بالتأويلات البعيدة  
الباطلة نضالاً عن مقلده ، وقد رأيتهم يجتمعون في المجالس فإذا  
ذكر لأحدهم في خلاف ما وطن نفسه عليه تعجب غاية التعجب من  
غير استرواح إلى دليل بل لما ألفه من تقليد إمامه حتى ظن أن الحق  
منحصر في مذهب إمامه أولى من تعجبه من مذهب غيره ، فالبحث  
مع هؤلاء ضائع مفض إلى التقاطع والتدابير من غير فائدة يجديها ،  
وما رأيت أحداً رجع عن مذهب إمامه إذا ظهر له الحق في غيره  
بل يصير عليه مع علمه بضعفه وبعده ، فالأولى ترك البحث مع  
هؤلاء الذين إذا عجز أحدهم عن تمشية مذهب إمامه قال لعل إمامي  
وقف على دليل لم أقف عليه ولم أهد إليه ، ولم يعلم المسكين أن هذا  
مقابل بمثله تلخصه ما ذكره من الدليل الواضح والبرهان  
اللائح ، فسبحان الله ما أكثر ما أعشى التقليد بصره حتى حمله على  
مثل ما ذكر وفقنا الله لاتباع الحق أينما كان وعلى لسان من ظهر ،  
وأين هذا من مناظرة السلف ومشاورتهم في الأحكام ومساوئهم إلى  
اتباع الحق إذا ظهر لسان الخصم وقد نقل عن الشافعي رحمه الله أنه  
قال : ما نظرت أحداً إلا قلت اللهم أجر الحق على قلبه ولسانه فإن  
كان الحق معي اتبعني وإن كان الحق معه اتبعته .

(فائدة) : اختلف العلماء في تقليد الحاكم المجتهد لغيره فأجازوه  
بعضهم لأن الظاهر من المجتهدين أنهم أصابوا الحق ، فلا فرق بين مجتهد  
ومجتهد فإذا جاز للمجتهد أن يعتمد على ظنه المستفاد من الشرع فلم

لا يجوز له الاعتماد على ظن المجتهد الآخر المعتمد على أدلة الشرع ،  
ولاسيما إذا كان المقلد أنبل وأفضل في معرفة الأدلة الشرعية ومنعه  
الشافعي وغيره وقالوا ثقتهم بما يجده من نفسه من الظن المستفاد ومن  
أدلة الشرع أقوى مما يستفيد من غيره ولاسيما إن كان هو أفضل الجماعة ،  
ونخير أبو حنيفة في تقليد من شاء من المجتهدين لأن كل واحد منهم  
على حق وصواب ، وهذا ظاهر متجه إذا قلنا كل مجتهد مصيب .

وبعد :

فلعل هذه الكلمة الراشدة من الشيخ العز بن عبد السلام بيان  
للسنح الذي يجب أن يسير عليه المفتون في نطاق ما تواتر واشتهر في  
كتب فقه المذاهب من آداب للمفتي والمستفتي والفتيا إذ تكاد نصوص  
السلف الصالح من العلماء تتفق على تلك الآداب ولقد نهج المفتون  
في مصر هذا السبيل ، إذ تكشف تطبيقاتهم واختياراتهم عن التزامهم  
بما تواتر من فقه المذاهب ، موثرين ما صبح دليله ، واصلح عليه  
حال المستفتي .

وهذا ما ينبغي أن يلتزمه كل مفت مستعينا بالله رب العالمين  
معلم إبراهيم .

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل وهو الموفق للصواب وإليه  
المرجع والمآب .

وصلى الله على سيدنا محمد عبد الله ورسوله . وعلى آله وأصحابه  
وسلم .

القاهرة في رمضان ١٤٠٠ هـ - يوليو ١٩٨٠ م

**جاد الحق على جاد الحق**  
**مفتى جمهورية مصر العربية**

## بيان

بأسماء أصحاب الفضيلة المفتين الذين لفتنا دبرهم  
جملات محفوظة بدار إفتاء المصرية اعتباراً من  
١٠ من جمادى الآخرة ١٣٩٤ هـ - ٢٤ نوفمبر ١٩٧٣ م.

سلسل	إسم فضيلة الملق	بداية محصلة	نهاية محصلة	عدد الفتاوى	لاحقات
١	فضيلة الشيخ حسنة التو لوى شيخ الأزمز وفاق الديار المصرية	١٥ جمادى الآخرة ١٣١٣ هـ ١٨٩٥/١١/٢٤ م	١١ محرم ١٣١٧ هـ	٢٨٧	
٢	فضيلة الشيخ محمد مبد	٢ صفر ١٣١٧ هـ	٤ ربيع الثاني ١٣٢٣ هـ	١٠٤٤	
٣	فضيلة الشيخ بكرى الصفى	١٨ رمضان ١٣٢٣ هـ	٤ صفر ١٣٣٣ هـ	١١٨٠	
٤	فضيلة الشيخ محمد نجيت	٩ صفر ١٣٣٣ هـ	١٦ صوال ١٣٣٨ هـ	٢٠٢٨	
٥	فضيلة الشيخ محمد إسماعيل أبو دويح	٢٥ صوال ١٣٣٨ هـ ١٩٢٠/٧/١٢ م	١٥ ربيع آخر ١٣٣٩ هـ ١٩٢٠/١٢/٢٥ م	٢٠٩	
٦	فضيلة الشيخ مبد كرسن كرامنة	٣٠ ربيع آخر ١٣٣٩ هـ ١٩٢١/١/٩ م	٧ صفيان ١٣٤٦ هـ ١٩٢٨/١/٣٠ م	٣٠٩٥	
٧	فضيلة الشيخ مبد المهدى سلم	٧ ربيع الثاني ١٣٤٦ هـ ١٩٢٨/٥/٢٢ م	١٥ ربيع الثاني ١٣٦٤ هـ ١٩٤٥/١٠/٢١ م	١٥٧٩٢	
٨	فضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف	٣ ربيع الأول ١٣٦٥ هـ ١٩٤٦/١/٥ م	٧٠ رجب ١٣٦٩ هـ ١٩٥٠/٥/٧ م	٤٩٧٦	



٢١٨٩	٢٧ جماد أول ١٣٧١ هـ	٤ رمضان ١٣٩٩ هـ	٩	فسيحة الشيخ سلام لسان
	٢٣/٢/١٩٥٢ م	٥/٥/١٩٥٠ م		
٣٩٦٣	١٩/١٢/١٩٥٤ م	٣/٣/١٩٥٢ م	١٠	فسيحة الشيخ حسين عبد خورف (نشرة ثانية)
١٠٢١	٥ رجب ١٣٧٤ هـ	١٠ ربيع أول ١٣٧٤ هـ	١١	فسيحة الشيخ احمد ابراهيم ميثاق
	٢٨/٢/١٩٥٥ م	٦/١/١٩٥٤ م		
١١٩٩٢	٢٥ ذي الحجة ١٣٧٩ هـ	٧ رجب ١٣٧٤ هـ	١٢	فسيحة الشيخ حسن سامون
	١٩/٦/١٩٦٠ م	٣/٣/١٩٥٥ م		
٨٤١٩	١١ ربيع أول ١٣٩٠ هـ	٢ محرم ١٣٨٠ هـ	١٣	فسيحة الشيخ أسعد مرهاني
	١٧/٥/١٩٧٠ م	٢٦/٦/١٩٦٠ م		
٧٨٧٩	٢٥ رمضان ١٣٩٨ هـ	١٠/١٠/١٣٩٠ م	١٤	فسيحة الشيخ محمد حاتم
	٢٩/٨/١٩٧٨ م	٣١/٧/١٣٩٨ م		
		٢٦ أغسطس ١٩٧٨ م	١٥	فسيحة الشيخ جواد اعظم علي



من أحكام القرآن الكريم



## الموضوع

(١) قراءة سورة الكهف والترقية وما يذكر بعد الأذان

## المبادئ

١ - قراءة سورة الكهف جهراً ولحناً على وجه يشوش على المصلين محظورة .

٢ - الترقية قبل الخطبة حرام على مذهب أبي حنيفة .

٣ - ما يذكر بعد الأذان أو قبله كله من المخلطات المبتدعة للطالحين لا شيء آخر ولا يقول أحد بمجواز هذا الطالحين .

٤ - الذكر جهراً أمام الخنزة مكروه .

٥ - الأذان بين يدي الخطيب هو الباقي من سنة النبي - صلى الله عليه وسلم -

سئل :

بإفادة من مديرية المتولية مؤرخة في ٢٤ مايو سنة ١٩٠٤ نمرة ٧٦٥ مضمونها أنه مرسل معها عريضة مقلدة للمديرية من مصطفى عبد الوهاب ورفقائه من ناحية أبو سفيطة المسجلة تحت نمرة ٩٣٧ والورقتان معها بأمل الاطلاع عليها والإفادة بما يرى نحو ما اشتملت عليه - والذي اشتملت عليه ست مسائل وهي المرغوب الاستفهام عما يرى فيها .

الأولى : ما المفيد من قراءة بقية سورة الكهف جهراً يوم الجمعة لأجل عدم غوغاء الفلاحين بالكلام النبوي .

---

(هـ) المتن : فضيلة الشيخ محمد عبده من ٢١١ م ٥٤ التاريخ ١٤ رمضان ١٣٢١ هـ .

الثانية : ما اشتهر من الترقية قبل الخطبة مع مراعاة الآداب في الإلقاء وحديث إذا قلت لصاحبك والإمام بخطب إلخ .

الثالثة : ما يحصل من الأذان قبل الوقت يوم الجمعة بما يشتمل على استغاثات وصلوات على النبي - صلى الله عليه وسلم - لتبنيه الفلاحين الموجودين بالفيضان الغافلين عن مكان الجمعة .

الرابعة : الأذان داخل المسجد بين يدي الخطيب .

الخامسة : ما اشتهر في الصلاة والسلام على النبي - صلى الله عليه وسلم - عقب الأذان في الأوقات الخمس إلا المغرب .

السادسة : الذكر جهراً أمام الخنازة بكيفية معتدلة خالية عن التلحين . هل ذلك كله جار على السنن القويم أو فيه إخلال بالدين .

أجاب :

اطلعت على رقيم سعادتك المؤرخ ٢٤ مايو الماضي نمرة ٧٦٥ وعلى ما معه من الأوراق . وأفيد سعادتك أن كل عبادة لم يرد بها نص عن النبي صلى الله عليه وسلم . ولم يأت في عمله - صلى الله عليه وسلم - ولا في عمل أصحابه اقتداء به وإن لم نعرف وجهة الاقتداء فهي بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار فهي ممقوفة للشارع يجب منعها وهذه الأمور التي جاءت في المرائض المقدمة لسعادتك جميعها ما علنا الأذان بين يدي الخطيب صور عادات محدثة لم تكن على عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا أصحابه ولا التابعين ولا تابعيهم ولا يعرف بالتحقيق من أحدثها وما ينقل عن بعض العلماء في الترقية مثلاً من أنها بدعة مستحسنة لا يصح التحويل عليه ، لأنه لم يعرف بين ما يستحدث في العادات كالأكل والشرب واللباس والمسكن وما يستحدث في العبادات . فكل ما يحدث في النوع الأول مما لا ضرر فيه بالدين ولا بالبدن وكان مما يخفف مشقة أو يدفع أذى أو يفيد منفعة فهو مستحسن ولا مانع منه إذا لم يكن ممنوعاً بالنص كاستعمال الذهب والفضة والحري

للرجال ونحو ذلك . وأما ما يحدث في القسم الثاني أعنى قسم العبادات فالحديث فيه على عمومه ، أعنى كل ما حدث منه بدعة والبدعة ضلالة والضلالة في النار بلا شية . وقد ذكر في البحر في كتب الحنفية أن ما تعرف من أن المرقى للخطيب يقرأ الحديث النبوى وأن المؤذنين يؤمنون عند الدعاء ويدعون للصحابة بالرضاء ونحو ذلك فكله حرام على مذهب أبى حنيفة رحمه الله . وما قاله بعضهم من حمل الترقية على الكلام بأخروى عند محمد لا يصح الالتفات إليه لأن الترقية عمل وقت بوقت مخصوص يؤدى على نحو مخصوص فهو ليس من قبيل الكلام الذى يعرض لقائله في أمر معروف أو نبى عن منكر أو ذكر الله ، خصوصاً والترقية على حالها الموجودة في القرى والمدن لا يقول أحد من الأئمة يجوزها بما فيها من التحين والتغنى . ولو زعم السائلون أنه لا تلحين فيها لأنها لم تخرج إلا للتحين فإذا ذهب منها لم تعد تسمى ترقية ولم تبق فيها حاجة . فالصواب منعها على كل حال لأنها بدعة سيئة .

أما الأذان فقد جاء في الخاتمة أنه ليس لغير المكتوبات وأنه خمس عشرة كلمة وآخره عتقنا لا إله إلا الله . وما يذكر بعده أو قبله كله من المحرمات المبتدعة ابتدعت للتحين لا لشيء آخر . ولا يقول أحد يجوز هذا التحين ولا عبارة بقول من قال إن شيئاً من ذلك بدعة حسنة ، لأن كل بدعة في العبادات على هذا النحو فهي سيئة ، ومن ادعى أن ذلك ليس فيه تلحين فهو كاذب . وقراءة سورة الكهف يوم الجمعة جاء في عبارة الأشباه عند تكملة المكروهات ما نصه : ويكره إفراده بالصوم وإفراد ليله بالقيام وقراءة الكهف فيه خصوصاً وهى لا تقرأ إلا بالتحين وأهل المسجد يلغون ويتحشون ولا ينصتون ، ثم إن القارئ كثيراً ما يشوش على المصلين بصوته وتلحينه ، فقرأها على هذا الوجه محظورة . أما الذكر جهراً أمام الجماعة ففي الفتح والأقروية في باب الجنائز : يكره للمأثى أمام الجماعة رفع الصوت بالذكر فإن

أراد أن يذكر الله فليذكره في نفسه . وعلى ذلك فجميع الأشياء التي  
سألت عنها مما يلزم منه ما علما الأذان الثاني وحده وهو الأذان بين  
يدى الخطيب فإنه هو الباقي من سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - من  
بين السنن وما عداه مما ذكر لا يصح الإبقاء عليه لأن جميعه من  
مخترعات العامة ولا يتمسك به إلا جهالم وليس من الجائز أن يؤخذ  
في الدين بشئ لم تتقدم فيه أسوة حسنة معروفة ولا سنة مقرررة منقولة .  
وكيف يجوز اتباع مخترعين مجهولين لا يمكن الثقة بهم في غير عبادة الله  
فضلا عن شئ في دين الله . والله أعلم .





## الموضوع (٢) حجم المصحف وتصغيره

### المبادئ

- ١ - يكره تنزيها تصغير حجم المصحف وكتابه بقلم دقيق .
- ٢ - إمساك الشخص مصحفا بيته ولا يقرأ فيه بنوى بذلك الخير والبركة لا يأثم بذلك بل يرجى له الثواب .

سئل :

من مشيخة الجامع الأزهر بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٧ مرة ١٣٥٩  
بناء على ما ورد لها من نظارة الداخلية بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٧ مرة  
٢٤٥٢ عن مصحف مطبوع بخط دقيق جداً مع صغر الحجم كذلك هل  
يجوز تداوله أولاً ؟

أجاب :

صرح العلماء بأنه يكره تنزيهاً تصغير حجم مصحف وكتابه بقلم  
دقيق وبأنه ينبغي أن يكتب بأحسن خط وأبينه على أحسن ورق وأبيضه  
بأفخم قلم وأبرق مداد وتفرج السطور وتضخم الحروف ويضخم المصحف  
وصرحوا أيضاً بأن الشخص إذا أمسك المصحف في بيته ولا يقرأ ونوى  
به الخير والبركة لا يأثم بل يرجى له الثواب فتداول هذا المصحف بالصفة  
التي وجد عليها بين المسلمين بنحو بيع وشراء وقراءة منه متى أمكنت  
ولم يكن فيه تغيير ولا تبديل غير ممنوع شرعاً وإن كان تصغير حجمه  
على وجه ما سبق مكروهاً تنزيهاً والله تعالى أعلم .

---

(\*) انتهى : مشيئة الشيخ بكرى الصفار ، س ٤ - م ٢٤٦ - ص ٧٢ لوالعدة ١٢٢٥ هـ .

## الموضوع

### (٢) ترجمة القرآن الكريم

#### المبادئ

- ١ - يجوز كتابة آية أو آيتين باللغات المتداولة بين المسلمين ويكره كتابة التفسير تحتها .
- ٢ - إذا اعتاد شخص القراءة بالفارسية وأراد أن يكتب بها مصحفاً يمنع من ذلك .
- ٣ - لا يجوز دفع الزكاة إلى طلبة العلم الأغنياء .

سئل :

هل يجوز ترجمة القرآن الكريم باللغات المتداولة بين المسلمين وهل يجوز لمن وجبت عليه زكاة المال أو زكاة الفطر أن ينفقها إلى طلبة العلوم الشرعية الأغنياء منهم والفقراء إذا لم يوجد فقراء في بلد المزكى ولا في ضواحيها أم لا ؟ وهل يجب العشر في خارج ما يزرع ويعمل قوتاً للنحل خاصة كسائر ما تخرجه الأرض العشرية فما الحكم الشرعى في ذلك كله ؟

أجاب :

في الدر المختار ما نصه ويجوز كتابة آية أو آيتين بالفارسية لا أكثر ويكره كتب تفسيره تحتها انتهى وفي رد المختار ما نصه في الفتوح عن الكافي إن اعتاد القراءة بالفارسية أو أراد أن يكتب مصحفاً بها يمنع وإن فعل في آية أو آيتين لا . فإن كتب القرآن وتفسير كل حرف وترجمته جاز انتهى ومنه يعلم الجواب عن المسألة الأولى في السؤال . وأن كتابة القرآن جميعه بغير العربية ممنوعة إذ الفارسية غير قيد كما صرحوا به وفي الدر أيضاً بعد كلام ما نصه وبهذا التعليل يقوى ما نسب للواقعات في أن طالب العلم يجوز له أخذ الزكاة ولو غنياً إذا فرغ نفسه لإفادة العلم واستفادته لعجزه عن الكسب والحاجة داعية إلى ما لا بد منه كذا ذكره

(\*) الملقى : فضيلة الشيخ بكرى الصفدي، ص ٢٦٢ من ٧٧ ذى الحجة ١٢٢٥ هـ .

المصنف انتهى وفي رد المحتار ما ملخصه ما نسب للواقعات رآه المصنف يحفظ نفقة معزياً إليها وفي المبسوط لا يجوز دفع الزكاة إلى من يملك نصيباً إلا طالب العلم والغزى ومنقطع الحج لقوله عليه الصلاة والسلام (يجوز دفع الزكاة لطالب العلم وإن كان له نفقة أربعين سنة) انتهى ثم قال أيضاً بعد ذلك ما نسب للواقعات مخالف لإطلاق الحرمة في الفنى ولم يعتمد أحد والأوجه تقييده بالفقير انتهى ملخصاً ومنه يعلم أيضاً الجواب عن المسألة الثانية في السؤال وأن الأوجه عدم جواز دفع الزكاة لطلبة العلوم الشرعية الأغنياء .

وأما ما يزرع في الأرض العشرية ويجعل قوتاً للنحل ففيه العشر متى كان مقصوداً باستثمار الأرض واستغلالها إذ المدار على القصد وذلك كأن يزرع صاحب الأرض ما ذكر ليبيعه ممن يتخذونه قوتاً للنحل كما ذكر في البحر بعد كلام ما نصه ولأن النحل يتناول من الأنوار والثمار وفيهما العشر فكذلك فيما يتولد منهما انتهى ومثله في الفتح . وفي الفتاوى الأنقروية ما نصه . ثم الأصل عند أبي حنيفة أن كل ما يستنبت في الجنان ويقصد بالزراعة في البساتين والأراضي ففيه العشر الحبوب والبقول والرباط والرياحين والوسم والزعفران والورس في ذلك سواء ولا يجب في الحطب والقصب والحشيش عنده لأنه لا تشتغل بها البساتين والأراضي بل ينقى منها عادة حتى لو اتخذها مقصبة أو مشجرة أو منبتاً للحشيش ففيها العشر والمراد بالمذكور القصب القارسي أما قصب السكر وقصب النريرة ففيهما العشر لأنه يقصد بهما استغلال الأرض بخلاف السعف وأغصان الشجر والتبن فإنه لا يقصد بهما استغلال الأرض حتى يجب العشر في قوائم الخلاف لأنه يقصد به الاستثمار قلت ويمكن أن يلحق به أغصان الثوت عندنا وأوراقها لأنه يقصد بهما الاستغلال بخوارزم وخراسان وقد نص عليه في درر الفقه فقال يجب العشر في ورق الثوت وفي أغصان الخلاف التي تقطع في كل أوان كقوائم الكروم وغير ذلك زاهدى شرح القدورى في باب زكاة الزروع والثمار ولو جعل أرضه مشجرة أو مقصبة يقطعها ويبيعها في كل سنة كان فيه العشر قاضيهخان في العشر من كتاب الزكاة . وعن أبي حنيفة يجب العشر في كل ما أخرجته قل أو كثر إلا الحطب وقوائم الخلاف من الثأني في زكاة فتاوى الظهيرية . وأصناف البقول والحبوب والرياحين والقثاء والخيار يجب فيها العشر عند أبي حنيفة انتهى .

## الموضوع

(٤) عدم جواز اتخاذ آية من القرآن الكريم أساسا للمسابقات

## المبدأ

لا يجوز اتخاذ القرآن الكريم وسيلة للهو واللعب لما فيه من الإخلال بما يجب له من كمال التعظيم ونهاية الإجلال .

مسئل :

أذاع صاحب محطة إذاعة (راديو الأمير فاروق) يوم الجمعة ١٦/٦/١٩٣٣ المسابقة الآتية : ( آية من سورة طه تكتب بخط جميل وتوضع في إطارات وتعلق في المتاجر والمنازل وهي مكونة من أربع كلمات عبارة عن ١٢ حرفا . الكلمة الأولى حرفان والثانية أربعة والثالثة حرفان والرابعة أربعة وإذا أخذنا الحروف ٩ ، ٣ ، ٦ ، ٢ كانت بمعنى صديق . وإذا أخذنا الحروف ٨ ، ١٠ ، ١ ، ١٢ كانت فعل مضارع بمعنى يعلم . وإذا أخذنا الحروف ٤ ، ١١ ، ٥ كانت بمعنى ما يتطاير من النار والحرف السابع مجهول - شروط المسابقة أن يكتب الحل على ورقة ويوضع الإهم والعنوان في أعلى الخطاب ... الخ ) هذه هي المسابقة وحلها « رب اشرح لي صدري » .

فهل يصح أن تكون الآيات القرآنية محورا لمثل هذه الأغراض التي يركز أكثرها على التجارة والربح ؟ وهل يصح أن تكون الآيات معرضة للتحويل والتغير والتقديم والتأخير فضلا عن أن نص الآية هو ( قال رب اشرح لي صدري ) . ولكن المسابقة تزعم أن الآية نصها ( رب اشرح لي

---

(\*) المتن : بقية الشيخ عبد المجيد سليم ، ص ٢٨ م ١٥٧ ص ٩٨ - ٢٥ صدر ١٣٥٢ هـ - يونيه ١٩٣٣ م .

صدرى ( خصوصاً وأن أصحاب ومليرى محطة الإذاعة المذكورة ليس  
الإسلام دينهم .

أجاب :

نفيد بأنه لا يجوز مثل هذا العمل لما فيه من اتخاذ القرآن الكريم وسيلة للهو  
واللعب ولما فيه أيضاً من الإخلال بما يجب له من كمال التعظيم ونهاية  
الإجلال فضلاً عما فيه مما جاء في السؤال ولأن فتح هذا الباب لمثل هؤلاء  
الناس يؤدى إلى مفاصد كبيرة يجب لمنع حصولها درء كل ما يفضى إليها .  
والله سبحانه وتعالى أعلم .





من أحكام التيمم والصلاة





## الموضوع

(٥) جواز التيمم مع وجود الماء إذا خيف الضرر

### المبدأ

يجوز التيمم عند خوف الضرر من استعمال الماء .

سئل :

شخص يديه ورجليه حرارة مزمنة تمكث ستة شهور في السنة في أيام الصيف وأن الماء يضرها ثلثي ضرر فإذا وصل إليها الماء حصل فيها قشف وخشونة وتصلب في الجلد وإذا لم يصل إليها الماء طوى الجلد ودبل . فهل يسوغ لهذا الشخص التيمم أولاً بد من الماء ؟

أجاب :

في الفتاوى الهندية ولو كان يجد الماء إلا أنه مريض يخاف إن استعمل الماء اشتد مرضه أو أبطأ برؤه يتيمم لا فرق بين أن يشتد بالتحرك كالمشتكى من العرق الملتئ أو المبطون أو بالاستعمال كالجلدوى ونحوه ويعرف ذلك الخوف إما بغلبة الظن عن أمانة أو تجربة أو إخبار طبيب حاذق مسلم غير ظاهر الفسق وإن كان به جلدوى أو جراحات يعتبر الأكثر عدلاً كان أوجنباً ، ففي الجنابة يعتبر أكثر البدن ، وفي الحلث يعتبر أكثر أعضاء الوضوء فإن كان الأكثر صحيحاً والأقل جريحاً يغسل الصحيح ويمسح على الجريح إن أمكنه وإن لم يمكنه المسح يمسخ على الجائر أو فوق الخرقه ولا يجمع بين الغسل والتيمم وإن كان نصف البدن صحيحاً والنصف جريحاً اختلف المشايخ فيه والأصح أنه يتيمم ولا يستعمل الماء . هـ . وفي الفتاوى الهندية أن مثل الجراحة كل داء يضره الغسل كما نفيد عباراتهم إذ المنار على الضرر . هـ .

وعلى هذا ففي حادثة السؤال إن كان السائل يخاف الضرر من غسل يديه ورجليه كما ذكر في السؤال جاز له التيمم .

## الموضوع

### (٦) التبليغ في الصلاة للحاجة

#### المبادئ

- ١ - التبليغ في الصلاة عند عدم الحاجة مكروه وأما عند الاحتياج فمستحب .
- ٢ - تكره الزيادة في الإعلام .
- ٣ - الإمام يجهر وجوباً بحسب الجماعة فإن زاد عليه أساء .
- ٤ - من يقرأ القرآن يأتى إذا آذى غيره أو قرأ حال اشتغال المصل بالصلاة .

مثل :

ما الحكم في رفع صوت القارئ ( سورة الكهف ) بالجامع يوم الجمعة والناس مجتمعون ومنهم الذاكر والمتفل واللاشى وفي الترقية والدعاء عند جلوس الخطيب والدعاء للسلطان وفي تبليغ أحد المأمومين عند قلة الجماعة وسماعهم صوت الإمام .

أجاب :

صرحوا بأن التبليغ عند عدم الحاجة إليه بأن بلغ الجماعة صوت الإمام مكروه بل نقل بعضهم اتفاق الأئمة الأربعة على أن التبليغ حينئذ بدعة منكرة أى مكروهة وأما عند الاحتياج إليه فمستحب وصرحوا بأن المبلغ يكره له الزيادة في الإعلام على قدر الحاجة وصرحوا بكراهة ما يفعله المؤذن « وهو المعروف بالترقية » في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

(ج) المتن : مفصلة للشيخ محمد عبد ٤ ص ٢ - م ٢٨٠ - ص ١٦٠ - وجب ١٢١٦ هـ

عند صعود الخطيب وما يفعله من الدعاء حال جلسته والدعاء للسلطان بالنصر ونحو ذلك بأصوات مرتفعة وصرخوا بأن الإمام يجهر وجوباً بحسب الحاجة فإن زاد عليه أساء وقال الزاهدى لوزاد على الحاجة فهو أفضل إلا إذا أجهد نفسه وآذى غيره كما فى القهستانى وصرح فى الفتح عن الخلاصة بأنه إذا كان رجل يكتب الفقه ويحابه رجل يقرأ القرآن ولا يمكن للكاتب استماع القرآن فالإثم على القارئ وعلى هذا لو قرأ على السطح والناس نيام يأثم . اهـ لأن ذلك يكون سبباً لإعراضهم عن السماع أو لأنه يؤذيهـم بإيقاظهم وقالوا إنه يجب على القارئ احترام القرآن . بأن لا يقرأ فى الأسواق ومواضع الاشتغال فإذا قرأه فيها كان هو المضيع لحرمته فيكون الإثم عليه دون أهل الاشتغال دفعا للخرج ومن ذلك بدين أن رفع الصوت فى الرقية والتبليغ زيادة عن الحاجة مكروه وكذلك رفعه بالدعاء عند جلوس الخطيب والدعاء للسلطان ونحو ذلك مما يفعله المؤمن حال الخطبة وأن القارئ لسورة الكهف ونحوها من القرآن يأثم إذا آذى غيره أو قرأ حال اشتغال المصلى بالصلاة بأن ابتدأ فى القراءة والمصلى يصلى لما فى ذلك من تضييع احترام القرآن الواجب عليه والله أعلم



## الموضوع

### (٧) صلاة أسير الحرب

#### المبدأ

إذا أقام أسير الحرب في مكان صالح للإقامة فإنه يصلي صلاة المقيم إذا غلب على ظنه أنه يقيم خمسة عشر يوماً فأكثر .

سئل :

ما الحكم الشرعي في صلاة أسير الحرب ؟

هل يصلها تماماً أم يصلها قصراً ؟

أجاب :

نفيد أن أسير الحرب متى كان مسافراً وقت وقوعه في الأسر ثم أقام في مكان صالح للإقامة فإن غلب على ظنه أنه يقيم في المكان الذي هو فيه خمسة عشر يوماً فأكثر بإختبار من أسره أو غير ذلك كان مقبلاً وأتم صلاته وإلا فلا والله تعالى أعلم .

---

(\*) المتن : تسبلة الشيخ محمد بن يحيى ، ص ١٢ - م ٦٠ - ص ٢١ - شعبان ١٢٢٤ هـ  
يونيه ١٩١٦ م .

## الموضوع (٨) إمامة الأئمة

### المبادئ

- ١ - إمامة الأئمة لغيره ممن ليس بالأئمة غير صحيحة على الصحيح .
- ٢ - صلاة غير خطيب الجمعة بالناس بغير إذنه لا تجوز إلا إذا اقتضى به من له ولاية الجمعة .

سئل :

رجل يصلي بالناس إماماً مع كونه أئمة يبطل الرأى بآء - وأهل البلدة يكرهون الصلاة وراءه وهناك من يحسن القراءة .

فهل تصح صلاة من لم يكن أئمة وراءه أم تفسد أم تكره محرمات أو تنزيهاً . وإذا خطب هذا الأئمة يوم الجمعة ونوى الصلاة ثم أخرجه آخر وأدخل غيره وصلى بالناس ذلك الغير . فهل صحت الصلاة أم بطلت مع العلم بأن الفصل لم يطل

أجاب :

نفيد أنه قال في شرح الدر من باب الإمامة ما نصه : ولا يصح اقتداء رجل بامرأة وصبي إلى أن قال ولا غير الأئمة به أى بالأئمة على الأصح كما في البحر عن المجتبى ٨١ . وقال في رد المحتار على الدر المختار ما نصه ( قوله ولا غير الأئمة به ) هو بالناء المثلثة بعد اللام من الأئمة بالتحريك قال في المغرب هو الذى يتحول لسانه من السين إلى التاء وقيل من الزاء إلى

---

(ج) المتن : فضيلة الشيخ محمد باقر ، من ١٢/ ١٢١٠/ ٦٢ - ذى القعدة ١٣٣٤ هـ -  
- سبتمبر ١٩١٦ م .

الغين أو اللام أو الياء زاد في القاموس أو من حرف إلى حرف اه - وهذا الخلاف في معنى لفظ الألتغ لغة وأما من جهة الحكم الشرعي فكل من أبدل حرفاً بحرف فهو ألتغ كما عليه صاحب القاموس وكما يؤخذ من الدر المختار وحاشيته رد المختار وفي رد المختار أيضاً ما نصه ( قوله على الأصح ) أى خلافاً لما في الخلاصة عن الفضلي من أنها جائزة لأن ما يقوله صار لغة له ومثله في التاترخانية وفي الظهيرية وإمامة الألتغ لغيره تجوز وقيل لا ونحوه في الحانية عن الفضلي وظاهره اعتمادهم الصحة وكذا اعتمادها صاحب الحلية قال لما أطلقه غير واحد من المشايخ من أنه ينبغي له أن لا يؤم غيره ولما في خزائن الأكل وتكره إمامة القافاء اه - ولكن الأحوط عدم الصحة كما مضى عليه المصنف ونظمه في منظومته تحفة الأقران وأقضى به الخير الرملى وقال في فتاواه الراجح المفتى به عدم صحة إمامة الألتغ لغيره ممن ليس به لغة اه - وقال في شرح الدر أيضاً من باب الجمعة ما نصه وفي السراجية لو صلى أحد بغير إذن الخطيب لا يجوز إلا إذا اقتدى به من له ولاية الجمعة ويؤيد ذلك أنه يلزم أداء النفل بجماعة وأقره شيخ الإسلام اه وفي رد المختار ما نصه ( قوله إلا إذا اقتدى به من له ولاية الجمعة ) شمل الخطيب المأذون اه .

ومن ذلك يعلم أن إمامة الألتغ لغيره ممن ليس بألتغ غير صحيحة على الراجح المفتى به وأنه إذا صلى الجمعة بالناس غير الخطيب بغير إذنه لا تجوز الصلاة إلا إذا اقتدى به من له ولاية الجمعة ولو الخطيب المأذون فإن لم يقتد به من له ولاية الجمعة ولو الخطيب المأذون لا تجوز الصلاة .

والله تعالى أعلم ..

## الموضوع

### (١) تأخير الجمعة عن أول وقتها

#### المبادئ

١ - تأخير صلاة الجمعة عن أول وقتها جائز كتأخير صلاة الفجر مطلقاً صيفاً أو شتاء متى وقعت الصلاة بأكملها في وقتها والأفضل التكبير بها شتاء وتأخيرها صيفاً .

٢ - حد التأخير صيفاً أن تصل قبل بلوغ ظل كل شيء مثله

سئل :

في تأخير صلاة الجمعة عن أول وقتها لأجل اجتماع المصلين والقربة لم يكن بها إلا جامع واحد - فهل يجوز تأخير صلاة الجمعة عن أول وقتها لاجتماع المصلين أم لا ؟

أجاب :

أطلعنا على هذا السؤال ونفيد أن تأخير الجمعة عن أول الوقت جائز كتأخير الظهر مطلقاً سواء كان في زمن الصيف أو في زمن الشتاء متى وقعت الصلاة بأكملها في وقتها ولكن الأفضل في زمن الشتاء هو التكبير أى التعجيل وفي زمن الصيف هو التأخير . وحد التأخير في زمن الصيف أن تصل قبل بلوغ ظل كل شيء مثله قال في البحر بصحيفة ٢٦٠ جزء أول عند قول الكنز ( ونحب تأخير الفجر وظهر الصيف ) ما نصه أى

(ج) الحق : مقابلة للشيخ محمد بن حبيب م ١٤ - م ١٧٤ ص ٧٠ - أسوال ١٢٣٥

المستطى ١٩١٧ م

ندب تأخيره لرواية البخارى كان إذا اشتد البرد بكر بالصلاة وإذا اشتد  
الحر ابرد بالصلاة والمراد الظاهر لأن جواب السؤال عنها وحده أن يصلى  
قبل المثل أطلقه فأفاد أنه لا فرق بين أن يصلى بجماعة أو لا وبين أن يكون  
فى بلاد حارة أو لا وبين أن يكون فى شدة الحر أو لا ولهذا قال فى المجمع  
ونفضل الابراد بالظهر مطلقا فما فى السراج الوهاج من أنه إنما يستحب  
الابراد بثلاثة شروط ففيه نظر بل هو مذهب الشافعى على ما قيل والجمعة  
كالظهر أصلا واستحبابا فى الزمانين كذا ذكره الاسييجانى . انتهى . ومن  
ذلك يعلم صحة ما قلناه فى جواب هذا السؤال والله أعلم .





## الموضوع

### (١٠) تعدد صلاة الجمعة

#### المبدأ

يجوز تعدد الجمعة في البلد الواحدة متى كانت مصرًا إذا استوفيت باقي الشروط اللازمة شرعاً .

سئل :

يوجد في بعض البلدان جامع تقام فيه صلاة الجمعة ، ولكنه لا يسهل لصلاة المكلفين بها . ويوجد بهذه البلدة سوق وبها صنایع لا تحتاج لغيرها وبها مساجد أخرى . فهل يجوز إقامتها في أحد هذه المساجد ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفید أنه قال في معنى التنوير وشرحه ( وتؤدي في مصر واحد بمواضع كثيرة ) مطلقاً على المذهب وعليه الفتوى شرح المجمع للعيني وإمامة فتح القدير دفناً لمخرج اهـ .

قال في حاشية رد المحتار عليه فقد ذكر الإمام السرخسي أن الصحيح من مذهب أبي حنيفة جواز إقامتها في مصر واحد في مسجدين وأكثر وبه نأخذ للإطلاق لا جمعة إلا في مصر شرط المصر فقط . وبما ذكرنا اندفع ما في البدائع من أن ظاهر الرواية جوازها في موضعين لا في أكثر وعليه الاعتماد اهـ . فإن المذهب الجواز مطلقاً بمجرأ هـ . ولأن في إلزام اتحاد الموضع حرجاً بيننا لاستدعائه تطويل المسافة على أكثر الحاضرين ولم يوجد دليل - عدم جواز التعدد بل قضية الضرورة علم اشتراطه لا سيما إذا كان مصرًا كبيراً كمصرنا كما قاله الكمال اهـ . طحطاوى كذا في رد المحتار أيضاً .

ومن ذلك يعلم جواز تعدد الجمعة في البلد المذكورة متى كانت مصرًا وأذن بإقامتها في المسجد الذي تقام فيه من قبل ولي الأمر واستوفيت باقي الشروط اللازمة شرعاً لذلك

(\*) المتن : نسخة الشيخ محمد بشيت ، ص ١٥ - م ٨ - ص ٦ - محرم ١٣٣٦ هـ -  
نوفمبر ١٩١٧ م .

## الموضوع (١١) السعي لصلاة الجمعة

### المبادئ

١ - السعي لصلاة الجمعة واجب بالأذان الأول الذي على المنارة بعد الزوال على الأصح .

٢ - فتح المحلات التجارية وغيرها باق على الإباحة ولا يجب إغلاقها لا قبل الصلاة ولا بعدها .

سئل :

من الشيخ محمد محيس هيبه الخاوي الشرعي - في يوم الجمعة هل يجب على التجار إقفال محالهم التجارية في ذلك اليوم جميعه وقت الصلاة وقبلها أو لا يجب إلا وقت الصلاة حسبما يرشد إليه قوله عز وجل ( واذروا البيع ) أفيلونا الجواب لا زلتم ملجأً للقاصدين .

أجاب :

قال في متن التتوير وشرحه الدر من باب صلاة الجمعة ما نصه ( ووجب سعي إليها وترك البيع ولو مع السعي وفي المسجد أعظم وزراً بالأذان الأول في الأصح وإن لم يكن في زمن الرسول بل في زمن عثمان وأفاد في البحر صحة إطلاق الحرمة على المكروه تحريماً اه - وقال في رد المحتار أراد به ( أى البيع ) كل عمل يتنافى السعي وخصه إتباعاً للآية ثم قال : واختلقوا في المراد بالأذان الأول فقيل الأول باعتبار المشروعية وهو الذي بين يدي المنبر لأنه الذي كان أولاً في زمنه .

---

(هـ) المتن : بتعليق الشيخ عبد الرحمن قراة من ٢١ م ٢٠٥ من ٦٧ - ١٥ شوال ١٢٤٠ هـ  
١١ يونية ١٩٢٢ م .

عليه الصلاة والسلام وزمن أبي بكر وعمر حتى أحدث عثمان الأذان الثاني على الزوراء حين كثر الناس والأصح أنه الأول باعتبار الوقت وهو الذي يكون على المنارة بعد الزوال اهـ - ومن ذلك يعلم أن الواجب هو ترك البيع وكل عمل يتنافى السعي إلى الجمعة بالأذان الأول وهو الذي يكون على المنارة بعد الزوال على القول الأصح عملاً بقوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ) <sup>(١)</sup> وليس في هذه الآية الشريفة ما يدل على وجوب إغلاق محال التجارة في يوم الجمعة لا في وقت الصلاة ولا بعد الفراغ منها فهي باقية على إباحة فتحها وإغلاقها على أن قوله تعالى : ( فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله <sup>(٢)</sup> ) صريح في الأمر بالانتشار للتجارة والتصرف في الحوائج وابتغاء الرزق وإن لم يكن الأمر هنا للوجوب بل هو للإباحة فالقائل بوجوب إغلاق أماكن التجارة في يوم الجمعة مثبت حكماً لم يثبت الشرع لأنه إنما أثبت وجوب السعي للصلاة فقط . والله أعلم .



(١) سورة الجمعة آية : ٩

(٢) سورة الجمعة آية : ١٠

## الموضوع

(١٢) جواز التثفل من عليه فوائت

## المبدأ

يجوز لمن عليه فوائت أن يتثفل ولا يكره منه ذلك .

سئل :

لقد وقع خلاف في هذه الأيام بين العلماء الجاويين في مسألة السنة والقضاء . فقد أفتى جمهورهم ببطالان السنة وتركها ويحرم فعلها إذا كان عليه قضاء مطلقاً وقد اتخذ هذا سلاحاً لهم السنة لدى العوام مرتكزين على أقوال علمائهم . حتى أن صلاة العيدين والحنائز والتراويح لم يفعلها إلا القليل النادر . ولذلك أصبحت شعائر الإسلام آخذة في الوهن نرجو بيان الحكم الشرعي في ذلك .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد بأنه نقل الطحاوي في حاشيته على الدر وابن عابدين في رد المحتار عن المضمرات ما نصه : (الاشتغال بقضاء الفوائت أولى وأهم من التوافل إلا سنن المفروضة وصلاة الضحى وصلاة التسبيح والصلوات التي رويت فيها الأخبار) . قال ابن عابدين كتحية المسجد والأربع قبل العصر والست بعد المغرب اه . وقال صاحب الدر في فصل في العوارض الميعة لعدم الصوم إن قضاء الصوم واجب على التراخي ولذا جاز التطوع قبله بخلاف قضاء الصلاة اه . وكتب الطحاوي على قوله بخلاف قضاء الصلاة ما نصه « أي فإنه على الفور » لقوله صلى الله عليه وسلم : « من نام عن صلاة

(هـ) الفتى : مسئلة للشيخ عبد المجيد سليم ، م ٢٢ - م ٢٧ - م ١٥ ، ١٦ رجب ١٢٢٧ هـ ديسمبر ١٩٢٨ م .

نسبها فليصلها إذا ذكرها ، لأن جزاء الشرط لا يتأخر عنه وظاهره أنه يكره التنفل بالصلاة لمن عليه فوائت ولم أره نهى قلت قلنا حكمه في قضاء الفوائت وهو الكراهة إلا في الرواتب والرخائب فليراجع ، انتهت عبارة الطحاوى . وما قلناه في باب قضاء الفوائت هو ما سلف ذكره من عبارة المضممرات .

ومن هذا يعلم جواز أداء السنن وصلاة العيدين وصلاة الجنائز والترحال ومن عليه فوائت . وأنه ليس فعل شيء من ذلك محرماً عليه ولا مكروهاً شجره أن عليه فوائت والله سبحانه وتعالى أعلم .



## الموضوع

(١٣) جواز الصلاة بالنعلين اذا كانا طاهرين

## المبادئ

١ - الصلاة بالنعلين جائزة متى كانا طاهرين

٢ - النجاسة ذات الجرم تطهر بالتراب وغير ذات الجرم لا تطهر حتى

تغسل

مثل :

رجل صلى في محل عمله لابساً حذاءه المعتاد لبسه في كل حين غير أنه لم يكن في مكان الوطء من نعليه أى غيبث أو أذى ظاهر فحكم صلاته بالخلاء .

أجاب :

نفيد أنه متى كانت النعلان طاهرتين فالصلاة صحيحة لما في البخاري عن يزيد الأزدي قال سألت أنس بن مالك . أكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في نعليه قال نعم . وفي متني الأخبار عن شداد بن أوس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خالفوا اليهود فإنهم لا يصلون في نعالهم ولا خفافهم » وقد أخرج أبو داود من حديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا صلى أحدكم فخلع نعليه فلا يؤذ بهما أحداً ليجعلهما بين رجليه أو ليصل فيهما » وقد كان يصلي في النعلين كثير من الصحابة والتابعين اهـ . ملخصاً من نيل الأوطار . وفي شرح منية المصلي لإبراهيم الحلبي نقلاً عن فتاوى الحجة ما نصه ( الصلاة في النعلين تفضل على صلاة الحافي أضعافاً مخالفة لليهود ) اهـ .

(\*) المصنوع : نسخة للشيخ عبد المجيد سليم ، ص ٢٢ - ٢٣ - م ١٨ - رجب ١٢٣٧ هـ

ومن هنا يعلم صحة الصلاة في النملين الطاهرتين بل ذهب كثير من علماء المسلمين إلى أنها مستحبة . وتسمى للفائدة نقول إن النمل إذا كانت متنجسة بنجس ذى جرم سواء أكان الجرم من النجاسة كالدم والعنرة أو من غيرها بأن ابتلت النمل بيول مثلاً فغشي بها صاحبها على رمل أو رماد فاستجمد طهرت بالدلك حتى يذهب الأثر مطلقاً على ما هو المختار عند بعض فقهاء الحنفية لما روى أبو داود عن أبي سعيد الخدري أنه صلى الله عليه وسلم قال : (إذا جاء أحدكم إلى المسجد فلينظر فإن رأى في نعله أذى أو قلر فليمسحه وليصل فيهما) وأخرج ابن خزيمة عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال : « إذا وطئ أحدكم الأذى بنعله أو خفيه فطهورهما التراب » . وأما إذا كانت النمل متنجسة بنجس غير ذى جرم كالبول إذا ييس فلا تطهر حتى تغسل والله سبحانه وتعالى أعلم .



## الموضوع

### (١٤) تحرير قبلة الصلاة

#### المبادئ

١ - يشترط لصحة الصلاة أن لم يكن مشاهداً للكعبة إصابه جهتها تحقياً أو تقريباً

٢ - إصابه الجهة تحقياً معنى أنه لو فرض خط من تلقاء وجهه على زاوية قائمة إلى الأفق يكون ذلك ماراً على الكعبة أو هوائها .

٣ - إصابه الجهة تقريباً يكون مرور ذلك الخط منحرفاً عن الكعبة انحرافاً لا تزول به المقابلة الكلية بأن يبقى شئ من سطح الوجه مسامتاً للكعبة أو هوائها فن فعل ذلك صحت صلاته وإلا فلا .

سئل :

بني فاعل عبر مسجداً بناحية محتاجة لوجوده ليتقرب إلى الله تعالى وأنفق في تشييده وفخامته كل ثروته وكان حرر قبلته أحد المهندسين . وفي يوم الفتح حضر فيه فضيلة الحاكم الشرعى رئيس المحكمة الشرعية ، وبعد أن تحرى وحقق بنفسه صحة اتجاه قبلته بواسطة البوصلة اتى أحضرها معه خصيصاً لذلك أجاز الصلاة فيه وأداها فضيلته وكثير من العلماء والمتفقهين مراراً عديدة ثم جاء مهندس آخر ادعى أن بالقبلة انحرافاً لا يخرجها عن الاتجاه الحقيقى فعلى فرض وجود ذلك الانحراف مع ما فى الدين الخفيف والشريعة السمحاء من اليسر ألا تكون الصلاة فيه صحيحة أو يفتاى وتهال في الشعائر الدينية .

(ج) المصن : مكتبة الشيخ عبد المجيد سليم ، ص ٢٧ - م ٢٠٤ - ص ١١٥ -  
جمادى الآخرة ١٣٥١هـ - أكتوبر ١٩٣٢ م .



### أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد بأنه يشترط لصحة الصلاة لمن لم يكن مشاهداً للكعبة إصابة جهة الكعبة وجهها هي التي إذا توجه إليها الإنسان يكون مسامتا للكعبة أو لهاؤها تحقيقاً أو تقريباً ومعنى التحقيق أنه لو فرض خط من تلقاء وجهه على زاوية قائمة إلى الأفق يكون ماراً على الكعبة أو لهاؤها ومعنى التقريب أن يكون ذلك منحرفاً عن الكعبة أو لهاؤها إنحرافاً لا تزول به المقابلة بالكلية بأن يبقى شيء من سطح الوجه مسامتاً لها أو لهاؤها . وعلى ذلك ففي كان المصلي في هذا المسجد غير منحرف عن القبلة لإنحرافاً تزول به المقابلة بالكلية بل يبقى شيء من سطح وجهه مسامتاً لها أو لهاؤها صحت صلاته وإلا فلا . هذا والله سبحانه وتعالى أعلم .



## الموضوع

(١٥) حكم الشرع بالنسبة للصوم والصلاة لمدينة تطلع فيها الشمس

عقب الشفق

المبادئ

١ - إذا كان الفجر يطلع في بلد قبل غروب الشفق فلا تجب صلاة العشاء على أهل هذا البلد لعدم وجود وقتها ويكون الواجب عليهم أربع صلوات فقط عند بعض الختفية . وذهب آخرون منهم إلى أن العشاء لا تسقط عنهم ولكن عليهم أن يصلوها بعد الفجر لا على أنها أداء حيث لا وقت للأداء عندهم .

٢ - يجب الصوم عليهم ويكون ابتداء النهار عندهم من طلوع الشمس الذي هو وقت زوال الليل بالنسبة لهم .

٣ - إذا كان البياض المستطير في الأفق ظاهراً كان وقت الفجر معلوماً وكان النهار من طلوع هذا البياض .

سئل :

طلب من مصلحة المساحة أن تحسب أوقات الصلاة والصوم لمدينة جرينتش بالإنجلترا . وهذه المدينة تقع على خط عرض ٥٢ درجة شمال خط الاستواء حيث لا يبلغ انخفاض الشمس عن الأفق ( في أشهر مايو ويونيو ويوليو ) القدر الذي يترتب عليه زوال الشفق الأحمر بمعنى أن هذا الشفق يظل طول الليل مرئياً وبذلك لا يمكن تعيين وقت العشاء ولا وقت الفجر . أما في الجهات القريبة من خط الاستواء مثل مصر فيزول الشفق

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم ، ص ٤٠ - م ٢٥٤ - ذي الحجة ١٣٥٢ هـ  
ملرس ١٩٣٥ م .

الأحمر عندما يبلغ انخفاض الشمس ٣٠° ١٧' مبة عشر درجة ونصف درجة تحت الأفق ويظهر الضوء الأبيض وقت طلوع الفجر الصادق عندما تكون الشمس تحت الأفق بمقدار ٣٠° ١٩' . أما في جرينيش فيقل انخفاض الشمس عن هذين المقدارين في أشهر الصيف كما سبق القول ولذلك يستحيل حساب أوقات العشاء والفجر طبقاً للطريقة المتبعة في عمل الحساب لمصر والمبينة على هبوط الشمس تحت الأفق بالمقدارين المشار إليهما ، وأن الشفق في هذه المدينة يبقى بحالة واحدة إلى طلوع الشمس كما أن الظلام يبقى بحالة واحدة من غير تفاوت إلى طلوعها ولا يظهر بياض من جهة المشرق قبل طلوع الشمس .

وطلبت المصلحة المذكورة بيان الأحكام الشرعية بالنسبة للصوم والصلاة بالنسبة لهذه المدينة وقالت إن مدة الليل في هذه المدينة في الأثر المذكورة تبلغ نحو السبع ساعات .

أجاب :

نفيد بأننا لم نر لمشايخ الحنفية كلاماً في بيان حكم مثل هذه المدينة التي تطلع فيها الشمس عقب الشفق ويبقى فيها الظلام على حالة واحدة إلى طلوعها وإنما المذكور في كتبهم حكم أهل بلد يطلع فيه الفجر قبل غروب الشفق وقد اختلف فيه مشايخ الحنفية هل تجب العشاء حيثئذ فمنهم من قال لا تجب العشاء لعدم وجود وقتها وعلى هذا لا يجب على أهل هذا البلد إلا أربع صلوات وقال قوم منهم إنها تجب على أهل هذا البلد بمعنى أنه يجب عليهم صلاة العشاء بعد الفجر لا على أنها أداء إذ ليس لها وقت أداء عندهم وعلى قياس هذا يؤخذ حكم أهل المدينة المذكورة بالنسبة لصلاتي العشاء والفجر فعلى القول الأول لا تجبان عليهم لعدم وجود وقت لكل منهما وعلى القول الثاني تجبان بعد طلوع الشمس وارتفاعها قدر رمح على ما هو الظاهر لنا وتجبان حيثئذ لا على أنهما من قبيل الأداء . هذا حكم الصلاة أما حكم الصوم فالظاهر لنا وإن لم نجده متصوفاً أنه على مذهب الحنفية

يجب الصوم عليهم ويكون ابتداء النهار عندهم من طلوع الشمس الذي هو وقت زوال الليل بالنسبة إليهم وهذا إذا كان الأمر كما ذكر بكلام حضرة منسوب المصلحة من أن الشفق يبقى في هذه المدينة بحالة واحدة إلى طلوع الشمس كما أن الظلام يبقى بحالة واحدة من غير تفاوت إلى طلوعها أما إذا كان يظهر البياض المستطير في الأفق وهو الذي ينتشر ضوؤه في أطراف السماء لم يكن وقت الفجر حيثل معلوماً بل كان موجوداً وكان النهار من طلوع هذا البياض وكان المعلوم حيثل هو وقت العشاء فقط والحكم فيه ما سبق ذكره نصاً عن الفقهاء هذا ما يتعلق بحكم الصلاة والصوم على مذهب الحنفية ومذهب الشافعية ، يخالف مذهب الحنفية في هذا الموضوع ونرى إحالة الأوراق على شيخ السادة الشافعية وهو حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر لبيان ما تقتضيه نصوص مذهب الشافعي في هذا الموضوع .



## الموضوع

### (١٦) صلاة العيد والجمعة

#### المبادئ

١ - مذهب الحنفية أنه إذا اجتمع يوم العيد ويوم الجمعة فلا تجزئ إحدى الصلاتين عن الأخرى بل يسن للشخص أو يجب عليه صلاة العيد والجمعة لأن الأولى سنة والثانية فرض - وهذا هو مذهب الشافعي غير أنه يرخص لأهل القرى الذين بلغهم النداء وشبهوا صلاة العيد ألا يشبهوا صلاة الجمعة .

٢ - مذهب الإمام أحمد : أن من صلى العيد سقطت عنه الجمعة إلا الإمام فلا تسقط عنه إلا إذا لم يجمع معه من يصلي به الجمعة ، وفي رواية عنه : إذا صليت الجمعة في وقت العيد اجزأت صلاة الجمعة عن صلاة العيد ، بناء على جواز تقديم صلاة الجمعة عنده قبل الزوال . ويرى الإمام مالك : أن من صلى العيد تجب عليه صلاة الجمعة ولا تسقط .

٣ - الصحيح في ذلك ما ذهب إليه الإمام أحمد من أنه لا تجب صلاة الجمعة على من صلى العيد وأن الجمعة إذا أدت قبل الزوال اجزأت عن صلاة العيد .

مثل :

إذا كان العيد يوم الجمعة هل تكون باقية على سنيها أو وجوبها على الخلاف بين المذاهب أو تسقط لموافقها ليوم الجمعة نرجو الإجابة :

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم من ٤٧ - م ٥٦٨ - ص ٥٠ - في العدة  
١٢٥٨ هـ ديسمبر ١٩٣٦ م

## أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد أن مذهب الحنفية أنه إذا اجتمع يوم العيد ويوم الجمعة فإن إحدى الصلاتين لا تجزئ عن الأخرى بل يسن للشخص أو يجب عليه صلاة العيد على حسب الخلاف في ذلك في المذهب وعليه أيضاً صلاة الجمعة . ففى الجامع الصغير لمحمد رحمه الله عيدان اجتماعاً في يوم واحد فالأول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحد منهما . وقد ذكر صاحب الدر عن القهستاني نقلاً عن الترمذاني أنهما لو اجتماعاً - أى يوم العيد ويوم الجمعة لم يلزم إلا صلاة أحدهما وقيل الأولى صلاة الجمعة وقيل صلاة العيد قال صاحب الدر « قد راجعت الترمذاني فرأيت حكاية عن مذهب الغير وبصورة التريض مثبتة » قال ابن عابدين : « أى أن هذا مذهب غيرنا أما مذهبنا فلزوم كل منهما . هذا والمذكور في شرح المهذب للإمام النووي أن مذهب الإمام الشافعي أنه إذا اجتمع يوم العيد ويوم الجمعة فلا كلام في أنه لا تسقط إحدى الصلاتين بالأخرى عن البلد الذى أقيمت فيه الصلاة ولكن يرخص لأهل القرى الذين بلغهم النداء وشهدوا صلاة العيد ألا يشهدوا صلاة الجمعة أخلاً بما صح عن عثمان رضى الله عنه ورواه البخارى في صحيحه مع أنه قال في خطبة « أيها الناس إنه قد اجتمع عيدان في يومكم فمن أراد من أهل العاليت - قال النووي وهي قرية بالمدينة من جهة الشرق - أن يصلى معنا الجمعة فليصل ومن أراد أن ينصرف فلينصرف » وجاء في المغنى لابن قدامة الخبلى أن مذهب الإمام أحمد أن من شهد العيد سقطت عنه الجمعة إلا الإمام لا تسقط عنه إلا ألا يجتمع معه من يصلى به الجمعة وقيل في وجوبها على الإمام روايتان وروى عنه أيضاً أنه إذا صليت الجمعة في وقت العيد أجزأت صلاة الجمعة عن صلاة العيد وذلك مبنى على رأيه في جواز تقديم الجمعة قبل الزوال . وفي الجزء الأول من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية صفحة ١٤٥ في جواب سؤال ما نصه : « إذا اجتمع يوم الجمعة ويوم العيد ففيها ثلاثة أقوال للفقهاء إحداهما أن الجمعة على من صلى

العيد ومن لم يصله كقول مالك وغيره والثاني أن الجمعة سقطت عن  
 السواد الخارج عن المصر كما يروى ذلك عن عثمان بن عفان رضى الله عنه  
 أنه صلى العيد ثم أذن لأهل القرى في ترك الجمعة واتبع ذلك الشافعي  
 والثالث أن من صلى العيد سقطت عنه الجمعة لكن ينبغي للإمام أن يقيم  
 الجمعة ليشهداها من أحب كما في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 أنه اجتمع في عهده عيدان فصلى العيد ثم رخص في الجمعة وفي لفظ  
 أنه صلى العيد وخطب الناس فقال : « أيها الناس إنكم قد أصبتم خيراً فمن  
 شاء منكم أن يشهد الجمعة فليشهد فإننا مجمعون » . وهذا الحديث روى في  
 السنن من وجهين أنه صلى العيد ثم خير الناس في شهود الجمعة . وفي السنن  
 حديث ثالث في ذلك أن ابن الزبير كان على عهده عيدان فجمعهما  
 أول النهار ثم لم يصل إلا العصر وذكر أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه  
 فعل ذلك وذكر ذلك لابن عباس رضى الله عنه فقال قد أصاب السنة .  
 وهذا المنقول هو الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهو  
 قول من بلغه من الأئمة كأحمد وغيره والذين خاطبوه لم يبلغهم ما في  
 ذلك من السنن والآثار والله أعلم . اهـ والذي يظهر لنا أن الصحيح في  
 هذا الموضوع هو ما ذهب إليه الإمام أحمد من أنه لا تجب صلاة الجمعة  
 على من شهد صلاة العيد وأنه إذا أدبت صلاة الجمعة قبل الزوال أجزأت  
 عن صلاة العيد فلا تكون صلاة العيد في هذه الحالة واجبة ولا سنة .  
 وذلك لقوة ما استند إليه الإمام أحمد من الأحاديث والآثار في المسألتين  
 - أعنى جواز تقديم صلاة الجمعة عن الزوال والمسألة التي نحن بصدد  
 ومن شاء الوقوف على ما استند إليه في المسألة الأولى فليرجع إلى كتاب  
 متنفس الأخبار وشرحه نيل الأوطار . وما ذكرنا علم الجواب عن السؤال  
 على مذاهب الأئمة الأربعة والله أعلم .

## الموضوع (١٧) صلاة النساء في المسجد

### المبادئ

١- يباح للنساء حضور الجماعات للأحاديث الكثيرة الواردة في ذلك إذا لم يترتب على حضورهن مفسدة وغير متطيات وما في معناه من حسن الملبس والتحلي الذي يظهر أمره وغير ذلك مما يكون مدعاة للفساد .

٢- أفضلية صلاتهن في البيت محمولة على ما إذا كانت الصلاة في المسجد غير مقترنة بسماع وعظ ونحوه مما لا يتيسر للنساء في بيوتهن .

سئل :

توجد غرفة ملاصقة لمسجد حائطها الملاصقة للمسجد مبهلة بارتفاع مترين وبما فيها من قضاء بارتفاع مترين آخرين تقريبا . أيجوز للنساء أن يصلين ويسمنن الوعظ بتلك الغرفة مع الإحاطة بأن بها أبوابا وشبابيك غير مغطاة على المسجد وأن مدخل ومخرج تلك الغرفة بعيد عن مدخل ومخرج المسجد وبأن المسجد عملاً بالمصلين من الرجال بحيث لا يسع غيرهم من السيدات اللاتي يردن الصلاة وسماع الدروس الدينية . فهل يجوز أن تاحق به الغرفة المخورة والتابعة له والتي لا يفتتح منها ليصل فيها السيدات فيسمعن الوعظ والحكمة من غير أن يراهن الرجال حيث قد أصبحت الحائط التي بينها وبين المسجد على ارتفاع مترين إثنين فقط وتركزت المترين الآخرين قضاء ليصل فيها صوت الواعظ إلى السيدات .

(\*) المتن : نسخة الشيخ عبد المجيد سليم ، ص ٥٠ - م ٥٦٦ - ذي الحجة ١٣٦٠ هـ  
بنابر ١٩٤٠ م .



## أجاب :

نفيد بأنه لآمانع شرعا من إلحاق هذه الغرفة بالمسجد هنا ونصوص مذهب الحنفية تقضى بأن مثل هذا الحائط لا يمنع اقتداء من بالحجرة بالإمام فيصح اقتداء من فيها بالإمام الذى بالمسجد إذا كان لا يشبه حال الإمام عليه فقد نقل ابن عابدين فى رد المحتار عن التاترخانية ما نصه ( وإن صلى على سطح بيته المتصل بالمسجد ذكر شمس الأئمة الحلوانى أنه يجوز لأنه إن كان متصلا بالمسجد لا يكون أشد حالا من منزل بيته وبين المسجد حائط ولو صلى رجل فى مثل هذا المنزل وهو يسمع التكبير من الإمام أو المكبر يجوز وكذلك القيام على السطح . هذا وقد اختلف العلماء فى جواز حضور النساء الجماعة والمعتمد عند متأخرى الحنفية منع كل النساء من حضور الجماعة مطلقاً الآن ولو لسماح الوعظ لفساد الزمان وانتشار السفه فى كل الأوقات واستظهر صاحب الفتح العجايز المتفانيات ومذهب الإمام أحمد أنه يباح لمن حضور الجماعة مع الرجال ولكن صلاتهن فى بيوتهن خير لهن وأفضل فقد جاء فى المغنى لابن قدامة ص ٣٥ من الجزء الثانى ما نصه ( ومباح لمن حضور الجماعة مع الرجال لأن النساء كن يصلين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ) قالت عائشة « كان النساء يصلين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ينصرفن متلفعات بمروطهن ما يعرفن من الناس » متفق عليه وقال النهي صلى الله عليه وسلم « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله وليخرجن تفلات » ( يعنى غير متطيبات ) رواه أبو داود وصلاتهن فى بيوتهن خير لمن وأفضل لما روى ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تمنعوا نساءكم المساجد وبيوتن خير لهن » رواه أبو داود وقال صلى الله عليه وسلم : « صلاة المرأة فى بيتها أفضل من صلاتها فى حجرتها وصلاتها فى مخدعها أفضل من صلاتها فى بيتها . رواه أبو داود انتهت عبارة المغنى ( والمراد من الحجرة فى الحديث محن الدار قال ابن مالك أراد بالحجرة ما تكون أبواب البيوت إليها والمخدع بضم الميم وتفتح وتكسر مع فتح الدال فى الكل هو البيت الصغير الذى يكون فى داخل

البيت الكبير تحفظ فيه الأمتعة النفيسة ذكر هذا في شرح عون المعبود  
 لسنن أبي داود والظاهر لنا ما ذهب إليه الإمام أحمد من إباحة حضورهن  
 الجماعة للأحاديث الكثيرة الواردة في ذلك نعم ينبغي تقييد هذه الإباحة  
 بما إذا لم يترتب على حضورهن مفسدة كما يرد عليه ما جاء في الحديث  
 من الأمر بخروجهن تغلات أى غير متطيبات ومثل الطيب ما في معناه من  
 حسن الملبس . والتحلّى الذى يظهر أثره والزينة الظاهرة وغير ذلك مما  
 يكون مدعاة للفساد وفضل أفضلية الصلاة في البيت عن الصلاة في المسجد  
 محمولة على ما إذا كانت الصلاة في المسجد غير مقترنة بسماع وعظ  
 ونحوه مما لا يتيسر للنساء في بيوتهن أما إذا كان حضورهن للصلاة ولسماع  
 ما يصلح شأنهن في أمور دينهن وتربية أولادهن والقيام بحقوق أزواجهن  
 فالظاهر أن حضورهن في هذه الحالة أفضل وبما ذكر علم الجواب .  
 والله أعلم .



## الموضوع

### (١٨) صلاة المرأة وطهارتها

#### المبادئ

١ - لا يجوز للمرأة أن تصل كاشفة ساقها لأنها من العورة ومستر العورة شرط في الصلاة .

٢ - لو احتلمت ورأت الماء صارت جنباً ووجب عليها الغسل ولا يكفي الوضوء في هذه الحالة .

٣ - لا يجوز لها مس المصحف إذا كانت جنباً أو حائضاً أو نفساء أو غير متطهرة من ذلك كله بعد انقطاعه كما لا يجوز لها ذلك إذا كانت محدلة حدثاً أصغر إلا لضرورة كأن تخاف حرقاً أو غرقاً ويجوز لها مسه بمائل ككيس أو صندوق .

٤ - يجوز قراءة القرآن للمحدلة حدثاً أصغر وإن حرم مسها للمصحف كما يجوز قراءتها للقرآن مع كشف رأسها بلا كراهة .

٥ - قراءة القرآن عبادة يثاب عليها القارئ .

سئل :

أولاً - إذا نوت المرأة الصلاة وكانت لا تلبس ثياباً وكان فستانها بعد الركبة بقليل فهل يجوز لها هذه الصلاة أم تكون باطلة - ثانياً : أسفة جدا يا سيدي لهذا السؤال ولكن لا حياة في الدين إذا السيدة احتلمت فهل تكون نجسة ولا بد من أنها تغتسل أم يكفي الوضوء - ثالثاً - إذا كانت

---

(هـ) الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم ، ص ٥١ - م ٥٦٤ - رمضان ١٣٦١ هـ  
سبتمبر ١٩٤٢ م .

السيدة نجاسة أى نجاسة كانت واضطرت لمس المصحف فهل هذا حرام وهل تعاقب عليه - رابعاً - إذا قرأت في المصحف بدون أن تضع على رأسها غطاء وبدون وضوء حرام أو مكروه أم لا - خامساً - إذا قرأت أى سورة من القرآن وختمت في أى آية . فهل يجوز أم لابد من ختم السورة بأجمعها ؟ .

أجاب :

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

اطلعنا على هذه الأسئلة ونفيد :

أولاً - أنه لا يجوز صلاة المرأة مع كشف ساقها لأن ساق المرأة من العورة وسر العورة شرط في الصلاة فكشفه أو كشف مقدار رבעه مفسد للصلاة ومانع من صحتها .

ثانياً - لو احتلمت ورأت الماء صارت جنباً ووجب عليها الغسل ولا يكتفى في ذلك الوضوء لما في صحيح البخارى ومسلم عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : جاءت أم سليم امرأة أبى طلحة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق . هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت قال : « نعم إذا رأت الماء والمزاد بروية الماء في الحديث الشريف مطلق العلم بنزول الماء سواء كان عن روية أو عن غير روية . هذا والاحتلام ليس بمفطر » .

ثالثاً : إذا كانت المرأة جنباً أو حائضاً أو نفساء أو غير متطهرة منهما بعد انقطاعهما عنها أو كانت محلثة حدثاً أصغر يحرم عليها مس المصحف إلا للضرورة . كأن تخاف حرقاً أو غرقاً . نعم يجوز أن تمس المصحف بمائل منفصل عنه ككيس وصندوق ونحوه :

رابعاً : أنه للمحلثة حدثاً أصغر قراءة القرآن وإن حرم مسها للمصحف . كما قلنا . كما يجوز لها قراءة القرآن مع كشف رأسها بلا كراهة .

خامساً : إن قراءة القرآن عبادة يثاب عليها القارئ وإن لم يتم السورة .

## الموضوع

### (١٩) جواز صلاة الجمعة في المسجد المقام في أرض المعارض

#### المبدأ

يجوز صلاة الجمعة في المسجد المقام على أرض المعرض على المذهب الأربعة .

سئل :

هل يجوز صلاة الجمعة في المسجد المقام بأرض المعرض الزراعى ؟ عاهاً بأنه يشترط للدخول في المعرض دفع رسم مقرر بحيث لا يسمح بدخوله لمن لم يدفعه ؟ وهل ذلك محل بصحة صلاة الجمعة في هذا المسجد .

أجاب :

اطلعنا على الاستفتاء المتضمن أن بداخل أرض المعرض الزراعى بالقاهرة مسجداً تقام فيه صلاة الجمعة إلا أنه يشترط للدخول في المعرض دفع رسم مقرر بحيث لا يسمح بدخوله لمن لم يدفعه . فهل ذلك محل بصحة صلاة الجمعة في هذا المسجد .

والجواب أن من شروط صحة الجمعة عند الحنفية أن يقيمها السلطان أو من يأمره بإقامتها لأنها لا تقام إلا بجمع عظيم وقد تقع المنازعة بل المقاتلة بين الناس من أجل التقدم لإقامتها لأنه يعد شرفاً ورفعة فيستارع إليه كل من مالت همته إلى الرياسة فيقع التجاذب والتنازع وقد يؤدى إلى القتال وفيه ما فيه من الفتنة والقوضى والإفشاء إلى ترويتها ولا سبيل إلى حسم ذلك إلا بأن يكون التقدم إليها بأمر السلطان الذى تعتقد طاعته وتخشى

(١٩) المتن : نسخة للشيخ حسنين محمد مظلوم ، ص ٥٩ - م ٢١٠ - رجب ١٣٦٧ هـ  
يونيه ١٩٤٨ م .

عقوبته فكان هذا شرطاً لا بد منه تنمياً لأمر هذا الغرض . وإليه ذهب الحسن البصرى والأوزاعى وحبيب بن أبى ثابت وجرى عليه العمل فى الديار المصرية منذ قرون إلى الآن . وذهب الأئمة الثلاثة إلى عدم اشتراطه كما نقله ابن قدامة فى المنى ولما كان اشتراط إقامتها بالسلطان أو نائبه إنما هو لتحرز عن تفويتها وهذا لا يحصل إلا بالإذن العام . شرط الحنفية لصحتها الإذن العام من مقيمتها وهو يأذن للناس إذناً عاماً بدخول الموضع الذى تصل فيه بحيث لا يمنع أحد من دخوله بمن تصح منه الجمعة ولذا قالوا لو أغلق الإمام باب قصره وصلى بأصحابه الجمعة لم يجز لأتباعه من شعائر الإسلام وخصائص الدين فتجب إقامتها على سبيل الاشتهار ليجتمع الناس لها ولا تفوت على أحد قال فى الكافى . والإذن العام وهو أن تفتح أبواب الجامع ويؤذن للناس حتى لو اجتمعت جماعة فى الجامع . وأغلقوا الأبواب وجمعوا لم يجز - وكذا السلطان إذا أراد أن يصلى بمحشمه فى داره فإن فتح بابها وأذن للناس إذناً عاماً جازت صلاته شهديها العامة أو لا - وإن لم يفتح أبواب داره وأغلقها وأجلس البوايين ليمنعوا الناس من الدخول لم يجز لأن اشتراط السلطان للتحرز عن تفويتها وهذا لا يحصل إلا بالإذن العام اهـ قال العلامة ابن عابدين . وينبغى أن يكون محل النزاع ما إذا كانت لا تقام إلا على محل واحد أما لو تعددت فلا لأنه لا يتحقق التفويت كما أفاده التعليل اهـ . وهو قوله لأن اشتراط السلطان . . إلخ . وهذا الشرط لم يشترطه الأئمة الثلاثة ولم يذكر فى كتب ظاهر الرواية عن الحنفية وإنما ذكر فى كثير من معتبرات كتبهم كالكنز والوقاية والمتقى وعمله فى البدائع بأن الله تعالى شرع النداء لصلاة الجمعة بقوله : ( يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وخروا لليعب )<sup>(١)</sup> والنداء للاشتهار وكذا تسمى جمعة لاجتماع الجماعات فيها فافتضى أن تكون الجماعات كلها مأذونين بالحضور تحقيقاً لمعنى الاسم اهـ

ومن هنا يعلم أن أداء صلاة الجمعة فى هذا المسجد جائز على جميع المذاهب الأربعة . أما على المذاهب الثلاثة فظاهر لعدم اشتراط الإذن

العام وأما على مذهب الحنفية فالأذن العام متحقق فيه لعدم منع أحد  
ممن بدخل المعرض من الدخول فيه لأداء الجمعة ، وكذا ممن هو خارج  
المعرض لإمكان الدخول برفع الرسم المقرر الذي لم يشترط للدخول  
للصلاة بل للدخول في المعرض وهو بمثابة غلق باب القلعة التي بدخلها  
المسجد لعادة قديمة كما ذكر في شرح الدرر على أنه يمكن أداء الجمعة  
في مسجد آخر من المساجد التي تقام فيها الجمعة بالقاهرة فلا تقوته بعدم  
الدخول إلى المعرض . وقد علمت مما حرره ابن عابدين أن الجمعة إذا  
كانت تقام في مساجد متعددة بمصر لا ينبغي أن تكون محل نزاع .  
والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(٢٠) صحة إمامة البالغ

## المبدأ

بلوغ الإمام شرط في صحة إمامته في الصلاة مطلقا .

مسئل :

شخص يحفظ كلام الله تعالى ويحيد قراءته ومنه ست عشرة سنة تقريبا وهو إمام مسجد في قرية صغيرة بكل المرحوم والده المتوفى والذين يصلون وراءه مقتلين به يعملون الله على مذهب الإمام مالك وحصل خلاف بينهم فمنهم من يرى أن الصلاة صحيحة وراءه في الفروض والجمع والعدين ومنهم من يرى أن الصلاة لا تصح وراءه لصغر سنه وقد امتنع بالقبول . وقد قال فريق نحن نتشكك في صحة الصلاة وراءه . فما حكم الدين ؟ .

أجاب :

إن المنصوص عليه في مذهب الحنفية أن بلوغ الإمام شرط لصحة إمامته للرجال البالغين في الصلاة المفروضة وكذلك في النافلة على المختار لما روى عن ابن عباس ( لا يؤم الغلام حتى يحتم ) وذهب المالكية إلى أن بلوغه شرط لصحتها في الصلاة المفروضة ولم في النافلة قولان وذهب الحنابلة إلى أنه شرط في صحتها في الصلاة المفروضة وأجازوا إمامة الصبي المميز في النافلة وذهب الشافعية إلى أن البلوغ ليس بشرط في الصلاة المفروضة ولا في غيرها لحديث البخاري ( أن عمرو بن سلمة كان يؤم

---

(\*) الفتى : لسيلة الشيخ حسين محمد مخلوف ، ص ٦١ - م ١ - ص ١ رمضان ١٣٦٨ هـ

- يونيو ١٩٤٦ م .



قومه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ست أو سبع ) إلا  
أن إمامة الباقر أولى . وما قال به الأئمة الثلاثة من اشتراط البلوغ لصحة  
الإمامة في الصلاة المفروضة . وهو ما قال به أبو بكر الصديق وعمر وابن  
مسعود وابن عباس وغيرهم من كبار الصحابة رضي الله عنهم كما في  
الزيلعلي . فتي كان الإمام بالغاً شرعاً صح الاقتداء به في جميع الصلوات  
متى توافر فيه باقي شروط الإمامة إضافة بين الأئمة

ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(٢١) عدم اشتراط الاذن العام بالصلاة في المسجد فيما عدا الجمعة والعيدين

## المبدأ

صحّة أداء الصلوات في المساجد لا تتوقف على إذن الإمام إلا في صلاة الجمعة والعيدين عند الحنفية فقط واشترط المالكية في المسجد أن يكون مباحا للعامة .

سئل :

في بذلر بنى مزار سبعة مساجد وتعلدها ثلاثون ألف نسمة بما فيه أصحاب الأديان الأخرى العشر تقريبا وقد من الله علينا بحسن توفيقه وعونه وبنينا مسجدا لنا وقد تم من كل شيء ومن منذ شهرين قلنا طلبا لوزارة الأوقاف لاستصدار إذن ملكي بصلاة الجمعة وإقامة الشعائر وقد أرسلت الوزارة الأوراق للجهات المختصة هنا للاستيفاء وقد تمت وأرسلت إليها لأننا وللآن لم يصل الإذن . وحيث إن المسجد تم من نور وبياه وفرش وخلافه . فهل يجوز صلاة الجمعة وإقامة الشعائر حتى يحضر الإذن أم ننتظر وصول الإذن ؟

أجاب :

اطلعنا على السؤال - والجواب - أن صحّة أداء الصلوات في المساجد الجديدة لا تتوقف على إذن الإمام إلا في صلاة الجمعة والعيدين عند الحنفية وهذا هو الحكم الجاري عليه العمل بالمملكة المصرية - وأما عند غيرهم من الأئمة فيجوز أداء الجمعة والعيدين كسائر الصلوات في هذه المساجد بلون توقف على الإذن المذكور واشترط المالكية في المسجد أن يكون مباحا للعامة . ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال حيث كان الحال كما ذكر به . والله تعالى أعلم .

(\*) الفتاوى : لمجلة الشيخ حسين محمد مخلوف ، ص ٦١ - م ٣٢٧ - ص ١٦١ -  
ذى الحجة ١٣٦٨هـ أكتوبر ١٩٤٦م .

## الموضوع

### (٢٢) صلاة الجمعة خلف المذبح غير جائزة

#### المبدأ

لا تصح صلاة الجمعة بدون إمام ولا خطبة ولا يكفى سماع الخطبة وحركات الإمام من المذبح والاقتداء به .

سئل :

يوجد بالناحية جامع بدون إمام ولا مقرأ . فهل يجوز سماع القرآن والخطبة من جهاز الراديو وتكون الصلاة بعد الخطبة ؟

أجاب :

إنه ورد في الحديث كما رواه البخارى ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( صلوا كما رأيتمنى أصلى ) ولم يصل عليه السلام الجمعة إلا فى جماعة وكان يخطب خطبتين يجلس بينهما كما رواه البخارى ومسلم ولذا انعقد الإجماع على أنها لا تصح إلا بجماعة يؤمهم أحكم كما ذكره الإمام النووى فى المجموع وقال ابن قدامة فى المغنى إن الخطبة شرط فى الجمعة لا تصح بدونها وانعقد لإجماع الأئمة الأربعة على ذلك وعلى هذا لا تصح صلاة الجمعة فى هذه القرية المستول عنها بدون إمام ولا خطبة ولا يكفى فى ذلك سماع الخطبة وحركات الإمام من المذبح والله أعلم .

---

(هـ) المتن : نسخة الفسخ حنين محمد مخلوف ، ص ٦١ - م ٦٦ - ص ٢٢٤ -  
رجع الثانى ١٣٦٩ هـ - إبرابر ١٩٥٠ م .



من أحكام الصيام



**الموضوع**  
**(٢٢) الحفنة في الصيام**  
**المبادئ**

١ - الاحتقان سواء كان في العضلين أو في أى موضع من ظاهر  
الجسم غير مفسد للصوم

٢ - الشرط في المفطر وصوله إلى الجوف واستقراره فيه وأن يكون  
دخوله من المنافذ المؤدية إلى الجوف .

سئل :

هل الاحتقان بالحفنة المعروفة الآن في العضلين أو الفخليين أو رأس  
الأيمن مفطر للصائم أم لا ؟

أجاب :

نفيد أنه صرح في متن التنوير وشرحه الدر المختار أن لو ادهن أو اكحل  
لا يفطر ولو وجد طعمه في حلقه قال في رد المختار عليه أى طعم الكحل  
أو الدهن كما في السراج وكذا لو بزق فوجد لزقه في الأصح بحر - قال  
في النهر لأن الموجود في حلقه أنه داخل من المسام الذى هو خال البدن  
والمفطر إنما هو الداخل من المنافذ للاتفاق على أن من اغتسل في ماء  
فوجد برده في باطنه أن لا يفطر وإنما كره الإمام الدخول في الماء والتلفف  
بالثوب المبلول لما فيه من إظهار الفسج في إقامة العبادة . وبالحملة فالشرط

---

(هـ) الفتى : مجلة الشيخ محمد بن عبد الله ، ص ١٧ - م ١١١ - ص ٢٠ - شهر ١٢٣٧ هـ  
محرم ١٢١٦ م .

فى المفطر أن يصل إلى الجوف وأن يستقر فى والمراد بذلك أن يدخل إلى الجوف ولا يكون طرفه خارج الجوف ولا متصلاً بشئ خارج عن الجوف وأن يكون الوصول إلى الجوف من المنافذ المعتادة لأن المسام ونحوها من المنافذ التى لم تخرج العادة بأن يصل منها شئ إلى الجوف . ومن ذلك يعلم أن الاحتقان بالحقن المعروف الآن عملها تحت الجلد سواء كان ذلك فى العضدين أو الفخذين أو رأس الإليتين أو فى أى موضع من ظاهر البدن غير مقصد للصوم لأن مثل هذه الحقنة لا يصل منها شئ إلى الجوف من المنافذ المعتادة أصلاً وعلى فرض الوصول فإنما تصل من المسام فقط وما تصل إليه ليس جوفاً ولا فى حكم الجوف والله تعالى أعلم .





## الموصوع (٢٤) فدية الصوم المبادئ

- ١ - الوصية بفدية الصوم جائزة وتبرأ بذلك ذمة الموصى قطعاً .
  - ٢ - المقدار الواجب عن صوم كل يوم نصف صاع من بر أو دقيقه أو سويقه ومقدار نصف الصاع قدح ولث بالكيل المصرى ودفع القيمة أفضل .
  - ٣ - إذا لم يوص بالفدية وتبرع بها الوارث أو غيره أجزأه إن شاء الله .
- مثل :
- شخص أقام في فرنسا مدة عشر سنوات . ولم يصم هذه المدة شهر رمضان معتقداً أنه يضر بصحته . وقبل وفاته أوصى بأن يعمل اسقاط بدلاً عما فاتته من الصوم بأن يخرج عن كل يوم مقدار ذاك بالكيل المصرى فهل تبرأ ذمته من الصوم أولاً ؟

أجاب :

المنصوص عليه شرعاً أن حكم الصوم في شهر رمضان إن أفطر فيه المسافر والمريض وماتا قبل الإقامة والصحة فلا يلزمهما الإيصاء به لعدم إدراكهما عدة من أيام أخر وأن من أفطر فيه بغير علم لزمه الوصية بما قدر عليه وبقي في ذمته حتى أدركه الموت بجميع ما أفطره لأن التقصير منه . ونصوا على أنه إذا أوصى بفدية الصوم يحكم بالجواز قطعاً لأنه منصوص عليه . وأما إذا لم يوصى فتطوع بها الوارث . فقد قال محمد في الزيادات

(١٠) الفهرس : نسخة الشيخ عبد الرحمن فراسة ، ص ٢٩ - م ١٦٧ - ص ٢٨ -  
جندى الآخرة ١٢٤٥ هـ - ديسمبر ١٩٢٦ م .

إنه يخرجه إن شاء الله تعالى فعلق الإجزاء بالمشبقة لعدم النص كما نص على ذلك في رد المختار على الدر المختار بصحيفة ٧٦٦ من الجزء الخامس طبعة أميرية سنة ١٢٨٦ هجرية وفي نور الإيضاح وشرحه حيث قال ما نصه : ( وإن لم يوص وتبرع عنه وليه أو أجنبى جاز إن شاء الله تعالى لأن عمداً قال في تبرع الوارث بالإطعام في الصوم يخرجه إن شاء الله من غير جزم وفي إيصائه جزم بالإجزاء) اهـ. ونصوا على أنه إذا أوصى بفدية الصوم يخرج عنه من له التصرف في ماله لورثته أو وصاية من ثلث ما تركه لصوم كل يوم نصف صاع من بر أو دقيقه أو سويقه أو صاعاً من تمر أو زبيب أو شعير أو قيمته ودفع القيمة أفضل لتنوع حاجات الفقير - ونص في الفتاوى المهدية بالصحيفة التاسعة من الجزء الأول على أن الصاع ما يسع ألفاً وأربعين درهماً علس ونحوه . وقلره بعضهم بقدرين وثلاثي قدح بالمصرى ودفع القيمة أفضل من دفع العين على المفتى به . وهذا في السعة أما في الشدة فدفع العين أفضل اهـ .

ومن هذا يعلم أن المقدار الواجب عن صوم كل يوم هو نصف صاع من بر أو دقيقه أو سويقه أو صاع تمر أو زبيب أو شعير أو قيمته وأن دفع القيمة أفضل من دفع العين على المفتى به في وقت السعة . أما في الشدة فدفع العين أفضل وأن مقدار نصف الصاع هو قدح وثلث قدح بالكيل المصرى وأن ذمة الموصى المتوفى ثبراً بهذا الإيصاء قطعا حيث أوصى والله أعلم .

## الموضوع

(٢٥) اثر التطعيم ضد الجدري وغيره في الصيام

## المبدأ

التطعيم ضد الجدري والكوليرا والتيفود لا يفطر الصائم .

سئل :

من معاون وكيل الداخلية بكتاب رقم ٦١ - ٢٠١ المؤرخ في ٢١  
يوليو سنة ١٩٤٥ قال : نظرا لاقتراب موسم الحج لسنة ١٣٦٤ هـ قررت  
الوزارة أن تصدر تعليماتها إلى الجهات بقبول الطلبات من الراغبين في السفر  
إلى الأقطار الحجازية لأداء فريضة الحج وزيارة الروضة الشريفة ولما  
كانت التعليمات المشار إليها تقضى ضمنا بالتخاذ الإجراءات الصحية نحو  
مقدمي هذه الطلبات وذلك بتطعيمهم ضد الجدري وحقنهم ضد الكوليرا  
أو التيفود . وأن هذه الإجراءات ستتخذ نحوهم في خلال شهر رمضان  
المعظم . لذلك نرجو التفضل بإبداء الرأي فيها إذا كانت الإجراءات الصحية  
المشار إليها تبطل العموم إذا انقضت أثناء النهار مع الصائم أم لا تبطل صحتة  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

أجاب :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أما بعد فقد اطلعنا على كتاب  
سيادتكم رقم ٦١ - ١ - ٢ المؤرخ في ٢١ يونيو سنة ١٩٤٥ المتضمن طلب  
إبداء رأينا في تأثير تطعيم الراغبين في السفر إلى الأقطار الحجازية ضد الجدري  
في شهر رمضان المبارك وحقنهم ضد الكوليرا والتيفود ونفيد بأن وزارة

(٥) المني : مجلة الشيخ عبد المجيد سليم ، ص ٥٥ - م ٦٠٠ - شعبان ١٣٦٤ هـ -  
يوليو ١٩٤٥ م .

اندخلية للشؤون الصحية سبق أن طلبت معرفة الحكم الشرعى فى تأثير التطعيم  
 ضد الجدري فى شهر رمضان المعظم فأجبتناها بتاريخ ٢٢-١٢-١٩٣٣ رقم  
 ٤٠٣ فتاوى بما يأتى : اطلعنا على خطاب معادتك المؤرخ فى ١٧-١٢-١٩٣٢ رقم  
 ٩٨٥٠ ونفيد بأن الدخول فى الجسم إذا لم يصل إلى الجوف أو الدماغ  
 أو وصل إلى أحدهما من المسام لا يفطر الصائم كما نص على ذلك فقهاء الحنفية  
 والشافعية فقد جاء فى فتح القدير ما نصه : ولو اكتحل لم يفطر سواء  
 وجد طعمه فى حلقه أو لا لأن الموجود فى حلقه أثره داخل من المسام  
 والمفطر الداخل من المنافذ لا من المسام . وفى شرح مقطوعة الكواكبي  
 ما نصه : وكذا إن وصل إلى جوفه أو دماغه دواء من غير المسام أما إذا  
 وصل من المسام فإنه لا يقضى ( يعنى لا يفطر ) فلا قضاء عليه كما لو أدهن  
 فوجد أثر الدهن فى بوله أو اكتحل فوجد طعم الكحل فى حلقه أو لونه فى  
 برازه ١٠٠ . وجاء فى شرح المهذب للإمام النووى ص ٣١٣ من الجزء  
 السادس ما نصه وضبط الأصحاب الدخول المفطر بالعين الواصلة من الظاهر  
 إلى الباطن فى منفذ مفتوح عن قصد من ذكر الصوم ثم بين الباطن بأنه  
 ما يقع عليه اسم الجوف أو ما يقع عليه اسم الجوف مما له قوة تحيل الواصل  
 إليه من دواء أو غذاء على اختلاف القولين عندهم هذا وقد نقل الإمام  
 النووى فى مصيفة ٣٢٠ فى شرح المهذب عن الإمام مالك أنه لو داوى  
 جرحه فوصل الدواء إلى جوفه أو دماغه لا يفطر مطلقاً سواء أكان  
 الدواء رطباً أو يابساً ومن هنا يعلم أن التطعيم بالطعم المذكور بالسؤال  
 لا يفطر الصائم لأنه لا يصل إلى الجوف منه شئ عن طريق غير المسام كما  
 علمنا ذلك من الأطباء وبما ذكرنا يعلم حكم الحقن ضد الكوليرا والتيفود  
 وهو أنها لا تفطر الصائم لأن الدواء لا يصل فيها إلى الجوف من المنافذ  
 وانه سبحانه وتعالى أعلم

## الموضوع

(٢٦) جواز فطر المجاهدين في شهر رمضان

### المبدأ

يجوز للمجاهدين في سبيل الله برا وبحرا وجوا بكل أسلحة القتال وأدواته أن يفطروا في شهر رمضان إذا استمر الجهاد فيه توفيراً لقوتهم ومنعاً لتسرب الضعف إليهم وتأسيًا برسول الله صلى الله عليه وسلم .

سئل :

هل يجوز الفطر في شهر رمضان للمجاهدين من الجيوش المصرية الذين يحاربون الآن في ربوع فلسطين لإنقاذها من شرور المصائب الصهيونية الأليمة التي تريد أن تنزع هذا الوطن العربي الإسلامي من أحضان العروبة والإسلام وتؤسس فيه دولة يهودية ؟

أجاب :

إنه يجوز لحولاء المجاهدين الذين خرجوا من ديارهم للجهاد في سبيل الله وإعلاء كلمته وإنقاذ هذا الوطن الإسلامي من الصهيونية الباغية أن يفطروا في شهر رمضان إذا استمر الجهاد فيه توفيراً لقوتهم ومنعاً لتسرب الضعف إليهم وتأسيًا برسول الله صلى الله عليه وسلم في إنفطاره في شهر رمضان في غزوة الفتح . فقد خرج إلى مكة في العاشر من شهر رمضان على رأس ثمان ونصف من الهجرة ومعه عشرة آلاف مجاهد فأفطر وأمرهم بالفطر . روى عن جابر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى مكة

(\*) المني : فطيلة الشيخ حسين محمد مخلوف ، ص ٥٩ - م ٢٢٢ - شعبان ١٣٦٧ هـ  
يونيه ١٩٤٨ م .

عام تفتح حتى بلغ كراع الغميم (واد أمام عسفان) وصام الناس معه فقيل له إن الناس قد شق عليهم الصيام وإن الناس ينظرون فيما فعلت فدعا بقدح من ماء بعد العصر فشرب والناس ينظرون إليه فأفطر بعضهم وصام بعضهم فبلغه أن أناساً صاموا فقال أولئك العصاة اهـ (رواه البخاري) وهذا من حرصه عليه السلام على توافر قواهم للقتال وعدم تسرب الوهن إلى المجاهدين فنههم من صوم الفرض كي يستطيعوا القيام بفرض أعلى وطاعة أعظم . والجهد أفضل الأعمال بعد الإيمان .

سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أى الأعمال أفضل قال : « إيمان بالله ورسوله قيل ثم ماذا ؟ قال : جهاد في سبيل الله » . وسئل أى الناس أفضل ؟ قال : « مؤمن يجاهد نفسه وماله في سبيل الله » وفى الحديث الصحيح « رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه » وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح في شهر رمضان فصام حتى مر بغدير في الطريق وذلك في عز الظهيرة فعطش الناس فجمعوا يملون أعناقهم وتتوق نفوسهم إليه فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقدح فيه ماء فأمسكه على يده حتى رآه الناس ثم شرب فشرب الناس (رواه أحمد) وعن ابن سعيد قال : « سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة ونحن صيام فزلنا منزلاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنكم قد دنوتم من علوكم والفطر أقوى لكم » فكانت رخصة فنا من صام ومنا من أفطر ثم نزلنا منزلاً آخر فقال إنكم مصبوحوا علوكم والفطر أقوى لكم فأفطروا فكانت عزمة فأفطروا » (رواه مسلم وأحمد وأبو داود) وفى نيل الأوطار وفى الحديث دليل على أن الفطر لمن وصل في سفره إلى موضع قريب من العدو أولى فإذا كان لقاء العدو محققاً فالإفطار عزيمة لأن الصائم يضعف عن منازلة الأكران ولا سيما عند غليان مراحل الضراب والطعان ولا يتقى ما في الضعف من الإهانة لجنود الحقين وإدخال الوهن على عامة المجاهدين من المسلمين اهـ . على أن هؤلاء المجاهدين مسافرون بعيداً عن أوطانهم والسفر في ذاته بقطع

النظر عما فيه من الجهاد مما رخص الله فيه الفطر والله يحب أن تؤتى رخصه والفطر فيه أفضل لمن يشق عليه الصوم ويتضرر به . وفي فتح الباري (والراجح أن الفطر أفضل لمن اشتد عليه الصوم وتقرر به .) وعن ابن عمر ( من لم يقبل رخصة الله كان عليه من الإثم مثل جبال عرفة ) بل قال ابن دقيق العيد ( إن كراهة الصوم في السفر مختصة بمن يضرب الصوم ) . وأفضلية الفطر عملاً بالرخصة مذهب كثير من العلماء وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحق وذهب بعض الأئمة إلى عدم جواز الصوم للمسافر إذا خاف على نفسه المشقة أو الخلاك كما حكاه الطبري . وذهب كثير إلى أن الصوم في السفر لا يجزىء عن التمرض ومن صام في السفر وجب عليه القضاء في الحضر لقوله تعالى ( فعدة من أيام أخر ) (١١) والحديث ( ليس من البر الصيام في السفر ) وحكى هذا عن عمر وابن عمر وأبي هريرة والزهري وإبراهيم النخعي وغيرهم فكيف إذا كان المسافر مجاهداً في سبيل الله يخارب ليلاً ونهاراً في البر والبحر والجو بكل أسلحة القتال وأدواته أفلا تكون المشقة عليه أشد وخوف تسرب الضعف إليه أغلب وعند ذلك لا يكون هناك نزاع في وجوب الفطر عليه كما قدمنا . نسأل الله لجيوش المسلمين الفوز العظيم والنصر المبين بمنه وكرمه آمين والله تعالى أعلم .

## الموضوع

(٢٧) استحمام الصائم في البحر لا يفطره

### المبدأ

الاستحمام في البحر والاغتسال بالماء للتبرد والتلف بالثوب المبلول لا يفطر الصائم وإن وجد الماء في داخله . لأن المفطر إنما هو الداخل من المنافذ .

سئل :

هل يجوز لصائم أن يستحم في البحر . وهل هذا الاستحمام يفطر الصائم كما يقول بعضهم ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال المتضمن الاستفتاء عن حكم استحمام الصائم في البحر هل هو مفطر له أو لا .

والجواب أن الاستحمام في البحر وكذا الاغتسال بالماء للتبرد والتلف بالثوب المبلول لا يفطر به الصائم وإن وجد برد الماء في باطنه . وأفتى الإمام أبو يوسف بعدم كراهته لما رواه أبو داود من أنه عليه السلام صب الماء على رأسه وهو صائم من العطش والحرارة وكان ابن عمر يبل الثوب ويلفه عليه وهو صائم ولأن في ذلك عوناً له على أداء الصوم ودفع الضرر الطبيعي . ودخول جزء من الماء في الجسم بواسطة المسام لا تأثير له لأن المفطر إنما هو الداخل من المنافذ وقد كره الإمام أبو حنيفة ذلك لما فيه من إظهار الضرر في إقامة العبادة لا لأنه مفطر كما ذكره شارح الدر ومحبشيه . والله تعالى أعلم .

(\*) المتن : فضيلة الشيخ حسن محمد مخلوف ، ص ٥٦ - م ٣٦٥ - رمضان ١٣١٧ هـ -  
يولييه ١٩٤٨ م .



## الموضوع

(٢٨) صيام الست من شوال بعد الاول منه مستحب

### المبادئ

- ١ - صوم الست من شوال مستحب بعد اليوم الأول منه .
- ٢ - الأولى أن يكون صوم الست متابعا في شوال ويجوز أن يكون متفرقا فيه .

سئل :

ما حكم صيام الست من شوال بعد يوم عيد الفطر متابعا ؟

أجاب :

إنه ورد في الحديث كما في نيل الأوطار عن أبي أيوب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من صام رمضان ثم اتبعه ستا من شوال فذاك صيام الدهر » رواه الجماعة إلا البخارى والنسائى ورواه أحمد في حديث جابر وعن ثوبان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من صام رمضان وستة أيام بعد الفطر كان تمام السنة من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها » ( رواه ابن ماجه ) اهـ - وبيانه أن الحسنة بعشر أمثالها فصيام رمضان بعشرة أشهر وصيام الست بستين يوماً وهذا تمام السنة فإذا استمر الصائم على ذلك فكانه صام دهره كله . وفي الحديثين دليل على استحباب صوم الست بعد اليوم الذى يفطر فيه الصائم وجوباً وهو يوم عيد الإفطار والمتبادر في الإتياع أن يكون صومها بلا فاصل بينه وبين صوم رمضان سوى هذا اليوم الذى يحرم فيه الصوم وإن كان اللفظ يحتمل أن

(\*) المصنف : الشيخ حسن بن محمد مطوف ، م ٥٩ - م ٤٢١ - شوال ١٣٦٧ هـ  
المجلد ١٩٤٨ م .

يكون الست من أيام شوال والفواصل أكثر من ذلك كما أن المتبادر أن تكون الست متتابعة وإن كان يجوز أن تكون متفرقة في شوال فإذا صامها متتابعة من اليوم الثاني منه إلى آخر السابع فقد أتى بالأفضل وإذا صامها مجتمعة أو متفرقة في شوال في غير هذه المدة كان أتياً بأصل السنة .

ومن ذهب إلى استحباب صوم الست الشافعية وأحمد والظاهرية في المجموع للنووي ويستحب صوم الست من شوال لما رواه مسلم وأبو داود واللفظ لمسلم ( من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر ) ويستحب أن يصومها متتابعة في أول شوال أى بعد اليوم الأول منه ( الذى يحرم فيه الصوم ) فإن فرقها أو أخرها عن أول شوال جاز وكان فاعلاً لأصل هذه السنة لعموم الحديث وإطلاقه وهذا لا خلاف فيه عندنا وبه قال أحمد وداود اه ملخصاً . وفي المغنى لابن قدامة أن صوم الست من شوال مستحب عند كثير من أهل العلم وبه قال الشافعي واستدل أحمد بحديث أبي أيوب وثوبان اه ملخصاً والاختار عند الحنفية كما في الدرر وحواشيه أنه لا بأس به لأن الكراهة إنما كانت لأنه لا يؤمن من أن يعد ذلك من رمضان فيكون تشبهاً بالنصارى وذلك متنف بالإفطار أول يوم من شوال كما في التجنيس لصاحب الهداية والنوازل لأبي الليث والواقعات للحسام الشهيد والمحيط للبرهاني والذخيرة . وكان الحسن بن زياد لا يرى بأساً بصومها ويقول كفى بيوم القطر مفرقاً بينها وبين رمضان . وكذلك عامة المتأخرين لم يروا بأساً بصومها واختلفوا هل الأفضل التفريق أو التتابع اه من الغاية . وكرهه أبو يوسف وقد علمت أن المختار خلافه عندنا وكره مالك صومها وقال في الموطأ كما نقله في المجموع وصوم ستة أيام من شوال لم أر أحداً من أهل العلم والفقهاء يصومها ولم يبلغنا ذلك عن أحد من السلف وإن أهل العلم كانوا يكرهون ذلك ويخافون بدعته وأن يلحق برمضان أهل الجفاء والجهالة ما ليس منه لو رأوا في ذلك رخصة عند أهل العلم ورأوهم يعملون ذلك اه . وقد ضعفه النووي في المجموع وابن قدامة في المغنى والشوكاني في نيل الأوطار ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال والله تعالى أعلم .

## الموضوع

### (٢٩) العلاج بالمس في الفرج مفطر في رمضان

#### المبدأ

علاج المهبل بنترات الفضة وغسله بالماء أو اللوآء مفسد للصوم  
ويجب القضاء .

سئل :

تضطر زوجتي للذهاب بصحبي إلى طبيب أخصائي أمراض نساء  
وولادة للملازمة علاجها الذي يقتضي عمل مس مهبل بفقر نترات الفضة  
كل ثلاثة أيام وكذلك عمل غسيل مهبل كل صباح وهذا الغسيل يجريه  
بنفسها ونظرا لأن مواعيد عيادة هذا الطبيب تنتهي كل يوم قبل موعد مدفع  
الإفطار لأنه طبيب مسلم فإنها تضطر للذهاب إلى عيادته صباح يوم موعد  
عمل المس . فهل المس والغسيل المهبل من شأنهما أن يفطرا الصائم في رمضان  
وهل يجوز الإفطار في رمضان لمثل هذا السبب مع ضرورة متابعة العلاج ؟

أجاب :

إنه بناء على ما أخبرنا به الأطباء الأخصائيون من أن المهبل هو القناة  
التي تبتدئ بالفنحة المعروفة وتنتهي بنم الرحم وأن السائل الذي يمر بهذه  
القناة يصل إلى الداخل يكون الحكم في هذه الحادثة المستقضى عنها أن مس  
المهبل بنترات الفضة وغسله بالماء أو اللوآء مفطر وأن الواجب قضاء  
ما أفطرته السيدة المذكورة لهذا السبب في أيام آخر والله أعلم .

(هـ) الفتى : لعيلة الشيخ حسين محمد بطوف ، ص ٦١ - م ٥٨ - ص ٢٨ -  
رسمان ١٣٦٨ هـ يوليو ١٩٤٦ م .

## الموضوع (٣٠) الفطر عمدا في رمضان

### المبادئ

١ - الأكل عمدا بعد حلول وقت الفجر مفسد للصوم وموجب للقضاء والكفارة في مذهب الحنفية .

٢ - الكفارة صيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع لإطعام ستين مسكينا غداء وعشاء أو فطورا ومحمورا مشبعين أو إعطاء كل مسكين نصف صاع من بر أو دقيق أو قيمة ذلك .

مثل :

أرجو الإفادة فيمن قام للسجود فوجد أن ميعاد السجود انتهى وحل الفجر . فأكل لأنه لا يمكنه الصيام بدون سحور وأمسك بعد الأكل مباشرة عن كل ما يفطر إلى نهاية اليوم أى إلى الغروب .

أجاب :

إنه إذا دخل وقت الفجر في رمضان لا يجوز لمن وجب عليه الصوم الأكل والشرب والوقاع ويجب عليه الإمساك عن كل ذلك فإذا أكل عمدا بعد أن حل وقت الفجر فقد فسد صومه ووجب عليه القضاء والكفارة في مذهب الحنفية وهى حسب الميسور الآن صيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع لإطعام ستين مسكينا غداء وعشاء أو فطورا ومحمورا مشبعين أو إعطاء كل مسكين نصف صاع من بر أو دقيق أو قيمة ذلك .

ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال حيث كان الحال كما ذكر به والله تعالى أعلم .

(ج) المتن : فتيلة الشيخ حسن محمد مخلوف ، ص ٦١ - ج ٥٩ - ص ٢٨ - رمضان ١٣٦٨ هـ يونيه ١٩٤٩ م .

## الموضوع

(٢١) الانقطار في العمد مفسد للصوم وموجب للقضاء فقط

## المبادئ

- ١- الأكل والشرب في ليل الصيام مباح حتى يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر
- ٢- يحل الأكل والشرب إلى قبيل طلوع الفجر بأبسر زمن ويحرم الأكل والشرب إذا طلع الفجر .
- ٣- الأكل والشرب ظنا بعدم طلوع الفجر ثم ظهر طلوعه مفسد للصوم وموجب للقضاء فقط عند الحنفية .

مثل : -

جرت عادة الناس أنهم لا يكتفون عن تناول الأكل والشرب وسائر المفطرات ليلاً حتى أذان الفجر ومعلوم أن هناك إمساك والفرق بينه وبين الفجر عشرون دقيقة فهل يحسب الصائم حسب الإمساك أم حسب الفجر . وهل ما كان يفعله الرسول عليه الصلاة والسلام من قراءة خمسين آية بعد الإمساك ويؤذن بعد ذلك للفجر هل هذا من الفضائل أم دليل قاطع على عدم إباحة تعاطي مفطر في هذه الفترة ؟

أجاب :

إن الأكل والشرب في ليلة الصيام مباح إلى أن يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر وهو سواد الليل وياض النهار كما بينه

---

(هـ) الفتى : فضيلة الشيخ حسين محمد بخوف ، ص ٦١ - م ٦٠ - ص ٢٩ -  
ربيعان ١٣٦٨ هـ يونيو ١٩٤٦ م .

رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث عدى بن حاتم وعن عائشة رضي الله عنها أن بلالا كان يؤذن ليل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « كلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر » فأفاد ذلك أن غاية إباحة الأكل والشرب هي طلوع الفجر وهو الفجر الصادق فيحل له أن يأكل ويشرب إلى قبيل طلوعه بأيسر زمن ويحرم عليه الأكل والشرب إذا طلع الفجر فإن أكل وشرب على ظن عدم طلوعه ثم ظهر أنه كان قد طلع فسد صومه وعليه القضاء فقط عند الخفية ويستحب تأخير السجود بحيث يكون بين الفراغ منه وبين الطلوع مقدار قراءة خمسين آية من القرآن كما في حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه قال : « تسحرنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم قام إلى الصلاة وكان بين الأذان والسجود قدر خمسين آية » قال الحافظ ابن حجر في الفتح : ( وهذا متفق عليه فينبغي العمل به وعدم العدول عنه لكونه أفضل وأحوط اهـ . وقال صاحب البدائع إنه يستحب تأخير السجود وأن محل استحبابه إذا لم يشك في بقاء الليل فإن شك في بقاءه كره الأكل في الصحيح اهـ . ومن هذا يعلم أن الإمساك لا يجب إلا قبل الطلوع وأن المستحب أن يكون بينه وبين الطلوع قدر قراءة خمسين آية ويقدر ذلك زمناً بعشر دقائق تقريباً ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال حيث كان الحال كما ذكر به والله أعلم .



## الموضوع

(٣٢) جواز الفطر للأعذار

### المبادئ

- ١- المريض الذى يغلب على ظنه أن صومه يؤدى إلى زيادة مرضه أو إلى إبطاء برئه يجوز له الفطر فى رمضان .
- ٢- المريض بالسكر المعروف إذا كان صيامه يفضى إلى عدم قدرته على أداء عمله الذى يتعيش منه يجوز له الفطر فى رمضان وعليه القضاء فقط بعد زوال علته .
- ٣- إذا تحقق اليأس من زوال العلة وجبت عليه الفدية بشرط استمرار عجزه إلى آخر حياته ولا قضاء عليه بعدها .
- ٤- الفدية إطعام مسكين واحد عن كل يوم أكلتين مشبعين أو إعطاؤه نصف صاع من بر أو دقيقه أو قيمة ذلك .

سئل :

عنى مرض سكر ولا يمكن الاستغناء عن الماء ولا عن الغذاء فإن صمت وامتنعت عن الماء والغذاء يحصل عنى ضعف ولا يمكن القيام لمباشرة عمل الذى استعين به على الحصول على معاش أولادى فضلا عما يلحقنى من الضرر . فما الحكم الشرعى ؟

---

(ج) الفتى : مقيلة الشيخ حسين محمد بخروف ، ص ٦١ - م ٦١ - ص ٢٠ -  
رمضان ١٣٦٨ هـ يونيه ١٩٤٩ م .

أجاب :

إن الحنفية قد نصوا على أن المريض إذا غلب على ظنه بأمانة أو تجربة أو إخبار طيب حاذق مأمون أن صومه يفضى إلى زيادة مرضه أو إبطاء برئه جاز له الفطر في رمضان وكذلك يجوز الفطر للمريض بمرض السكر المعروف إذا كان صومه يفضى إلى عدم قدرته على أداء عمله الذى لا بد لمعيشه أو عيش من يعولهم وعليه أن يفضى ما أفطره من رمضان فى أيام آخر بعد زوال هذا العذر فإن تحقق اليأس من زواله وجبت عليه القدية كالشيخ الثمانى بشرط أن يستمر عجزه إلى آخر حياته ولا قضاء عليه فى هذه الحالة والقدية هى إطعام مسكين واحد عن كل يوم غداء وعشاء مشبعين أو إعطاؤه نصف صاع من بر أو دقيقه أو قيمة ذلك عن كل يوم

ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال حيث كان الحال كما ذكر به والله تعالى أعلم .





من أحكام الزكاة



## الموضوع

### (٣٣) زكاة ورق البنكوت

#### المبادئ

١ - أوراق البنكوت المتعامل بها الآن هي مستندات ديون والمعاملة بها من قبيل الحوالة وهي في الحكم كالبيع .

٢ - البيع بالمعاطة عند من يقول به - بلا اشتراط صيغة الإيجاب والقبول - صحيح ومن يقول به يقول بصحة التعامل بهذه الأوراق بين الناس وهذا هو مذهب الأئمة الثلاثة أبي حنيفة ومالك وأحمد وهو رأى وجهه أيضاً في مذهب الإمام الشافعي .

٣ - ما دامت هذه الأوراق مستندات ديون يجب فيها الزكاة . عند الشافعية ، أما أبو حنيفة فيرى وجوب الزكاة في الدين القوي وهو بدل القرض ومال التجارة - إذا حال عليه الحول - ويترأى الأداء عند قبضه أربعين درهماً حيث يكون فيها درهم . أما الدين المتوسط - وهو ما ليس بقوي - فلا زكاة فيه إلا إذا قبض نصاباً وتعبر لما مضى من الحول . أما الدين الضعيف وهو بدل ما ليس بمال - كالمهر - فلا زكاة فيه ما لم يقبض نصاباً ويحول عليه الحول .

٤ - مذهب المالكية : إذا لم يكن الدين ثمن عرض وكان حالاً لتجب زكاته عن كل سنة ولو قبل قبضه . ودين البنكوت ليس ثمن عرض وهو مال يستطيع صاحبه قبضه بسهولة ولذا تجب فيه الزكاة عندهم .

(هـ) المتن : مقابلة للشيخ محمد بن فتح ، م ١٠ - م ٥٥ - م ٢٢ - فصول ١٢٢٢ - ٥٠

٥ - مذهب الحنابلة : أن من له دين على ملء وحال عليه الحول فكلما قبض شيئاً أخرج زكاته لما مضى وأوراق البنكنوت دين على ملء باذل فتجب فيه الزكاة وهو قادر على قبضه بسهولة في كل وقت . ولو كان الدين على غير ملء فحكمه حكم الملى على الصحيح .

٦ - تجب الزكاة في أوراق البنكنوت متى بلغت نصابها خالياً عن الخواارج الأصلية ومقدارها ربع عشر القيمة .

سئل :

رجل عنده ورق بنكنوت قيمته ألف جنيه وهذه القيمة له خاصة . فهل يلزم بدفع زكاة عنها وما قيمة هذه الزكاة عند المذاهب الأربعة .

أجاب :

نفيد أنه مما لا ريب فيه أن أوراق البنكنوت المتعامل بها الآن بين الناس هي مستندات ديون وأن المعاملة بها من قبيل الحوالة والحوالة في الحكم كالبيع فن يقول بصحة البيع بالمعاطاة من غير اشتراط صيغة الإيجاب والقبول يقول بصحة الحوالة بالمعاطاة فيقول بصحة المعاملة بهذه الأوراق كما هو الجاري الآن بين الناس وذلك هو مذهب السادة الحنفية والسادة المالكية والسادة الحنابلة لأنهم يميزون المعاملة بالمعاطاة من غير اشتراط صيغة الإيجاب والقبول . وهناك قول وجيه في مذهب السادة الشافعية يميز المعاملة بالمعاطاة ومتى علمت أن تلك الأوراق هي مستندات ديون فذهب السادة الشافعية وجوب الزكاة فيها قولاً واحداً لأن ما بها من الدين يقدر على أخذه بغاية السهولة . قال في مختصر المزني قال الشافعي وإن كان له دين يقدر على أخذه فعليه تعجيل زكاته كالوديعة اهـ . ومذهب أبي حنيفة قد قسم الدين إلى ثلاثة أقسام : قوى وهو بدل القرض ومال التجارة ومتوسط وهو بدل ما ليس بقرض ولا هو من مال التجارة كتمن ثياب البذلة ونحوه . وضعيف وهو بدل ما ليس بمال كالنهر والوصية ونحو ذلك ففي القوى تجب الزكاة إذا حال الحول ويتراخى الأداء

إلى أن يقبض أربعين درهما ففيها درهم . وكذا فيما زاد فيحسابه . وفي المتوسط لا تجب ما لم يقبض نصاباً وتعتبر لما مضى من الحول في صحيح الرواية . وفي الضعيف لا تجب ما لم يقبض نصاباً ويحول عليه الحول بعد القبض ولا شك أن دين الأوراق من أقوى الديون وهو بمنزلة الوديعة بل قبضه أقوى من قبض الوديعة فيجب فيه تعجيل الزكاة لأنه قادر على قبضه في كل وقت على مذهب الحنفية - وأما مذهب المالكية فقالوا : إذا لم يكن الدين ثمن عرض وكان حالاً فيزكاه عن كل سنة ولو قبل قبضه ولا شك أن دين الأوراق ليس ثمن عرض وهو دين حال يقدر صاحبه على قبضه بسهولة فتجب فيه الزكاة عن كل سنة ولو قبل قبضه على مذهب المالكية - وأما مذهب السادة الحنابلة فقد قالوا من له دين على ملء باذل من قرض أو دين عروض تجارة أو ثمن بيع وحال عليه الحول فكلما قبض شيئاً أخرج زكاته لما مضى . وفي الدين على غير الملىء روايتان الصحيح من المذهب أنه كالدين على الملىء فيزكاه إذا قبضه لما مضى اهـ .

ولاشك أن دين أوراق البنكنوت دين على ملء باذل فتجب فيه الزكاة أيضاً وهو قادر على قبضه بسهولة في كل وقت . ومن ذلك يعلم وجوب الزكاة في أوراق البنكنوت متى بلغ قيمتها نصاباً خالياً عن الخواصص الأصلية ومقدار الزكاة ربع العشر فيكون الواجب في الأوراق التي قيمتها ألف جنيه ربع عشر قيمتها وهو خمسة وعشرون جنيهاً لأن الجنيهات المصرية والفرنكية لا يختلف مقدارها في الوزن قطعاً والله أعلم .



**الموضوع**  
**(٢٤) زكاة الأرض العشرية**  
**المبادئ**

١ - انتفاع المرتهن بالمرهون إذا كان مشروطا في عقد الرهن لا يحل شرعا وكذلك لا يحل إذا كان معلوما أنه لولا الانتفاع ما أعطاه النقود .

٢ - ما تفتته الأرض الخراجية والعشرية لا تجب فيه الزكاة إلا إذا باعه بالنقود وبلغت نصابا فائضا عن حوائجه الأصلية وحال عليه الحول فوجب في النقود زكاة التقدين .

سئل :

أولا : رجل عليه دين لرجل آخر . رهن المدين به قطعة أرض فهل لرب الدين أن يرفع بتلك الأرض الموهونة بالزراعة أو الإيجار أو نحوهما أولا ؟  
ثانيا : هل ما تفتته الأرض الخراجية والعشورية تجب فيه الزكاة إذا بلغت قيمته نصابا .

أجاب :

نفيد أنه قال في متن التنوير وشرحه الدر المختار في أوائل كتاب الرهن ما نصه ( وله حبس رهنه بعد الفسخ للعقد حتى يقبض دينه أو يبرئه لا الانتفاع به مطلقا باستخدام ولا سكنى ولا لبس ولا إجارة ولا إعاره سواء كان من مرتين أو رهنين إلا بإذن كل للآخر . وقيل لا يجوز للمرتين لأنه ربا وقيل إن شرطه كان ربا وإلا لا وفي الأشياء والجواهر أباح الراهن للمرتين

---

(\*) المصنوع : مطبعة الشيخ محمد بشير ، ص ١٥ - م ١٢٧ - ص ٧٦ - رمضان ١٣٢٦ هـ يونية ١٩١٨ م .

أكل الثمار أو سكنى الدار أو لبس الشاة الموهونة فأنكفها لم يضمن وله منعه .  
ثم أفاد في الأشباه أنه يكره للمرتهن الانتفاع بذلك . وسيجيء أكثر الرهن اه .  
وقال في رد المحتار ما نصه : قال في المنع وعن عبد الله محمد بن  
أسلم السمرقندى . وكان من كبار علماء ميمقند أنه لا يحل له أن ينتفع  
بشيء منه بوجه من الوجوه وإن اذن له الراهن لأنه اذن له في الربا لأنه  
يستوفى دينه كاملاً فتبقى له المنفعة فضلاً فيكون ربا وهذا أمر عظيم . قالت  
وهذا مخالف لعامة المعبرات من أنه يحل بالإذن إلا أن يحمل على الديانة وما في  
المعبرات على الحكم ثم رأيت في جواهر الفتاوى . إذا كان مشروطاً صار قرضاً  
فيه منفعة وهو ربا وإلا فلا بأس اه . ما في المنع ملخصاً وأقره ابنه الشيخ صالح ويتعقبه  
الحموى بأن ما كان ربا لا يظن فيه فرق بين الديانة والقرض على أنه لا حاجة  
إلى التوفيق بيد أن الفتوى على ما تقدم من أنه يباح . أقول ما في الجواهر يصلح  
للتوفيق وهو وجهه وذكروا نظيره فيما لو أهلى المستقرض للمقرض  
إن كانت مشروطة كره وإلا فلا . وما نقله الشارح عن الجواهر أيضاً من  
قوله لا يضمن يفيد أنه ليس ربا لأن الربا مضمون فيحمل على غير المشروط  
في الأشباه من الكراهة على المشروط ويؤيده قول الشارح الآتى آخر الرهن  
إن التعليل بأنه ربا يفيد أن الكراهة تحريمية فتأمل . وإذا كان مشروطاً ضمن  
كما أفى به في الخيرية فيمن رهن شجر زيتون على أن يأكل المرتهن ثمرته  
نظير صبره بالدين . قال : قلت والغالب من أحوال الناس أنهم إنما يريدون  
عند الدفع الانتفاع ولولاه لما أعطاه الدراهم وهذا بمنزلة الشرط لأن المعروف  
كالمشروط وهو مما يعين المنع والله تعالى أعلم اه . ومن ذلك يعلم الجواب  
عن السؤال الأول وهو أنه إذا كان الانتفاع مشروطاً في عقد الرهن فلا يحل  
وإن لم يكن مشروطاً في عقد الرهن ولكنه لولا الانتفاع لما أعطاه الثنود  
كان في حكم المشروط أيضاً فلا يباح الانتفاع على ما عليه المول من تلك  
القول وأما الجواب عن السؤال الثاني : فنقول قال في الفتاوى المهدية  
بصحيفة ( ١١ ) جزء أول ما نصه سئل في أراضي الزراعة هل فيما يخرج منها  
زكاة أم لا ؟ ( أجب ) لا تجب الزكاة فيما يخرج من زراعة الأرض  
لا فرق بين كون الأرض خراجية أو عشرية ولو زرعها بقصد بيع

الخارج منها والتجارة فيه ولو بقى حولا إذ يشترط في نية التجارة الموجبة للزكاة بعد الحول عدم المانع وهو تكرار الواجب من العشر والزكاة أو الخراج والزكاة ومقارنة نية التجارة لعقد التجارة وهو كسب المال بالمال بعقد شراء أو إجارة أو استقراض فلو نوى التجارة بعد العقد أو اشترى شيئاً للقتية ناوياً أنه إن وجد ربحاً باعه لا زكاة عليه كما لو نوى التجارة فيما خرج من أرضه إلا أن ثمن ما يبيعه من الخارج من أرضه إذا كان من التقدين وهو يبلغ نصيباً فاضلاً عن حاجته الأصلية إذا بقى حولا ، عند مالكة تجب فيه زكاة التقدين وترك خراج الأرض للمزارع لا يخرجها عن كونها خراجية كالإقطاعات كما أن ترك العشر لا يخرجها عن كونها عشرية والله تعالى أعلم اهـ . ومن ذلك يعلم جواب السؤال الثاني وهو أن ما تثبته الأرض الخراجية والعشورية لا تجب فيه الزكاة ولو بلغت قيمته نصيباً إلا إذا باعه بالدرهم والدنانير أى بالنقود المتعامل بها وبلغت نصيباً فارغاً عن حوائجه الأصلية وحال عليه الحول فحينئذ تجب في النقود زكاة التقدين .





## الموضوع

### (٣٥) دفع الزكاة الى القريب

#### المبادئ

- ١- يبدأ في الصدقات بالأقارب ثم الموالى ثم الجيران .
- ٢- إذا دفع الزكاة إلى من تجب نفقته عليه من الأقارب جاز ذلك بشرط ألا يحتسبها من النفقة .

سئل :

شخص تاجر موسر ويريد أن يخرج ماله وله أخ لا تلزمه نفقته وهو طالب علم فقير . منزل عنه هل يحق له أن يعطيه .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد أنه قد جاء في رد المحتار في باب المصروف من الجزء الثاني ضمن كلام ما نصه : وقيد بالولاد لجوازه أى دفع الزكاة - لبقية الأقارب كالإخوة والأعمام والأخوال الفقراء بل هم أولى لأنه صلة وصدقة وفي الظهيرية ويبدأ في الصدقات بالأقارب ثم الموالى ثم الجيران ولو دفع الزكاة إلى من نفقته واجبة عليه من الأقارب جاز إذا لم يحسبها من النفقة ، اه وبهذا علم أنه يجوز للسائل أن يدفع زكاة ماله إلى أخيه الفقير ولو كانت نفقته واجبة عليه متى لم يحتسب ما يدفعه من هذه النفقة كما علم أن الدفع إليه أولى وهذا حيث كان الحال كما ذكر . بالسؤال والله أعلم .

(هـ) الفتاوى : لمجلة الشيخ عبد المجيد سليم ، ص ٤٤ - م ٢٧١ - شوال ١٣٥٦ هـ  
ديسمبر ١٩٣٧ م

## الموضوع

### زكاة الفطر ومصارفها

#### المبادئ

١ - الأفضل عند الحنفية أن تعطى زكاة الفطر من النقود لأن ذلك أعون على دفع حاجة الفقير .

٢ - يجوز عند الأئمة الأربعة إعطاء الزكاة لولى الأمر أو نائبه ليصرفها في مصارفها ولا يجب على الشخص أن يعطيها الفقير بنفسه .

٣ - مصارف هذه الزكاة هم الفقراء وابن السبيل الخ .

٤ - لا مانع شرعا من إيداع الصدقة بعد جمعها بأحد المصارف بشرط فوائده بشرط عدم التصرف فيها تصرفا لا يجوز شرعا .

مثل :

نظرا لاقتراب موسم الزكاة لعيد الفطر رأيت وزارة الشؤون الاجتماعية أن تبادر بإنشاء صندوق في مستودع أمين تودع فيه أموال الزكاة التي يدفعها المسلمون في هذه المناسبة بلون فوائده . وطلبت الإفادة عما إذا كان في إيداع هذه الأموال في مصرف كبنك مصر ما يؤدى الغرض المقصود من أداء هذه الفريضة وما هي الوجوه التي تنفق فيها هذه الأموال لتكون متفقة مع مقتضيات هذه الفريضة حتى تسترشد بها اللجنة المشرفة على هذا الصندوق وعلى وجوه صرف أمواله ؟

(هذا الفتى : فغيلة الشيخ عبد المجيد سليم ، ص ٤٧ - م ٢٧٧ - رمضان ١٣٥٨ هـ .  
أكتوبر ١٩٣٦ م .

## أجاب :

اطلعنا على كتاب عزكم ونفيد أنه لا يجب عند الحنفية أن تعطى صدقة الفطر من الخبث ولا من سائر أنواع الطعام بل يجوز أن تعطى من النقود بل ذلك أفضل لما قالوه من أن دفعها نقوداً أعون على دفع حاجة الفقير لاحتمال أنه يحتاج غير الحنطة مثلاً من ثياب ونحوها . هذا ولا مانع أن يأخذ الناس في هذا الموضوع بمذهب أبي حنيفة لما فيه من التيسير على الفقراء وأرباب الحاجات ولا يجب عند الأئمة الأربعة أن يدفع من وجبت عليه صدقة الفطر بنفسه إلى مستحقها بل يجوز أن يعطيها لولى الأمر أو لناجه ليصرفها في مصارفها فقد جاء في رد المحتار - نقلاً عن الرحمي عند قول المصنف « ولا يبعث الإمام على صدقة الفطر ساعياً » ما نصه « في الحديث الصحيح أنه جعل أبا هريرة على صدقة الفطر فكان يقبل من جاء بصدقته » قال ابن عابدين « قلت فالمراد أنه لا يبعث عاملاً كعامل الزكاة يذهب إلى القبائل بنفسه فلا ينافي ما في الحديث تأمل » انتهت عبارة رد المحتار . فالمأخوذ من هذا أنه يجوز عند الحنفية أن تلغ هذه الزكاة إلى نائب ولى الأمر وهو الآن وزارة الشؤون الاجتماعية التى نيط بها بمقتضى المرسوم الصادر في ٥ رجب ١٣٥٨ هـ - ٢ أغسطس ١٩٣٩ م تنظم أعمال البر والإحسان ليصرفها في مصرفها الشرعى . والحديث المشار إليه في العبارة المذكورة رواه البخارى في كتاب فضائل القرآن . وفي كتاب الوكالة وفي صفة ابليس من صحيحه وقد ذكره ابن كثير عند تفسيره الآية الكرسي . هذا مذهب الحنفية وقد نص في مذهب الإمام مالك على أنه يندب دفعها للإمام العدل ( أى ولى الأمر العدل ) بل ذكروا أن ظاهر المدونة وجوب دفعها للإمام العدل . وقد روى عن الإمام أحمد أنه قال أما صدقة الفطر فينبغى دفعها إلى السلطان . والمأخوذ من شرح المهذب للإمام النووي في مذهب الإمام الشافعى أنه يجوز دفع زكاة الأموال الباطنة - ومنها صدقة الفطر - إلى الإمام وأن الأفضل هو دفعها إليه إذا كان عدلاً وهو المذهب عندهم والأصح . وقد علل هذا بأنه يدفعها للإمام يتقن سقوط الفرض به بخلاف تفريق الزكى لها بنفسه لأنه قد يصادف غير المستحق ولأن الإمام أعرف بالمستحقين

وبالصالح ويقدر الحاجات ويمن أخذ قبل هذه المرة من غيره . والخلاصة أنه لا خلاف بين الأئمة الأربعة في جواز دفع صدقة الفطر ، إلى الإمام أو عماله ليتولوا صرفها في جهاتها الشرعية بل ذلك أفضل كما نص عليه في مذهب الإمام الشافعي وكما يؤخذ مما روى عن الإمام أحمد وهو مندوب إليه في مذهب الإمام مالك وهو مقتضى ما كان يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم من جعل أبي هريرة على صدقة الفطر ومن عرف المصلحة التي يراد تحصيلها والتي من أجلها يراد جمع هذه الصلقة وتفريقها على ذويها بنظام يكفل تقديم الأخرج على غيره في الصرف إليه لا يرتاب في أن الدفع إلى نائب الإمام أفضل وأولى في الشريعة الإسلامية التي كلها مصلحة وعدل أما مصارف هذه الزكاة فهم الفقراء على اختلاف أنواعهم وابن السبيل وهو المسافر الذي لا مال معه أوله مال في وطنه لا يتيسر له الحصول عليه في الحال ويلحق به من كان له مال على غائب أو معسر أو جاحد له . ولا يلزم إعطاء الكل ويقدم الأخرج على غيره بحسب ما يتبين للجنة التي تشكل لذلك من التحرر ممن يوثق به . هذا ولأمانع شرعاً من جمع هذه الصدقة في مصرف بغير فوائد متى لم يظن التصرف فيها تصرفاً لا يجوز شرعاً . وبما ذكر علم الجواب عما طلب منا والإجابة عنه والله سبحانه وتعالى أعلم .



## الموضوع

(٣٧) جواز إعطاء الزكاة للجمعيات الخيرية

### المبدأ

يجوز إعطاء الزكاة إلى الجمعية الخيرية إذا تحقق أنها تصرف ما يدفع لها في وجوه الخير والبر سواء أكان هذا الصرف على وجه التملك أم لا .

سئل :

أسس بعض محبي البر والإحسان جمعية خيرية غايتها معاونتة البؤساء والمحتاجين وإعانة العجزة والأرامل والأيتام والفقراء والمعوزين .  
فهل يجوز لمن يحب عليهم الزكاة أن يودعوا زكاة أموالهم أو بعضها إلى الجمعية الخيرية المذكورة .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفید أنه يجوز لمن وجبت عليه الزكاة أن يدفع زكاة أمواله كلها أو بعضها لهذه الجمعية إذا تحقق أنها تصرف ما يدفعه لها في الوجوه المذكورة نيابة عنه وذلك على رأى من أجاز من الفقهاء صرف الصدقات إلى جميع وجوه البر والخير سواء كان هذا الصرف على وجه التملك أم لا فقد جاء في تفسير الفخر الرازي عند قوله ( وفي سبيل الله ) من آية ( إنما الصدقات للفقراء ) إلخ ما نصه ( واعلم أن ظاهر اللفظ في قوله « وفي سبيل الله » لا يوجب التقصر على كل النزاة . فلهذا المعنى نقل القفال في تفسيره عن بعض الفقهاء أنهم أجازوا صرف الصدقات إلى جميع

(\*) المتن : فتيلة الشيخ حيد الجيد سليم ، ص ٤٩ - م ٤٦٦ - ص ١٣٦٠  
طبع ١٩٤١ م .

وجوه الخير من تكفين الموتى وبناء الحصون وعمارة المساجد لأن قوله ( وفى سبيل الله ) عام فى الكل . انتهت عبارة الفخر ولم يعقب عليها فى شئ ونقل صاحب المغنى فى مذهب الإمام أحمد بن حنبل عن أنس والحسن رضى الله عنهما ما نصه ( ما أعطيت ) أى الزكاة ( فى الجسور والطرق فهى صدقة ماضية ) انتهى .

والظاهر لنا من الآية الكريمة هو ما ذهب إليه هذا البعض من جواز صرف الزكاة فى كل سبيل من سبل البر . ولا يجب أن تصرف الزكاة إلى من هو من أهل التملك من الفقراء والنفرة وغيرهم كما يقول بذلك جمهور الفقهاء . ومنهم الحنفية وبما ذكرنا علم الجواب عن السؤال حيث كان الحال كما ذكر به والله أعلم .



## الموضوع

### (٢٨) جواز صرف الزكاة في بناء المساجد

#### المبدأ

يجوز صرف الزكاة في بناء المسجد ويسقط بذلك الفرض عن المزكي .

مثل :

تم إنشاء مسجد بمدايق القبة حيث يكثر المسلمون ولا توجد مساجد للمهابة وبعد تعب شديد في جمع المال لبناء هذا المسجد وفي هذه الجهة رجل ثري أراد إخراج زكاة ماله لمصلحة المسجد المذكور فهل يصح ذلك أم يكون آثماً أم يؤجر على ذلك ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد أنه يجوز صرف الزكاة لبناء المسجد ونحوه من وجوه البر التي ليس فيها تمليك أخذاً برأى بعض فقهاء المسلمين الذي أجاز ذلك استدلالاً بعموم قوله تعالى : ( وفي سبيل الله ) من آية « إنما الصدقات للفقراء والمساكين » الآية وإن كان مذهب الأئمة الأربعة على غير ذلك وما ذكرناه مذكور في تفسير هذه الآية للإمام فخر الدين الرازي ونص عبارته ( واعلم أن ظاهر اللفظ في قوله : « وفي سبيل الله » لا يوجب القصر على كل الفزاة فلها المعنى نقل الثقال في تفسيره عن بعض الفقهاء أنهم أجازوا صرف الصدقات إلى جميع وجوه الخير من تكفين الموتى وبناء الحصون وعمارة المساجد لأن قوله « وفي سبيل الله » عام في

(٢٨) المقتضى : لمجلة الشيخ عبد المجيد سليم ، ص ٥٢ - م ٥٢٠ - العدد ١٣٦٢ هـ يناير ١٩٤٤ م .

( الكل ) انتهت عبارة الفخر ولم يعقب رحمه الله على ذلك بشئ وقد جاء في المفتي لابن قدامة بعد أن قال ولا يجوز صرف الزكاة إلى غير من ذكر الله تعالى من بناء المساجد والقناطر والجسور والطرق إلخ ما نصه - وقال أنس والحسن ما أعطيت في الجسور والطرق فهي صدقة ماضية والأول أصح لقوله سبحانه وتعالى « إنما الصدقات للفقراء والمساكين » وإنما للحسن والإثبات . تثبت المذكور وتنفى ما عداه - انتهى - وظاهر أن أنساً والحسن يميزان صرف الزكاة في بناء المسجد لصرفها في عمل الطرق والجسور ومآقوله ابن قدامة في الرد عليهما غير وجيه لأن ما أعطى في الجسور والطرق مما أثبتته الآية للعموم قوله تعالى « وفي سبيل الله » وتناوله بكل وجه من وجوه البر كبناء مسجد وعمل جسر وطريق . ولذلك ارتضاه صاحب شرح كتاب الروض النضير إذ قال ( وذهب من أجاز ذلك - أى دفع الزكاة - في تكفين الموتى وبناء المسجد إلى الاستدلال بلخولهما في صنف سبيل الله إذ هو - أى سبيل الله - طريق الخير على العموم وإن كثرت استعماله في فرد من مدلولاته وهو الجهاد لكثرة عروضه في أول الإسلام كما في نظائره ولكن لا إلى حد الحقيقة العرفية فهو باق على الوضع الأول فيدخل فيه جميع أنواع القرب على ما يقتضيه النظر في المصالح العامة والخاصة إلا ما خصه الدليل وهو ظاهر عبارة البحر في قوله قلنا ظاهر سبيل الله العموم إلا ما خصه الدليل - انتهت عبارة الشرح المذكور والخلاصة أن الذى يظهر لنا هو ما ذهب إليه بعض فقهاء المسلمين من جواز صرف الزكاة في بناء المسجد ونحوه فإذا صرف المزكى الزكاة الواجبة عليه في بناء المسجد سقط عنه القرض وأثيب على ذلك والله أعلم .



## الموضوع

(٢٩) جوار نقل الزكاة من بلد الى أخرى بها ذوى قرياه

## المبدأ

يجوز نقل زكاة المال من بلد المزمكى إلى بلد أقرباه الفقراء رعاية لسد  
حاجة ذوى القربى .

مسئل :

نظرا لأن فقراء المدن أحسن حالا من فقراء الأرياف وخاصة هؤلاء  
الذين تربطنا بهم صلة القربى .

هل يجوز نقل زكاة المال من بلدة إلى أخرى أى من القاهرة مثلا إلى  
ذلك القرية التى يقطنها هؤلاء الفقراء ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال المطلوب به بيان الحكم الشرعى فى نقل زكاة  
المال من بلدة إلى أخرى وتفيد بأن ملحق الحنفية والحنن البصرى والإمام  
النخعى أن نقل زكاة المال من بلد إلى آخر مكروه تنزيها مراعاة لحق الجوار  
إلا إذا كان النقل إلى ذى قرابة محتاج فإنه لا يكره بل يتعين نقلها إليه لما  
روى من قوله عليه السلام ( لا يقبل الله صدقة من رجل وله قرابة محتاجون  
إلى صلة ) وفى نقلها إليهم تحقيق المقصود من الزكاة وهو سد خلة المحتاج  
وللمطلوب شرعاً من صلة الرحم فقيه جمع بين الصلة وصلة الأرحام  
والأفضل أن تصرف للأقرب فالأقرب من ذوى القربى المحتاجين وكان عليه

(ب) الفتى : نسخة الشيخ حسن محمد مخلوف ، ص ٥٦ - م ٥٧٩ - رمضان ١٣٦٥ هـ  
أبسط ١٩٤٦ م .

الصلاة والسلام يستدعى الصدقات من الأعراب إلى المدينة ويصرفها لفقراء المهاجرين والأنصار . وذكر في نيل الأوطار أن المروى عن مالك والشافعي والثوري جواز نقلها وأنه لا يجوز صرفها لغير فقراء البلد الذي فيه الزكوى أخذنا من قوله عليه السلام اهاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن ( خلها من أغنيائهم وضعها في فقرائهم ) وذهب الإمام أحمد كما في المغنى إلى أنه لا يجوز نقل الزكاة من بلدها إلى بلد آخر بينهما مسافة قصر الصلاة وأنه إن خالف ذلك ونقلها أجرأته في قول أكثر أهل العلم .

ومن هذا يعلم أنه يجوز لك رعاية لسد حاجة ذوى القربى أن تتبع في ذلك مذهب الحنفية . والله تعالى أعلم .



من أحكام الحج



## الموضوع

(٤٠) ضمان الحج عن الغير.

## المبدأ

الحاج عن الغير إن قطع عليه الطريق وبقي شيء في يده من مال الميت فرجع وأنفق على نفسه في الرجوع ولم يحج لا يكون ضماناً إذا لم تذهب القافلة .

سئل :

رجل أمر بالحج عن الغير فقصده الحج حتى إذا قارب الوصول إلى أرض الحجاز حصل له مانع سماوى مثل اصطدام السفينة لشعب في البحر بحيث أحصر مدة إلى أن نقل إلى سفينة أخرى أوصلته إلى أرض الحجاز بعد مياده ووجد الحج قد فاتته قبل إحرامه ثم رجع إلى وطنه فهل يضمن ما صرفه في الرجوع أم يحسب من بدل الحج المأمور به للداعي إحصاره بالعارض السماوى ؟

أجاب :

قالوا إن الحاج عن الغير إن قطع عليه الطريق وبقي شيء في يده من مال الميت فرجع وأنفق على نفسه في الرجوع ولم يحج لا يكون ضماناً إذا لم تذهب القافلة وهو صريح في عدم الضمان في حادثتنا فإن الحج فاته بسبب إحصاره في الطريق على غير اختياره وذلك بمثابة قطع الطريق عليه وعدم ذهاب القافلة فما أنفقه في الرجوع لا ضمان عليه فيه لأنه منع عن الحج بما طرأ عليه من الإحصار الذى أوجب القوات متى كان ذلك المنع أمراً ظاهراً يشهد على صدقه وذلك لوجوب نفقته على أمره بالحج — ألا ترى أنه لو استؤجر رجل لينهب لموضع كذا ويدعو فلاناً بأجر مسمى فذهب للموضع فلم يجد فلاناً فإنه يجب الأجر بالذهاب إجماعاً كما ذكره الإيتقانى وغيره فيستأنس به كما قلنا والله أعلم .

## الموضوع

(٤١) هل يؤجل الحج لخوف الطريق

### المبدأ

يجوز تأخير الحج عند غلبة الخوف من الطريق وعدم غلبة السلامة منه إلى أن يصير الطريق مأموناً وتغلب السلامة .

سئل :

خطاب وزارة الداخلية بتاريخ ١٧ يولية سنة ١٩١٦ - ١٠٣ قامت الحرب وصار السفر إلى الحجاز لتأدية فريضة الحج صعباً وطريقه غير مأمون فاحكم الشرع الشريف في ذلك .

أجاب :

اطلعت على خطاب دولتكم رقم ١٧ يولية سنة ١٩١٦ نمرة ١٠٣ الذي جاء فيه أنه لما قامت الحرب الأوروبية الحالية وصار السفر إلى الحجاز صعباً وطريقه غير مأمون وأخذ دولتكم رأينا في ذلك . أجبنا بأنه عند غلبة الخوف في الطريق وعدم غلبة السلامة يكون الطريق غير مأمون ويجوز تأخير الحج إلى أن يصير الطريق مأموناً وتغلب السلامة وتزول غلبة الخوف . وبناء على ذلك قد وضعت النصائح الكافية في المنشور الذي أصدرته الحكومة في العام الماضي لإرشاد الحجاج المصريين عن ذلك ، وحيث إنه لا يزال يتعلمر القطار بأن دعائم الأمن في بلاد الحجاز قد استتبقت تمام الاستبابت فضلاً عن أن طرق النقل بحرا بين القطر المصري والحجاز معلومة فعلا . وتريدون دولتكم الإفادة عما نراه موافقاً للشرع الشريف في مثل هذه الحالة . ونفيد أنه حيث كان الحال ماذكر فيجوز للمصريين تأخير الحج إلى أن يصير الطريق مأموناً وتغلب السلامة وتزول غلبة الخوف . هذا ما يقتضيه الحكم الشرعي وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

(\*) المني : لمجلة الشيخ محمد بخيت ، ص ١٢ - م ٦١ ص ٢٢ رمضان ١٣٣٤ هـ  
يناير ١٩١٦ م .

## الموضوع

### (٤٢) الحج عن الغير بأمره

#### المبادئ

١ - إذا وجب الحج على شخص فأمر غيره بالحج عنه لعجزه عن أداء الفريضة بنفسه وكانت نفقة ذلك كلها أو أكثرها على الأمر ومن ماله ونوى المأمور الحج عن الأمر واستوفى بقية الشروط التي ذكرها فقهاء الحنفية في حج الفرض عن الغير فلا نزاع عند الحنفية في جواز ذلك وسقوط الحج به عن الأمر .

٢ - لا يشترط في جواز الحج عن الغير أن يكون عجزه لا يرجع زواله عند الحنفية بل يجوز ولو كان يرجع زواله غير أنهم اشترطوا في سقوط حج الفرض عن الأمر استمرار عجزه إلى وفاته فإذا برئ المريض وتمكن من الحج بنفسه وجبت عليه الإعادة إذا كان عجزه من الممكن البرء منه غالباً أما إذا كان لا يرجع زواله غالباً كان كان لزمانه أو عسى فإنه يسقط الفرض ولا تجب الإعادة ولو زال ذلك .

٣ - لا يشترط في جواز ذلك عند الحنفية أن يكون المأمور قد حج عن نفسه حجة الفرض غير أن الأفضل عندهم أن يكون قد حج عن نفسه ليكون عالماً بمناسك الحج .

٤ - إذا وجب الحج على المأمور بتحقيق قدرته مطلقاً ولم يحج عن نفسه أولاً . يكون حجه عن الغير مكروها كراهة تحريرية لأنه بتحقيق قدرته تبين عليه الحج عن نفسه في أول سنى الإمكان فيكون آثماً بالترك .

(٥) المتن : مشقة الحج من المجد سليم ، ص ٤١ - م ٤٠٦ - ذو القعدة ١٣٥٤  
نورالدين ١٩٣٦ م .

٥- ما ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم من أمره من كان يحج عن غيره أن يحج عن نفسه أولا محمول على ما إذا كان حججه عن نفسه قد وجب عليه .

٦- لكل من الأمر والمأمور ثواب على فعله بلا شك .

مسئل :

ما قولكم دام فضلكم في المسألة الآتية :

شخص مريض يبلغ من العمر زهاء الستين ويرغب في تأدية فريضة الحج . ولكن صحته لا تمكنه من ذلك . ويريد أن ينوب عنه بجمله متكفلا له بكافة نفقات الحج والزيارة فهل يصح هذا شرعا على هذا الوجه أو لا يصح .  
ولمن يكون أجر الحج وثواب الزيارة ؟

أجاب :

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده . اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد بأنه إذا وجب الحج على شخص فحج عنه غيره بأمره وكان الأمر عاجزا عن أداء فريضة الحج بنفسه وكانت نفقة الحج من مال الأمر كلها أو أكثرها . ونوى المأمور الحج عن الأمر واستوفى بقية الشروط التي ذكرها فقهاء الحنفية في حج الفرض عن الغير فلا نزاع حينئذ بين فقهاء الحنفية في أنه يسقط الفرض عن الأمر . ولكن اختلفوا في أنه هل يقع الحج المفروض عن الأمر أو يقع عن المأمور نفلا وللأمر ثواب النفقة كالتفل . فالظاهر من المذهب أنه يقع الحج المفروض عن الأمر وهو الصحيح لما يشهد بذلك من الآثار من السنة . ولا يشترط أن يكون العجز لا يرجى زواله عند الحنفية . بل يجوز الحج عن الغير لعجز يرجى زواله . كمعجز لمرض يرجى البرء منه . غير أنه لا كلام عندهم في أنه يشترط في سقوط الفرض عن الأمر بهذا الحج وعدم وجوب الإعادة عليه استمرار العجز إلى الموت فإذا برئ المريض وتمكن من الحج وجب عليه الإعادة . أما إذا كان العجز لا يرجى زواله بأن كان لزماته أوعى مثلا .



فإنه يسقط القرض عن الأمر ولا تجب عليه الإعادة إن زال هذا العجز  
على ما قالوا إنه الحق

ولا يشترط عند الحنفية أيضاً أن يكون الحاج عن غيره قد حج عن نفسه حجة الإسلام نعم قالوا إن الأفضل احجاج الحر العالم بالمناسك الذي حج عن نفسه . ومقتضى النظر كما قال صاحب الفتوح إن حج الضرورة ( وهو من لم يحج عن نفسه ) عن غيره إن كان بعد تحقق الوجوب عليه بمالك الزاد والراحلة والصحة فهو مكروه كراهة تحريم لأنه يتعين عليه والحالة هذه في أول سنى الإمكان فيأثم بتركه ، وعلى هذا يحمل ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم من أمره من كان يحج عن غيره أن يحج عن نفسه، ثم يحج عن غيره . هذا ولا شك أن للأمر ثواباً على هذا الحج . ولكن هل للمأمور ثواب أيضاً . قال ابن عابدين « وعلى القول بوقوع الحج عن الأمر لا يتخلو المأمور من الثواب . بل ذكر العلامة نوح عن مناسك القاضى حج الإنسان عن غيره أفضل من حجه عن نفسه بعد أن أدى فرض الحج لأن نفعه متعد وهو أفضل من القاصر تأمل ٨١ » انتهت عبارة ابن عابدين وبما قلنا ظهر الجواب عن السؤال حيث كان الحال كما ذكر به والله سبحانه وتعالى أعلم .



## الموضوع

### (٤٢) حج المرأة

#### المبادئ

١ - لا يجب الحج على المرأة إلا إذا كان معها زوجها أو ثورحم محرم لها بالغ عاقل ولا يحل لها أن تحج بدون ذلك .

٢ - إذا سافرت بلا زوج أو رحم محرم لها كانت آثمة مرتكبة لما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه من سفرها بدون ذلك وكانت أيضاً مرتكبة لمعصية مخالفتها لزوجها الذي فرضت عليها طاعته في غير معصية .

مثل :

أنا سيدة مصرية مسلمة ومتعلمة ومتزوجة من رجل رجعي وأود الحج ولكن زوجي يمنعني عن أداء هذه الفريضة بفردى دونه مع ملازمي لإحدى قريباتي نظراً لعدم سنوح فرصة له لترك أعماله لأنه ليس له معين سوى الله . فهل إذا خالفته وصممت على أداء الفريضة قهراً عنه بفردى فهل هذا يعد مخالفة لأصول الدين . وهل أعاقب على ذلك من الله . أرجو إلمادتي .

أجاب :

اطلعتنا على هذا السؤال . ونفيد أنه لا يجب الحج على السيدة المذكورة إلا إذا كان معها زوجها أو محرم لها بالغ عاقل ولا يحل لها أن تحج بدون زوجها أو محرمها لحديث البخاري ومسلم ولا تسافر امرأة ثلاثاً إلا ومعها

(٥) الفتاوى : نسخة الشيخ عبد المجيد سليم ، ص ٥١ - م ٧١١ - ذي القعدة ١٣٦١ هـ .  
نوفمبر ١٩٤٢ م .

محرم ، زاد مسلم في رواية « أو زوج » ، ولقوله عليه الصلاة والسلام  
« لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سفراً يكون ثلاثة  
أيام فصاعداً إلا ومعها أبوها أو زوجها أو ابنها أو أخوها أو ذو محرم  
معه » رواه الترمذى وغيره . وعن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال : « لا يحل لامرأة تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذى محرم عليها »  
وغير ذلك من الأحاديث التى وردت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
ومن هذا يعلم أن السيدة إذا سافرت من غير زوجها أو محرم لها كانت  
آئمة مرتكبة ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من السفر بدون  
زوج أو محرم ومرتكبة أيضاً معصية أخرى هى مخالفتها لزوجها الذى  
فرض الله على الزوجة طاعته فى غير معصية والذى جعل حقه على المرأة  
أوجب من حق أبيها عليها كما تدل على ذلك أحاديث كثيرة عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم . ويكتفى أن نذكر منها ما رواه الترمذى عن  
أبى هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( لو كنت آمراً أحداً أن يسجد  
لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها )

وبهذا علم الجواب عن السؤال والله سبحانه وتعالى أعلم .



## الموضوع

### (٤٤) الحج بطريق القرعة

#### المبدأ

الحج بطريق القرعة جائز شرعاً لأن كل عضو من أعضاء الجمعية يودع مبلغاً شهرياً مع إذنها بإقراره لمن يحج به فهو تعاون على البر .

مسئل :

ترضى أعضاء جمعية الدعاية للحج على أن يدفع كل منهم ثلاثين قرشاً شهرياً لتبني الحج وفي نهاية كل عام تجرى اقتراع ليحج من بينهم عدد يتناسب والمبلغ المجموع ويعتبر ما يستلمه العضو من مال الحج وديعة يسددها على أقساط شهرية عند العودة مع العلم بأن مبلغ الثلاثين قرشاً الذى يدفع شهرياً يعتبر كوديعة لدى الجمعية بحيث يكون للدافع أن يسترد ما دفعه في أى وقت شاء . وهذه الفكرة نشأت بعد صدور قانون الجمعية فهو لا يتناولها وإن كان لا يتناقض معها .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونقيد أن الذى يظهر من السنة ومن عمل الصحابة ومما جرى عليه الإمام أحمد في مسائل القرعة جواز هذا العمل شرعاً لأن حاصله إيداع كل عضو من أعضاء الجمعية المبلغ المذكور شهرياً مع إذنها بأن ترضه لمن يحج به فهو تعاون على البر على أن تكون القرعة وسيلة لاختيار من يحج تطبيقاً لنفوس أعضاء الجمعية وقد ورد العمل بالقرعة في مثل هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن بعض الصحابة رضوان الله عليهم وقاس عليه الإمام أحمد رحمه الله نظائر له . وما معنا مثل ذلك . ومن أراد الوقوف على هذه النصوص التى اعتمدنا فليرجع إلى مبحث القرعة من كتاب الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية لشيخ الإسلام ابن القيم وإلى ما قاله أيضاً في كتابه بدائع الفوائد من الجزء الثالث ص ٢٦١ وما بعدها . والله أعلم .

(هـ) الفتى : لمجلة الشيخ عبد المجيد سليم ، ص ٥٢ - م ٦٢١ - صفر ١٣٦٢ هـ -  
يناير ١٩٤٤ م .

## الموضوع

### (٤٥) الحج أفضل من التبرع للمجاهدين بنفقته

#### المبدأ

أداء فريضة الحج أفضل من التبرع للمجاهدين بنفقته لفريضة الحج فور التمكن من أدائه ولأن الجهاد فرض كفاية وفرض العين مقدم على فرض الكفاية .

سئل :

هل أداء الحج أفضل أو التبرع للمجاهدين بنفقة الحج .

أجاب :

اطلعنا على السؤال المتضمن أن تأدية فريضة الحج أفضل أو التبرع للمجاهدين بنفقة الحج والجواب أن الحج فرض عين على كل من استطاع إليه سبيلا لقوله تعالى ( والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا <sup>(١)</sup> ) وهو فرض على الفور في أول وقت يتمكن فيه الإنسان من أدائه . كما ذهب إليه الإمام أبو يوسف من الحنفية وهو أصح الروايات عن أبي حنيفة ومالك وأحمد والجهاد إذا لم يدع إليه ولي الأمر جميع القادرين عليه كما هو واقع الآن فرض كفاية متى قام به البعض سقط عن الباقي وإذا تركه الجميع أئتموا وفرض العين مقدم على فرض الكفاية فإذا لم يكن لدى مريد الحج ما يسع القيام به والتبرع للمجاهدين قدم أداء الحج على التبرع للمجاهدين .

والله تعالى أعلم

(١) الفتي : نفيلة الشيخ حسين محمد مخلوف ، ص ٥٩ - م ٤٠٢ - رمضان ١٣٦٧ هـ  
يوليو ١٩٤٨ م .  
(١) سورة آل عمران الآية ٩٧ .

## الموسوع

(٤٦) حكم أقامة الأئني بدون محرم

### المجدد

بحرم شرعا ترك الأئني بلون وجود أحد من المحارم حفاظا على العرض والدين وصونا من العبث والإغراء والفتنة .

سئل :

شخص يريد السفر إلى بلد بعيد لأمر يتعلق بوظيفته وقد يغيب فيه أكثر من شهر وله بنت بكر بالغ سنها ١٨ سنة وتسكن معه بالمنزل ويضطر لتركها وحدها لأنها طالبة ويقوم بمساعدتها في دروسها بعض المدرسين الفضلاء وإن لم يكونوا من أقربائها ولا يريد السفر قبل أن تطمئن نفسه . وإذا أخذها معه فانتها الفالدة وإذا تركها فإنه يخاف حديث الناس وليس في البلد الذي يقيم به أحد من محارمها .

فما الرأي — أبيضى بفالدة أم يبيضى بفالدة إبنته ؟

أجاب :

إن ترك ابنة السائل البالغة وحدها بلون وجود أحد من محارمها معها أثناء سفره البعيد ذريعة قريبة إلى شر مستطير ومفسدة عظمى وخاصة في هذا الزمن ومناف لما أوجبه الشارع من المحافظة على العرض بما يصونه من العبث والإغراء بالفتنة فيحرم شرعاً تركها كذلك . ومنسدت أعظم من مصلحة بقائها للدراسة وحدها هذه المنة . فإذا تخم سفرك للبلد البعيد ولم يتيسر وجود الرحم المحرم كما ذكر فعليك استصحابها معك محافظة على العرض والدين . والله يتولى هلاكك .

(١) المتن : مسألة الشيخ حسن بن مطوف ، ص ٥٩ — م ٦٢٢ — ذي الحجة ١٣٢٧ هـ —  
تكرير ١٦٤٨ م .

## الموضوع

(٤٧) عدم جواز منع الصغار من السفر مع أمهاتهم للحج

## المبادئ

- ١ - حج النساء بدون زوج أو محرم موافق لبعض المذاهب والأقوال .
- ٢ - مذهب الحنفية عدم الجواز بدون زوج أو محرم .
- ٣ - مذهب الشافعية عدم جواز ذلك بدون زوج أو محرم أو جمع من النساء الثقات إلا لفرورة قاهرة .
- ٤ - لا يجوز منع سفر الأطفال مع أمهاتهم لإفضائه إلى منع الأمهات أنفسهم من السفر في الحالات التي لا يجوز شرعا منعهن فيها من الحج .

مثل :

من وزارة الداخلية بما يأتي :

اعتاد بعض الحجاج المصريين في مواسم الحج الماضية أن يستصحبوا معهم أطفالا تقل أعمارهم عن عشر سنوات وهؤلاء الأطفال فضلا عن المتاعب التي يسببونها لنوحيهم يشغلون بالبواخر وغيرها من وسائل النقل أماكن لأشخاص بالغين مكلفين بأداء الفريضة وفي سفرهم وهم لا يكسبون ثواب الفريضة تعطيل للبالغين عن أدائها كما لوحظ أن كثيرا من السيدات والآنسات يسافرن للحجاز دون أن يكون معهن رحم محرم فترجو التفضل بالإفادة عن رأى فضيلتكم في هاتين الحالتين . وهل من الجائز شرعا منع سفر الأطفال الذين تقل سنهم عن العشر سنوات والسيدة أو الآنسة التي

(هـ) المني : نسخة للشيخ حسن محمد مخلوف ، ص ٦٠ - م ٦٦٨ - نسختان ١٣٦٨ هـ  
بوتبة ١٩٤٩ م .

لا يرافقتها رحم محرم كما نرجو أن يصلنا رد فضيلتكم في أقرب فرصة  
لإمكان إصدار التعليقات اللازمة في هذا الصدد في موسم الحج الحالى وأقينا  
بما نصه :

اجاب :

ورد إلينا كتاب الوزارة المؤرخ ١٠ شعبان سنة ١٣٦٨ هـ بشأن الاستفتاء  
عما إذا كان يجوز شرعاً منع السيدات والآفات اللاتي لا يرافقهن زوج  
ولا محرم ومنع سفر الأنفك الذين تقل أسنانهم عن عشر سنوات  
للأقطار الحجازية للأسباب المذكورة به - ونفيد أولاً - أن الأئمة اختلفوا  
في اشتراط الزوج أو المحرم في السفر البعيد فذهب الحنفية إلى أنه يشترط  
في سفر المرأة إلى الحج شابة كانت أم عجوزاً أن تكون مع زوج أو  
محرم بالغين عاقلين مأمونين فإن لم يوجد لها زوج ولا محرم لا يجب  
عليها الحج لأنها تعد غير مستطية ولا يجوز لها هذا السفر - والمحرم هو  
من لا يجوز له زواجها على التأيد بسبب قرابة أو مصاهرة أو رضاع  
والسفر البعيد هنا ما كانت مسافته بالسير المعتاد ثلاثة أيام ولياليها وقيل  
يوماً واحداً ولا عبرة بالسفر الآن بالطائرة بل المعتبر شرعاً تقدير المسافة  
بالسير المعتاد وذهب الشافعية إلى أنه لا يجب الحج على المرأة إذا لم تكن  
مع زوج أو محرم أو نسوة ثقات فإذا وجبت أى واحد من هذه الثلاثة  
لزمها الحج وإن لم تجد شيئاً منها لم يجب عليها الحج - وهذا في حج  
القرينة أما الحج النفل فالصحيح عندهم أنه لا يجوز إلا مع الزوج أو  
المحرم لعدم الضرورة فيه - ونقل الشوكاني عن الإمام أحمد أنه لا يجب  
الحج على المرأة إذا لم تجد محرماً ومثله الزوج وأن اشتراط المحرم أو الزوج  
في الحج لمنع أكل البيت وأبى حنيفة وإسحق والشافعي في أحد قوليهِ .  
ونقل عن مالك وأحمد في رواية أخرى أنه لا يشترط الزوج أو المحرم في  
سفر القرينة ورجح ابن حزم في المحل عدم وجوب الزوج أو المحرم في  
سفر الحج ، فإذا لم تجد واحداً منهما تجح ولا شيء عليها وقد فرق بعض  
الفقهاء بين الشابة والعجوز فاشتراط وجود الزوج أو المحرم مع الشابة دون  
العجوز والجمهور على علم الفرق بينهما .



ثانياً - بالنسبة لسفر الأطفال المذكورين مع أمهاتهم فالمتنصوص عليه في مذهب الحنفية أن عبادة الصبي ومنها الحج تصح منه وإن لم تجب عليه وله ثوابها وقيل ينفع بها والله أيضاً . وعند الحنابلة كما في المغني أن حج الصبي صحيح فإن كان مميزاً أحرم بإذنه وليه وإن لم يكن مميزاً أحرم عنه وليه فيصير محرماً بذلك وبه قال مالك والشافعي . وعن ابن عباس رقت امرأة صبياً فقالت يا رسول الله أفلذا حج قال نعم ولك أجر . وعن جابر قال : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجاجاً ومعنا النساء والصبيان فليتنا عن الصبيان ورمينا عنهم وكان ابن عمر يفعل ذلك » . وروى أن أبا بكر طاف بابنه في خرقه وبه قال عطاء وانهى ومالك والشافعي وإسحاق وقال ابن المنذر كل من نحفظ عنه من أهل العلم يرى الرمي عن الصبي الذي لا يقدر على الرمي وقال أحمد يرى عنه أبوه أو وليه ونفقت في مال وليه . ومن هذا يعلم أن حج الصبي الذي لم يبلغ الحلم صحيح وإن لم يجب عليه والخلاصة - أولاً : أن ما يجري عليه العمل الآن بالديار المصرية من حج النساء بدون زوج أو محرم موافق لبعض المذاهب والأقوال وأن مذهب الحنفية عدم جواز سفرهن للحج بدون زوج أو محرم ومذهب الشافعية عدم جواز حج الفريضة بدون زوج أو محرم أو جمع من النساء الثقات ولا يعدل عن ذلك إلا لضرورة قاهرة فإذا اقتضت الضرورة العلول عنه فيؤخذ بمذهب الحنفية ولكن في الشابات دون العجائز ويؤخذ بالنسبة للعجائز بمذهب من يرى جواز سفرهن بدون زوج أو محرم . ولما كان سن الشباب غير منضبط فلا مانع من تحديده بسن الخمسين لأنه في الغالب هو الحد الفاصل بين من تشبهى ومن لا تشبهى ومن الممكن إثباته بشهادات الميلاد ونحوها ويرجع ذلك أن القول بمنع سفر المرأة وحدها ملحوظ فيه درء الفتنة وإثارة الشهوة والقول بالفرقة بين الشابة والعجوز ملحوظ فيه اشتباه الأولى دون الثانية ولا مانع شرعاً من الأخذ بمذهب في حالة والأخذ بمذهب آخر في حالة أخرى كما اتبع في قوانين الوقف والوصية والميراث .

ثالثاً - لا يجوز منع سفر الأطفال المذكورين مع أمهاتهم لإفضائهم  
حجاً إلى منع الأمهات أنفسهن من السفر في الحالات التي لا يجوز شرعاً  
منعهن فيها من الحج والمصلحة في إبقاء ما كان على ما كان بالنسبة لسفر  
هؤلاء الأطفال - على أنه إذا أريد تخفيف الضغط على بواخر السفر  
فلا مانع من ترتيب الطلبات على أساس ترجيح من يريد أداء القرينة  
على من يريد الحج تطوعاً بحيث إنه إذا اتسعت البواخر للجميع لا يمنع  
أحد وإذا ضاقت فيؤثر المفترض على المتفعل .

ومن هنا يعلم الجواب عن السؤال . والله تعالى أعلم .



# من أحكام الزواج



## الموضوع

(٤٨) فساد عقد الزواج لعدم المثل

## المبدأ

زواج امرأة المفقود بالغبر قبل إثبات وفاته غير صحيح ويفرق بينها وبين من تزوجته .

سئل :

بالإفادة من نظارة الحفانية مؤرخة في ١٠ رمضان سنة ١٣١٣ - ٨ مضمونها أنه مرسل ضمن السبع ووقلات طيه صورة من الحكم الصادر من محكمة اسكتلندية الشرعية بالطريق بين كل من زينب بنت السيد عبد الهادي وبين زوجها عبد الصمد حسن بناء على علم التحقق من وفاة زوجها الأول الواردة هذه الصورة بمكاتبة المحكمة المذكورة المؤرخة في ٥ ديسمبر سنة ١٨٩٥ - ١٩٧ بقصد نظرها بالنسبة لتضرر زينب المذكورة من ذلك لثبوت وفاة زوجها الأول المذكور في واقعة هكس باشا بالسودان ويفاد بما يقتضيه الحكم الشرعي .

أجاب :

صار الاطلاع على إفادة سعادتك بمينه ٨ وعلى صورة الإعلام الشرعي الصادر من محكمة اسكتلندية الشرعية بتاريخ غاية القعدة سنة ١٣١١ هـ وعلى باقي الأوراق الواردة منها فظهر أن أمر القاضى للمرأة زينب بنت السيد عبد الهادي بعدم تزوجها بغير زوجها عبد الله محمد المفقود حتى تتحقق وفاته بناء على إشهادها لديه بأنها لا تعلم حياته ولا موته وصالحها على ذلك عبد الصمد حسن الذى تزوجت به وفارقها وفارقت وتاركها وتاركته على الوجه المسطور بتلك الصورة موافق شرعاً وحيث فلا يسوغ لها التزوج الآن بغير زوجها المفقود المذكور حتى تتحقق وفاته بالطريق الشرعي وطية الأورق عدد ٩ أفنديم

(٥) الملقى : لمجلة الشيخ حسنة التلوى ، ص ١ م ٢٨ ص ٢٢ التاريخ ١٢ رمضان ١٣١٢ .

**الموضوع**  
**(٤٩) عدم تعرض بلوجية**  
**المبادئ**

- ١ - عدم مباح دعوى منع التعرض في أمور الزوجية بعد وفاة الزوج .
- ٢ - توكيل المدعية عنها غيرها شفاعة بمجلس القضاء وعدم قبول خصمها التوكيل بالجلسة يرجع في قبوله أو عدم قبوله إلى القاضي . فإن أحسن بعنت الخصم في رفض التوكيل لا يمكنه من ذلك ويقبل التوكيل عليه وإن أحسن قصد الإضرار بالخصم به لا يقبله إلا برضاه .
- ٣ - امتناع الخصم عن الجواب عن الدعوى يعتبر به منكراً لها .

سئل :

بإفادة من نائب محكمة دمياط الشرعية مؤرخة في ١١ شوال سنة ١٣١٤ مضمونها أنه مرسل معه صورة مرافعة صلت له عليه بأمر الإطلاع عليها وعلى ما كتبه عليها مفتي النفر الذي أشبه فيه النائب المذكور وإفادته عما إذا كانت الدعوى المسطورة بالصورة المرفوعة صحيحة أو غير صحيحة وعما يكون في قبول التوكيل وعلمه وعما إذا كان الخصم مجبر على الإجابة عن الدعوى عند الامتناع أم لا ومضمون صورة المرافعة المذكورة صلور الدعوى لديه بعد التعريف الذي أجراه بتاريخ ٦ رمضان الماضي من محمد الألفي الفقيه الساكن بحارة العبد بدمياط على علي منتصر وشقيقه محمد منتصر الساكنين بحارة الشرياضي بدمياط بأن الحرمة فاطمة جلباية بنت حسن ابن حسنين وكلته عن نفسها بحضورها وحضور هذين المدعى عليهما

---

(هـ) الفتى : نسخة الشيخ حسونة التواوى من ١ م ١٤٢ من ٨٦ التاريخ ١٢ شوال ١٣١٤ .

وشاهدنى الصريف شفاها يوم تاريخه بين يلى ائتاب المذكور فى الدعوى والمرافعة والطلب والخاصة لها وعليها قبض مالها وأداء ما عليها وفى كافة شئونها وما يتعلق بها توكيلا عاما مطلقا مفوضا قبله منها لنفسه أمام ائتاب المذكور بحضور المذكورين وأنها كانت متزوجة بأحمد منتصر من متوفى دمياط كان شقيق هذين المدعى عليهما ابن إبراهيم منتصر وأنه توفى بدمياط وهى على عصمته وعقد نكاحه وعن أشقائه الأربع على ومحمد هذين المدعى عليهما وهاتم وعيوشة المرأتين لا وارث له سواهم وأن إرثه انتقل إليهم بدون مانع شرعى وأن هذين المدعى عليهما يعارضان الموكلة المذكورة فى زوجها لشقيقهما أحمد منتصر المتوفى المذكور لحرماتها من ميراثها فيه وأنه بصفته المذكورة يطالبهما بعلم معارضتهما لها فى زوجها المذكورة لشقيقهما المذكور ويسأل سواهما وجوابهما عن ذلك . وبعد صدور التوكيل المذكور على الوجه المرقوم سأل ائتاب المذكور المدعى عليهما المذكورين فأجابا بقولهما إن فاطمة المذكورة حاضرة بالمحكمة وأنها تحسن الدعوى فتدعى وهما يجيبان وبسؤال الوكيل المذكور عن ذلك أجاب بأنها من المخدرات ولا تحسن الدعوى بنفسها وبسؤال المدعى عليهما عن ذلك أجابا بأنها ليست من المخدرات وأن أباهما شياك فى الغضار وأنها موجودة فى كل سوق وفى كل محكمة وتساقر وسط الرجال بالمراكب وأنها الآن حاضرة وتحسن الدعوى فتدعى بنفسها وهما يجيبان عن دعواها ولا يقبلان منها توكيلا وبسؤال الوكيل المذكور عن ذلك أجاب بالمصادقة على أن والدها شياك ولكنها لا تحسن الدعوى بنفسها وأجابت هى بملك أيضاً وبعرض ذلك على مفتى التفر أجاب بأنه باطلاعه على الدعوى المذكورة وجندها ليست صحيحة واعتراف الوكيل والموكلة بأن والدها رجل شياك لا تعد معه مخدرة لما قاله فى التنوير ولو اختلفا فى كونها مخدرة إن من بنات الأشراف فالقول لها مطلقا وإن من الأوساط فالقول لها لو بكرا وإن من الأسافل فلا فى الوجهين وحيث تعد بادرة فهى كالرجل لا يجوز لها التوكيل إلا برضاء الخصم والله أعلم .

أجاب :

بإطلاع على إفادتكم المسطورة باطنه وعلى صورة المرافعة المرفقة بها وما كتبه بشأنها حضرة مفتي طرفكم تبين أن ما أفتى به من عدم صحة الدعوى المسطورة بتلك الصورة موافق شرعاً وأما قبول التوكيل وعلمه فالرأى فيه لحاكم الشرعى إن أحس بتعنت الخصم فى إياته التوكيل لا يمكنه من ذلك ويقبل التوكيل عليه وإن أحس من الموكل القصد فى الإضرار بصاحبه فى التوكيل لا يقبل منه إلا برضاء صاحبه وإذا امتنع الخصم عن الإجابة عن الدعوى يعد منكراً على الصحيح والله تعالى أعلم .





## الموضوع

(٥٠) فساد العقد لعدم المثل

## المبادئ

- ١- إدعاء الزوجة الطلاق وانقضاء العدة والنزوح بآخر بعد مصادقتها على زواجها بالأول يحتاج إلى دلائل .
- ٢- سؤال المدعى عليه عن الدفع واجب فإن أقربه أو نكل عن حلف اليقين بعد طلبه حكم عليه بالطلاق ( أى رفض الدعوى المدعى بها ) .
- ٣- إنكار الدفع يقتضى تكليف الدافع بإثباته فإن أنجه حكم له بما يقتضيه وإن عجز عن ذلك حكم برفضه .
- ٤- تجبر بعد ذلك على طاعته ويؤمر الزوج الثانى بقصر يده عنها ومنعه من التعرض للزوج الأول فى معاشرتها .

سئل :

بالإفادة من قاضى مديرية القيوم سنة ١٣١٤ هـ مضمونها أنه بإحالة صورة المرافعة طيه على حضرة مفتى المديرية للإفادة عن الحكم الشرعى فيما وردت إفادته بأنه حصل عنده اشتباه فى ذلك ولذا يرغب القاضى المذكور الاطلاع عليها والإفادة بما تقتضيه الأصول الشرعية ومضمون صورة المرافعة المذكورة المقلية بمحكمة المديرية مراعات صدور الدعوى الشرعية بعد التعريف الشرعى من منصور على محمد من أهالى ومكان عزبة الطاحون فيوم على صبيحة عشائوى عبد العال ومحمد محروس محمد

---

(\*) المبنى : محلة الشيخ حمودة التولاوى ٤ س ١ م ٨٨ ص ٥٦ التاريخ ١١ ستر ١٣١٤ هـ .

كلهما من أهائى ناحية اللاهون فيوم بأنه من نحو عشر سنين مضت قبل الآن تزوج بصبيحة هذه بعقد نكاح صحيح شرعى ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج بعد إيفائها جميع معجل صداقها وأنها فى عصمتها وعقد نكاحه إلى الآن وأنها فى ١٣١٣ هـ خرجت من طاعته بغير وجه شرعى وتزوجت وهى على عصمتها وعقد نكاحه بمحمد محروس هذا وأنه طلب منها توجيها لحل طاعته فعارضته فى ذلك وعارضه محمد هذا وأنه يطلب الآن منها أن تتوجه معه إلى محل طاعته وتسلم نفسها إليه ويطلب من محمد هذا المذكور رفع يده عنها وعدم معارضته له فى معاشرتها ويسأل سؤال كل منهما وجوابه عن ذلك وبسؤالهما عن ذلك أجابت صبيحة المذكورة بأنها كانت متزوجة بمنصور هذا المدعى بعقد نكاح صحيح شرعى وعاشرها معاشرة الأزواج وأولها جميع معجل صداقها ومكثت معه مدة عشر سنين وأنه فى ربيع الأول سنة ١٣١٣ هـ طلقها طلاقا ثلاثا وبعد انقضاء عدتها منه بالحيف وتزوجت فى ١٥ رمضان من السنة المذكورة بمحمد هذا بعقد نكاح صحيح شرعى وبعد العقد المذكور دخل بها محمد هذا وعاشرها معاشرة الأزواج إلى الآن وأجاب محمد محروس هذا بأنه تزوج بصبيحة هذه فى نصف رمضان سنة ١٣١٣ هـ بعد طلاقها من منصور هذا وانقضاء عدتها منه بعقد نكاح شرعى وبعد العقد عليها دخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج إلى الآن ثم أحضرت صبيحة المذكورة شاهدين على الطلاق المذكور شهد أحدهما على منصور هذا بأنه طلق صبيحة هذه بالثلاث من نحو تسعة شهور وشهد الثانى شهادة غير مقبولة . ويطلب شاهد سواه منها عرفت بأنه لم يكن حاضرا وقت الطلاق سواهما وأنها عاجزة عن إحضار غيرهما عجزا كليا .

أجاب :

بالاطلاع على صورة المرافعة المرفقة بإفادة حضرتكم المسطورة ظهر منها سبق زوجية المرأة صبيحة المدعى عليها لمنصور المدعى بتصادقهما على ذلك وأن المرأة المذكورة ادعت طلاقها ثلاثا من زوجها المذكور وانقضاء عدتها منه بالحيف على الوجه الذى ذكرته وأحضرت شاهدين على

الطلاق المذكور لم تصح شهادة أحدهما وعجزت عن إحضار غيره .  
وحيث كان الحال ما ذكر فيسأل الزوج المدعى عن دعوى المرأة المذكورة  
الطلاق المذكور فإن أقر به أو نكل بعد طلب تحليفه اليمين اللازمة  
حكم عليه بالطلاق المذكور معاملة له بإقراره أو نكوله وإلا فتكلف هله  
المرأة إثبات دعواها المذكورة ومضى أثبتتها بالبينة العادلة حكم لها بمقتضاها  
بعد التزكية الشرعية وإن عجزت حكم بمنعها عن دعواها الطلاق المذكور  
مادامت عاجزة عن البرهان الشرعى وتجب على طاعة زوجها المدعى  
المذكور ويؤمر الزوج الثانى بقصر يده عنها وعدم معارضته للزوج الأول  
فى معاشرته لما مادام الحال ما ذكر والله تعالى أعلم .



## الموضوع (٥١) نكاح الفضولي موقوف

### المبدأ

نكاح الفضولي بلا توكيل ولا ولاية منقذ وموقوف على إجازة من له الإجازة فإن أجازته نفذ وإن أبطله بطل .

سئل :

رجلان أرادا أن يتصاهرا بأن يأخذ أحدهما بنت الآخر البكر البالغة لابنته البالغ فتوجه والد الولد إلى منزل والد البنت وطلب منه إبقته لابنته فأجاب طائعا مختاراً بقوله أعطيت ابنتي فلانة لابنك فلان على صداق قدره كذا النصف مقدم والنصف مؤخر فقال والد الزوج وأنا قبلت منك ابنتك فلانة لابني فلان على ذلك بحضور شهود أهل للشهادة والبنت لم تأذن والدها قبل العقد ثم علمت بالعقد وأجازت ما فعله والدها فهل العقد صحيح شرعاً بحيث لو أراد والدها أن يمنعها من هذا الزوج ويزوجها بآخر يمنع من ذلك .

أجاب :

قرر علمائنا أن الفضولي الذي يوجب النكاح أو يقبله بلا توكيل ولا ولاية يتعقد نكاحه موقوفاً على إجازة من له الإجازة ، فإن أجازته نفذ وإن أبطله بطل ، وحيث حصل لإيجاب النكاح من أب البنت البالغة والقبول من أب الابن البالغ فإن كان القبول من الأب بتوكيله عن الابن أو أجاز الابن هذا النكاح كما أجازته البنت بعد صلور العقد مستوفياً لشرائطه الشرعية وجب الحكم بنفاذه . وليس لأب البنت منعها من زوجها بدون وجه شرعي . كما أنه ليس له تزويجها بآخر والحال ما ذكر والله أعلم .

(\*) المتن : مبدلة للشيخ محمد عبده ، ص ٢ م ٢٠١ ص ٨٧ للتاريخ ٢٤ جمادى الأولى ١٣١٨ هـ .

## الموضوع

(٥٢) زواج ذمية بمسلم

### المبدأ

جواز تزوج الذمية من مسلم في أى بلد من بلاد أوروبا ويكون مقبولا بمصر بحضور شاهدين ولو ذمين .

سئل :

بالفائدة من سعادة إبراهيم باشا حسن مؤرخة في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٠ م بلون نعمة مضمونها أنه لمناسبة ضرورة ما فعله نجله على بك راعى إبراهيم بألمانيا اقتضى القانون هناك ضمن الشروط أن يحضر بشهادة من فضيلتكم موثاها أن زواجه القانونى بألمانيا يعتبر مقبولا بمصر وحيث إن ذلك جائز في الشرع الشريف يرجى التكرم بإعطاء الشهادة المطلوبة للاعتماد . أفيدوا الجواب ؟

أجاب :

يجوز أن يتزوج المسلم التابع للدولة العلية بمسيحية في ألمانيا أو غيرها من بلاد أوروبا ويعتبر هذا الزواج مقبولا بمصر متى كان العقد بحضور شاهدين ولو ذمين وذلك لأن زواج المسلم بالمسيحية جائز شرعا في أى بلد كان متى استوفيت الشروط اللازمة لصحة العقد لأن المسيحية من أهل الكتاب وقد أحل للمسلمين أن يتزوجوا بالكنائيات . . والله أعلم .

(\*) الفتاوى : لمجلة الشيخ محمد عبيد ، ص ٢ م ٢٢١ ص ٩٥ للفتوى ٧ رجب ١٣١٨ هـ .

## الموضوع

### (٥٢) نكاح بشرط التفويض في الطلاق

#### المبادئ

- ١ - تفويض الطلاق للمرأة في وقت العقد إذا ابتدأت المرأة بالإيجاب بصح النكاح ويلزم الشرط سواء كان العقد بنفسها أو بوكيل عنها وسواء كان التفويض بالطلاق إليها أو لغيرها بخلاف ماذا كان الإيجاب منه أولا .
- ٢ - إذا كان التفويض في أثناء عقد النكاح ولم يقيد باللفظ هي شئت أو كلما شئت فإنها تملك الطلاق هي شاءت مرة واحدة ولا يقتصر على مجلس العقد ولا يعطى حكم التفويض المستقل .
- ٣ - إذا كان التفويض بعد الزواج مطلقا غير مقيد بقيد ولا عام فلا تملك الطلاق إلا مرة واحدة في المجلس فقط .

مسئل :

امراة بكر بالغ قالت لأبيها الرشيد بحضرة شهود وكلتكم في تزويجي بفلان البالغ الرشيد بصدائق ٣٠ بتو ذهب حاله وموئجه وتكون عصمتي بيدك فقبل منها الوكالة وزوجها للرجل المذكور بقوله له زوجتك بتي فلانة البكر البالغ بإذنها في في العقد على صدائق ثلاثين بتو ذهب حاله وموئجه وعصمتها بيدى فقبل منه الزواج لنفسه بقوله قبلت منك زواجها لنفسى على الصدائق المذكور وعصمتها بيدك وكان ذلك بحضرة شهود والزوج أى فهل يصح هذا العقد ولأرب أن يطلقها متى شاء وما كيفية الطلاق إن أراد .

أجاب :

قالوا إذا بدأت المرأة بالإيجاب وكان فيه شرط أن تكون عصمتها بيدها وقبل الزوج النكاح على ذلك الشرط صح النكاح ولزم الشرط بخلاف

(٥٢) المتن : حفيلة الشيخ محمد عبده ٤ من ٢ م ٢٢٤ ص ١٠٠ التاريخ ٢٨ رجب ١٢١٨ .

ما إذا أوجب الزوج مع الشرط وقبلت المرأة فإن الشرط يلغو حينئذ وقالوا  
 إن بطلان الشرط في الصورة الثانية مبناه أن الزوج قد ملك العصمة  
 قبل العقد فإذا قبلت الزوجة مع ذكر الشرط كأنها أعطت تلك العصمة  
 لنفسها عند تمام العقد وهي لا تملك ذلك بالضرورة بخلاف ما إذا بدأت  
 وأجاب الزوج بالشرط فإن الشرط يكون قد وقع بعد تمام العقد ويكون  
 الزوج قد ملكها ما يملكه حقيقة فيلزم وما صدر من الوكيل في هذه الحادثة  
 كأنه صادر عن نفس الزوجة لأن الوكيل سفير ومعبر وقد أوجب أولاً مع  
 الشرط وقبل الزوج معه فيلزم. وقول الوكيل وعصمتها بيدي وقول الزوج،  
 وعصمتها بيدي بمنزلة قول كل منهما على أن تكون عصمتها بيد فلان فالعقد  
 صحيح والشرط لازم ثم قالوا إذا قال الزوج لزوجته عصمتك بيدي أو  
 اختاري نفسك ولم يقل تطلقى نفسك متى شئت أو كلما شئت ونحو ذلك  
 صح التفويض واقتصر الحق لها في التطلق على مجلسه فإذا انقضى المجلس  
 لم يكن لها أن تطلق نفسها ومقتضى تعليلهم السابق في مثل حادثتنا أن تملك  
 العصمة حصل بعد العقد فيكون حكمه حكم التفويض الذي ذكره وعلى  
 ذلك فلا يكون لوالد الزوجة في حادثتنا أن يطلق بنته متى شاء بعد انقضاء  
 مجلس العقد لأن كلا من الزوج والوالد لم يقل يطلقها متى شاء ولم تطلع  
 على كلام لم في مثل حادثتنا ولكن لو أعطينا الشرط الواقع في العقد حكم  
 التفويض الواقع بعده بناء على ما يفهم من كلامهم لأصبح الشرط لغواً  
 ولكان ذلك مخالفاً لمقصد المتعاقدين بالضرورة فإن الزوجة إنما شرطت  
 تملك العصمة لوالدها لأجل أن تتخلص من مضايقة زوجها لها بعد  
 الدخول أو قبله لو عرض شقاق بينهما والزواج قبل ذلك على أن يكون  
 حل العصمة بإرادة الوالد في مستقبل الزمان إذا عن له ذلك لا أن يكون له  
 ذلك في مجلس العقد حتى يلزم بنصف الصداق قبل انصرافه منه بدون أن  
 يتمتع بشئ بل يكون هذا بمنزلة أن تقول الزوجة وكلتك في أن تعقد  
 نكاحي ولك أن تطلقني في الحال ويقول الزوج قبلت ذلك ولك أن تعصم  
 عصمتها قبل قيامنا من المجلس وهو من المزمع بمكان ولا يمكن أن يتوجه إليه  
 قصد عاقل وقد جاء في كلامهم في حكم حادثة أخرى ما يسترشد منه على

الحكم في حادثتنا وذلك أنهم قالوا : إذا خافت الزوجة عند نكاح المحلل أن لا ينفقها فالحيلة أن تقول : زوجت نفسي منك على أن تكون عصمتي يدي فتخلص بهذا من تحت الزوج الجديد ولم يقيدوا صحة ذلك لما بأن تقول أطلق نفسي متى شئت. وجاء في عبارات بعضهم التقييد بكلمات شاعت فالذي أطلق العبارة راعى بلا ريب أن مجرد الاشتراط كاف في أن تملك عصمتها إلى ما بعد الدخول حتى يتم الحل بدون أن تقول متى شئت أو كلما شئت وهذا هو الذي أذهب إليه في حادثتنا أولاً: لأن عدم ذكر هذا التقييد وهو يطلقها متى شاء ليس بشئ لأن الشرط نفسه لا تكون له فائدة تعقل إلا معه فهو إنما ترك لأنه مفهوم بالبديهة والتعارف الذي لا يرتاب فيه. وثانياً: لأن النكاح وقع مقيداً به فكان كلا منهما قال إن النكاح باق ما بقي الشرط فلا نكاح بدون الشرط دائم بدوام النكاح وذلك يساوى التصريح بالتطبيق متى شاء. وثالثاً: لأن قولهم إن الشرط وقع بعد النكاح لا يقتضى التسوية بين هذه الحالة وحالة التفويض التي ذكروها لأن التفويض إذا ذكر استقلاً كان ذلك ابتداء قصد للفراق بعد مرور الزمن على النكاح كأن الزوج عن له أن يطلق فأراد أن يكون الطلاق بيد زوجته حتى لا يكون مباشراً له وهذا أمر متعارف عند الناس فهو صورة من صور الطلاق غير أنها معلقة على إرادة شخص آخر ولا ريب في أن هذا يتحدد بالمجلس ما لم يصرح بلفظ يدل على امتداده إلى أكثر من ذلك. أما في حادثتنا فالبعدية تقديرية كأنها مسألة من مسائل الاقتضاء فإنه لما قال قبلت وعصمتها بينك فقد وقع تمام العقد مع الشرط لكن يقدران النكاح تم، ثم كان التملك: فالشرط وقع في ضمن العقد فيكون له حكم العقد قصوراً وامتداداً ولا يمكن أن يعطى حكم التفويض المستقل وهذا هو الذي يمكن أن تصان به الأحكام الشرعية عن العبث فيكون لوالد الزوجة أن يطلقها متى شاء مرة واحدة ولا يتكرر وأما صيغة الطلاق فهي أن يقول طلقها وابنتها مثلاً من ألفاظ الطلاق المعروفة وأما كون الزوج أمياً فهو يؤيد ما ذهبنا إليه لأنه لا يفهم مما شرط تملك العصمة إلا أن يكون للوالد طلاقها متى شاء بالضرورة والله أعلم.



**الموضوع**  
**(٥٤) نكاح فاسد**  
**المبادئ**

- ١ - من شروط صحة النكاح حضور شاهدين سامعين فاهمين أنه نكاح على المذهب . فإذا لم يوجد ذلك بتمامه لم يصح العقد .
- ٢ - إذا انفرد كل من الشاهدين عن الثاني فيما شهد به فلا عبرة بقولهما .
- ٣ - إذا زوج الأب ابنته الحاضرة البالغة بشاهد واحد كان العقد صحيحاً لأن عبارته تنقل إليها فيجبر شاهداً هو مع الآخر فيتم نصاب الشهادة .
- ٤ - إذا وقع النكاح باطلاً جاز للابن الزواج من التي كان يريد أبوه الزواج منها وتحمل له .

سئل :

رجلان كانا بمجلس ومعهما رجل فطلب أحدهما من الآخر زواج ابنته على صداق عينه فأجابته والد البنت بالقبول وأشهد الثالث على ذلك وهو الذي كان معها وقال ذلك الشاهد إنه كان معهم داخل المكان الذي كانوا جالسين فيه شخص آخر هو تابع طالب الزواج وبسوته عما سمعه أجاب بأنه لم يسمع شيئاً مما ذكر بل الذي سمعه أن الأول قال للآخر إن زوجتي بنتك فلانة واستحضرتها لي في الحال حتى أدخل بها

---

(هـ) المتن : نسخة الشيخ محمد عبده ص ٢ م ١٦١ ص ٢٨ بتاريخ ٢٦ ربيع أول ١٣٢١ هـ .

أعطيك كذا وأعطيك بناتي الثلاثين ثلاثة وثلاثة واحدة لك والثانية لابنتك . وأن طالب الزواج ووالد البنت والشاهد الأول كانوا في آخر درجة من السكر . ثم إن طالب الزواج مات بعد ذلك بسنتين وقد مضى للآن نحو سبع سنوات ولم يذكر لهذا الأمر شيء وكانت البنت قاصرة وبلغت الآن رشدها . ويريد ولد طالب الزواج التزوج بها . فهل لا تحرم عليه تلك البنت .

### أجاب

من شرط صحة النكاح حضور شاهدين سامعين معاً فاهمين أنه نكاح على المذهب . فإذا لم يوجد ذلك بتمامه لا يصح العقد . وهنا على تحقق وجود الشاهد الأول لم يوجد الشاهد الثاني كذلك فالنكاح إذا باطل على أن الشاهد الثاني صرح بعدم سماع تلك الصيغة التي جرت بين طالب الزواج وأب البنت وذكر ما يفيد الوعد بشروط لا تلزم فكل منهما قد انفرد عن الثاني فيما شهد به فلا عبرة بقولهما . وعلى هذا فلا تحرم البنت المذكورة على ابن ذلك الطالب . وقولهم إذا زوج الأب ابنته بحضرة واحد يتعقد النكاح محله ما إذا كانت البنت بالغة حاضرة لأن عبارته تنقل إليها ويعتبر شاهداً مع الحاضر فيتم نصاب الشهادة مادامت البنت كذلك لأن البنت كانت قاصرة وقت ذلك . وقولهم لو أمر الأب رجلاً بنزويج صغيرته فزوجها عند رجل صح . محله إذا وجد المأمور لأن عبارته تنقل للأمر فيكون المأمور والحاضر شاهدين فيتم نصاب الشهادة ويكون الأب هو المزوج وما هنا ليس كذلك لعدم وجود المأمور وأيضاً فإن القبول لم يوجد من طالب الزواج بعد لإجابة الأب . والقبول كان لا بد منه . فقد فقد ركن العقد وذلك مبطل بالضرورة . وبالحمله فالنكاح في هذه الحادثة باطل ولا تحرم تلك البنت على ذلك الابن والله سبحانه وتعالى أعلم .

## الموضوع

(٥٥) تزويج الأب المأجور بنته الصغيرة

## المبادئ

١ - سوء اختيار الأب ومجانيته تجعلانه بمنزلة غير الأب

٢ - الولد المأجور متى اختار قد يفقد الثقة مع الولى

٣ - إذا زوج ذلك الأب بنته الصغيرة من صديق فقير لا يملك نفقة ولا مهراً ثم اختارت فسخ النكاح عند البلوغ فلها أن ترفع الأمر إلى القاضى .

سئل :

بنت صغيرة زوجها أبوها وهو سئ الاختيار مجانة وفسقا لصغير يبلغ من السن سبع سنين وقبل النكاح له أبوه . والبنت قد بلغت وعند بلوغها أعلنت بفساد العقد والولد فقير لا يقدروا على المهر والثقة . فهل هذا النكاح صحيح أو غير صحيح وإن كان غير صحيح يحتاج فى الفرقة بينهما إلى مراعاة شرعية أم كيف ؟

أجاب :

سوء اختيار الأب ومجانيته تجعلانه بمنزلة غير الأب . فإن سوء الاختيار والمجانة مما يضعف الرأى . وقد صرحوا فى تزويج الأم بأنه صحيح ويموز للزوج أو الزوجة أن يختار الفسخ عند البلوغ . وعلاوا

---

(٥٥) المتن : لفظة الشيخ محمد بنده من ٢ م ٢٠٦ من ٢٤ التدريج ؟ رمضان ١٢٢١ هـ .

ذلك بأن الشفقة وإن توفرت فالرأى غير كامل فضعف الرأى فيها سوغ  
جواز نسخ النصيحة إذا بلغت . والوالد الماجن السئ الاختيار قد  
يفقد شفقة مع رأى خصوصاً من أهل زماننا الذين فشا فيهم فساد  
الرأى وغلب على وجدانهم حتى إن الرجل الذى لا دين له لا يبالي  
بما يكون فى شأن بنته فى مستقبل قريب فضلاً عن بعيد وليس من  
اتفقه أن يسوى بين كامل الرأى حسن الاختيار وبين الماجن السئ  
الاختيار فى لزوم العقد على أن الذى يظهر من كلام عم الزوج فى هذه  
الحادثة أن أباه مات ولا مان له فالولد فقير لا يملك نفقة ولا مهرأ .  
ولو بقيت البنت فى عصمته أصابها من الضرر ما هو معلوم . فالزوج  
فى هذه الحالة غير كفء لشدة فقره . وفقر البنت لا مدخل له فى  
الكفاءة عند العجز عن النفقة فالفقير غير كفء وإن كانت الزوجة  
فقيرة بنت فقراء كما هو صوابه لأن لزوم النكاح يقضى بالنفقة .  
فالعاجز عنها عاجز عن توفية حق الزوجة فهو غير كفء لها على كل  
حال . فلبنت بعد أن اختارت فسخ النكاح أن ترفع الأمر إلى القاضي  
ليقضى به متى صح عنده جميع ما ذكر فى السؤال . والله أعلم .



## الموضوع

(٥٦) زواج المرأة نفسها من غير كفء

## المبادئ

- ١ - إذا زوجت المرأة نفسها من غير كفء ورضى به أحد الأولياء لم يكن لهذا الولي ولا لمن هو مثله أو دونه في الولاية حق الفسخ .
- ٢ - رضاء بعض الأولياء المستوين في الدرجة كرضاء كلهم لأنه حق لهم لا يتجزأ فيثبت لكل منهم على الكمال .

مسئل :

في رجل مسيحي أصوله غير مسلمين علق عن دينه واعتنق دين الإسلام ثم تزوج بامرأة مسلمة أصولها مسلمون وتلك المرأة لها ابن بالغ رشيد حضر عقد نكاحه عليها ورضى به قبل العقد ودخل بها ذلك الزوج وعاشرها معاشرة الأزواج والآن قام رجل يدعى أنه ابن عمها ويريد فسخ ذلك النكاح بدعوى أن هذا الزوج غير كفء لتلك الزوجة فهل ليس له حق في ذلك نظراً لرضاء الإبن بما ذكر قبل العقد فلا يفسخ حيث أنه ذلك النكاح للزومه بسبب رضاء الإبن لكونه مقدماً في ولاية النكاح على ابن العم على فرض أنه ابن عم . أفتلوا الجواب .

أجاب :

أجمع علماءنا على أن أقرب الأولياء إلى المرأة الإبن ثم ابن الابن وإن سفل ثم الأب ثم الجد أبو الأب وإن علا ثم الأخ لأبوين ثم الأخ لأب ثم ابن الأخ لأبوين ثم ابن الأخ لأب وإن سفلوا ثم العم لأبوين ثم العم لأب ثم ابن العم لأبوين ثم ابن العم لأب وإن سفلوا إلى آخر

(ج) الفتى : لمجلة للشيخ محمد عبده ، م ٢ م ٢١٩ ص ٦٦ التاريخ ١٢ شوال ١٣٢١ هـ .

ما ذكروه من الترتيب في أولياء النكاح العصبية بأنفسهم على ترتيب الإرث والحجب كما في رد المختار والهندي وغيرهما من كتب المذهب . وصرحوا بأن المرأة إذا زوجت نفسها من غير كفء للأولياء أن يفرقوا بينهما دفعاً لضرر العار عن أنفسهم وأن رضاه بعض الأولياء المستوين في درجة كرضاء كلهم لأنه حتى لم لا يتجزأ فيثبت لكل منهم على الكمال فإذا أبطله أحدهم لا يبقى كحق القصاص أما لو رضى الأبعد كان للأقرب الاعتراض كما في الفتح وحواشيه . وصرحوا بأن المرأة إذا زوجت نفسها من غير كفء ورضى به أحد الأولياء لم يكن لهذا الولي ولا لمن في درجته أو دونه في الولاية حق التفسخ ويكون ذلك إن فقه كما في الخانية . وصرحوا بأن المرأة إذا زوجت نفسها من غير كفء صح النكاح في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وهو قول صاحبيه آخراً حتى إنه يثبت فيه قبل التصديق حكم الطلاق والظهار ، والإيلاء والتوارث وغير ذلك ولكن للأولياء حق الاعتراض . وروى الحسن عن أبي حنيفة أن النكاح لا يعتقد وبه أخذ كثير من المشايخ كما في المحيط وقالوا باختيار هذه الرواية للفتوى كما في الهندية وذكر برهان الأئمة أن الفتوى في جواز النكاح بكرة كانت أو ثيباً على قول الإمام . وهذا إذا كان لها ولي فإن لم يكن صح النكاح اتفاقاً وقد علم من السؤال وجود الولي الأقرب هنا وهو الابن ورضاه بزوج أمه المذكورة من غير الكفء قبل العقد فصح النكاح ولا حتى في فسخه لابن العم المذكور لأنه ليس له ذلك لما تقرر من أنها إذا زوجت نفسها من غير كفء ورضى به أحد الأولياء لم يكن لهذا الولي ولا لمن هو مثله أو دونه في الولاية حق التفسخ وهو دون الابن في الولاية لا محالة . وعلى ذلك لا يملكه كما لا يملكه لو فرض وكان مساوياً للابن في الدرجة متى رضى الابن لأن رضاه البعض كرضاء الكل كما قلنا وبالجمله فالنكاح المستحل عنه صحيح على ظاهر الرواية ولا حتى لابن العم في الاعتراض لما ذكر وعلى رواية الحسن، لوجود الابن الذي ولايته فوق ولاية ابن العم ورضاه قبل العقد فهو صحيح لازم باتفاق أئمة المذهب فلا وجه لفسخه في حال من الأحوال . والله تعالى أعلم .

## الموضوع

(٥٧) ليس للوصى الاعتراض على التزويج بالوكالة بمهر المثل

### المبدأ

لهم أن يزوج بنت أخيه من كفء بمهر مثلها مادامت قد رخصت به  
وليس من حق الوصية على هذه البنت المعارضة في ذلك بدون وجه شرعى .

سئل :

بنت بكر وشيدة عاقلة تبلغ من العمر سبع عشرة سنة وعليها وصية  
هى أخت جدتها لأبها والبنات المذكورة عم لأب يريد أن يزوجهما من  
كفء بمهر مثلها وهى راضية بذلك وقد وكلت عمها فى ذلك الزواج فهل  
له أن يزوجهما دون معارضة الوصية ؟

أجاب :

نعم لهم المذكور أن يزوج بنت أخيه المذكورة بطريق وكالته الشرعية  
عنها من الكفء المرقوم وبمهر المثل والحال ماذكر بالسؤال . وليس  
للوصية المذكورة المعارضة فى ذلك بدون وجه شرعى واقع أعلم .

---

(هـ) المبنى : نسخة الشيخ بكري المصلح ، ص ٢ م ٤٨٠ ص ٨٥ للتدريج ١٦ من ذى الحجة  
١٢٢٢ هـ .

## الموضوع

(٥٨) يثبت الخيار عند البلوغ إن زوجها العاصب وهي قلص.

## المبادئ

- ١ - إذا زوج غير الأب والجد الصغيرة فإن رده عند بلوغها رد وبطل وإن سكنت نكحاً شرعاً .
- ٢ - مجرد الرد عند البلوغ لا يفسخ العقد ولكنه يفسخ بقضاء القاضي
- ٣ - البكر إذا زوجها وكيلها قبلها ذلك فردته كان ردا .

مسئل :

في رجل توفي وترك بنتاً له سنها سبع سنين وأماً له . وقد جعلت أماً وصية على بنته ثم إن عم أبيها الشقيق زوجها لابن أخيه من غير شعور جدتها وبدون رضاها . بعد علمها والحال أنه لم يكن ثمة أدنى منه في ولاية النكاح فعيناً بلغت البنت الحلم قالت على الفور لا أرضى به زوجاً في ولو قطع عني بالسيف والحال أنه لم يدخل بها . فهل يفسخ العقد بقولها هذا أم لا . أفتلوا الجواب .

أجاب :

إذا كان الأمر كما ذكر في هذا السؤال وقالت البنت المذكورة فور بلوغها لا أرضى به زوجاً ولو قطع عني بالسيف وأشهدت على ذلك كان ما ذكر رداً للنكاح لكنه لا يفسخ إلا بقضاء القاضي كما يستفاد من كتب المذهب . ففي رد المختار إذا كان الزوج للصغير والصغيرة

(\*) المتن : معلقة الشيخ بكرى الصديق ، ص ٤ م ٧٨ ص ٢٢ الترخيص ١٢ رمضان ١٣٢٤ هـ .



غير الأب والجد فلهما الخيار بالبلوغ فإذا اختارا الفسخ لا يثبت الفسخ إلا بشرط القضاء انتهى ملخصاً . وفي البحر ما نصه ( وإذا اجتمع خيار البلوغ والشفعة تقول أطلب الحقين ثم تبتدئ في التفسير بخيار البلوغ ) انتهى وكتب عليه محشيه العلامة ابن عابدين ما نصه ( قال الرمل هذا قول وقيل بالشفعة . وفي جامع الفصولين ولو ثبت للبكر خيار البلوغ والشفعة تقول طلبت الحقين ثم تفسر وتبدأ بالاختيار وقيل بالشفعة وقيل تطلب الشفعة وتبكي صراخاً فيصير هذا البكاء رداً للنكاح على قول من يجعله رداً له أقول لا أدرى ما وجه تعيين قبله بأحدهما في التفسير بعد طلب الحقين جملة فإننا حيث اعتبرناه هو المانع من السقوط فلا يضر تقديم أحدهما على الآخر ولا يطل المؤخر لأنه ثبت بالإجماع المتقدم والألف واللام فيه جامعة لهما . ولو قيل لا حاجة إلى التفسير بعده أصلاً لكان له وجه وجبه وأيضاً فيه تضيق وتفسير ونوع حرج وذلك مرفوع والظاهر أن متقدي أئمتنا ذكروا المسألة ومنهم من قال على سبيل المثال تقول طلبتهما نفسي والشفعة ومنهم من قال على سبيله الشفعة ونفسي فتوهم بعض المتأخرين أن ذلك على سبيل الحتم وال لزوم وليس كذلك بل تقدم في التفسير أياً شأعت تأمل ) انتهى ونحوه في الدرر وحواشيه وصرحوا أيضاً بأن البكر إذا زوجها ولها قبلها الخبر فقالت لا أرضى كان رداً والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(٥٩) زواج

## المبادئ

- ١- يجوز الجمع بين المرأة وزوجة أبيها نكاحاً كما يجوز الجمع بين المرأة وبنت زوجها لأن أبا منهما لو فرضت ذكراً يحل له الزواج بالأخرى .
- ٢- يحرم الجمع بين كل امرأتين أيهما فرضت ذكراً لم تحل للأخرى .

سئل :

في رجل تزوج بواحدة . هل يحل له زوجة أبيها أم لا ؟

أجاب :

نعم يجوز الجمع بين المرأة وزوجة أبيها ، ففي متن التنوير ما نصه : وحرم الجمع نكاحاً وعدة ولو من طلاق بائن ووطء بملك يمين بين امرأتين أيهما فرضت ذكراً لم تحل للأخرى ، فجاز الجمع بين امرأة وبنت زوجها انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم .

## الموضوع (٦٠) زواج المراهق وطلاقه المبادئ

- ١ - زواج المراهق صحيح وتحل به المطلقه ثلاثا إلى زوجها الأول بعد الدخول بها وانقضاء عدتها منه بشرط أن يكون مثله يجامع وتتحرك آلته .
- ٢ - يقع طلاقه بعد البلوغ وتحل للأول بعد انقضاء عدتها ولا يقع قبله .

سئل :

في امرأة طلقت ثلاثا وتريد أن ترجع لزوجها الأول، فهل يكفي لتحليلها أن تنكح بعد انقضاء عدتها من الأول غلاما مراهقا يبلغ من السن عشر سنين تتحرك آلته ويشتهي النساء وهو كفء لها ؟

أجاب :

في من الكنز ما نصه : وينكح مبانته في العدة بعدها لا المبانة بالثلاث لو حرة وبالثنتين لو أمة حتى يطلعا غيره ولو مراهقا بنكاح صحيح وتمضى عدته انتهى . وفي البحر : وأراد بالمراهق الذي مثله يجامع وتتحرك آلته ويشتهي الجماع وقدره شمس الأئمة بعشر سنين واحترز به عن الصغير الذي لا يجامع مثله فلا يحلها انتهى . وفي حواشي ابن عابدين عليه ما نصه : قال الرملي وفي شرح النافع للمصنف إذا جامعها المراهق قبل البلوغ فلا بد أن يطلقها بعد البلوغ لأن الطلاق منه قبل البلوغ غير واقع ذكره في جامع الفتاوى، انتهى ومثله في الدرر وحواشيه مع زيادة أن الكفاءة شرط في المراهق المذكور على رواية الحسن الملقى بها إن كان لها ولي لم يرض بغير الكفاء ، ومن ذلك يعلم صحة تحليل المراهق المذكور في حادثة هذا السؤال حيث تفرقت هذه الشروط وكان الأمر كما ذكر فيه والله تعالى أعلم .

(\*) الملقى : فضيلة الشيخ بكري المندق ، ص ٢ م ١٨٤ ص ٥٦ الطريخ ١٢ ربيع الثاني ١٣٢٥ هـ .

## الموضوع (٦١) زواج العنين

### المبادئ

- ١- لزوجة العنين أن ترفع أمرها إلى القاضي ولا يمنع من ذلك معاشرتها له مدة ما لم تقل وضيت بالمقام معه .
- ٢- يؤجل العنين سنة قرية ولا تحسب هذه إلا من يوم الخصومة .
- ٣- إذا كان الزوج صغيراً أو مريضاً أو محرمًا تحجر السنة من تاريخ بلوغه وصحته وخروجه من إحرامه .
- ٤- لا عبرة بتأجيل غير القاضي لذلك .

سئل :

في رجل تزوج بنتاً بكراً بالغة بنكاح صحيح شرعي وأزال بكارتها بأصبعه وعاشرها عشرة أشهر ولم تنتشر آلهة ولم يكن هناك مانع من قبل الزوجة ولم ترضى بذلك وحاله يقتضي أنه عنين ولم ترفعه إلى الحاكم في المدة المذكورة فما الحكم؟ وهل إذا رفعت الأمر إلى الحاكم واقضى الحال تأجيله سنة هل تحسب المدة الماضية من السنة؟ وكيف الحال؟

أجاب :

حيث كان الأمر كما ذكر في هذا السؤال ولم يقم بالمرأة المذكورة مانع من جهتها ككبتها فالحكم الشرعي في ذلك أن لها أن ترفع الأمر إلى الحاكم الشرعي ولا يمنع منه معاشرتها تلك المدة ما لم تقل وضيت بالمقام معه وإذا اقتضى الحال تأجيله سنة لا تحسب المدة الماضية من السنة فإن

---

(هـ) الفتى : فضيلة الشيخ بكرى السدقي ، م ٤ م ٢٢٦ ص ٧٠ الفريخ • سؤال  
١٢٢٥ هـ .

التأجيل إنما هو من وقت الخصومة في التوفير وشرحه ورد المختار ما ملخصه ولو وجدته عنيماً أجل ستة قمرية بالأهله على المذهب ورمضان وأيام حيضها وحجه وغيبته عنها لا مدة حجها وغيبتها ومرضه ومرضاها ويؤجل من وقت الخصومة ما لم يكن صبيّاً أو مريضاً أو محرماً لبعده بلوغه وصحته وإحرامه ولا عبرة بتأجيل غير القاضى فإن وطئ مرة فيها وإلا بانت بالتفريق من القاضى بطلها إن أبى طلاقها ولو وجدته عنيماً ولم تخاصم زماناً لم يطل حقها وكلنا لو خاصمته ثم تركت مدة فلها المطالبة ولو ضاجعته تلك الأيام ما لم تقل رضيت بالمقام معه ولو اختلف الزوجان في الوطء قبل التأجيل فإن كانت حين تزوجها ثيباً أو بكرّاً وقال النساء هي الآن ثيب فالقول له مع يمينه وإن قلن بكرّاً أجل وكلنا إن نكل عن اليمين وإن اختلفا بعد التأجيل وهي ثيب أو بكر وقلن ثيب فالقول له وإن قلن بكرّاً أو نكل خيرت وحاصله أنها لو كانت ثيباً فالقول له يمينه ابتداء وانتهاء فإن نكل في الابتداء أجل وفي الانتهاء تخيير للفرقة ولو بكرّاً أجل في الابتداء ويفرق في الانتهاء ولو وجدت ثيباً بعد التأجيل وزعمت زوال علرتها بسبب آخر غير وطئه وكلصبعه وقال الزوج بوطئه فالقول له يمينه لأنه الظاهر والأصل عدم أسباب آخر انتهى ونحوه في البحر وتقيح الحامدية وغيرها من معتبرات المذهب وفي رد المختار أيضاً ما نصه بقى لو أقر بأنه أزالها بإصبعه وادعى أنه صار قادراً على وطئها ووطأها فهل يبقى خيارها أم لا والظاهر الثاني انتهى ومن ذلك يعلم تفصيل الجواب في حادثة هذا السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .



## الموضوع

### (٦٢) عدم نفاذ عقد الزواج

#### المبادئ

١ - اشتراط البت البالغ شروطاً معينة مع الوكيل عنها لإجراء عقد زواجها فعنده يلوئها يجعل العقد موقوفاً على إجازتها فإن إجازته نفذ وإلا فلا .

٢ - يرد هذا العقد بردها .

سئل :

رجل خطب بنتاً بكرأ بالغة رشيدة من أبيها وكان أبوها في ذلك الوقت مريضاً ملازماً للفراش فرضى بتزويجها له على أن المهر ثمانمائة جنيه إنكليزي وسكتا عن تقدير المقدم والمؤخر ثم اتفق الخاطب مع زوج عمه البنت على أن يقدم الصداق المذكور مائة جنيه ومؤخره الباقي وهو سبعمائة جنيه وبعد ذلك أخبر زوج عمه البنت الخطوبة وأبأها بذلك فلم يرضها بذلك وقالوا له إن لم يكن المقدم الثلاثين أو النصف فلا يصبر إجراء العقد وقالت البنت لزوج عمها إن جرى العقد على الثلاثين أو النصف مقدماً لازم تشترط عليه أن تكون العصمة بيدي فقال زوج عمها حتى أنظر ذلك وهذا الأمر كان على يدي بيته تشهد بذلك ثم اتفق زوج عمها مع الخطيب المذكور على أن يقدم لها الصداق مائة جنيه فقط والباقي مؤخرًا وصار إجراء العقد على ما اتفق عليه زوج عمه البنت والخاطب على أن المقدم مائة جنيه فقط ولم يشترط عليه

---

(٦٢) المتني : الشيخ بكرى الصديق ، ص ٤ م ٢٩٢ ، ص ٨٥ ، ٨٦ ، التاريخ ٢٢ ربيع اول ١٣٣٦ هـ .

أن العصمة تكون بيد الزوجة وخالف ما أمرته به ثم حين بلغها أنه أجرى العقد على أن مقدم الصداق مائة جنيه فقط والباقي مؤجراً ولم يشترط على الخاطب أن العصمة تكون بيدها ولولت وأنا لا أرفض بهذا العقد أبداً وقد فسخته وأشهدت على ذلك بيته . فهل والحالة هذه ينفسخ النكاح المذكور ولا ينعقد حيث خالف الوكيل المذكور ما اشترطته عليه من أن المقبوض يكون الثلثين أو النصف ولا يكون أنقص من ذلك أبداً وأن عصمتها تكون بيدها أم كيف الحال - أليقوا الجواب أفنتم

أجاب :

يشترط لزوم عقد الوكيل ونفوذه على من وكله موافقته لما أمره به فإن خالف فلا ينفذ عليه النكاح إلا إذا أجازته فإذا كان الأمر في حادثة هذا السؤال كما ذكر وقد خالف الوكيل البتة المذكورة فيها أمرته به قولها له إن لم يكن المقدم الثلثين أو النصف فلا يصير إجراء العقد إلى آخره فلا ينفذ عليها هذا النكاح ويرتد بردها هذا وفي الخلاصة : امرأة وكلت رجلاً أن يزوجه بأربعمائة درهم فزوجها الوكيل فأقامت سنة ثم قال الزوج تزوجتها بدينار وصدقه الوكيل إن أقر الزوج أن المرأة لم توكله بدينار فالمرأة بالخيار إن شأنت أجازت النكاح بدينار وإن شأنت ردت ولها مهر المثل بالغاً ما بلغ وليس ١٠ نفقة العدة وإن كان الزوج منكراً لذلك فالقول قولها انتهى . وفي الدر المختار من كتاب النكاح ما نصه وكله بأن يزوجه فلانة بكذا فزاد الوكيل في المهر لم ينفذ انتهى ومثله في تنقيح الحامدية وفي البرازية ما نصه وكله أن يزوجه منته خدماً بعد الظهور فزوجه قبل الظهور أو قبل الغد لا يجوز انتهى والله تعالى أعلم .

## الموضوع

(٦٢) زواج المسلمة بغير المسلم

## المبدأ

زواج المسلمة بغير مسلم باطل ويلزم التفريق بينهما ولا يترتب عليه شيء من أحكام النكاح الصحيح .

سئل :

مسلمة خالية من الأزواج . وقد تزوجت بغير مسلم بعقد . فهل يكون هذا الزواج صحيحا أو يكون باطلا ؟ ولا يترتب عليه أحكام الزواج الشرعية .

أجاب :

نعم يكون هذا النكاح باطلا ويلزم التفريق بينهما ولا يترتب عليه شيء من أحكام النكاح الصحيح . والله تعالى أعلم .

---

(٥) الفتى : بكرى الصدوق ، ص ٥ م ١١٢ ص ٢٤ الدفيع ٢٦ من ذى القعدة ١٢٢٧ هـ



## الموضوع

(٦٤) نكاح بوكيل

## المبدأ

١ - إذا صلر عقد الزواج بوكيل أجنبي عنها بإيجاب وقبول شرعيين وكان الزوج كفتاً لها وبمهر المثل وبحضور شهود كان صحيحاً بلا توقف على رضا الولي .

سئل :

تزوج رجل على يد مأذون شرعى بحضور الشهود بغير عاقل بالغ . ولم يحضر العقد أحد من أولياء أمرها الموجودين على قيد الحياة ( أعوة لأب ) وحضر زوج أمها وكيلها عنها كما أن الزوج المذكور كفء لها وبمهر المثل . فهل هذا النكاح صحيح أم لا ؟

أجاب :

إذا صلر هذا النكاح بإيجاب وقبول شرعيين وكان من كفء وبمهر المثل وبحضور شهود شرعيين كان صحيحاً شرعاً بدون توقف على رضا ولي .  
فنى التنوير وشرحه ما نصه ( فنفل نكاح حرة مكلفة بلا رضى ولي ) انتهى . والله تعالى أعلم .

---

(ج) المبنى : مقيلة الشيخ بكرى الصديق ، ص ٧ م ٢٢ من ١٠ الترخيص ٢٤ مسر ١٣٢٠ .

## الموضوع

### (٦٥) معنى الجهاز

#### المبادئ

١ - جهاز الزوجة معناه عرفاً جميع ما أعد لها للدخول به على زوجها .

٢ - ما يكون على الزوجة ليلة الزفاف من الحلى والثياب فإن الكثير أو الأكثر عارية فلو ماتت ليلة الزفاف لم يكن للزوج أن يدعى أنه لها فبرث منه بل القول فيه للأب يمينه إنه إعارة أو استعارة لها فإن هذا لا يعد من الجهاز عرفاً .

مثل :

في معنى كلمة جهاز هل هذه الكلمة تشمل كل ما دخلت به المرأة على زوجها بما فيه المصوغات والملابس والموبيليات . أفتونا الجواب ولكم الثواب .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد أن جهاز الزوجة معناه عرفاً جميع ما أعد لها للدخول به على زوجها ولا يلزم من ذلك أن يكون ملكاً لها إلا إذا كان قد اشترى لها من مهرها أو جهزها أبوها من ماله أو أمها من ماله على أن يكون ما جهزه به أحدهما من ماله ملكاً لها حتى إذا جهز الأب بنته وسلمها إلى الزوج يجهزها ثم ادعى هو أو ورثته

---

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ محمد يحيى من ٦ م ٧٥ ص ٤٨ التاريخ فترة رجب ١٣٣٣ هـ .

أن ما سلمه إليها أو بعضه عارية وادعت هي أو زوجها بعد موتها أنه تمليك لها فإن غلب عرف البلد أن الأب يدفع مثل هذا جهازا لاعارية فالقول لها ولزوجها ما لم يقيم الأب أو ورثته البينة على ما ادعوه وإن كان العرف مشتركاً بين ذلك أو كان الجهاز أكثر مما يجهز به مثلها فالقول قول الأب وورثته والأم في جميع الأحكام المتقدمة كالأب . وهذا كله في غير ما يكون على الزوجة ليلة الزفاف من الحلى والثياب فإن الكثير أو الأكثر عارية فلو ماتت ليلة الزفاف لم يكن للزوج أن يدعى أنه لها فيرث منه بل القول فيه للأب يحميه إنه إعارة أو استعارة لها فإن هذا لا يعد من الجهاز عرفاً .



## الموضوع

### (٦٦) ادعاء زوجية بمتوفاة

#### المبادئ

١ - إذا كانت الزوجية ثابتة بوثيقة رسمية صحيحة وليست مزورة كانت دعوى الزوجية صحيحة والوثيقة كافية في إثباتها دون حاجة إلى إثبات آخر .

٢ - إقدام الزوج على شراء بعض منقولات المتوفاة المبيعة بالمراد العلني لا يعتبر إقراراً منه بأنه لا ملكية له فيه .

٣ - إقدام الزوج على استئجار نصف منزل مملوك لها لا يعد أيضاً إقراراً منه بعدم ملكيته فيه .

#### سئل :

بإفادة واردة من وزارة الحفانية بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩١٥ نمرة ٦٤٥٦ صورتها . مرسل مع هذا لفضيلتكم مكتابة إدارة عموم الحسابات بوزارة المالية نمرة ٢٤٤-٦-١٢٧ والأوراق الواردة معها بشأن تركة زكية بنت جورجي رجاء الاطلاع عليها والإفادة بما ترونه في ذلك لإبلاغه للمالية وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

صورة مكتابة المالية - جاء بإفادة الحفانية الرقيمة ٢٤ يونية سنة ١٩١٥ نمرة ٣٠٨٦ بشأن مدعى الزوجية للمرحومة زكية بنت جورجي بناء على الرأي المعطى من فضيلة مفتي الديار المصرية بأنه متى تبين أنقسمة الزواج

---

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ محمد بخت ، م ١١ م ٥٢ من ٢٨ الترخيص ١٠ محرم ١٣٣٤ هـ ١٨ نوفمبر ١٩١٥ م .

صحيحة وليست مزورة كانت دعوى الزوجية صحيحة والقسيمة كافية لإثباتها لأنها من الأوراق الرسمية تطبيقاً للمادة (١٣٢) وهي حجة لائلون بها عملاً بالمادة (١٣٤) وكافية للحكم بلون احتياج إلى إثبات آخر معها عملاً بالمادة (١٣٨) .

غير أنه علم من أوراق تركة المتوفاة أنها تركت ما يورث عنها شرعاً .  
منقولات ومنزلاً باسكنلرية فالمثولات المذكورة بيعت بالمازاد العلني واشترى بعضها مدعي الزوجية المذكور كما يؤيد ذلك محضر البيع المحرر في شهر أغسطس سنة ١٩١٣ والإيصاف الموقع عليه منه بمختمه في ١٠ أغسطس سنة ١٩١٣ المذكور ثم استأجر من الحكومة نصف هذا المنزل وحيث ترغب وزارة المالية أخذ رأى حضرة صاحب الفضيلة المفتي المشار إليه عما إذا كان إقدام المذكور على الشراء والاستئجار يعد إقراراً منه بأنه لا ملك له فيه وما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك فاقضى بمحريره على أمل التحكم بالإفادة على ذلك . واقبلوا الفائق الاحترام وطيه الأوراق بالملف .

#### أجاب :

اطلعنا على إفادة الوزارة الواردة لنا بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩١٥  
نمرة ٦٤٥٦ وعلى مكاتب إدارة عموم الحسابات بوزارة المالية نمرة ٢٤٤ -  
٦ - ١٢٧ والأوراق الواردة معها بشأن تركة زكية بنت جورجي - ونفيد  
أنه تبين من الأوراق أن زكية بنت جورجي المذكورة كانت اعتنقت  
الدين الإسلامي قبل وفاتها وأنها ماتت وهي مسلمة عن زوجها حسن  
إبراهيم فرغلي وعن الحكومة وأن حسن إبراهيم فرغلي المذكور ادعى  
الزوجية لها بمقتضى وثيقة « زواج » تاريخها ٥ فبراير سنة ١٩١٣ نمرة ١٣  
ومحرر منا لوزارة الحفانية بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩١٥ نمرة ٢٨ فتاوى بأنه  
مضى تبين أن القسيمة المذكورة صحيحة وليست مزورة كانت دعوى الزوجية  
صحيحة والقسيمة كافية لإثباتها لأنها من الأوراق الرسمية تطبيقاً للمادة  
(١٣٢) وهي حجة فيها تلون بها عملاً بالمادة (١٣٤) وكافية للحكم بلون  
احتياج إلى إثبات آخر معها عملاً بالمادة (١٣٨) .

وأما شراؤه لبعض المنقولات المتروكة عنها وكذا استتجاره للحصة التي قدرها ١٢ قيراط في المنزل المذكور فلا يعد كل منهما إقراراً بأنه لا ملك له فيه لأنه شريك للحكومة في هذه المنقولات وفي هذا المنزل فهو قد اشترى لنفسه ما يخص الحكومة في المنقولات واستأجر منها ما يخصها في المنزل أيضاً وليس في الإيصال المذكور المؤرخ في ١٠ أغسطس سنة ١٩١٥ الموقع عليه بختم حن إبراهيم فرغلي المذكور ما يقتضي أنه اشترى بعض المنقولات من الحكومة بل الذي فيه أنه استلم منقولات بمبلغ ألف ومائة وثلاثة عشر قرشاً صاعداً من أصل ما خصه في تركته زوجته فهيمة بنت عبد الله وليس هذا إقراراً بأنه لا ملك له فيها بل فيه تقرير لأن هذا من أصل ما خصه في تركته زوجته المذكورة وللإحاطة تحرر هذا والأوراق عائدة طيه كما وردت .

تعليق :

المتوفاة المذكورة تركت عنها وريثة هما زوجها وبيت المال فقط الذي كان يرث النصف في التركة حيث لا رد على الزوج ولقد صدر القانون ٧٧ لسنة ١٩٤٣ وأجاز في المادة ٣٠ الرد على أحد الزوجين وهو الجاري عليه العمل الآن .



## الموضوع

### (١٧) زواج البكر البالغ نفسها من كفاء

## المبادئ

١- يجوز أن تزوج الحرة البالغة نفسها للغير بلا ولى بكرة كانت أو لياً ويكون عقد زواجها نافذاً ولازماً بشرط أن يكون من تزوجه كفواً لها وبمهر المثل .

٢- إذا زوجت نفسها من غير كفاء ولها عاصب رضى به نفذ العقد ولزم وإلا كان له حق الاعتراض .

٣- إذا لم يكن لها عاصب وزوجت نفسها من غير كفاء يكون العقد صحيحاً .

مسئل :

بنت بكر بالغة رشيدة مسلمة حرة عاقلة عمرها تزيد من عشرين سنة تريد تزويج نفسها بكفاء مسلم حر بالغ رشيد عاقل بعد دفعه لها مهر مثلها ووالدتها تعارضها في زواجها وليس لها سوى والدتها هذه وشقيقة أكبر منها أسناً متزوجة خارج القطر المصرى فهل لها حق زواج نفسها ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد أن المنصوص عليه في المادة ٥١ من الأحوال الشخصية كما هو في غيرها أيضاً من كتب المذهب أن لحر

(\*) المعنى : قضية الشيخ محمد جنيت ، ص ١٤ م ٧ ص ٦ التاريخ ١٧ ربيع أول ١٣٣٥ هـ  
١١ يناير ١٩١٧ م .

المكلفة أن تزوج نفسها بلا ولى بكرا كانت أو ثيباً وينفذ نكاحها ويلزم  
إذا كان الزوج الذى تزوجت به كفراً لها وكان المهر مهر مثلها - وقد  
نص بالمادة ٥٢ أنه إذا لم يكن لها ولى عاصب وزوجت نفسها من غير  
كفء أو كان لها ولى ورضى بزواجها بغير الكفء فالتنكاح صحيح اهـ .  
ومثله فى غيرها من كتب المذهب أيضاً - ومن ذلك يعلم أن للبنت  
المذكورة متى كانت بالغة عاقلة أن تزوج نفسها بلا رضا أمها وينفذ  
نكاحها ويلزم إذا كان الزوج الذى تزوجته كفراً لها وكان المهر مهر مثلها  
متى كان لها ولى عاصب فإن لم يكن لها أقارب سوى أمها وأختها المذكورتين  
صبح نكاحها ولو زوجت نفسها من غير كفء .







**الموضوع**  
**(٦٩) زواج النمين**  
**المبادئ**

١ - زواج الكاثوليكي بأرثوذكسية صحيح شرعاً والأولاد يرثون من والديهم لو مات قبلهم كما يرث هو منهم لو ماتوا أو واحد منهم قبله .

٢ - لا عيرة باختلاف المذاهب المالية في ذلك

٣ - غير المسلمين يتوارثون فيما بينهم وإن اختلفت مللهم .

٤ - الزواج المعتقد بصحته عندهم صحيح عندنا شرعاً ويتوارثون به شرعاً ويثبت به نسب الأولاد شرعاً

سئل :

لأرب أن فضيلتكم تعلمون اختصاص بطريركخانات فيما يتعلق بعقود الزواج والأحوال الشخصية وأن كل بطريركخانة تحكم بين أفراد الطائفة التابعة لها بقوة فرمانات والتحريرات السامية .. إنما يوجد بعض الاختلاف بين الطوائف المسيحية فيما يختص بعقود الزواج فالطوائف الكاثوليكية بالإجمال لا تسوغ الطلاق بوجه من الوجوه وأما الطوائف الأرثوذكسية لأنها تسوغ لبعض أسباب ويوجد شاب كاثوليكي تزوج بامرأة أرثوذكسية مطلقة من زوجها بموجب حكم من بطريركخانتها ورزق له منها أولاد وتم عقد إكليله عليها في بطريركخانة الأرثوذكس --

---

(ج) فضيلة الشيخ محمد بايت من ١٧ م ٥٨ من ١٥ للتاريخ ٢ جلد ٢٢ ١٣٣٧ هـ  
٤ مارس ١٩١٩ م .

فما قولكم دام فضلكم بهذا الزواج وشرعيته والأولاد المرزوقين لهذا الرجل من هذا الزواج المشار إليه وهل لو مات الأب المذكور قبل أولاده يرث هؤلاء الأولاد من والدهم الذي رثنا عن أقرانه بهذه المرأة المشار إليها بقى كاثوليكيًا وتابعًا بأحواله الشخصية لبطركهانة الكاثوليك وزواجه غير معتبر قانونًا عندها وإن يكن معتبرًا عند الأرثوذكس .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال - ونفيد أن الزواج المذكور صحيح شرعاً والأولاد المذكورين يرثون من والدهم لو مات قبلهم كما أنه يرثهم لو ماتوا قبله - ولا عيرة شرعاً باختلاف المذاهب المالية في ذلك لما صرحوا به من أن غير المسلمين يتوارثون فيما بينهم وإن اختلفت مللهم وأن الزواج الذي يمتثلون صحته صحيح أيضاً شرعاً عندنا يتوارثون به شرعاً ويكون الأولاد الذين يولدون بين الزوجين أولاداً شرعيين أيضاً والله أعلم .



## الموضوع (٧٠) زواج المسلم من كتابية المبادئ

- ١ - يجوز للمسلم التزوج بكتابية مطلقاً
  - ٢ - يكره تنزيهاً زواج الكتابية التابعة لدار الإسلام
  - ٣ - يكره تحريماً زواج الكتابية التابعة لغير دار الإسلام وهي الحربية دليلاً لباب الفتنة وخشية قيامه معها بدار الحرب وتعرض الولد بالتخليق بأخلاق أهل الكفر وخشية على الولد من الرق بأن تسيى وهي حيلة فيكون رقيقاً وإن كان مسلماً .
- مثل :

من هزيمة تحتوت وكيل صاحب السمو الأمير محمد علي باشا حلیم بما صورته أن الأمير سعيد حلیم نجل سمو الأمير محمد علي باشا حلیم قد بلغ الآن واحداً وعشرين سنة وقد بلغ رشيداً ولم يحجر عليه بأي سبب من أسباب الحجر وهو بالغ عاقل رشيد يحسن التصرف في الأموال ويريد الآن أن يتزوج بامرأة كتابية ويتعلم الحصول على رضا والدته بالزواج المذكور . فهل إذا تزوج بتلك الكتابية يكون زواجه صحيحاً طبقاً للشريعة الإسلامية الغراء .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال - ونفيد أن المنصوص عليه شرعاً أنه يجوز للمسلم أن يتزوج بكتابية مطلقاً سواء كانت ذمية أو حرة وسواء كانت

---

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ محمد بخيت من ١٧ م ٢٢٠ من ٥٧ التاريخ ٥ ذي الحجة ١٣٢٧ هـ ٣٠ أغسطس ١٩١٩ م .

حرة أو أمة . وإن كان ذلك مكروهاً كراهة تنزيهية إذا كانت الكتابية  
بدار الإسلام وكراهة تحريمية فيما لو كانت الكتابية تابعة للدار غير دار  
الإسلام كما استظهر ذلك العلامة ابن عابدين في رد المحتار أدخلنا من  
تعليل صاحب الفتح في كراهة نكاح الكتابية التابعة لغير دار الإسلام  
بقوله : ( وتكره الكتابية الحرة إجماعاً لافتتاح باب الفتنة من إمكان  
التعلق المستدعى للمقام معها في دار الحرب وتمريض الولد على التخلق  
بأنحلاق أهل الكفر وعلى الرق بأن تسيى وهى حبلى فيثول رقيقاً وإن  
كان مسلماً . والله أعلم .



## الموضوع

### (٧١) زواج المحجور عليه للنفقة بنفسه صحيح

#### المبدأ

المحجور عليه للنفقة يكون النكاح الصادر منه صحيحاً نافذاً شرعاً لكونه من حوائجه الأصلية .

#### سئل :

توفي رجل في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٩ وكان هذا المتوفى مشمولاً بوصاية آخر إلى أن مات . وادعت عليه امرأة بالزوجية وبأن لها في ذمته مبلغ ٢٩ جنيه من معجل ومؤجل صلداً لها ولقمت وثيقة زواجها منه بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩١٩ التي ذكر فيها بأنه وشيد وقد طالبت الحكومة بهذا المبلغ رغم أنه ثابت من قرارى الوصاية أن المتوفى المذكور كان قاصراً وأنه طلب من المجلس الحسبي ضرورة إثبات رشده فرفض طلبه وقرر استمرار الوصاية عليه ووزارة المالية ترغب معرفة ما إذا كان في هذه الحالة عقد الزواج صحيحاً شرعاً وعمّا إذا كان للمصلحة الحق في المطالبة بالمبلغ المذكور ؟

#### أجاب :

بعد الاطلاع على خطاب المحافظة وعلى قرارى الوصاية وعلى وثيقة الزواج . وتبين من قرار الوصاية الأول أنه رغم بلوغ هذا المتوفى الثامنة عشر من عمره غير أنه ظهر من مناقشته أنه لا يصلح لإدارة شؤنه فيما لو اطلقت له حرية التصرف بسبب ما لاحظته المجلس عليه من الجهل وعدم الدراية بما

(١) الفتاوى : لمجلة الشيخ محمد باقيت ، ص ١٨ م ١٦٢ ص ٦٠ الدفتر ٦ من جردى  
الآخر ١٣٢٨ هـ ٢٦ فبراير ١٩٢٠ م .

يخشى عليه من اغتيال ماله بواسطة الجماعة الملتفين حوله ولذلك رفض طلب إثبات الرشد واستمرار الوصاية عليه وهذا يفيد أنه لا يصلح لإدارة شئونه للجهل وعدم الدراية . وحينئذ يكون هذا الشخص بمنزلة المحجور عليه الغفلة . وجاء في متن التنوير وشرحه الدر المختار ما نصه ( وعندهما يحجر على الحر بالسفه والغفلة وبه أى بقولهما يفتى صيانة ماله فيكون في أحكامه كصغير إلا في نكاح وطلاق وعتاق وتبدير ووجوب زكاة فطره وعبادات وزوال ولاية أبيه أو جده وفي صحة إقراره بالمعقوبات وفي الإنفاق وفي صحة وصاياه بالقرب من الثلث فهو في هذه كبالغ اهـ . وبناء على ذلك يكون النكاح الصادر من هذا الشخص البالغ من العمر ثمانى عشرة سنة صحيحاً نافذاً شرعاً لكونه من حوائجه الأصلية . ومنى تبين من قسمة الزواج أن لها في ذمته مبلغ ٢٩ جنياً من معجل ومؤجل صداقها كان لها الحق في المطالبة به وأخذها من تركته .



**المؤسّس**  
**(٧٢) زواج المسيحية بمسلم بعد إسلامها وقيل عرض الإسلام**  
**على زوجها فأسد**  
**المبدأ**

زواج المسيحية بمسلم بعد إسلامها وقيل عرض الإسلام على زوجها فأسد  
ولا يرث بسببه .  
سئل :

بخطاب وزارة المالية رقم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٠ نمرة ٢٤٤-٦-١٢٧  
بما صورته . المدعوة فهيمة بنت جرجس كانت مسيحية واعتنقت الدين  
الإسلامي وسمت نفسها فهيمة بنت عبد الله وتحرر بذلك إشهار شرعي من  
محكمة اسكندرية الشرعية بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٩٠٨ نمرة ٣ . ثم توفيت  
في ٢٧ مايو سنة ١٩١٣ وقيل إن لها والدة تدعى جمانة بنت يوسف  
مسيحية وأولاد قصر مسيحيين وهم فوزى جرجس أرمنيوس وكامل  
جرجس أرمنيوس وبديعة جرجس أرمنيوس وأنه بعد إسلامها تزوجت  
بمسلم ولم تطلب في حياتها التفريق بينها وبين زوجها ووالد أولادها المسيحيين  
ولم تطلب من القاضي عرض الإسلام عليه في حياتها حتى توفيت فهل مع  
عدم طلبها هذا ولا ذاك يكون زواجها بالمسلم صحيحا شرعيا أو غير صحيح  
ويرث فيها أو لا يرث شرعا فإن كان صحيحا هل الزوج المسلم يستحق في  
تركها النصف أو الربع فقط لوجود أولادها المسيحيين الغير وارثين  
لاختلاف الدين فالقاضي تحريره لفضيلتكم على أمل التكرم بالإفادة عما  
يقضيه الحكم الشرعي في ذلك وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

---

(هـ) المتى : بحيلة الشيخ محمد اسماعيل البرديس م ٢٠ م ١١٨ ص ٢٢ التاريخ  
٢٧ محرم ١٣٦٩ م ٧ أكتوبر ١٩٢٠ م .



أجاب :

اطلعنا على خطاب الوزارة رقم ٢٧ سنة ١٩٢٠ نمرة ٢٤٤-٦-١٢٧ بخصوص الإفادة عما يقتضيه الحكم الشرعى فى من يرث فهيمة بنت عبدالله ونفيد أن ميراثها ينحصر فى أولادها المذكورين لأنهم صاروا مسلمين بإسلامها حيث كانوا قسرا وقت إسلامها ولا شئ من تركتها لزوجها الأول المسيحى لأنه وإن بقيت زوجيته لما لعدم عرض الإسلام عليه وعدم التفريق بينه وبينها لكنه لا يرث لاختلاف الدين . كما أنه لا شئ لزوجها الثانى المسلم من تركتها لأنه ليس زوجاً شرعياً لكون نكاحه لما نكاحاً فاسداً لأنها باقية على ذمة الزوج الأول وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .



**الموضوع**  
**(٧٣) زواج المسلم من مسيحية وطلاقه لها**  
**المبادئ**

- ١ - يجوز في الشريعة الإسلامية تزوج المسلم بالكتابية مسيحية كانت أو موسوية متى كانا خاليين من موانع الزواج مستوفيين للشروط .
- ٢ - لا يشترط لصحة هذا العقد أن يكون الشهود فيه مسلمين كما لا يشترط أن يصدر أمام قاض أو مأمور مختص .
- ٣ - من ملك عقدة النكاح ملك حلها بالطلاق

سئل :

من وزارة الحفائية شخص مصرى مسلم تزوج بمسيحية في بلاد فرنسا وتحرر عقد الزواج على الطريقة المتبعة في تلك البلاد على يد المأمور المخصص لتحرير هذه العقود ورزق منها بفلان ذكر ولعدم حسن المعاشرة بينهما وعدم إحكام التوفيق يرغب في تطليقها فهل يتسنى له أن يطلقها أمام المأمور الشرعى المصرى بالفتنصلية المصرية على أساس العقد المشار إليه .

أجاب :

على ما تضمنه هذا السؤال وما جاء بصورة وثيقة الزواج المرافقة له نجيح بأنه يجوز في الشريعة الإسلامية تزوج المسلم بالكتابية مسيحية كانت أو موسوية متى كانا خاليين من موانع الزواج فإذا كان العاقدان في حادثة السؤال المينان في صورة وثيقة الزواج المرافقة للسؤال مكلفين

---

(في المسئ : فضيلة الشيخ عبد الرحمن تارة م ٢٦ م ٢٠ ص ٨٧ التاريخ ١٦ جمادى الآخرة ١٣٤٣ هـ ١١ يناير ١٩٢٥ م .

وأجريا عقد زواجهما بإيجاب من أحدهما وقبول من الآخر في مجلس  
العقد أمام شهود سامعين معاً قاضين أن ما أجرياه أمامهم هو عقد زواج  
كان هذا العقد صحيحاً وترتب عليه آثاره ولا يشترط لصحته أن يكون  
الشهود فيه مسلمين كما لا يشترط أن يصدروا منهما أمام قاض شرعى  
أو مأمور مختص ومن ملك عقدة النكاح ملك حلها بالطلاق ومن ذلك  
يعلم أنه يسوغ للزوج المسلم المصرى في حادثة السؤال أن يوقع الطلاق على  
زوجته المسيحية أمام المفوضين المصريين .



## الموضوع

(٧٤) زواج غير صحيح شرعاً

### المبدأ

زواج المرأة من رجل وهي على عصمة زوج آخر غير صحيح شرعاً .

سئل :

تزوجت سيدة مسلمة برجل مسلم بعقد نكاح صحيح شرعى .

وبعد أن دخل بها ورزق منها بأولاد تزوجت برجل مسلم آخر معتقدة أن الزوج الأول طلقها وقد تبين أنه لم يطلقها ولم يحصل من أحدهما أى سبب من أسباب الفقرة الشرعية . فهل تبقى زوجة له ويكون زواجها بالرجل الثانى باطلا لا يعتد به ولا قيمة له . أرجو التكرم بالإجابة .

أجاب :

متى كانت الزوجة المذكورة فى عصمة زوجها المذكور ولم يقع منه طلاق عليها ولم تنقض عدتها منه ولم يحصل من أحدهما سبب من أسباب الفقرة الشرعية . كان زواجها بغيره فى هذه الحالة غير صحيح شرعاً . لأنها لم تزل باقية على عصمة زوجها الأول .

---

(هـ) الفتى : مفيدة الشيخ عبد الرحمن هرامة ، ص ٢٦ م ١٤٦ ص ٢٥ للتأريخ ٤ شوال ١٢٤٢ هـ ٢٧ أياريل ١٩٢٥ م .

## الموضوع

(٧٥) زواج الرجل من بنت بنته رضاعاً غير جاز

### المبدأ

لا يجوز للرجل الزواج من بنت البنت التي أرضعها زوجته لأنها بنت بنته رضاعاً .

سئل :

امرأتان . الأولى خلعت بنتاً تسمى زنوبة من زوجها أحمد القديسي وخلعت الثانية إيناً يسمى أمين من زوجها مصطفى محمد فأرضعت المرأة الأولى الطفل أمين ابن المرأة الثانية - وأرضعت المرأة الثانية الطفلة زنوبة بنت المرأة الأولى - ثم خلعت زنوبة بنت المرأة الأولى .

فهل يصح شرعاً لوالد زوج المرأة الثانية التي أرضعت زنوبة أن يتزوج من بنت زنوبة المذكورة ؟

أجاب :

من حيث أرضعت رقية زوجة مصطفى محمد زنوبة بنت هلى مع ولدها أمين من لبن الزوج المذكور فتكون زنوبة المذكورة بنتاً لمصطفى محمد الزوج المذكور من الرضاع وتكون نجبية بنت زنوبة المذكورة بنت بنته من الرضاع : وحينئذ فلا يحل لمصطفى محمد والحال ما ذكر أن يتزوج بنجبية بنت زنوبة المذكورة لأنها بنت بنته من الرضاع والله أعلم .

(٥) المني : مجلة الشيخ عبد الرحمن فرامة ، ص ٣٦ م ١٦٢ ص ٣٦ التاريخ ١٦ شوال ١٣٤٣ م ٦ شهر ١٦٢٥ م .

## الموضوع

### (٧٦) زواج المسيحي بمسلمة وآثاره

#### المبادئ

- ١ - زواج المسيحي بمسلمة ودخوله بها وإنجابها منها ولدا باطل ولا يثبت به نسب شرعاً .
  - ٢ - يكون الولد مسلماً تبعاً لأمه .
  - ٣ - بوفاة الولد معتقاً الدين المسيحي يكون قد مات مرتداً من وقت اعتناقه الدين المسيحي سواء اعتنقه وهو صبي ممیز على رأى الإمام ومحمد أو اعتنقه وهو بالغ على رأى أبى يوسف .
  - ٤ - أولاد الزوج المسيحي لا يرثون من هذا الولد أما إذا كان له أخ لأمه مسلماً فإنه يرثه بالنسبة لما اكتسبه فى حال إسلامه فقط وما اكتسبه بعد وده يكون لبيت المال
- سئل :

فى رجل مسيحي عاشر امرأة مسلمة بعد أن تزوجها وهو مسيحي وهى مسلمة ورزق منها يابن وهذا الابن عاش مسيحياً إلى أن مات بالغا رشيداً وقد توفى أبوه قبله ثم توفى هذا الابن عن أخوين وأخت لأب مسيحي وعن أخ لأم مسلم من أب مسلم والكل متحلون بالدار وأما الأخوان والأخت لأب فتحلون فى الدين مع المتوفى والمطلوب تقسيم التركة المتوفى التى جمعها من كده ولم يرثها مع العلم بأن ما تركه

---

(م) المتن : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم من ٢١ م ٢٢٩ من ٩١ التصريح جمدى  
الآخرة ١٢٤٧ م ١٩ نوفمبر ١٩٢٨ م .

المتوفى المذكور من كسب يده بعد بلوغ رشده وهو مسيحي وأن والده قبل وفاته اعترف ببنته من تلك المرأة التي عاشها وبيان من يرث ومن لا يرث وحصة كل من الورثة ولكم الأجر والثواب .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد بأن أولاد الزوج المسيحي لا يرثون من المتوفى المذكور لأمرين الأول أن هذا المتوفى الذي هو ولد المسلمة لم يثبت نسبه شرعاً ممن تزوجها إذ زواج المسيحي بالمسلمة زوج باطل شرعاً لا يترتب عليه ثبوت النسب من الزواج فلا يعتبر أولاد هذا المسيحي أخوة لهذا الولد شرعاً . الثاني أن هذا الولد يعتبر مسلماً حكماً تبعاً لوالدته المسلمة وباعتناقه الدين المسيحي يعتبر مرتدلاً حكماً والمرتد حكماً لا يرثه أقاربه غير المسلمين سواء أفلنا - إنه يعتبر مرتدلاً من حين اعتناقه الدين المسيحي وهو صبي يميز على رأى الإمام أبي حنيفة ومحمد من صحة إرتداد الصبي المميز أو من حين اعتناقه الدين المسيحي وهو بالغ وعلى رأى أبي يوسف الذى لا يقول بصحة إرتداد الصبي المميز وعلى هذا ظهر أن أولاد الزوج المسيحيين لا يرثون من هذا الولد . بقى هل يرثه أخوه المسلم قد اتفق الإمام وصاحبه على توريث المسلم من المرتد حقيقة فيما اكتسبه قبل الردة غير أنهم اختلفوا فيما اكتسبه وهو مرتد فذهب الصابحان إلى أن يرثه فيه ورثته المسلمون أيضاً . وذهب الإمام إلى أنهم لا يرثونه فيه بل يكون هذا المال فيثا فى بيت المال لا يستحق أحد من الورثة شيئاً منه واتفقوا على أن المرتدة يرثها ورثتها المسلمون مطلقاً سواء فى ذلك كسب الإسلام أو كسب الردة : وظاهر كلام صاحب البدائع الذى نقله فى رد المحتار عن البحر أن المرتد حكماً ، حكم أكسابه كحكم أكساب المرتد . فقد قال : صبي أبواه مسلمان حتى حكم بإسلامه تبعاً لأبويه فبلغ كافراً ولم يسمع منه إقرار باللسان بعد البلوغ ولا يقتل لانعدام الردة منه إذ هى اسم للتكذيب بعد سابقة التصديق ولم يوجد منه التصديق بعد البلوغ حتى لو أقر

بالإسلام ثم ارتد يقتل ولكنه في الأولى يحبس لأنه كان له حكم الإسلام قبل البلوغ تبعاً والحكم في أكسابه كالحكم في أكساب المرتد لأنه مرتد حكماً اهـ . وعلى هذا يكون ما اكتسبه هذا الولد الذي يعتبر مرتداً حكماً في حال رده مستحقاً لبيت المال على مله الإمام أبي حنيفة الذي قال الفقهاء إنه هو الصحيح وإن كان مقتضى فرقهم بين كسب المرتد في حال الردة وكسب المرتد في هذه الحال يقضى بأن يكون لورثته المسلمين ولكن لم نجد هذا منقولاً بل المنقول عبارة البدائع التي ذكرناها سابقاً وهذا حيث كان الحال كما ذكر في السؤال والله أعلم .





## الموضوع

### (٧٧) نكاح الحامل من الزنا

#### المبدأ

يصح نكاح الرجل من المرأة التي زنا بها وحملت منه كما يحل له وطؤها اتفاقاً أما إذا كان الحمل من زنا من غيره فيصح نكاحه لها ولكن يحرم عليه وطؤها ودواعيه حتى تضع حملها على القول الملقى به .

سئل :

امرأة مات عنها زوجها وانقضت عدتها وهي غير حامل ولا محسة به وبأبها الحيض في كل شهر إلى انقضائه ثم بعد ذلك زنا بها رجل وأقرت بالزنا ثم تزوجت بآخر في مدة الحمل من الزنا فهل يصح نكاحها والحالة هي ما ذكر سلفاً أم لا ؟

أجاب :

اختلف في أنه هل يجوز نكاح الشخص من حبل من الزنا إذا لم يكن هو الزاني بها فذهب أبو حنيفة ومحمد إلى صحة هذا النكاح وإن حرم عليه الوطء ودواعيه وذهب أبو يوسف إلى أن النكاح غير صحيح والقنوى على قولهما كما في رد المختار عن القهستاني في من المحيط أما تزوجها ممن زنى بها فجائز اتفاقاً كما يحل له وطؤها اتفاقاً أيضاً - فعل قولهما يصح نكاح هذه المرأة ممن لم يزن بها ولكن يحرم عليه وطؤها ودواعيه حتى تضع حملها وهنا إذا كان الأمر كما ذكر بالسؤال والله أعلم .

---

(\*) المأثور : مجلة الشيخ عبد المجيد سليم ، ص ٢٢ م ١٤٦ من ٢٩ للطريق ١٤ ربيع اول ١٣٤٨ م ١٩ أغسطس ١٩٢٦ م .

## الموضوع

(٧٨) زواج من ادعى بلوغه بالعلامات بنفسه

## المبادئ

١ - إدعاء الولد وهو سن ١٢ سنة والبت وهي سن ٩ سنوات البلوغ بالعلامات يصدقان في ذلك ما لم يكذبهما الظاهر فيه .

٢ - إذا زوج كل منهما الآخر بنفسه صح العقد بلا توقف على إذن ولي ما دام الظاهر لا يكذبهما في دعوى البلوغ .

٣ - إذا كذبهما الظاهر في دعوى البلوغ فالعقد موقوف على إجازة وليهما أو أحدهما .

٤ - ما جاء به القانون ٥٦ سنة ١٩٢٣ من تحديد السن ١٦ سنة للبت ، و ١٨ سنة للولد ليس شرطا في صحة العقد بل هو شرط في سماع دعوى الزوجية .

مثل :

بنت سنها اثنا عشرة باغت بالحيفض وبأشرت عقد زواجها بنفسها  
بلون وكيل على شاب بالغ عمره أربع عشرة سنة ونصف تقريبا بأشر العقد  
بنفسه بلون وكيله بحضور شهود تصحح شهادتهم . هل يصح العقد المذكور  
شرعا أم لا ؟

---

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم ، ص ٣٤ م ١٢٦ ، ص ١٠٢ الفاروق • شمعان  
١٣٤٨ هـ • يناير ١٣٦٠ م .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد بأنه قد :

نص الفقهاء على أن البنت إذا بلغت تسع سنين وادعت البلوغ بالحيفض وكان مثلها: ممن يحيض صدقت في دعواها وكان لها تزويج نفسها من الغير بدون توقف على إذن وليها . ونصوا أيضا على أن الصبي إذا بلغ اثنى عشرة سنة وادعى البلوغ ولم يكذب الظاهر بأن كان ممن يحتمل مثله صدق في دعواه أيضاً وكان له تزويج نفسه بدون توقف على إذن وليه . وعلى هذا فتى كانت البنت المذكورة ممن تحيض مثلها وادعت البلوغ فزوجت نفسها من هذا الغلام الذي بلغ السن المذكورة وادعى البلوغ ولم يكذب الظاهر بأن كان مثله ممن يحتمل نفذ عقد زواجهما أما إذا كانت البنت ممن لا تحيض مثلها أو كان الغلام ممن لا يحتمل مثله توقف هذا العقد على إجازة ولي من لم يصدق في دعواه البلوغ منهما . وأما ما جاء بالقانون ٥٦ سنة ١٩٢٣ من تحديد السن بست عشرة سنة للزوجة وبثاني عشرة سنة للزوج فليس هذا شرطاً في صحة العقد بل هو شرط لسماح دعوى الزوجية .

والله تعالى أعلم .

تعليق :

حل القانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ محل القانون ٥٦ سنة ١٩٢٣ ونص فيه على مثل ما كان منصوباً عليه في القانون المذكور وذلك في المادة ٩٩ منه .

## الموضوع

### (٧٩) زواج الرجل من أخت زوجته المتوفاة

#### المبدأ

يصح زواج الرجل من أخت امرأته المتوفاة إذا لم يكن مانع شرعي آخر يمنع من ذلك .

سئل :

توفيت امرأة وبعد مضي سبعين يوما من وفاتها أراد زوجها أن يتزوج من أختها لأبها فهل يصح ذلك

أجاب :

نفيد بأنه يصح زواج الرجل المذكور بأخت امرأته المتوفاة إذا لم يكن هناك مانع شرعي من زواجها منه والله سبحانه وتعالى أعلم .

---

(هـ) الفتى : لميلة الشيخ عبد المجيد سليم ، من ٢٧ م ٥٠٦ من ٢١٢ للتاريخ ١ سوال  
١٢٥١ م ١٨ فبراير ١٩٢٢ م .

**الموضوع**  
**(٨٠) زواج باطل**  
**المبدأ**

لا يجوز للرجل أن يجمع بين زوجته وبنت أختها شقيقة ؟

سئل :

تزوج رجل ببنت أخت زوجته الشقيقة وزوجته على عصمته .

لما حكم ذلك الزواج ؟

أجاب :

نفيد بأن زواج الرجل ببنت أخت زوجته التي هي على عصمته باطل  
شرعا . وهذا حيث كان الحال كما ذكر بالسؤال .

والله تعالى أعلم . .

---

(ب) الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم ، م ٢٨ م ٢٨٨ ص ١٥٨ التاريخ ٢٢ جماد أول  
١٣٥٢ هـ ١٣ سبتمبر ١٩٣٧ م .

## الموضوع

### (٨١) الزواج العرفي الصحيح تترتب عليه جميع الآثار

#### المبادئ

١ - متى صدر عقد الزواج مستوفيا جميع شروطه كان هذا الزواج صحيحا شرعا ويترتب عليه جميع الآثار التي للزواج الصحيح ولا تتوقف صحته على تلوينه في وثيقة رسمية .

٢ - متى كان الزواج صحيحاً فالزوجة كمال مهرها ولها أن تقبضه من تركته إذا توفى وهي على عصمتها .

سئل :

تزوج رجل ببلت بكرا بموجب عقد عرفي محرر بين الزوج وبين الزوجة من نسختين بحضور شاهدين وهذا العقد عمل تمهيدا لتنظيم عقد رسمي . ثم توفى الزوج المذكور ولم يبلغ شيئا من المهر ولم يدخل بها . فهل هذه الزوجة تعتبر زوجة شرعية بموجب هذا العقد حيث أجرى من وكيل الزوجة والزوج المذكورين بإيجاب وقبول شرعيين على كتاب الله وسنة رسوله بحضور الشاهدين . وهل هذه الزوجة تستحق من تركته زوجها المتوفى كل المهر المسمى حيث إنها لم تقبض شيئا من ذلك حال حياته . مع العلم بأنه لم يحصل طلاق قبل الدخول ؟

---

(هـ) الفتاوى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم ، ص ٢٨ م ٥٥٩ ص ٢٢١ الفروع ٦ رسلان  
١٢٥٢ م ٢٢ ديسمبر ١٩٣٢ م .

أجاب :

نفيد أولاً بأنه متى كان الحال كما ذكر به وحصل عقد الزواج مستوفياً لجميع شروطه كان هذا الزواج صحيحاً شرعياً يترتب عليه جميع الآثار التي للزواج الصحيح ولا تتوقف صحته على تلوينه في وثيقة رسمية .  
وثانياً : أنه متى كان هذا الزواج صحيحاً فللزوجة كمال مهرها المسمى فلها أن تقبضه جميعه من تركته . وهذا حيث كان الحال كما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم .

تعليق :

صدر القانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ ونص في المادة ٩٩ منه على عدم سماع دعوى الزوجة عند الإنكار إلا بوثيقة زواج رسمية .



## الموضوع

### (٨٢) نكاح الدرزي من مسلمة باطل شرعا

#### المبادئ

- ١ - لا يجوز نكاح الدرزي بمسلمة وإذا تزوجها كان العقد باطلا ولا يترتب عليه أثر من آثار العقد الصحيح .
- ٢ - إذا وقع فيه وطء فإنه زنا لا يثبت به نسب ولا تجب به عدة .

سئل :

رجل درزي أجرى عقد نكاحه على امرأة سنية من أشراف النساء .  
فهل صح هذا العقد ؟ وهل يحل للملك الرجل الدرزي أن يدخل بتلك المرأة  
السنية ؟

أجاب :

نفيد بأنه قد قال ابن عابدين في باب المرتد من الجزء الثالث من رد المحتار بعد كلام ما نصه : ( تفييه يعلم مما هنا حكم اللروز والنيامة فلأنهم في البلاد الشامية يظهرون الإسلام والصوم والصلاة مع أنهم يعتقدون تناسخ الأرواح وحل الخمر والزنا وأن الألوهية تظهر في شخص بعد شخص ويحملون الحشر والصوم والصلاة والحج ويقولون المسمى بها غير المعنى المراد ويتكلمون في جناب نبينا صلى الله عليه وسلم كلمات فظيعة وللعلامة المحقق عبد الرحمن الهادي فيهم فتوى مطولة وذكر فيها أنهم ينتحلون عقائد النصرانية والاسماعيلية الذين يقبون

---

(\*) المتن : نسخة الشيخ عبد المجيد سليم ، ص ٤٠ م ٢٨ التدريج ٨ مخط ١٢٥٢  
١٥ ديسمبر ١٩٢٤ م .



بالقراطة والباطنية الذين ذكرهم صاحب المواقف ونقل عن علماء  
المذاهب الأربعة أنه لا يحل إقرارهم في ديار الإسلام بجزية ولا غيرها  
ولا تحل مناكلتهم ولا ذبايحهم اهـ .

وقال ابن عابدين أيضا في رد المختار في فصل المحرمات عند قول  
المصنف وحرم نكاح الوثنية بالإجماع ما نصه ( قلت وشمل ذلك الدروز  
والنصيرية والنيامنة فلا تحل مناكلتهم ولا تؤكل ذبيحتهم لأنهم ليس  
لهم كتاب سماوى ) اهـ . ومن هذا يعلم أنه إذا كان الرجل المذكور من طائفة  
الدروز وكانت هذه الطائفة حلالا كما ذكرناه عن ابن عابدين كان كافرا  
فلا يجوز له نكاح المسلمة . وإذا تزوجها كان الزواج باطلا لا يترتب  
عليه ولا على النحول فيه أثر من آثار النكاح الصحيح فالوطء فيه زنا  
لا يثبت به النسب ولا تجب العدة كما يعلم هذا من الدر المختار ورد  
المختار عليه في آخر فصل في ثبوت النسب من الجزء الثانى . ومما قلنا  
يعلم الجواب عن السؤال هذا ما ظهر لنا حيث كان الحال كما ذكر  
بالسؤال والله سبحانه وتعالى أعلم .



## الموضوع

(٨٣) الزواج الصحيح يحرم الزوجة على فروع زوجها مطلقاً

## المسألة

لا تحل زوجة الرجل بعقد صحيح لفروعه بهذا العقد مطلقاً سواء أدخل بها أم لا .

مثل :

تزوج رجل من بنت بكر وطلقها ولم يدخل بها فتزوجت من رجل آخر وطلقت من زوجها الآخر فأراد ابن زوجها الأول الذي لم يدخل بها والده أن يتزوجها . فهل تحل له أم لا ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد أن زوجة الرجل التي تزوجها بعقد زواج صحيح تحرم على فروعه بهذا العقد مطلقاً سواء أدخل بها أم لا . وعلى ذلك لا يحل لابن الزوج الأول أن يتزوج بالمرأة المذكورة وإن لم يكن أبوه قد دخل بها إذا كان عقد زواج أبيه بها عقداً صحيحاً وبما ذكرنا علم الجواب عن السؤال حيث كان الحال كما ذكر والله أعلم .

---

(هـ) : المني : فتيلة الشيخ عبد المجيد سليم ، ص ٤٦ م ٨ الذريح ٢ شهبان ١٢٥٧ هـ  
٢٦ لكتوير ١٩٣٨ م .

## الموضوع (٨٤) الزواج يثبت بالإقرار

### المبدأ

يثبت الزواج بالإقرار .

مسئل :

رجل مسلم وسيدة غير مسلمة أجنبية أقر كل منهما أمام جهة البوليس في تحقيق حادثة بأن كلا منهما زوج للآخر وليس هناك مانع شرعى يمنع الزواج بينهما فهل هذا الإقرار يكفى في ثبوت الزوجية بينهما أو لا يكفى مع العلم بأنه ليس هناك مانع شرعى يمنع من تزوجهما ببعضهما .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد أنه يثبت الزواج بالإقرار المذكور متى كان الحال كما ذكر بالسؤال والله أعلم .

---

والله اعلم : بمصلحة الشيخ عبد المجيد سليم ، ص ٤٦ م ٤٩١ التاريخ ١١ صفر ١٣٥٨ هـ  
١ أبريل ١٩٣٩ م .

## الموضوع

### (٨٥) زواج المعتوه بولى جائق

### المبدأ

١ - لا تتوقف صحة عقد زواج ولى المعتوه الأقرب على إذن من المجلس الحسبي ولا على إذن من المحكمة الشرعية ويكون عقد وليه صحيحاً ولازماً متى باشره الولي الأقرب واستوفى العقد جميع شرائطه ونفاذه شرعاً .

سئل :

شخص حاجر عليه لعمته وتعين عليه قياً أخوه بقرار من المجلس الحسبي ، وقد أراد القيم تزويجه . فأبى عليه المأذون ذلك إلا بإذن المجلس الحسبي ، فحررت المحكمة الشرعية خطاباً للمأذون تجيزه تحرير العقد بعد اتباع التعليمات فما كان من المأذون إلا أن حرر العقد بناء على ذلك وبدون إذن من المجلس الحسبي وبلون أن يشير إلى ما تضمنه خطاب المحكمة الشرعية فهل هذا الزواج وقع صحيحاً ويترتب عليه نتائج الزواج الشرعي من إرث وخلافه وإذا ما أنجب من هذه الزوجة ذرية فهل يرثون بعد وفاته ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى صورة رسمية من عقد الزواج الصادر بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٢١ ونفد أنه لا تتوقف شرعاً صحة عقد زواج الولي الأقرب لموليه المعتوه على إذن من المجلس الحسبي ولا على إذن من المحكمة الشرعية بل يكون هذا العقد صحيحاً مترتباً عليه جميع آثاره متى باشر العقد الولي الأقرب للمعتوه واستوفى العقد جميع شرائط صحته ونفاذه شرعاً وبهذا علم الجواب عن السؤال متى كان الحال كما ذكر والله أعلم .

(هـ) المصنوع : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم ، م ٤٧ م ٤٠٧ للناشر ٢٧ رمضان ١٣٥٨ هـ  
٦ نوفمبر ١٩٣٦ م .

## الموضوع

(٨٦) الدخول بالأمهات يحرم البنات

## المبدأ

لا يجوز للرجل أن يتزوج بنت امرأته بعد وفاتها لأنها ربيته .

سئل :

تزوجت امرأة أرثوذكسية برجل أرثوذكسي وأنجب منها ولدا وبنتين  
ثم توفي هذا الزوج فتزوجت بأخر من دينها ورزقت منه بثلاثة أولاد ولد  
وبنتين ثم توفيت عن الجميع وبعد وفاتها أسلم زوجها الثاني الذي توفيت عنه  
فهل يجوز للزوج المذكور أن يتزوج بإحدى بنى زوجته من زوجها الذي  
توفي أولا والجميع بالقول على دينهم ماعدا الزوج الثاني .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال والمفهوم منه أن السائل يريد الإجابة عما  
إذا كان يحل للزوج الثاني أن يتزوج بواحدة من بنى زوجته المتوفاة  
المرزوقة بهما من زوجها الأول أم لا فإذا كان الأمر كذلك وكان الحال  
كما ذكر بالسؤال لم يحل لهذا الزوج أن يتزوج بواحدة من البنتين  
المذكورتين لأنهما ربيته من زوجته التي دخل بها وبهذا علم الجواب  
عن السؤال والله أعلم .

---

(هـ) المتن : نسخة الشيخ عبد المجيد سليم ، ص ٢٨ م ٢٥٠ التاريخ ٦ جمادى الأولى  
١٣٥٩ هـ ١٢ يونيو ١٩٤٠ م .

## الموضوع

(٨٧) زواج المسلم من مسيحية بالكنيسة يكون به مرتدا عن الاسلام

## المبادئ

١ - ذهاب المسلم إلى الكنيسة وتزوجه بمسيحية مغيرا إسمه المسلم  
او تدا عن الدين الإسلامي ولا بد في توبته وعودته إلى الإسلام من تبرته  
من الدين الذي انتقل إليه .

٢ - عند العودة إلى الإسلام لابد من الإتيان بالشهادتين والتبرؤ من  
الدين الذي انتقل إليه .

٣ - إذا أشهر إسلامه بعد ذلك فإنه إذا اعتبر تبرؤا من الدين الذي انتقل  
إليه فليس بظاهر أنه يعتبر إتيانا بالشهادتين ولا بد من عمل إشهار جديد  
يضمن إتيانه بالشهادتين وتبرؤه من كل دين يخالف دين الإسلام وخصوصا  
الدين الذي انتقل إليه .

٤ - لابد من تجديد عقد زواجه بالمسلمة بعد الإتيان بالشهادتين إن لم  
يكن حصل منه ذلك قبل الزواج ، وأن تصادقه الزوجة في اشهار الإسلام  
أنه عقد عليها أو جدد العقد عليها بعد التبرى والإتيان بالشهادتين .

٥ - عقد زواج المرتد بمسلمة فاسد لا باطل بخلاف الكافر الأصلي غير  
المرتد ويثبت به النسب وأولاده مسلمون إما تبعا لهما أو تبعا لأمهم .

٦ - إذا توفي والده في المدة بين زواجه بالمسيحية وإشهار إسلامه فلا  
يرث منه لأنه بما صلح منه صار مرتدا والمرتد لا يرث أحدا ما دام مرتدا

(\*) المتن : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم ، ص ٤٨ م ٥٦١ للتاريخ ٢٦ رجب ١٣٥١  
٢ سبتمبر ١٩٤٠ م .

وما جاء في إشهار إسلامه على فرض أنه إسلام وتوبة لا يجعله مسلما حين وفاة والده وإنما يجعله كذلك من يوم صلوره .

سئل :

موكل محمد أفندي على محمد الزرقاني مسلم من أب وأم مسلمين وشهرته من يوم ولادته وهبه أحب امرأة مسيحية انجيلية وتحت تأثير الحب والرغبة في الزواج بها ذهب إلى كنيسة وعقد عليها على اعتبار أنه مسيحي إنجيلي ووقع على العقد باسم وهبه على وقد انفصمت علاقة الزوجية بوفاة المرأة المذكورة في ٣ يولييه سنة ١٩٣٣ ونظرا لأن المذكور مسلم بالفطرة والعقيدة ومحتفظ بإسلامه ورغبة منه في الزواج بمسلمة فقد أشهد على نفسه بالإشهاد المرفق بهذا المؤرخ ١٧ ربيع أول سنة ١٣٥٧ الموافق ١٧ مايو سنة ١٩٣٨ . أمام حضرة قاضي السويس الشرعية إشهادا يفيد أن المذكور كان ولا يزال في الحقيقة معتقدا دين الإسلام وهو دينه الأصلي الذي فطر عليه وأن اسمه لا زال باقيا على حاله باسم محمد على محمد الزرقاني الشهر بوهبه وبعد صلور هذا الإشهاد عقد على زوجته الحالية المسلمة والآن يريد موكل أن تتكرموا بأفتائه في الآتي أولا : هل يعتبر ما حصل من المذكور ارتدادا عن الدين الإسلامي ؟ ثانيا : إذا كان كذلك فهل الإشهاد الحاصل بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٣٨ والمرفق بهذا كان لتصحيح مركزه وعودته إلى الإسلام ؟ ثالثا : هل زواجه بالمسلمة الحاصل على أثر الإشهاد الشرعي المرفق بهذا زواج صحيح ؟ رابعا : إذا لم يكن كذلك فما هو الطريق لتصحيحه ؟ خامسا : ما حكم الأولاد الذين أنجبهم من المسلمة لأنه لم يمكن له أولاد من المسيحية ؟ سادسا : إذا توفي والده في الفترة بين عقد الزواج بالمسيحية وبين الإشهاد الشرعي الحاصل في ١٧ مايو سنة ١٩٣٨ فهل يرث والده ؟ سابعا : ما هو الإجراء الذي يجب عمله لقطع الشك باليقين وتصحيح مركزه من الوجهة الدينية إذا كان هناك أقل شك في أن ما اتخذ من إجراء يجعله مرتدنا عن الدين الإسلامي ؟

## أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد أولاً : أن ما حصل من الشخص المذكور ارتداد عن الدين الإسلامى . ثانياً : أنه لابد في توبة المرتد وعودته إلى الإسلام من تبرئه من الدين الذى انتقل إليه وهل يشترط مع هذا إثباته بالشهادتين ؟ ذهب كثير من فقهاء الحنفية إلى أنه لابد من الإتيان أيضاً بالشهادتين . وذهب آخرون إلى أنه يكفى التبرؤ من الدين الذى انتقل إليه في عودته إلى الإسلام وما جاء في الإسم'د الصادر منه بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٣٨ إذا اعتبر تبرؤاً من الدين الذى انتقل إليه فليس بظاهر أنه يعتبر اثباتاً بالشهادتين أيضاً وعلى هذا ينبغي أن يعمل اشهاد آخر يتضمن لإثباته بالشهادتين وتبرؤه من كل دين يخالف دين الإسلام خصوصاً الدين الذى انتقل إليه وأن يحدد عقد زواجه بمن تزوج بها بعد الإتيان بما ذكر لأن لم يكن حصل منه ذلك قبل الزواج وأن تصادقه زوجته في اشهاد الإسلام على أنه إنما عقد عليها أوجد عقد عليه بعد الإتيان بالشهادتين والتبرؤ من الدين الذى انتقل إليه وبذلك تزول كل شبهة في عودته إلى الإسلام وفي صحة زواجه بمن تزوج بها . ثالثاً : قد جاء في البدائع ص ١٣٢ ما نصه : ( ولو تزوج المرتد مسلمة فولدت له غلاماً أو وطئ أمة مسلمة فولدت له ولدا فهو مسلم تبعاً للأم ويرث أباه لثبوت النسب ) انتهى وهذا النص يفيد أن مراد الفقهاء أن زواج المرتد بأية امرأة مسلمة كانت أو غير مسلمة باطل معناه أنه غير صحيح ولا يعنون من الباطل هنا ما قابل الصحيح والفاقد بل يريدون به أنه غير صحيح لأنهم لو عنوا ما قابل الفاسد أيضاً لم يثبت النسب وهذا النص أيضاً يفيد أن قول الفقهاء ( إنه لو تزوج كافر مسلمة فولدت منه لا يثبت النسب منه ولا تجب العدة لأنه نكاح باطل فالوطء فيه زنا لا يثبت به النسب بخلاف الفاسد فإنه وطء بشبهة يثبت به النسب ولذا تكون بالفاقد فراشا لا بالباطل » يراجع الدر المختار ورد المحتار - محمول على الكافر الأصلي ولعلمهم لم يجعلوا حكم زواج المرتد بالمسلمة كحكم زواج الكافر غير المرتد بالمسلمة من البطلان بل جعلوا زواجه فاسداً حتى يثبت النسب فيه لقولهم إن المرتد



في حق الأحكام مسلم من وجه كافر من وجه وبنوا على ذلك بعض الأحكام كما جاء في المحيط ولذلك جعلوا الولد الذي يأتي من مرتد إذا جاءت امرأته الكتائية بهذا الولد لسته أشهر فأكثر من وقت ردة أبيه مرتداً تبعاً لآبيه ولم يجعلوه تابعاً لوالدته الكتائية لأن المرتد أقرب إلى الإسلام لما ذكرنا ولأنه لما كان الحكم فيه الجبر على الإسلام كان مظنة رجوعه إلى الدين الإسلامي فكان من هذا الوجه أقرب إلى الإسلام وإذا كان أقرب إلى الإسلام كان عقد زواجه وهو مرتد بالمسلمة فاسداً لا باطلاً بخلاف الكافر غير المرتد . ونتيجة ما ذكرنا أن هذا الشخص سواء قلنا إنه صار مسلماً بما جاء في الإشهاد أو بقي على ردة فأولاده يثبت نسبهم منه وهم مسلمون إما تبعاً لوالدهم أو تبعاً لأمههم المسلمة - رابعا : إذا توفى والده في المدة بين عقد زواجه بالمسيحية وبين الإشهاد الشرعي الحاصل في ١٧ مايو سنة ١٩٣٨ لا يرث من والده لأنه بما صدر منه مرتد ولا يصير مسلماً إلا إذا أسلم وتاب مما صدر منه على الوجه الذي أسلفناه والمرتد لا يرث من والده ولا من غيره إذا توفى المتوفى وهو مرتد وما جاء في الإشهاد على فرض أنه إسلام وتوبة لا يجعله مسلماً حين وفاة والده بل إنما يجعله مسلماً على فرض أنه إسلام وتوبة من وقت صدوره وبذلك علم الجواب عن جميع ما طلبت الإجابة عنه والله سبحانه وتعالى أعلم .



## الموضوع

### (٨٨) انكار الزواج لا يكون فسحا بل جحودا

#### المبادئ

١ - جحود الزواج ليس فسحا بخلاف سائر العقود .

٢ - عند حلف المدعى عليه المنكر للزوجة ينبغي أن يقول وإن كانت زوجة لي فهي طالق بائن وذلك عقب الحلف بنى الزوجية وإلا كانت معققة ولا يجوز لها التزوج بالغير ، فإذا لم يقل هذه العبارة عقب اليمين ولكن فرق القاضى بينهما - عقب يمينه - كان ذلك كافياً ولها التزوج بغيره

٣ - إذا لم يقل العبارة آنفة الذكر ولم يفرق القاضى بينهما كان عليهما للخلاص أن ترفع دعوى بالتطريق بينهما ليحكم ما القاضى بذلك لتاركا لما فات المحكمة التي قررت رفض دعواها النفقة .

مثل :

في سيادة مسيحية فرنسية المولد والنشأة تزوجت في فرنسا بمصرى مسلم بعقد مدنى أمام عمدة ليون ودخل بها وانتقلا إلى مصر قبل أن تم الإجراءات وفيها عرض عقد الزواج على القنصلية المصرية للتصديق عليه . ولما دب الخلاف توافقا على الطلاق فلم تقبل الحاكم الشرعية ضبط اشهاد طلاق أجنبية لأن القوانين المصرية لا تقول بوجود زواج صحيح بينهما - لرفضت الزوجة المسيحية دعوى نفقة فحضر الزوج وأنكر الزوجية . وحكمت محكمة عابدين الشرعية برفض دعوى النفقة واستأنفت الحكم .

(\*) المتن : قضية الشيخ عبد المجيد سليم ، م ٢٨ م ٥٧٨ للتاريخ ٩ شعبان ١٣٥٦  
١٢ سبتمبر ١٩٤٠ م .

. وأمام محكمة مصر الابتدائية الشرعية أصر الزوج على إنكار الزوجية ولما استحلف حلف بأن لا زوجية قائمة بينه وبين السيلة المذكورة وأنها مبטلة فيما تدعيه من زوجيته واستحقاق النفقة . وقضت المحكمة بالتأييد للحكم . - فهل إنكار الزوج للزوجية واستحقاق النفقة أمام القضاء وحلفه بعدم قيام زوجية والحكم برفض دعوى النفقة نهائيا على أساس ذلك يجعل السيلة المذكورة غير مرتبطة برابطة زوجية مع المدعى عليه ويحول لها الزوج من غيره مع العلم بأن القانون الفرنسي يبيح الطلاق . وقد عدت السيلة المذكورة نفسها في حل من هذه الزوجية . المذكورة ولما خطبها مصرى آخر تقدمت إلى القنصلية الفرنسية ومعها صورة رسمية من حكم محكمة عابدين الشرعية وحكم محكمة مصر الابتدائية الشرعية ومحضر الجلسة المثبت فيه صيغة اليمين بعدم وجود زوجية قائمة فطلبت منها القنصلية فعوى شرعية بحكم الشرع في حالتها بالنسبة للزوج المنكر المذكور للزوجية هل تعتبر في حل من زوجيته لها وخالية الأزواج ويعق لها الزوج من غيره ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى صورة رسمية من حكم محكمة عابدين الشرعية الصادر بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩٣٩ في القضية ٨٠٤ سنة ١٩٣٩-٣٨ ومن محضر جلسة القضية رقم ٢٩٠٥ سنة ١٩٣٩-٣٨ باستئناف حكم محكمة عابدين المذكور ومن الحكم الصادر من محكمة مصر الشرعية في الاستئناف المشار إليه ، ونفيد أنه إذا ادعت المرأة على رجل زواجها به فأنكر وحلف اليمين على أنها لم تكن زوجة له فرفض التقاضى الدعوى لا يحل لها بمجرّد هذا أن تزوج من غيره لأن جحود الزواج ليس بفسخ بخلاف سائر العقود ولذا ذكر الفقهاء أنه عند حلف المدعى عليه يقول في يمينه « إنما ليست لى بزوجة وإن كانت زوجة لى فهي طالق بان » لأنها إن كانت صادقة في دعواها لا يطل النكاح ببحوده فإذا لم يقل ذلك في يمينه تبقى معلقة لا ذكر . وظاهر كلام صاحب تكملة رد المحتار عند قول المصنف في كتاب الدعوى « ولا تحليف في نكاح .. إلخ »

أن المخلص لما هو أن يقول الزوج ما ذكرناه في يمينه فما لم يقل هذا تبقى معلقة . ولكنه ذكر عن الطحاوى في أول الجزء الأول من التكملة عند قول المصنف « وجحد ما علنا النكاح فسخ » إن المخلص أحد أمرين أولهما أن يقول القاضى « فرقت بينكما » وثانيهما أن يقول الخصم « إن كانت زوجتى فهى طالق بائن » فتفريق القاضى بينهما كاف عن قول المدعى عليه « إن كانت زوجتى فهى طالق بائن » وهذا ما نقله صاحب المحيط في كتاب النكاح عن الجامع الأصغر . وعلى هذا فليس للمرأة المذكورة أن تزوج بغير من ادعت عليه الزواج إذا لم يطلقها إلا أن ترفع عليه دعوى أمام المحكمة المختصة بطلب التفريق بينهما ليحكم لها القاضى بذلك تداركا لما فات المحكمة التى قررت رفض دعاها المثار إليها فى السؤال . وبما ذكرنا علم الجواب عن السؤال منى كان الحال كما ذكر . والله أعلم .



## الموضوع

(٨٩) الزواج باسم الغائبة لا ينعقد

## المبدأ

إذا باشرت بنت عقد زواج عن أخرى غائبة لا ينعقد على البنت الغائبة شرعاً ولا يترتب عليه أثر من آثار الزواج بالنسبة لها .

سئل : من نيابة بور سعيد عن بيان الحكم الشرعى فى عقد الزواج الوارد معه المذكرة المخروجة من النيابة فى ٢٠-١-١٩٤٢ .

أجاب :

اطلعنا على كتاب النيابة رقم ١٢١٠ المؤرخ ٢٩-١-١٩٤٢ ومعه وثيقة الزواج المؤرخة ١٧-١-١٩٤٢ وعلى مذكرة النيابة المؤرخة ٢٠-١-١٩٤٢ وقد جاء بالوثيقة أنها زوجته نفسها بنفسها وقد تضمنت المذكرة أن البنت معزوزة لم تباشر عقد الزواج المذكور وأن التى حضرت وباشرت هذا العقد بنت أخرى تدعى الطاف وتفيد أنه إذا كان الحال كما ذكر فإن هذا العقد لا ينعقد على البنت معزوزة شرعاً ولا يترتب عليه أى أثر من آثار الزواج بالنسبة لهذه البنت .  
والله تعالى أعلم .

---

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم ، م ٥٠ م ٦٦٤ للتاريخ ٢٦ محرم ١٣٦١ هـ  
١٢ فبراير ١٩٤٢ م .

## الموضوع

(٩٠) من باشرت عقدها وتسمت فيه باسم آخر

## المبدأ

يصح عقد الزواج من باشرت العقد بنفسها وإن سمت نفسها بغير اسمها ما لم يكن هناك مانع شرعي يمنع من صحته .

سئل :

باشرت ثناء تدعى أطفاف محمد إبراهيم عقد زواجها بمن يدعى سيد السيد دويدار وسمت نفسها باسم معزوزة لما الحكم الشرعي في عقد الزواج .

أجاب :

اطلعنا على كتاب نيابة بورسعيد ١٦٧٤ المؤرخ في ١٥-٢-١٩٤٢ وعلى وثيقة الزواج المرافقة المتضمنة أن من حضرت مجلس العقد زوجت نفسها بنفسها بمن يدعى سيد السيد بإيجاب من الزوجة وقبول من الزوج كما اطلعنا على مذكرة النيابة المؤرخة في ٢٠-١-١٩٤٢ التي تضمنت أن التي حضرت مجلس العقد هي البنت أطفاف محمد إبراهيم والمأخوذ من هذا أن البنت أطفاف التي حضرت قالت لسيد زوجتك نفسى فقال سيد هذا قبلت . وذلك أمام الشهود والمأذون وعلى هذا يكون العقد صحيحاً على أطفاف التي باشرت العقد وإن سمت نفسها باسم معزوزة ما لم يكن هناك مانع شرعي من صحته أما إذا كان هناك مانع شرعي من صحته كأن تكون أطفاف هذه من المحرمات عليه تحريماً مؤبداً أو مؤقتاً وقت العقد لم يصح هذا العقد عليها ولا يقرب عليه أى أثر من آثار العقد الصحيح وما ذكر هو ما يؤخذ من حاشية رد المحتار لابن عابدين وغيرها .

(ب) الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم ، م ٥٠ م ٦٩٨ للتاريخ ١٠ صفر ١٣٦١ هـ  
٢٥ فبراير ١٩٤٢ م .

## الموضوع

### (٩١) حكم الزواج بينت المزني بها

#### المبادئ

١- زواج الزاني من بنت من زنى بها فاسد وغير صحيح على مذهب أبي حنيفة الجارى عليه العمل وعليه الفتوى .

٢- إذا دخل الزاني ببنتها وأنجب أولادا ثبت نسبهم منه لأن المتصور عليه شرعا أن الدخول الحقيقي في الزواج الفاسد يثبت به النسب .

مسئل :

ما رأيكم في أمي منذ ١٢ سنة اتصلت بماتيلدا بليلى مطلقة لإيلي باروخ اتصالا غير شريف وغير شرعي وقد دام هذا الاتصال إلى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤١ ثم قطعت علاقتي بها بعد أن رزقت منها بولد نسبته إلى وسمته باسم محمد أحمد محمود الدريني واعترفت به كإبني ولاحظت أن أم الولد لها بنت من مطلقها إيلي باروخ وأنها اتفقت معي على أن أتزوجها زواجا شرعيا على أن تحتق الدين الإسلامي وتقوم بخدمة الولد المنسوب إلى وقد عملت العقد الشرعي بينها وبين عروفي بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٤٢ حتى تقوم بعمل إجراءات الإسلام وهذا سؤالي أقدمه وأرجو إفتائي عما إذا كانت الزوجية مني بالبت المذكورة وتسمى أسيرقا صحيحة والأولاد منها شرعيون أم لا . وبما أنه يوجد تحقيق وقد تقدمنا بفتوى من الشيخ عبد المتعال شعث ألقى فيها بأن العلاقة التي كانت موجودة بيني وبين ماتيلدا بليلى إن كانت لها علاقة زوجية فكل المذاهب أجمعت على حرمة أصولها

(هـ) المتن : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم ، ص ٥١ م ٢١٨ الترخيص ٤ جلدی الاخره  
١٣٦١ هـ يونية ١٩٤٢ م .

وفروعها متى دخلت بها وأما إذا كانت هذه العلاقة علاقة زنا فلذهب  
أبي حنيفة رضوان الله عليه لا يجيز هذا الزواج لأنه يعتبر الزنا كالزواج  
بحرم الأصول والفروع . أما مذهب الشافعي ورضوان الله عليه فإنه يجيز  
هذا الزواج ودليله أن الزنا محرم والمحرم لا يكون سببا في تحريم الحلال  
وعلى هذا يكون زواجى باسبرتا المذكورة صحيحا وأولادى منها شرعيون  
وقد أجل التحقيق لتقديم فتوى رسمية من فضيلتكم .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد أن زواج السائل بالبت المذكورة  
غير صحيح وهو فاسد وذلك على مذهب الحنفية الذى عليه العمل وعليه  
الفتوى ولكن لو رزق من هذه البت بأولاد ثبت نسبهم منه لأنه عقد  
فاسد يثبت النسب بالوطء فيه . وبهذا علم الجواب عن السؤال حيث كان  
الحال كما ذكر به والله تعالى أعلم .





## الموضوع

### (٩٢) زواج الرجل من أخت زوجته

#### المبادئ

١- لا يحل الزواج بأخت الزوجة الأولى ما دامت الأولى في عصمته أو مطلقة منه ولم تنقض عدها .

٢- إذا طلقت الأولى وانقضت عدها منه أو ماتت يجوز له الزواج بأختها .

٣- إذا تزوج امرأة ثم طلقها وانقضت عدها ثم تزوج من أختها ثم طلق الثانية فلا يجوز له العقد على الأولى إلا إذا انقضت عدة الثانية .

مثل :

في رجل تزوج امرأة في ٢٧-٩-١٩٢٩ ثم طلقها في ٤-٩-١٩٣١ ثم تزوج بشقيقتها واستمرت الزوجية بينهما حتى سنة ١٩٤٢ هل يحل له أختها التي كانت زوجة له قبلها أم لا؟ مع العلم بأن الأولى طلقت طلقين رجعيين .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد أنه لا يحل لهذا الرجل أن يتزوج بزوجته الأولى التي هي أخت زوجته الثانية إذا كانت زوجته الثانية لا تزال في عصمته أو كانت مطلقة ولم تنقض عدها - أما إذا كانت الزوجة الثانية قد طلقت وانقضت عدها أو ماتت حل له أن يتزوج بزوجته الأولى إن لم يكن هناك شيء آخر يمنع من هذا الزواج والله أعلم .

(هـ) المبنى : بمسئلة الشيخ عبد المجيد سليم ، م ٥١ م ٤٢٤ للتاريخ ٢٢ رجب ١٣٦١  
٦ أغسطس ١٩٤٢ م .

## الموضوع

### (٩٢) تحريم الجمع

#### المبدأ

لا يحل الجمع بين امرأتين لو فرضت أيهما ذكرا لم تحل للأخرى .

سئل :

رجل خلف بنتين فاطمة وحفيظة من امرأتين شقيقتين . ثم رزقت فاطمة بنتا تدعى أم العز ورزقت أم العز بنتا تدعى فاطمة .

فهل يصح لرجل أن يجمع بين حفيظة وفاطمة بنت أم العز أم لا يصح الجمع بينهما ؟

أجاب :

اطلعتنا على هذا السؤال : ونفيد أنه إذا كان الحال كما ذكر به فإنه لا يحل الجمع بين حفيظة وفاطمة المذكورتين لأنه جمع بين امرأتين أيهما لو فرضت ذكرا لم تحل للأخرى أبدا . وبهذا علم الجواب والله تعالى أعلم .

**الموضوع**  
**(٩٤) نكاح غير جائز**  
**المبدأ**

زوجة الرجل تحرم على ابنه بمجرد العقد عليها ولو لم يدخل أو يحتل بها وهذا بإجماع الأئمة .

سئل :

عقد رجل على ابنة عمه البكر وبعد أيام توفى إلى رحمة الله قبل الدخول بها والخطوة مطلقا ومات هذا العاقد ولا تزال المخطوبة عليها بكرا . ونظروا للظروف العائلية أراد ابن المتوفى المذكور أن يعقد عليها .

فما هو حكم الشرع في هذا ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد أن زوجة الرجل تحرم على ابنه بمجرد عقده عليها ولو لم يدخل ولم يحتل بها بإجماع الأئمة . وبهذا علم الجواب والله تعالى أعلم .

## الموضوع

(٩٥) زواج فاسد من تاريخ صلوره

### المبدأ

الزواج بامرأة والدخول بها ومعاشرتها مدة ثم ثبت أنها أخوان من الرضاة يفسد العقد عليها من تاريخ صلوره .

سئل :

تزوج شخص من امرأة ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج . وبعد سنتين مضت على زواجهما ثبت أنها أخوان من الرضاة .

فهل يعتبر عقد الزواج في المدة التي عاشرها فيها صحيحا أم لا . مع ملاحظة أن القاضي فرق بين الزوجين المذكورين .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد أنه إذا كان الحال كما ذكر به كان عقد الزواج المذكور فاسدا من حين صلوره وبهذا علم الجواب عن السؤال والله تعالى أعلم .

## الموضوع

(٩٦) زواج الرجل من أم زوجة أبيه جائز

## المبدأ

يجوز للرجل أن يتزوج من أم زوجة أبيه ما لم يكن هناك مانع آخر .

سئل :

رجل متزوج بامرأة ويرغب ابنه في الزواج بأمها أفى حماة والده  
فهل هذا يصح أم لا ؟

أجاب :

نظمتنا على هذا السؤال ونفيد أن مجرد زواج والد المستول عنه  
ببنت المرأة التي يريد التزوج بها لا يحرمها عليه فقد نص الفقهاء  
على أن للرجل أن يتزوج أم زوجة أبيه فيحل له التزوج بها ما لم يكن  
هناك شيء آخر يمنع من هذا الزواج وبهذا علم الجواب عن السؤال حيث  
كان الحال كما ذكر والله أعلم .

---

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم ، ص ٥٥ م ٢٢ التاريخ ١٠ صفر ١٣٦٤ هـ  
٢٤ يناير ١٩٤٥ م .

## الموسـوع

### (٩٧) زواج الرجل باخت زوجته المتوفاة

#### المبدأ

يجل للرجل أن يتزوج أخت زوجته المتوفاة بلا انتظار مدة .

سئل :

رجل توفيت زوجته ولها أخت شقيقة يريد زواجها فهل يعتد وينتظر مدة أربعة أشهر وعشرة أيام من تاريخ وفاة زوجته أم يعقد على أختها قبل ذلك .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد أنه يجل لهذا الرجل أن يتزوج أخت زوجته المتوفاة بلا انتظار مدة . فقد جاء في الحاملية : رجل ماتت زوجته المدخول بها ولها أخت فهل له تزوج أختها بعد موتها بيوم ؟ الجواب . نعم كما جاء في الخلاصة عن الأصل للإمام محمد إلخ . بهذا علم الجواب عن السؤال والله أعلم .

---

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم ، ص ٥٥ م ١٤٦ للتاريخ ١٦ ربيع اول ١٣٦٤ هـ  
٤ مارس ١٩٤٥ م .

## الموضوع

(١٨) يحل الجمع بين الزوجة وامرأة أبيها

## المبدأ

يحل لزوج البنت أن يجمع بين زوجته وامرأة أبيها إن لم يكن هناك مانع آخر يمنع من ذلك .

سئل :

في رجل تزوج زوجة ورزق منها بانية وذكر وتزوجت الأثني والذكر وبعدها توفيت والدتهم فاضطر الوالد أن يتزوج وبعلا تزوج ورزق منها بأولاد وبعدها توفى فهل زوجته تحل لزوج الأثني بنت زوجها ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد بأن ملعب الجمهور ومنهم المخفية إلا الإمام زفر رضى الله عنه أنه يحل لزوج البنت أن يجمع بين زوجته وامرأة أبيها . ما لم يكن هناك شيء آخر يمنع من ذلك وبهذا علم الجواب عن السؤال حيث كان الحال كما ذكر به والله أعلم .

---

(هـ) الفتى : مفضلة الشيخ عبد المجيد سليم ص ٥٥ م ١٨٦ التاريخ ٢٧ ربيع أول ١٣٦٤ هـ  
١٢ مارس ١٩٤٥ م .

## الموضوع

(١٩) زواج المحجور عليه لعنة بغين فاحش في صحيح

## المبادئ

- ١- زواج المحجور عليه لعنة فاسد إذا كان بدين فاحش .
- ٢- زواجه بمثل مهر الزوجة موقوف على إجازة الولي .
- ٣- إذا مات الزوج وكان الزواج فاسداً أو موقوفاً قبل الإجازة فلا ترث الزوجة منه .
- ٤- يثبت النسب من هذا الزواج بالدخول .

سئل :

كان من يدعى محمد نجيب وكان محجوراً عليه لعنة وكان تحت قوامة ابن خاله فحدث أنه بعد توقيع الحجر عليه بستين تقريباً تزوج بسيدة وعقد العقد ابن أخ القيم المذكور وابن ابن عم لأبيه في حالة أن له أي للمحجور عليه وقت صدور العقد ثلاثة أخوة ذكور . وبعد ذلك بزمن توفي المحجور عليه إلى رحمة الله تعالى عن أخ وأخت من أبيه والزوجة المذكورة فقط من غير شريك ولا نزاع سوى ما ذكر وأن المتوفى المذكور ترك ما يورث عنه شرعاً فكيف تقسم تركة المتوفى بين هؤلاء الورثة المذكورين ، ومن يرث ومن لا يرث وما نصيب كل وارث على حدة . والأخوان الآخران توفيا قبل وفاته مع ملاحظة أن المهر عمل

(ج) المتن : مقبلة للشيخ عبد المجيد سليم ، ص ٥٥ م ٢٤٠ التفتيح ١٥ ربيع ثان ١٣٦٤  
٢٩ مارس ١٩٤٥ م .



٢٠٠ جنيه مع أنه إذا كان عاقلاً لا يتزوج بأكثر من ١٠٠ جنيه . ولم يقر وليه العقد وليس له ابن ولا أب ولا جد . وأن إخوته من أبيه فقط . والزوجة مهر مثلها لا يزيد على ٤٠٠ جنيه مصرياً ولم يجزئه أحد من أوليائه الذين كانوا حاضرين ويمكن أخذ رأيهم وقت العقد ولم يجزوه بعده أبداً .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد أنه إذا كان الحال كما ذكر به كان هذا الزواج زوجاً غير صحيح وهو ليس من قسم الموقوف لما فيه من الغبن الفاحش فلا يجيز له وقت العقد . وعلى فرض أن هذا الزواج بمهر مثل الزوجة ، فهو زواج موقوف يتوقف على الإجازة فإذا مات الزوج قبل هذه الإجازة لم ترثه الزوجة لأن الإرث يعتمد الزواج النافذ . والحاصل أنه سواء كان هذا العقد فاسداً أم موقوفاً ولم يجز إلى أن مات الزوج فالزوجة لا ترث زوجها . لأنه لا إرث في الزواج الفاسد ولا في الزواج الموقوف لما جاء في رد المختار عند قول المصنف ( ويثبت النسب وتعتبر مدته من الوطء ) من باب المهر وذلك كله إذا كان الحال كما ذكر بالسؤال . هذا . وإذا لم يكن للمتوفى وارث غير أخويه لأب كانت تركته لهما للذكر مثل حظ الأنثيين تعصياً



## الموضوع

(١٠٠) من الزواج بالهجرى

### المبدأ

إذا أطلقت السنة في كتب الفقهاء أو في قانون المحاكم الشرعية يراد بها السنة الهلالية .

مثل :

ما المقصود بالسنة عشر سنة التي نص القانون على أنها لا تزوج الزوجة إلا إذا بلغتها هل السنوات الميلادية أو الهجرية .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد أن السنة إذا أطلقت في كتب الفقهاء أو في القانون . فالمراد بها السنة الهلالية وعلى هذا فالسنة في الفقرة الواردة في المادة ٩٩ ونصها ( لا تسمع دعوى الزوجية إذا كانت سن الزوجة تقل عن ست عشرة سنة ) وفي الفقرة الأخيرة من المادة ٣٦٧ التي نصها ( ولا يجوز مباشرة عقد الزواج ولا المصادقة على زواج مسند إلى ما قبل العمل بهذا القانون ما لم تكن سن الزوج ست عشرة سنة ) من لائحة المحاكم الشرعية هي السنة الهلالية لأنه لم ينص على أنها شمسية . فتكون هلالية وبهذا علم الجواب عن السؤال .

---

(١٠٠) المحل : فتيلة الشيخ عبد المجيد سليم ، من ٥٥ م ٥٠٨ للتاريخ ٨ رجب ١٣٦٤  
١٨ يونيو ١٩٤٥ م .

## الموضوع

(١٠١) اسلام الزوج بعد اسلام زوجته لا يقتضى تجديد عقد زواجهما

### المبدأ

إذا أسلم الزوج قبل أن يفرق القاضى بينه وبين زوجته التى أسلمت  
بقى الزواج بينهما ولا يحتاج إلى تجديد أمام المأذون أو المحكمة .

مثل :

امراة مسيحية تزوجت بمسيحي أمام الجهة الدينية المختصة ثم اعتنقت  
الدين الإسلامى الخفيف . ورغب في الفرقة من زوجها الذى لم يعتنق  
الدين الإسلامى فإذا وافق الزوج أثناء سبر دعوى الطلاق على اعتناق الدين  
الإسلامى فهل يسرى مفعول عقد الزواج الذى تم أمام السلطات الدينية  
المسيحية . أو يجب تحرير وثيقة زواج جديدة معروفة مأذون الشرع أو أمام  
المحكمة وهل لازوجة حق قبول أو رفض إتمام العقد الجديد إذا أجبرتها  
المحكمة بعد اعتناق الزوج الإسلام وهل إذا كانت الزوجة تشكو إضرار  
هذا الزوج بها فهل تحبر على أن تستمر في العلاقة الزوجية رغم وجود  
أحكام تنهت هذا الإضرار من الزوج .

أجاب :

اطلعت على هذا السؤال ونفيد أنه إذا أسلم الزوج قبل أن يفرق القاضى  
بينه وبين زوجته التى أسلمت بقاء الزواج ولا يحتاج إلى تجديد عقده  
لا أمام المأذون ولا أمام المحكمة . وإذا حصل من الزوج إضرار بالزوجة  
بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما جاز لها أن تطلب إلى القاضى  
التفريق بينهما فيطلقها القاضى طليقة بائنة إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح  
بينهما طبقاً للمادة السادسة من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ وبهذا علم الجواب  
عن السؤال إذا كان الحال كما ذكر به والله أعلم .

(هـ) المتن : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم ، ص ٥٥ م ٥٦١ للتاريخ ٣ شعبان ١٣٦٤  
١٢ يوليئ ١٩٤٥ م .

## الموضوع

(١٠٢) زواج المطل غير صحيح

## المبدأ

الزواج بقصد التحليل للأول غير صحيح .

مسئل :

رجل طلق زوجته طلاقاً مكهماً للثلاث ثم تزوجت آخر بعد انقضاء عدتها من زوجها الأول ودخل بها ثم طلقها بعد ذلك وانقضت عدتها منه فهل يحل لمطلقها الأول أن يتزوجها بعد زوجها الثاني ودخوله بها وانقضاء عدتها منه . نرجو الجواب أى بعد أن دخل بها الثاني وانقضت عدتها منه .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد أنه متى كان الحال كما ذكر به وكان زواج الزوج الثاني زواجاً صحيحاً وقد دخل بها دخولاً حقيقياً حل الزوج الأول أن يتزوج بها ثانياً هذا وليس من الزواج الصحيح الزواج الذى قصد به تحليلها لمطلقها الأول على ما اخترناه للفتوى من أقوال العلماء وبهذا علم الجواب عن السؤال والله أعلم .

---

(ج) الفتى : مجلة الشيخ عبد المجيد سليم ، ص ٥٥ م ٦٧٨ التاريخ ٢٦ شوال ١٣٦٤ هـ  
٢٢ سبتمبر ١٩٤٥ م .

## الموضوع

(١٠٣) زواج السفية صحيح بشرط ألا يزيد على مهر المثل

## المبدأ

زواج السفية صحيح بشرط ألا يزيد على مهر المثل وتبطل الزيادة .

مثل :

رجل محجور عليه للسفه والافقة باشر عقد زواجه فهل يكون عقد زواجه هذا صحيحا مع وجود قيم عليه مع ملاحظة أن الصداق في عقد الزواج هو مهر المثل .

أجاب :

اطلعنا على السؤال ونفيد أن المحجور عليه السفه حكمه في الزواج حكم البالغ العاقل فيصح زواجه غير أنه إذا سمى مهرأ أزيد من مهر المثل لا يجب عليه إلا مهر المثل وتبطل الزيادة . قال في الفتاوى الخانية (ولو تزوج امرأة صح نكاحه وإن زاد على مهر مثلها لا تلزمه الزيادة ) اهـ . وبهذا علم الجواب عن السؤال والله تعالى أعلم .

(هـ) الفتى : لمجلة الشيخ حسين محمد بطوف ، ص ٥٦ م ٣٦٠ التاريخ ٢٥ جنى  
الثانية ١٣٦٠ م ٢٧ يونيو ١٩٤٦ م .

## الموضوع (١٠٤) نكاح الشغار

### المبدأ

نكاح الشغار صحيح ويجب فيه مهر المثل لكل واحدة من الزوجتين على زوجها لأن النكاح من العقود التي لا تبطلها الشروط الفاسدة وإنما يبطل الشرط ويصح العقد .

سئل :

اتفق رجل مع آخر على أن يزوج الأول أخته بابتن الثاني على أن يزوج الثاني بنته من الأول بلا مهر . وقد تم العقدان على هذه الصورة معاوضة . فما حكمهما شرعا وهل يصح إبطالهما ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد أن هذين العقدين على الوجه الوارد بالسؤال من النكاح المعروف عند الفقهاء بنكاح الشغار . وهو أن يزوجه بنته أو أخته على أن يزوجه الآخر ابنته أو أخته مثلا معاوضة بالعقدين . وحكمه عند الحنفية أنه نكاح صحيح ويجب فيه مهر المثل لكل واحدة من الزوجتين على زوجها . لأن النكاح من العقود الشرعية التي لا تبطلها الشروط الفاسدة وإنما يبطل الشرط ويصح العقد ، وهنا قد شرط العاقدان قيام أحد العقدين مقام الآخر معاوضة بلا مهر وهو شرط فاسد لأنه يرتب عليه خلو عقد النكاح مما يصلح مهرا إذ المسمى ليس بمال فيلغو هذا الشرط ويجب مهر المثل فقد جاء في شرح الزيلعي على كنز الدقائق في باب المهر ما نصه « أما نكاح الشغار وهو أن يزوج الرجل ابنته أو أخته أو أمته على أن يزوجه الآخر ابنته أو أخته أو أمته ليكون أحد العقدين عوضاً عن الآخر فلأنه سمي ما لا يصلح مهرا إذ المسمى ليس بمال فوجب مهر المثل كما إذا تزوجها على خمر أو ميتة إلخ » وبذلك يعلم الجواب عن السؤال إذا كان الحال كما ذكر به . والله أعلم .

(\*) المتن : فتيلة الشيخ حسين محمد مخلوف ، ص ٥٨ م ٢٠٠ الترخيص جلد ١ الأخيرة ١٣٣٦ هـ ١١ مايو ١٩٤٧ م .

## الموضوع

(١٠٥) زواج من اعتنق الإسلام بالمسلمة ابتداء

### المبادئ

١ - عقد زواج من اعتنق الإسلام بمسلمة صحيح نافذ اتفاقاً إذا لم يكن لها ولي عصبة . فإن كان لها ولي عصبة . فإن رضى بالعقد نفذ ولزم . وإن اعترض فسخه القاضي في ظاهر الرواية .

٢ - العقد غير صحيح أصلاً إذا لم يرض به الولي قبل العقد دفعا للضرر عنه وهو المختار للفتوى .

سئل :

شخص مسيحي اعتنق دين الإسلام باشهاد رسمي ويريد أن يتزوج بمسلمة من أبوين مسلمين .

هل يجوز أم لا ؟

أجاب :

إن مذهب جمهور الحنفية أن المسلم بنفسه غير كفء لمن أبواها مسلم إذا كان من غير العرب فإذا عقد من أسلم بنفسه على حرة مكلفة مسلمة أبواها مسلم أو أبواها مسلمان فالعقد صحيح نافذ باتفاق إذا لم يكن لها ولي عصبة فإن كان لها ولي عصبة فالعقد صحيح غير لازم رعاية لحق الولي فإن رضى به نفذ ولزم وإن اعترض عليه فسخه القاضي في ظاهر الرواية وغير صحيح أصلاً إذا لم يرض به الولي قبل العقد دفعا للضرر عنه في رواية الحسن عن أبي حنيفة وهي المختارة للفتوى لقساد الزمان كما في شرح النر ونحن أميل إليها وإن وقع الإنشاء أيضاً بظاهر الرواية لأنها أقرب للاحتياط في أمر الزواج ، ودفع الضرر قبل وقوعه أسهل من رفعه بعد وقوعه .

من هذا يعلم الجواب عن السؤال والله تعالى أعلم .

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف ، ص ٥٦ م ١٨٢ التاريخ ٩ جدى  
الآخر ١٣٦٧ م ١٨ ابريل ١٩٤٨ م .

## الموضوع

### (١٠٦) نكاح الكتائية على المسلمة

#### المبدأ

يجوز شرعاً زواج الكتائية على المسلمة والأولى ألا يقدم على ذلك إلا للضرورة منعاً لما يتعرض له الولد من التأثير بعبادات أمه الدينية .

سئل :

يرغب شخص في عقد زواجه على سيولة مسيحية يونانية كاثوليكية وله زوجة أخرى مسلمة أنجبت منه ذرية ولا تزال تعيش معه في وفاق تام وله ثروة كبيرة .

فهل الدين الإسلامي يسمح بالزواج الجديد ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال والجواب أنه يجوز للمسلم أن يتزوج بمسيحية ولو كانت له زوجة مسلمة إلا أن الأولى أن لا يقدم على ذلك إلا للضرورة منعاً لما يتعرض له الولد من التأثير بعبادات أمه الدينية . ففي الميسوس للإمام السرخسي ( وكذلك إن تزوج الكتائية على المسلمة أو المسلمة على الكتائية جاز ) اهـ . وفي الهداية ويجوز تزوج الكتائيات لقوله تعالى : « والمحصنات - أي العفاف - من الذين أوتوا الكتاب »<sup>(١)</sup> قال في الفتح ( والأولى أن لا يفعل إلا للضرورة ) . ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال حيث كان الحلال كما ذكر به . والله تعالى أعلم .

(١) المتن : فضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف ، ص ٥٦ م ٢٩٦ للتفريخ ٢٢ رجب ١٣٦٧  
٢١ مايو ١٩٤٨ م .  
(١) الآية ٥ من سورة المائدة .



## الموضوع

(١٠٧) حكم تعدد الزوجات والبغاء

### المبادئ

- ١ - لا يجوز التسمية شرعاً . بعبد النبي . خشية اعتقاد العبودية بالنبي صلى الله عليه وسلم . كما لا تجوز التسمية بعبد المسيح على ما ذهب إليه الجمهور .
- ٢ - يحل الاستمتاع بالرقائق الأتني ملكن ملكاً شرعياً صحيحاً .
- ٣ - البغاء في جميع صورته وأشكاله حرام وذلك من بدنيات الدين .
- ٤ - تعدد الزوجات في الإسلام من المحاسن التي لا تنكر بشرط القدرة والعادل .

سئل :

رفع إلينا سؤال من طاهر جلال يتضمن طلب بيان الحكم في التسمية بعبد النبي وعبد المسيح وفي الاستمتاع بما ملكته اليمين وفي حكم بقاء البغاء العلني في النبوة وفيها يجب لانقاذ البغايا مما وقعن فيه وفي تعدد الزوجات .

أجاب :

— إنه لا تجوز التسمية شرعاً بعبد النبي خشية اعتقاد العبودية بالنبي صلى الله عليه وسلم كما لا تجوز التسمية بعبد المسيح على ما ذهب

---

(\*) المتن : فضيلة الشيخ حسين محمد بخلاف ، ص ٦٠ م ٢٨٧ التاريخ ٢٢ رجب ١٣٦٧ هـ أبريل ١٩٤٦ م .

إليه الجمهور وقيل يجوز التسمية بعبد النبي لأنه لا يسبق إلى ذهن أحد منهم معنى ربوبية النبي للمسمى بعبد النبي عند المسلمين ولكن الأولى كما ذكره العلامة الحنفى فيما كتبه على الجامع الصغير ترك التسمية به لإيهام هذا المعنى ولو على بعد اهـ . وما وقع من ذلك فنشؤه الجهل بأحكام الدين وآداب التسمية وإنما يسمى بعبد الله أو عبد رب النبي أو نحوهما . وأما حل الاستمتاع بالرقائق فهو صريح قوله تعالى (والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين) <sup>(١)</sup> والمراد بما ملكته الأيمان الرقيقات الثلاث ملكن ملكاً شرعياً صحيحاً وفى هذا أعظم الفرق بين حيث وفر الشارع لمن حق الاستمتاع المشروع فى حالة الرق بما تتمتع به الحرارى بجناب ترغيبه فى فك الرقاب وإعتاقها فى كثير من الآيات والأحاديث وأما البغاء فتحريمه بجميع صوره وأشكاله من بدينيات الدين وإيقاؤه إثم عظيم وارتكاب الفاحشة من الكبائر مطلقاً سواء أكان بأجر أم بغير أجر والواجب منع البغاء والبغايا وإجبارهن على العفة والقضيلة ومنعهن من الإثم والرديلة وكفالة العيش لمن بالطرق المشروعة ولا حرج فى التصديق عليهن من ذوى الإحسان ابتغاء الحيلولة بينهن وبين السقوط فى مهوى الفحشاء والرديلة وحملهن على العفاف والاستقامة . وأما تعدد الزوجات فى الإسلام فمن المحاسن التى لا تنكر بشرط القدرة والعدل بينهن لقوله تعالى : ( فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة ) <sup>(٢)</sup> . أى إن خشيت عدم العدل بينهن فيما تملكون فى القسم والنفقة فتزوجوا بواحدة . وأما قوله تعالى : ( ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل ) <sup>(٣)</sup> فالمراد منه فى العدل القلبي والتسوية بينهن فى الميل والمحبة . وهو ما لا يملكه الإنسان بحسب طبيعته البشرية ولذلك قال تعالى : ( فلا تميلوا كل الميل ) وما

(١) الأيتان ٥ ٦ من سورة المؤمنون .

(٢) من الآية ٢ من سورة النساء .

(٣) من الآية ١٢٩ من سورة النساء .

أحاط بالجميع من جراء فساد علاقات الزوجية فأهم أسبابه عدم العدل المقنن للإنسان بين الزوجات وعدم التربية الإسلامية وأمور أخرى لا يتسع المقام لذكرها . وبعد فإن التأديب بآداب الإسلام ووزن الأمور بمقاييس الشرع الحنيف واتباع الهدى النبوي في كل الشئون بعد استقصاء البحث عنه من مصادره الصحيحة واجب على المسلم وكفيل بسعادته في الدين والدنيا . والله الهادي إلى سواء السبيل .



## الموضوع

(١٠٨) زواج الرجل بزوجة الغير مع علمه به باطل

### المبادئ

- ١- زواج الرجل بامرأة وهو عالم بأنها زوجة لآخر باطل ولا عدة عليها بطلاقه لها حتى ولو دخل بها لأن وطأه لها زنا والزنا لا حرمة له .
- ٢- أما إذا تزوجها وهو غير عالم كان هذا الزواج فاسداً ونجس المتاركة فيه وعليها العدة إن كان قد دخل بها محافظة على حقه في نسب ولده .

مسئل :

طلب وكيل نيابة النرب الأحمر الجواب عن سؤال تضمنته الخطاب

التالى :

أجاب :

اطلعنا على السؤال الوارد إلينا بتاريخ ٢-٣-١٩٤٩- ١٨٨٢ المطلوب به معرفة الحكم الشرعى فيمن تزوجت بزواج وهمى على عصمة زوج آخر . هل تلزمها العدة بعد طلاقها من الزوج الثانى أم لا ؟ وذلك للتصرف فى القضية رقم ١١ سنة ١٩٤٩ حصر تحقيقات النرب الأحمر ونفيد .  
- أنه إذا كان زواج الثانى بهذه المرأة مع علمه بأنها زوجة الأول كان زواجه بها باطلاً ولا عدة عليها ولو دخل بها لأن وطأه لها زنا والزنا لا حرمة له . وإن كان زواج الثانى بها مع عدم علمه بأنها زوجة للأول كان زواجه بها فاسداً نجس المتاركة فيه شرعاً وعليها العدة إذا كان قد دخل بها محافظة على حقه في نسب ولده لعتره بعدم علمه بنكاح الأول والله تعالى أعلم .

(\*) المتن : لميلة الشيخ حسين محمد مخلوف ، من ٦٠م ٤٥٤ للتاريخ رجب ١٣٦٨ هـ  
ابريل ١٩٤٦ م .

## الموضوع

(١٠٩) زواج من اعتنقت الاسلام بمسيحي

### المبادئ

- ١ - تعتبر المرأة مسلمة من تاريخ اعتناقها الدين الإسلامى .
- ٢ - إذا تزوجت مسيحياً بعد ذلك مقرة فى عقد زواجها بأنها مسيحية تكون مرتدة ويكون زواجها به باطلاً كما أن زواجها بمسلم وهى مرتدة يكون باطلاً .
- ٣ - إذا أقرت فى عقد زواجها بالمسلم أنها مسلمة تعتبر به مسلمة وزواجها صحيحاً .

مثل :

طالب صاحب العزة وكيل نيابة عابدين ( الالتقاء عن امرأة مسيحية أسلمت ) .

أجاب :

اطلعنا على كتاب عزتكم رقم ٤٥٧٣ وعلى الأوراق المرافقة له ونفيد أن هذه المرأة تعتبر مسلمة من وقت اعتناقها الدين الإسلامى الخفيف ومرتدة بعد إسلامها إذا كانت قد أقرت فى عقد زواجها بالمسيحى الصادر فى ٢٦-٥-١٩٤٦ بأنها مسيحية وزواج المرتدة باطل فلا يعتد بعقد زواجها بالمسيحى لأنه عقد باطل كما أن زواجها بالمسلم باطل أيضاً إذا بقيت على ردتها فإن أقرت حين زواجها بالمسلم بأنها مسلمة عدت مسلمة بهذا الإقرار وكان زواجها به صحيحاً . وهذا حيث كان الحال كما جاء بالأوراق المنوه عنها آنفاً . والله تعالى أعلم .

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ حسنين محمد بكوف ، م ٦١ م ٦٢٧ من ٢١٢ الحريخ  
٥ ربيع الثانى ١٣٦٦ م ٢٣ يناير ١٩٥٠ م .

## الموضوع

### (١١٠) الزواج بلفظ الهبة جائز

#### المبادئ

١ - يتعقد النكاح بلفظ الهبة متى استوفى العقد أركانه وشرائطه الشرعية.

٢ - يلزم إثبات هذا العقد رسمياً تفادياً للأضرار التي تلحق الزوجين من عدم إثباته

سئل :

تجملني بفتاة صلة قرابة وفرص الزوار واللقاء والخلوة بيني وبينها حتمية وكثيرة وقد بدأت هي تتميز هذه الفرص لتعبر عن ولائها وجهاً بشكل يتعارض وديننا الحنيف وأنا أخشى الوقوع في الحرام . فهل ينفي هذا والحرام مع الإهابة أى أن تهب هي نفسها لي وأنا أقبل ذلك أمام اثنين من الشهود علماً بأن كلينا قد تجاوز العشرين من العمر وموافقين على هذا الإجراء إذا جاز شرعاً وانفي معه ما أخشاه من التصرفات المحرمة ؟

أجاب :

إن النكاح يتعقد بلفظ الهبة فإذا وهبت المرأة نفسها لرجل بحضور شاهدين كان عقد النكاح صحيحاً متى استوفى شرائطه الشرعية فتحل به الزوجة لزوجها شرعاً غير أنه يلزم إثباته رسمياً تفادياً للأضرار التي تلحق الزوجين من عدم إثباته والله أعلم .

(\*) الفتى : مفضلة الشيخ حسين محمد مظلوم ، م ٦١ م ٦٦٧ من ٢٢٥ للتاريخ  
١٤ ربيع ثان ١٣٦٦ هـ فبراير ١٩٥٠ م

من أحكام المهر والدوطة





## الموضوع

### (١١١) دوطة

#### المبدأ

الدوطة كالمهر عند المسلمين وإذا ماتت الزوجة تعتبر تركته تقسم  
قسمة الميراث .

سنسل :

رجل تعهد لابنته بمبلغ من النقود بصفة دوطة حسب العوايد المسيحية  
في الزواج يدفعه لها عند زواجها لتشتري به عقارا لها على شرط أنه إذا مات  
قبلها تخضم من نصيبها في تركته وقد تزوجت قبل أن يهدى على العقار  
اللازم شراءه فاتفق الطرفان على بقاء مبلغ الدوطة تحت يد الوالد إلى وقت  
الطلب لشراء العقار وقد استثمر الوالد هذا المبلغ ودفع لابنته ما استحق لها  
من ثمرته مدة - ثم ماتت البنت عن زوجها وولدها منه قبل أداء هذا المبلغ  
من والدها . فهل للزوج والولد أن يطالبا والدها بما يخصهما في المبلغ  
المذكور أو يجوز للوالد أن يدعى أن ابنته لم تملكه لعدم القبض قبل وفاتها ؟

أجاب :

حيث إن مبالغ الدوطة في عرف المسيحيين هي كالمبالغ المهور عند  
المسلمين فكما يلزم مبلغ المهر في ذمة والد الزوج إذا ألزم نفسه به  
فكذلك يلزم مبلغ الدوطة في ذمة والد الزوجة متى ألزم به نفسه كما في  
حادثتنا فالمبلغ الذي ألزم به نفسه الوالد في واقعنا يعتبر ديننا لازما  
لدمته كسائر الديون التي تلزم اللمة ولا يعتبر من قبيل الهبة التي  
لا تتم إلا بالقبض خصوصا وقد شرع الوالد في استثمار المال باسم بنته  
وقد قبضت مبلغاً من ثمرته فلا ريب أن المبلغ يعتبر تركته لتلك البنت  
ولزوجها وولدها حتى المطالبة بنصيبهما منه وليس للوالد حق الامتناع  
من تأديته لها واقده أعلم .

(ج) الفتى : لمجلة الشيخ محمد عابد ، ص ٢ م ٦٦ ص ٢١ الطبع ٢١ رجب ١٣١٧ هـ .

**الموضوع**  
**(١١٢) حلول المهر بموت الكفيل**  
**المبدأ**

الدين المؤجل يحل على الكفيل بموته .

سئل :

رجل تبرع بمهر زوجة ولده البالغ الرشيد فدفعت نصفه والنصف الآخر  
التزمه في ذمته بنون إذن الزوج له وذكر في صورة عقد النكاح لا يحل  
إلا بموت أو فراق ومات والده الملتزم بعد ذلك فهل بموته تستحق النصف  
المؤجل من التركة ؟

أجاب :

من المقرر أن الدين المؤجل يحل على الكفيل بموته . وحيث إن التزام  
الأب بنصف ذلك المهر المؤجل إلى الموت أو الفراق هو كفالة بلفظ  
الالتزام متى كان بقبول شرعي في المجلس وقد مات هذا الأب الكفيل  
قبل أدائه وحل بموته فللزوجة الرجوع به في تركته والله أعلم .

---

(\*) الفتاوى : مغسلة الشيخ محمد مهدي ، ص ٢ م ١٤٢ ص ٦٥ للتأليف ١ صفر ١٣١٨ هـ .

## الموضوع (١١٣) مؤخر صدق

### المبادئ

١ - صدق المرأة يعتبر دينا كبقية الديون الصحيحة .

٢ - القوائد لا تعتبر دينا شرعيا ولا تسدد من التركة .

سئل :

شخص توفي عن زوجته وابنة من زوجة أخرى متوفاة وعليه ديون نشأت في صحته من بينها دين عن فوائض (ربا) وقد صلت منه وصية قبل وفاته اعترف فيها بأن كل صدق زوجته التي في عصمته وقت وفاته لم يدفع لها فهل هذا الصدق يعتبر دينا ممتازا يدفع من تركته أم لا . أم يكون مثل باقي الديون ، وهل للزوجة الحق في الاستيلاء عليه من التركة ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد أن المنصوص عليه شرعاً أن صدق المرأة يعتبر ديناً وأن القول قولها إلى مقدار مهر مثلها من غير بينة فتخاص الغرماء به في الديون التي على المتوفى في الفتاوى الأنقروية من دعوى الدين في التركة ما نصه : مات وعليه ديون لا تفي التركة بها وادعت امرأته مهرها فالقول قولها إلى مقدار مهر مثلها من غير بينة فتخاص الغرماء به كما إذا وقع الاختلاف بينها وبين الورثة ١٨ . وهذا متى كانت الديون المذكورة ديوناً صحيحة شرعية وأما ما كان منها فوائض (أى ربا) فلا يعتبر دينا شرعياً والله أعلم .

(\*) انتهى : بمسئلة الشيخ محمد يثيت ، س ١٢ م ٦٦ ص ٤٠ للفتاوى ٨ من جمادى الأولى ١٣٣٤ هـ ١٢ مارس ١٩١٦ م .

**الموضوع**  
**(١١٤) تقادم المهر**  
**المبادئ**

١ - المهر يجب بالعقد وتؤكد بالدخول وهو دين قوى لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء .

٢ - إذا لم يقبض المهر فلا يسقط منه شيء بالدخول ولا بمضي مدة بعده ولو طال .

٣ - الحق لا يسقط بالتقادم وتسمع دعواها كل المهر ولو بعد الدخول .

٤ - إذا ادعى دفع المهر أو بعضه فإن أثبت ما ادعاه حكم له به وإن عجز عن ذلك ، فإن طلب يمينها فحلفت أو لم يطلب يمينها حكم لها بدعواها وإن نكلت عن اليمين حكم له بما ادعاه .

سئل :

رجل مسلم تزوج بامرأة مسلمة على صداق قدره ألف جنيه تعهد لها كتابة بدفعه على دفعتين تحت طلبها ثم دخل بها ولم يقبض من مهرها شيئاً وبعد ذلك طالبت به هذا المبلغ .

فهل يسقط حقها بالدخول ولو بعد مضي ثلاث عشرة سنة على دخوله بها أم كيف الحال ؟

أجاب :

اطلعنا على السؤال ونفيد بأن المهر قد وجب بالعقد وتؤكد بالدخول فأصبح جميعه ديناً قوياً في ذمة الزوج لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء

---

(\*) المتن : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم ، ص ٢٧ م ٢١٥ من ١٧٦ التلويح  
١٦ رجب ١٣٥١ هـ ٢٥ نوفمبر ١٩٣٢ م

فلا يسقط شيء منه بالدخول ولا بمضي مدة بعد الدخول مهما طالمت  
إذ الحق لا يسقط بتقادم الزمان وليس في هذا شبهة كما لا شبهة في سماع  
دعواها كل المهر بعد الدخول إذا لم يكن هناك عرف شائع بأنها لا تسلم  
نفسها إلا بعد قبض شيء من المهر أو كان هناك عرف كذلك ولم يلدع  
الزوج إبطال شيء لها على ما قاله صاحب البحر بحثاً. أما إذا كان هناك  
عرف شائع بأنها لا تسلم نفسها إلا بعد قبض شيء من المهر وادعى  
الزوج إبطال شيء إليها فهذا موضع خلاف بين العلماء. ففهم من يحكم  
هذا العرف ويقول : إن العرف الشائع مكذب لها في دعواها عدم قبض  
شيء، فلما أن تقر بما تعجلت من المتعارف وإلا قضى عليها بالمتعارف  
تعجيله ونقلوا ذلك عن الفقيه أبي الليث وقال ابن عابدين : إن ما قاله  
الفقيه مبنى على أن العرف الشائع مكذب لها في دعواها عدم قبض شيء  
وحيث أقره الشارحون وكذا قاضيهان في شرح الجامع فيفتي به إلى آخر  
ما قال. ومنهم من يقول إنه تسمع دعواها كل المهر في هذه الحالة أيضاً  
لأن كل المهر كان واجباً بالنكاح فلا يقضى بسقوط شيء منه بحكم  
الظاهر لأنه لا يصلح حجة لإبطال ما كان ثابتاً — والذي يظهر لنا هو  
القول الثاني وهو سماع دعواها كل المهر بعد الدخول فإن أقام الزوج  
برهاناً على ما ادعاه من إبطال شيء إليها على بهذا البرهان زللاً حلفت  
الزوجة بطلبه على أنها لم يصل إليها ما ادعاه ولا شيء منه فإن حلفت  
قضى لها بكل المهر وإن نكلت عن التمين ثبت ما ادعاه من إبطال ما ادعى  
إبطاله إليها وإنما اخترنا هذا القول لظهور وجهه ولأن العادة لا تحيل  
دخول الزوج على زوجته بدون قبض شيء من المهر حتى تكون دعواها  
كل المهر من قبيل دعوى المستحيل عادة على أنه بالرجوع إلى عبارة  
الفقيه أبي الليث التي ذكرها صاحب البرازية والحموى في حاشيته على  
الأشباه يعلم أنها لا تدل على ما اختاره ابن عابدين الفتوى كما نبه على  
ذلك المرحوم الشيخ الرافعي في تقريره على رد المختار وقد ألفت في هذه  
المسألة رسالتان لتأييد القول الذي اخترناه ولقد أحسن شيخ مشايخنا  
المرحوم الشيخ عبد الرحمن البحراوى حيث قال في تقريره لإحدى هاتين

الرسالتين ما نصه : « والذى تلخص عندي في حادثة هذه الرسالة أن المهر دين للمرأة على زوجها ولها أخذه من تركته » ( موضوع هذه الرسالة كان الزوج متوفى ومثله ما لو كان حياً بعد الدخول ) ولا يقضى بسقوط شيء منه بحكم الظاهر لأنه لا يصلح حجة لإبطال ما كان ثابتاً كما نقله الرحمي عن قاضيهان وإذا كانت المسألة منصوبة في الجماع الصغير للإمام محمد بن الحسن فالواجب الرجوع إليه ولا يبطل ذلك ما قاله الققيه أبو الليث لأنه مخالف لظاهر الرواية وأصول المذهب ولقوله صلى الله عليه وسلم « البينة على المدعى واليمين على من أنكر » إلى آخر ما قال رحمه الله . وخلاصة ما ذكرنا أنه لا يسقط شيء من المهر بالدخول ولا بعد مضي المدة المذكورة في السؤال لما قلناه وتسمع دعوى الزوجة كل المهر فإن ادعى الزوج إيصال شيء منه إليها فإن أقام برهاناً على دعواه أو استحلفت فتكلت قضى له بما ادعاه وإلا قضى بكل المهر لها . هذا ما ظهر لنا والله سبحانه وتعالى أعلم .

## الموضوع (١١٥) حكم الدوطة

### المبادئ

- ١ - الدوطة ليست من آثار أحكام الزواج عند الكتابيين .
- ٢ - لا حق للزوجة في المطالبة بها إن كانت قد دفعتها للزوج على وجه التملك بعد عقد الزواج لكونها هبة .
- ٣ - إذا كانت هذه الهبة قبل العقد فلها الرجوع فيها ما لم يوجد مانع من موانع الرجوع في الهبة .
- ٤ - إذا كانت الدوطة على سبيل الاستعانة بريعتها في الحياة الزوجية مع بقاء ملكيتها لها فلها الحق في المطالبة بها .

سئل :

تزوج مسيحي بأنسة مسيحية على قواعد ملهيهما وقد قلعت إليه مملوفاً من المال ( الدوطة ) حسب العرف في طائفتها والذي يجزه شرعها ثم أسلم الزوج وطلقها بعد إسلامه . فهل يجوز شرعاً أن تطالب مطلقها بالدوطة التي دفعتها إليه نقداً عند زواجها منه طبقاً لشرعيتها وقتذاك أم لا حق لها في ذلك طبقاً للشرعية الغراء مع العلم بأن دفع الدوطة المذكورة ليس من شرائط صحة عقد الزواج حسب شرعيتها بل هي مبلغ من المال يطلع الزوج للاستعانة بريعه في الحياة الزوجية .

---

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم ، ص ٤٢ م ٢٥٩ التلويح ٢٢ صدر ١٢٥٦ هـ  
٤ مايو ١٩٣٧ م

## أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال .ونفيد بأن الظاهر منه أن الدوطة ليست من أثار وأحكام عقد الزواج عندهم وحينئذ - فإن هذه الزوجة إما أن تكون قد دفعت مبلغ الدوطة على وجه التملك للزوج أو على وجه أن يستغله الزوج ويستعينا بريعه في الحياة الزوجية مع بقاء المبلغ ملكاً للزوجة فإن كانت قد دفعته على وجه التملك للزوج كان هبة وحينئذ - فإن كانت هذه الهبة بعد أن عقد عليها الزوج وصارت زوجة له فلا حق لها شرعاً في الرجوع بهذا المبلغ ولا في مطالبة مطلقها به بعد أن طلقها وذلك لما نص عليه الفقهاء من أنه لا رجوع فيما وهب أحد الزوجين للآخر ولو بعد الطلاق متى كانت الهبة وقت قيام الزوجية بينهما أما إذا كانت هذه الهبة قبل أن يعقد الزوج عليها وتصير زوجة له فإن لها الرجوع شرعاً فيها وهبت ما لم يوجد مانع من الموانع التي نص الفقهاء على أنها تمنع من الرجوع في الهبة أما إذا كانت قد دفعت هذا المبلغ إلى الزوج ليستعينا بريعه في الحياة الزوجية مع بقاء ملكها إياه فلها الحق شرعاً في أخذ هذا المبلغ من مطلقها ومطالبته إياه به لأنه لم يتملكه الزوج حينئذ - بل هو باق على ملكها وبما ذكرنا علم الجواب عن السؤال حيث كان الحال كما ذكر به هذا ما ظهر لنا والله أعلم .





من أحكام النفقة والأجور



## الموضوع

(١١٦) نفقة زوجية ورد مبلغ

## المبادئ

- ١- لا تسقط النفقة بمضى المدة بعد الحكم بها والإذن بالاستدانة .
- ٢- امتناع الزوجة عن الذهاب إلى زوجها لا يكون نشوزاً منها ما دامت المسافة بينهما مسافة القصر وزيادة .
- ٣- إذا ادعت عليه ديناً آخر لا يحكم لها به إلا بعد إثباته شرعاً.

مثل :

بإفادة من غابرات الجيش المصرى فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٣١٣ مضمونها أن فاطمة أحمد حكيمة بنتر سواكن مطالبة زوجها اليوزباشى محمد أفندى أحمد بالإتفاق عليها ورد مبلغ ٨ جنيه منها ٥ جنيه سلفة بسند و٣ جنيه ثمن ساعة ذهب أدخلها منها وقررت المحكمة للزوجة على زوجها بنفقة قدرها ١٩٥ قرشاً شهرياً ابتداء من ٢٨-٤-١٨٩٤ بإعلام شرعى وأمرت بالاستدانة على زوجها المذكور . وبإعلان الزوج بذلك اعترف بمبلغ الخمسة جنيهات السلفة طرفه وقعه بتسديده على أقساط كل شهر جنيه وأن ادعاءها بالساعة باطل ولا يمكنه قبول النفقة المقررة عليه من المحكمة كون أن تأهلها كان تحت شرط استئذانها من الخلية ولم يحصل وأن الزوجة المخترقة لالنفقة لها وكذا الناشزة ولو تجملت لها النفقة . وبإبلاغها ذلك لم تصادق على الشرط المذكور وأوضحت أنه مدة وجوده معها بسواكن لم تمنعها حرقها من غلصته ليلاً ونهاراً ولا خالفت له أمراً ولا خرجت من بيته بغير إذنه ولما طال أمر الغائبة فى هذه المسألة ما بين الزوجين وما زال الزوج غير ملعن للنفقة

(ب) المتى بمصلحة الصبيح حسونة اللواوى من ١ م ٢٢ من ٢٠ فى تاريخ ٢٩ شعبان ١٣١٢ .

ومتشبها بحضورها لطرفه وهى تقول بعدم إمكان ترك خلعها . وقاضى  
سواكن أورى بأن لا حق للزوج فى منع النفقة وأن ثقلها لم يكن إلا  
برضاها . فالأمل الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعى .

أجاب :

مضى كان فرض النفقة للزوجة المذكورة بالطريق الشرعى فلا تسقط  
بمضى المدة خصوصاً وقد أمرت الزوجة بالاستئانة ولا تسقط أيضاً  
بامتناعها عن الذهاب لزوجها من سواكن محل زواجها به - إلى الخلود  
لكون المسافة بينهما مسافة القصر وزيادة ولا تعد ناشزة بهذا الامتناع  
وأما ثمن الساعة فلا يلزم به الزوج إلا بعد ثبوته عليه شرعاً ودفعه مبلغ  
السلفة المذكور على الأقساط المذكورة يجوز برضاها وإن كان لا يلزمها  
ذلك .

تعليق :

صلى القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ونص فى المادة ١ منه المعدلة بالقانون  
٤٤ لسنة ١٩٧٩ على أن نفقة الزوجة تجب من تاريخ الامتناع عن الانفاق  
ولا يسقط دينها إلا بالأداء أو الإبراء .

## الموضوع

(١١٧) طالب العلم يعتبر معدوما بالنسبة لغيره حتى يتكسب

## المبادئ

- ١ - طالب العلم الرشيد عاجز عن الكسب ما دام كذلك .
- ٢ - عجزه عن الكسب يجعله كالمعدوم في حق تأجيل تمجيد من ينفق عليه وعلى والديه أو أحدهما .

سئل :

هل طالب العلم يحبر شرعا عديم الكسب حتى ينظر في تعميم المعاملة  
بوجهه على كل طالب علم بالأزهر غير ذوى الماهيات والمرتبات ؟

أجاب :

المنصوص عليه في كتب المذهب أنه إذا كان الابن من أبناء الكرام  
ولا يستأجره الناس فهو عاجز وكذا طلبة العلم إذا كانوا عاجزين عن  
الكسب لا يهتمون إليه لا تسقط نفقاتهم عن آبائهم إذا كانوا مشغولين  
بالعلوم الشرعية وبهم رشد كما يؤخذ من البزالية . وفي التتوير وشرحه أنه  
نحجب النفقة بأنواعها على الحر لولده الكبير العاجز عن الكسب كمن  
يلحقه العار بالتكسب . وطالب علم لا يفرغ لذلك كما في الزيلعي والمعنى  
إذا علم ذلك علم أن طالب العلم مادام مشغولا بالعلوم الشرعية والأدبية  
يعد عاجزا عن الكسب بسبب ذلك الاشتغال .. والله أعلم .

(ج) المني : لمجلة الشيخ صورة التواوي من ١ م ٥٩ من ٢٤ التاريخ ٥ من ذي الحجة  
١٢١٢ . هـ

## الموضوع

(١١٨) نفقة صغيرة ولجور

## المبادئ

١ - الدفع بيسار البت بما ورثته عن أمها إذا ثبت شرعا اندلعت الدعوى .

٢ - قول والد الزوجة المتوفاة إن جهازها المعطى لها منه كان عارية وإنكار الزوج ذلك فالقول قول الزوج مع يمينه إذا كان العرف جاريا على أن الأب يدفع ذلك على جهة التملك .

٣ - ما كان مشتركا من أعيان جهازها فالقول فيه قول الأب .

مسئل :

بإفادة من قاضي نجر دمياط مؤرخة ٤ ربيع الأول سنة ١٣١٤ هـ مضمونها أنه لاشتباهه في صورة الدعوى طيه من حيث دفع كل من المدعى والمدعى عليه كتب عليها لفتى الثغر فأفاده باشتباهه أيضاً وطلب مخابرة هذا الطرف للنظر في صحة كل من الدفتين من علمهما ولذا تحرر هذا بأمل أنه بعد الإحاطة بفاد بما يلزم ومضمون الصورة المذكورة المقيّد بما بها بمحكمة دمياط بتاريخ ٦ أغسطس سنة ١٨٩٦ م مضبقة صدور الدعوى الشرعية بعد التعريف الشرعى من عبد الرحمن النشار الخاني بأوقاف دمياط وساكن بحارة القنطرة ابن على بن حسن على حسن على من طلبه العلم بدمياط ومتوطنها بأنه وكيل عن عيوشة بنت متولى البشوق والدّة توفيقه الآتى

(\*) المتى : نسخة الشيخ حسونة التولوى م ١ م ١٧ من ٦٢ التاريخ ٨ ربيع أول ١٣١٤ هـ .

ذكرها فيه وكلته عنها في الطلب والدعوى والمرافعة والخاصة لها وعليها مع هذا المدعى عليه فيما يتعلق بشئون حضانتها لفريدة القاصرة بنت هذا المدعى عليه من زوجته توفيقه المذكورة وفي طلب تقرير أجره حضانة ورضاع عليه لبنته المذكورة المشمولة بحضانة الموكلة المذكورة وفي قبض ذلك منه وفي كل شيء يصح فيه التوكيل شرعا توكيلا مطلقا مفوضا عاما قبله منها لنفسه قبولا شرعيا وأن هذا المدعى عليه كان زوجا للمرحومة توفيقه محمد النشار المرزوقة له من زوجته عيوشة الموكلة المذكورة وتزوجها بتكاح صحيح شرعي ودخل عليها وعاشرها معاشرة الأزواج ورزقت منه بفريدة المذكورة أعلاه البالغ عمرها الآن ثلاثة عشر شهرا وأن الزوجة المذكورة توليت فيما قبل تاريخه بتفرغ دمياط وتركزت بقها لفريدة المذكورة المرزوقة لها من زوجها هذا المدعى عليه الذي هو تارك لها بدون نفقة ولا منفق ولا مال لها يتفق عليها منه مع أنه كسوب يكتسب ما يزيد على معيشته وعما يتقرر عليه من أجره الحضانة والرضاع والنفقة لبنته المذكورة وهي الآن في حضانة جدتها لأنها الموكلة المذكورة وأنه طالب هذا المدعى عليه بأن يقرر أجره حضانة ورضاع لبنته فريدة المذكورة فامتنع من ذلك وأنه يطلب الآن تقرير أجره حضانة ورضاع ونفقة وكسوة شرعيات على هذا المدعى عليه كما يناسب حاله وحال الموكلة المذكورة وأمره بأداء ذلك إليه ليوصله لموكلته المذكورة ويسأل سؤاله وجوابه عن ذلك ويسأل هذا المدعى عليه عن دعوى التوكيل المرقوم أنكر ذلك وجعله كليا وبعد تكليف هذا الوكيل المدعى بيته تشهد له طبق دعواه بالتوكيل المرقوم أحضر شاهدين شهد كل منهما به على الوجه المسطور ولما أعلن لهذا المدعى عليه فيهما ولم يبد مطلقا شرعيا حكم بالتوكيل المرقوم على الوجه المذكور بعد التزكية الشرعية ثم سئل هل هذا المدعى عليه عن بقية الدعوى المرقومة فأجاب بأنه لا يفرض على نفسه حضانة ولا رضاعة ولا شيئا أصلا حيث إن البنت المذكورة آل إليها من والدتها بطريق الإرث مال صارت به غنية وبين اختلافات عن والدتها التي ورثت فيها قيمتها وموخر الصداق وأن الذي يخص البنت المذكورة في قيمة جميع ذلك ألفي قرش وألفي عشر قرشا صاغا وأن هذه اختلافات

تحت يد الوكيل المذكور أعلاه وأنه بسبب ذلك لا يجوز شرعاً على تحرير نفقة وحضانة ولا على شيء أصلاً كما هو الحكم الشرعي وصدق على أن فريضة المذكورة ينته رزق بها من والدتها توفيقه المذكورة التي هي بنت عيوشة موكله هذا المدعى وبسؤال هذا الوكيل المدعى عما دفع به هذا المدعى عليه أجاب بأن التوفية المذكورة توفيت وهي لا تملك شيئاً وأما المتقولات التي ادعاهها هذا المدعى عليه فهي ملك لوالدها والقول قوله في ذلك وأنه لا صحة لنسبة الغنا لفريضة المذكورة وأنه ليس واضح اليد على المتقولات التي زعم أنها ملك التوفية ولا الست الموكلة واضحة يدها عليها أيضاً ويعرض ذلك على مفتي الثغر أجاب عليه بأن الدعوى صحيحة وحصل له اشتباه في الدلائل وأن يعرض ذلك على هذا الطرف للإفادة بما يقتضيه الحكم الشرعي .

أجاب :

بالاطلاع على إفادة حضرتكم المسطورة يمينه وعلى صورة المرافعة بها وما أفاده بشأنها حضرة مفتي الثغر ظهر أنه إذا أثبت الزوج المدعى عليه ما دفع به من كون بنته الصغيرة ورثت في الخلف عن أمها ما صارت به غنية على الوجه المسطور بذلك الدفع مع مراعاة ما تلزم مراعاته في ذلك شرعاً اندفعت دعوى المدعى ثم لو قال أب الأم المذكورة إن الخلف المذكور سلمه لها على وجه العارية وقال الزوج هو تملكك فالمعتمد أن القول للزوج بيمينه إذا كان العرف مستمراً أن الأب يدفع مثل ذلك على سبيل الجهاز لا العارية أما إن كان مشتركاً فالقول للأب والله تعالى أعلم .



## الموضوع (١١٩) نفقة صغير وحضانة

### المجسدي

١ - طلاق المرأة على الإبراء من مؤخر الصداق ونفقة العدة وتحملها بنفقة حملها المستكن حتى سن الحضانة واقع ونافذ .

٢ - إذا أدعت الفقر بعد ذلك وطالبت بنفقة وأجر حضانة للموادر الجديد على أن يرجع بها عليها عند اليسار حكم لها بما طلبت بشرط قيام الإثبات عليه عند الإنكار أو قيام المصادقة منه على ذلك .

مسئل :

بإفادة من نظارة الحفانية مؤرخة في ٢ ربيع ثاني سنة ١٣١٤ هـ مضمونها أنه مرسل ضمن السبع ورقات طيه صورة مادة تقرير نفقة وأجرة حضانة صلت بمحكمة اسكنلرية الشرعية بين علي ماضي ومطلقة ولطمنه في هذا التقرير طلبت صورته ووردت بمكاتبة المحكمة المذكورة المؤرخة في ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٦ م بأمل الاطلاع عليها وإفادة النظارة بما يقتضيه الحكم الشرعي ومضمون صورة المادة المذكورة أنه بمحضر شاهدي المعرفة حضرت المرأة المكلفة نبيه بنت حسن بن محمد العواني وأحضرت معها الرجل المكلف أحمد علي ماضي وبعد تحقق معرفتهما عينا وإسبا ونسبا بشهادة من ذكر وتحقق طلاقها منه طلاقا ثانيا باتنا بالخلع على نفقة عندها ومؤخر صداقها وتحملها بنفقة حملها المستكن برحمها بعد انفصاله إن كان ذكرا فلسبع سنين وإن كانت أنثى فلتسع سنين وتحقق تقرير نفقة شرعية عليه لبنته منها زكية التي في حضانتها ولا مال لها عن كل يوم قرش واحد صاغا بموجب حجة شرعية محررة بجميع ذلك مسطرة في هذه المحكمة

(\*) المتن : فضيلة الشيخ حسونة النواوي ١٠٤ م ١٠٤ م ٦٦ - ٤ ربيع آخر ١٣١٢ هـ

ومسجلة بها في ٢٩ جمادى الثاني سنة ١٣١٣ هـ عرفت المرأة المذكورة أن الحمل الذي كان مستكنا برحمها وقت طلاقها المذكور قد انفصل بعده بولد يسمى محمد الرضيع الفقير الذي لا مال له وفي حضانتها وأنها فقيرة جدا لا تملك شيئاً وأن أحمد على المذكور هذا موسر قادر على الإنفاق على ولده محمد المذكور وأنها لما طلبت منه أن يتفق عليه على أن يرجع عليها بما يدفعه لها من النفقة المذكورة إذا أسرت لكونه لم يكن صاحب مالة وأن يقرر لها أجره حضانتها لولديها المذكورين امتنع عن ذلك وطلبت من قاضي المحكمة المذكورة وحضر قى عضوى المجلس الشرعى بها تقرير نفقة شرعية عليه لولده المذكور وأجره حضانتها له ولبنته منها زكية المذكورة فبعد أن تحقق لديهم فقر المرأة المذكورة بشهادة الشاهدين المذكورين وتصديق المطلق المذكور على ما ذكر جميعه قرروا على أحمد على المذكور نفقة شرعية لولده المذكور عن كل يوم من تاريخه عشرين فضة صاغا مادام في حضانة أمه المذكورة ومادامت هى فقيرة ليرجع بها عليها إذا أسرت وعشرين فضة صاغا نظير أجره حضانتها له عن كل يوم من تاريخه مادام في حضانة أمه المذكورة وعشرين فضة صاغا أجره حضانتها للبت المذكورة عن كل يوم من تاريخه مادامت في حضانة أمها المذكورة . ورضيت بذلك المرأة ، المذكورة وطلبت من القاضى والعضوين المذكورين أمره بأداء النفقة وأجره الحضانة المذكورتين إليها فعند ذلك أمره بأداء النفقة وأجره الحضانة المذكورتين إليها على الوجه المشروح أعلاه صدر ذلك بحضور من ذكر أعلاه وضبط في ٧ يونية سنة ١٨٩٦م و ٢٥ الحجة سنة ١٣١٣ هـ متابعة مضبطة .

أجاب :

بالاطلاع على هذه الإفادة المسطورة يحينه وعلى صورة مادة أحمد على ماضى ومطلقة المسجلة بمحكمة نجر الاسكندرية الشرعية في ١٥ يونية سنة ١٨٩٦م المشمولة بتجتم المحكمة المذكورة وعلى باقى الأوراق المتعلقة بذلك ظهر أن ما تضمنته الصورة المذكورة من تقرير النفقة وأجره الحضانة على الوجه المسطور بتلك الصورة موافق شرعاً .

## الموضوع (١٢٠) نفقة الولد

### المبدأ

١ - لا تسقط النفقة المفروضة للصغير بمضى المدة ولا بغية أمه به بعيدا عن والده لأن ذلك أرفق بالأم .

سئـل :

سئل بإفادة من مديرية المنيا في ٣ جماد آخر سنة ١٣١٤ هـ مضمونها أنه لما كتب فيها للمفتي المديرية يطلب الإفادة عما يتبع في أمر تنفيذ الإعلام الشرعي المتضمن تقرير نفقة على محمد أفندي صدق التلغرافجي بالمنيا لولده المرزوق له من مطلقته زهرة على سلام لسبق توقفه في السداد بتعلاه أن النفقة سقطت لغياب ولده بعيدا عنه مع أمه وردت إفادة المفتي المذكور لها بأن لأئحة القضاء تقضى بأنه إذا حصل اشتباه في المسائل الشرعية يتحرر عنها لحضرة الأستاذ شيخ الجامع الأزهر ومفتي الديار المصرية وأنه بالنظر لاشتباه المفتي المذكور في هذه الحادثة رغب إحالة ذلك على هذا الطرف ولذا تحرر هذا بأمل النظر وورود الإفادة بما يتبع شرعا . وتبين بإفادة المفتي المذكور أن اشتباهه إنما هو فيما أفق به العلامة الشيخ المهدي كما هو مذكور في فتاواه حيث أفق مرة بعلم السقوط بمضى المدة في نفقة الصغير عازيا للزيلعي ومرة بعلمه أيضا - وأن المذكور في حواشي الدر لابن عابدين أن نفقة الصغير تسقط بمضى المدة وأن ما ذكره الزيلعي في ذلك مخالف إلى آخر ما ذكره بإفادته المذكورة .

(\*) المفتي : مخطئة الشيخ حسونة النواوي ص ١ م ١١٦ من ٧١ للتاريخ ٨ جلدی  
الآخرة ١٣١٤ هـ .

أجاب :

النفقة المفروضة للولد المذكور لا تسقط بمضى المدة على ما عليه العمل كنفقة الزوجة المفروضة . وغيبة الأم به ولو بغير إذن أبيه لا يترتب عليها سقوطها . والله أعلم .

والمسألة منصوصة في المهدية ص ٤٣١ جزء أول من باب النفقة وصحيفة ٤٤١ منها وصحيفة ٣٧٨ وذكرها في الأحوال الشخصية وعلل عدم السقوط بالأرفقية .



## الموضوع (١٢١) نفقة وحضانة

### المبادئ

- ١ - سفر الأم بالأولاد باذن الأب أو بغير إذنه لا يسقط حقها في مطالبته بأجر الحضانة والنفقة إذا كان سفره إلى بلد يؤمن فيه على عقائد الأولاد أو أمهم الدينية فإذا كان لا يؤمن ذلك سقطت حضانتها ونفقتهم عن الوالد بمجرد الاستقرار في ذلك البلد .
- ٢ - ليس للأم أن تطلب نفقة للمستقبل حتى ولو كان الأولاد في سن الحضانة .

٣ - يسقط أجر الحضانة متى بلغ الغلام أو البنت أقصى سن الحضانة .

سئل :

رجل فرض على نفسه نفقة لأولاده وهم قصر قدروا معيناً كل شهر واذن لوالدتهم بالاستدانة والانفاق عليهم ثم توجهت أبلاذ فرنسا بهم وهي بلدها بلون إذن من والدهم وأقامت بهم في فرنسا وقد بلغ الولد من السن زيادة عن ١٥ سنة والبنت الكبيرة زيادة عن ١٨ سنة والبنت الثانية زيادة عن ١٧ سنة فهل في هذه الحالة إذا طلبت الأم نفقة الأولاد يكون لها حق الطلب أولاً ؟ وما طلب نفقة لمدة مستقبلية على فرض أن الحضانة لم تنته أم لا ؟ وما من حضانة الغلام والبنت والزوج أن يبطل ما أمر به الزوجة من الإنفاق أو الاستدانة أم لا ؟ وهل هو ملزم بالاتفاق على أولاده الغائبين مع والدتهم بلون إذن بعد من الحضانة أم لا ؟

أجاب :

حق حضانة الأم للصبي ينتهى إذا بلغ تمام سبع سنين من سنه وحق

---

(هـ) الفتاوى : مجلة الشيخ محمد عبده م ٢٠ م ٦٢ م ٢٠ - ١٦ رجب ١٢١٧ هـ .

حضانتها للبنت ينهى متى أتمت تسع سنين ومتى جاوزا هذا السن لم يكن لأيهما حق الحضانة . ولأيهما أخذها جبرا عنها وضمهما إليه وإذا استدان الأم شيئا بعد القرض من نفقة الأولاد ومضت المدة التي لها فيها حق الحضانة لم يسقط حق مطالبتها للأب بما استدانته لأنه حق لازم للذمة الأب مقابل تربية أولاده . وسفر الأم بالأولاد بغير إذنه أو بإذنه لا يسقط حقها في ذلك وليس لها أن تطلب نفقة للمستقبل في أى حال من الأحوال حتى في مدة الحضانة أما بعد أن يتجاوز الصبي سبع سنين والبنت تسع سنين فقد سقطت أجرة الحضانة . وانقطع حق مطالبة الأم بما فرض لها الزوج من قبل وأما النفقة المفروضة للأولاد فلنما فرضت لهم وهم عند والدتهم في مدة الحضانة . والإذن لها بالاستدانة إنما هو على تقدير أنهم في حضانها فيقف فرض النفقة والأذن بالاستدانة لأجلها عند ذلك الحد ففى انتهت مدة الحضانة لم يجوز للأم أن تستدين للإفناق على الأولاد إلا بإذن من الزوج جديد وللأب أن يأخذ بنته ويتفق عليهما متى تمكن من ذلك ولا يجوز للأم أن تحجزها عندها بعد مضى الحضانة وكذلك له ذلك فى الابن إلى أن يبلغ عاقلا ويستغنى عن أبيه فإذا بلغ الرشد واستغنى عن أبيه فله أن يعيش وحده ولا نفقة له على أبيه فى هذه الحالة ولا فى التى قبلها إذا لم يمكن الوالد من ضمه إليه . هذا كله إذا لم يكن سفر الأم بالأولاد إلى بلد لا يؤمن فيه على عقائد الأولاد وآدابهم الدينية فإن كان السفر إلى بلد كذلك كما فى هذه الواقعة سقطت حضانها ونفقتهم عن الوالد بمجرد الاستقرار فى ذلك البلد والله أعلم .

ملاحظة :

مدة الحضانة جعلها القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ عشر سنوات بالنسبة للغلام واثنى عشر سنة بالنسبة للبنت وبعد ذلك فوض القانون التقاضى فى إبقاء الغلام إلى سن خمسة عشر سنة والبنت إلى سن الزواج متى رأى المصلحة فى ذلك .

## الموضوع

(١٢٢) نفقة زوجية وصغيرين وباتى مقدم صداق

### المبادئ

- ١ - دفع جزء من الدعوى بالسداد يقتضى تكليف الدافع بالإثبات .
- ٢ - إذا عجز عن الإثبات وطلب يمين خصمه فإن حلف أو لم يطلب يمينه حكم للمدعى بدعواه .
- ٣ - إذا أثبت دفعه بالبينة الشرعية حكم له بذلك .
- ٤ - مضى المدة الطويلة لا يعتبر دفعا لأن ذلك إنما يكون عند الإنكار وهو قد أقر بالزوجية في التاريخ المدعى .

سئل :

وكانت سيدة شخصا عنها في أمور زوجيتها بزوجها توكيلا عاما مطلقاً مفوضاً لرايه وقوله وفعله وكان ذلك في غيبته ولما علم به قبله لنفسه قبولاً شرعياً وأن زوجها تزوجها بنكاح صحيح شرعى ودخل عليها وعاشرها معاشرة الأزواج ورزق منها بولدين صغيرين وأن هذا الزوج تارك لها ولولديها المذكورين بلون نفقة ولا متفق ولا مالكة له وبدمته لها أربعة بنتو ونصف ذهباً فرنساويا باقى مقدم صداقها الذى تزوجها عليه وقدره عشرة بنتو ذهباً فرنساويا مقلما دفع لها من ذلك خمسة بنتو ونصف بنتو

---

(\*) الفتى : مفيلة الشيخ حسونة النواوى م ١ م ٢٣ التاريخ ١٩ رجب ١٢١٢ هـ .

ذهابا وبقي لها عليه أربعة ونصف بتو ذهابا فرنساويا المدعى به المذكور  
 وصار ديننا عليه بلمته مستحق الأداء لها وأنه يطالبه بصفته المشروحة أعلاه  
 بتقرير نفقة فيها الكفاية لموكلته وولديه المذكورين وبالكسوة الشرعية  
 اللائقة بهم وبه وبأن يؤدي الأربعة بتو ونصف المذكورة باق مقدم الصداق  
 المذكور ليحوزه لموكلته المذكورة ويسأل سؤاله وجوابه عن ذلك . وبسؤاله  
 عن ذلك أجاب بأنه زوج للموكلة المذكورة تزوجها بنكاح صحيح شرعى  
 ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ورزق منها بالولدين المذكورين  
 بدعوى هذا الوكيل المدعى المذكور وقرر على نفسه من نفسه كل يوم  
 من تاريخه قرشين إثنين صاغا ميريا لتزوجه الموكلة المذكورة قرش ولولديه  
 الباقي سوية بينهما وأن يكسوهما جميعا الكسوة اللائقة بهم في كل ستة  
 شهور مرة وقبل الوكيل المذكور منه ذلك لموكلته قبولاً شرعياً ثم ذكر  
 هذا المدعى عليه أن مبلغ الأربعة بتو ونصف الذى يدعى هذا المدعى أنه باق عليه  
 من مقدم صداق الموكلة المذكورة زوجته لا شئ عليه منه لأنه تزوجها  
 على صداق قدره عشرة بتو ذهابا فرنساويا مقدما وخمسة بتو ذهابا فرنساويا  
 مؤجلا وقد أدى لها مبلغ العشرة بتو المقدم المذكور ولم يبق عليه منه شئ  
 وبسؤال الوكيل المدعى المذكور عما دفع به هذا المدعى عليه من سداد كامل  
 مقدم صداق الموكلة المذكورة أنكر ذلك وأصر على دعواه المذكورة  
 فسئل المدعى عليه المذكور عن بيينة تشهد له بما دفع به فأجاب بأنه لا يمكنه  
 ذلك لأن الزواج المذكور مضى عليه نحو ثمانى عشرة سنة أو عشرين وبعد  
 ذلك انصرف الجميع على ما ذكر وبعرض هذه الدعوى على حضرة مفتي  
 دمياط أجاب عليها بما نصه : أطلعت على دعوى ( وكيل الزوجة فلان )  
 وعلى دفع هذا الأخير ( المدعى عليه ) واللازم شرعا الآن هو طلب بيينة  
 شرعية من المدعى عليه تشهد له طبق ما ادعاه في دفعه المذكور من مضى  
 أكثر من خمس عشرة سنة على العقد المذكور فإن عجز عنها حلفت  
 الزوجة الموكلة اليمين الشرعية على أن المدة أقل من ذلك وعلى أنها لم تقيض  
 كامل المقدم طبق دعوى وكيلها وعند ذلك يحكم بالمبلغ على المدعى عليه .



### أجاب :

بالاطلاع على ما أفاده حضرة مفتى دمياط تبين أن المدعى عليه معترف  
بزواجه بالمرأة موكلة المدعى على صداق قدره عشرة بنتو مقدماً  
و ادعى أنه أدى لها المبلغ المقدم المذكور ولم يبق عليه منه شيء وذلك  
يعتبر منه دفعاً لدعوى المدعى فيكلف إثباته فإن عجز وطلب بمين  
الزوجة الموكلة وحلفت أو امتنع عن طلب التحليف يحكم عليه  
بالمبلغ المدعى به معاملة له في ذلك بإقراره وأما ما ذكره المدعى عليه  
المذكور من مضي المدة التي بينها فلا يعتبر دفعاً لأن الدفع بمضي المدة  
الطويلة عند الإنكار لا عند الإقرار كما هنا . فإفاده حضرة المفتى المذكور  
من أن دعوى مضي المدة المذكورة يعتبر دفعاً هنا غير موافق .  
والله تعالى أعلم .



**الموصوع**  
**(١٢٣) اتفاق على القصر**  
**المبدأ**

لوصى الاتفاق على القصر عند الحاجة نفقة المثل ولا رجوع عليه بما أنفق من صدقه الظاهر .  
سئل :

وصى من قبل القاضي رأى أن عقار الموصى عليهم كاد أن يتلف فاستأذن في بيعه فاذن له المجلس الحسى بذلك وشراء ما يصلح بدله . وبعد البيع لم يجد الوصى عقارا يصلح للقصر وبقي في انتظار ذلك ٤ سنين وفي تلك المدة لم يجد ما يتفقه على القصر سوى ثمن المبيع لكونهم لا مال لهم سواه ومحافظة من الوصى على ما فهم استعمله في تجارة وصار يتفق عليهم من ربحه إن وجد ومن رأس المال إن لم يوجد ربح حتى صار المنفق من رأس المال بعد الربح قريبا من نصفه وعلى فرض وجود ما يصلح شراؤه بجميع ثمن المبيع قبل أن يصرف منه شيء فالنتائج لا يبق بمصروف القصر لقلته . فهل يلزمهم ما صرفه الوصى عليهم من رأس المال عند الحاجة إلى صرفه أو يلزم الوصى .  
أجاب :

حيث إن بيع الوصى للعقار المذكور كان لحاجة وكان الثمن ثمن المثل أو أزيد وبذل الوصى وسعه في استبقاء الثمن للاستبدال وفي تنمية المال حتى لا ينفد ولكن حاجة الوصى عليهم إلى النفقة حملته على الإنفاق منه حتى نفد بعضه فلا يلزم بما صرفه متى ثبت ذلك كله ويصدق بيمينه في مقدار حاجة الوصى عليهم وما أنفقه فيها إذا لم يكذبه الظاهر والله أعلم .  
تعليق :

صدر القانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالولاية على المال ونص فيه على وجوب صدور إذن من المحكمة بالاتفاق على القصر النفقة المقررة .

---

(\*) الفتى : مغيلة الشيخ محمد عبد م ٢ م ٦٩ ص ٢٢ التاريخ ٢٣ رجب ١٣١٧ هـ .

## الموضوع

### (١٢٤) نفقة علاج الولد

#### المبادئ

١ - نفقة الطفل الذي لم يبلغ حد الكسب واجبة على أبيه شاملة أجره الطبيب وثمان الأدوية .

٢ - يلتزم الوالد بما أنفق على ولده في العلاج وأجر الطبيب متى تم العلاج يقيناً أو بغلبة الظن على هلاك البدن أو فساد بعض الأعضاء بتركه حتى يكون العلاج هنا لا فرق بينه وبين الطعام والشراب مما هو ضروري لحفظ قوام الياسة .

٣ - الولد الكبير العاجز عن الكسب لزمارة أو لكون أبيه من الكرام أو لكون أحد لا يستأجره أو لكونه طالب علم لا يفرغ للكسب تكون نفقته على أبيه ولو كان الأب فقيراً ويتبعها أجره الطبيب وثمان الأدوية .

٤ - إذا لم يكن الإبن موصوفاً بهذه الصفات لا تجب نفقته على أبيه ولا الأدوية ولا أجره الطبيب .

٥ - أجره انخادم واجبة على الأب وأجره الطبيب وثمان الدواء أوجب وأولى من ذلك .

مسئل :

بإفادة من نظارة الحفانية مؤرخة ١٦ أكتوبر سنة ١٩٠١م غمرة ١٠ مضمونها أن نظارة الداخلية أرسلت للحفانية خطاباً يتضمن أن أحد الأشخاص الذين

---

(ج) المتن : نسخة الشيخ محمد عبده ، م ٢ م ٣٧٤ من ١٥٨ الترغيب ٦ رجب ١٣١٩ هـ .

يعالجون في مستشفى مديرية جرجا استحق عليه مبلغ في نظير أجره معالجته وبمطالئته به ظهر عدم قدرته على السداد ولكون والده من ذوى اليسار طلب منه هذا المبلغ فتوقف في الدفع . ولهذا رغبت الوقوف على ما إذا كان الوالد مكلفاً شرعاً أو قانوناً بنفقات علاج ولده أولاً ؟ وإذا كان مكلفاً فلغاية أى سن يبلغه الولد ، وما هى الأحوال التى تقضى بإعفائه منها أو بإلزامه بها .

لأأمل الإفادة عن الحكم الشرعى فى هذا الموضوع .

أجاب :

قالوا بوجوب النفقة بأنواعها على الحر لطفله الفقير الحر وعرفوه بأنه الولد الذى يسقط من بطن أمه إلى أن يحتلم ولم يذكروا هنا أجره الطيب وثمان الأدوية وإنما ذكروا عدم الوجوب بالنسبة للزوجة وصرحوا بأن الأب إذا كان مريضاً أو به زمانة يحتاج بها إلى الخدمة فعلى ابنه خادمه وكذلك الابن ومرادهم من كون الطفل فقيراً أنه لم يبلغ حد الكسب فإن بلغه كان للأب أن يؤجره أو يدفعه فى حرفه ليكتسب ويتفق عليه من كسبه إن كان ذكراً وإذا كان الطفل غنياً بأن كان صاحب عقار ونحوه فالأب يبيع ذلك ويتفق عليه لأنه غنى بذلك هذا ما قالوه فى جانب الطفل . أما ما قالوه فى جانب الولد الكبير فهو وجوب النفقة المذكورة للولد الكبير العاجز عن الكسب بأن كان زمناً أو من أبناء الكرام أو لا يستأجره الناس أو طالب علم لا يتفرغ للكسب فإنه فى هذه الأحوال عاجز تحجب نفقته على الأب على ما فى التقية والمنع . وصرحوا بأنه لا يشارك الأب ولو فقيراً أحد فى نفقة طفله وولده الكبير العاجز عن الكسب كما عليه الفتوى ما لم يكن الأب معسراً فيلحق بالميت فتجب على غيره بلا رجوع عليه على الصحيح . وعلى ذلك فإن كان الابن فى حادتنا طفلاً فقيراً لم يبلغ حد الكسب كانت نفقته بأنواعها واجبة على أبيه وكذلك أجره الطيب وثمان الأدوية على ما يظهر لأن وجوب النفقة على الوالد لولده إنما هو للصلة والراحم بينهما وقد صارت مداواة

الأمراض بعد تحققها وغلبة الظن بإفسادها لمزاج البدن من أشد ما يقضى به التراحم ومن أوجب ما تحمل عليه الصلوات وقلمما يوجد الآن بمن لم أقل فهم من ينكر دخول المبالغة فيما ترضه صلة الوالد بولده أو الولد بوالده حتى أصبح الكثير من ذوى المعرفة الصحيحة يعدها في منزلة أعلى من النفقة العادية من الأكل والشرب ونحوها خصوصاً أن من كان مريضاً وله أب موسر لا يمكن أن يفتق عليه في علاجه أحد من الأجانب أو ذوى القرابة البعيدة فتى تحقق المرض وسوء أثره في الجسم تعينت النفقة في دفعه على والده الموسر وقاية من غائلة المرض وحفظاً للحياة أو للأعضاء من التلف فيلزم الوالد ما أنفق في العلاج وأجرة الطبيب المعالج والكلام في أن الأدوية وأجرة العلاج لا تلزم من تجب عليه النفقة لمن له النفقة يجرى فيها إذا لم يتعين العلاج بأن لم يغلب على الظن هلاك البدن أو فساد بعض الأعضاء بتركه أما إذا غلب الظن بذلك وتعين العلاج لم يكن فرق بينه وبين الطعام والشراب مما هو ضرورى لحفظ قوام البنية وكذلك لو كان الابن كبيراً عاجزاً عن الكسب بسبب الزمانة أو كون أبيه من الكرام أو لا يستأجره أحد أو كان طالب علم لا يتفرغ للكسب فإن نفقته على أبيه ولو فقيراً وبالأولى إن كان غنياً على ما في هذا الرقيم ويتبعها أجرة الطبيب وثمان الأدوية بالنظر لما قلنا أما إذا كان الابن غير موصوف بوصف من هذه الأوصاف فإن نفقته لا تجب على أبيه وكذلك ثمن الأدوية وأجرة الطبيب . هذا ولا يعقل أن تجب أجرة الخادم للولد على والده ولا تجب أجرة الطبيب ونفقة العلاج عليه بل هذه تجب بالأولى من تلك . والله سبحانه وتعالى أعلم .

## المؤسسوع

(١٣٥) نفقة الصغير الفقير وعلى من تجب إذا كان والده فقيراً

### المبدأ

إذا وجبت نفقة الصغير على الأم وكان الأب فقيراً ولكنه قادر على الكسب رجعت بها عليه بخلاف ما إذا كان غير قادر على الكسب فلا رجوع عليه . أما إذا وجبت نفقته على الجد فلا يرجع على الأب مطلقاً .

سئل :

رجل فقير رزق بولد ولا إخوة له ولا مال وله أم وجدة لأم وجدة لأب أغنياء فهل من تجب نفقة الصغير .

أجاب :

إذا كان الأب الفقير عاجزاً عن الكسب وجبت النفقة على الأم لأنها أقرب إلى الولد من الجدة أم الأم . ومن الجد ولا رجوع لها على الأب اتفاقاً .. فإن كان الأب معسراً لكنه غير عاجز عن الكسب وجبت النفقة على الأم كذلك لكنها تكون ديناً على الأب إذا أيسر رجعت بها عليه . وإنما ترجع الأم حتى عند من قال بأنه لا رجوع للجد إذا أنفق لإعسار الأب القادر على الكسب مع عدم يسار الأم لأن النفقة إنما هي على الأب لا يشاركه فيها غيره فإذا أعسر وكان الجد موسراً وجبت النفقة على الجد ولا يرجع بها على الأب في الصحيح لأنه عصبه . عليه من الحق للأب وابنه ما ليس على الأم لأب ولدها . وبالحملة فالذكر الموسر إذا وجبت عليه النفقة لم يرجع بها لأنه المعروف بالقدرة على الكسب الذي يعول عليه في الكفاية بخلاف الأم فإنها ليست كذلك كما هو ظاهر وهي التي تجب عليها النفقة في هذه الحادثة وتكون ديناً على الأب ترجع بها إذا أيسر والله أعلم .

## الموضوع

(١٣٦) مشروع نفقة زوجات المسجونين والمفقودين وسيء العشرة

## المبادئ

١ - امتناع الزوج عن الإنفاق على زوجته وليس له مال ظاهر يقتضى التطليق .

٢ - ادعاء العجز عن النفقة . عليه إثباته فإن أثبت أمهل وإلا طُلقت عليه من القاضى .

٣ - كون الزوج مريضاً أو مسجوناً يقتضى إمهاله حتى يرجى شفاؤه وعلاؤه من السجن فإن طالّت المدة بحيث يخشى الضرر أو الفتنة طلقها القاضى عليه .

٤ - غيابيه وله مال أو دين فى ذمة أحد أو وديعة فى يد آخر يعطى الزوجة طلب فرض نفقتها فى هذا المال أو الدين ولها إقامة البيتة على منكر ذلك منهم ويقضى لها بطلبها بلا كفالة .

٥ - تطليق القاضى لعدم الإنفاق يقع رجعياً .

٦ - من فقد فى بلاد المسلمين وانقطع خبره عن زوجته لها رفع الأمر إلى الحاقانية مع بيان الجهة التى تعرف أو تظن أنه سار إليها أو يمكن وجوده فيها وبعد البحوث والتحريات والعجز عن خبره يضرب لها أربع سنين فإذا أنتمت تحدد عدة الوفاة بدون حاجة إلى قضاء قاضى ويحل لها التزوج بالغير بعد ذلك .

---

(هـ) المبنى : فضيلة الشيخ محمد عبده من ٢ م ١٧٨ من ٧٧ التاريخ ١١ ربيع آخر ١٣١٨ هـ .

٧ - مجيئه حيا أو ظهور حياته فإن لم تزوج فهي زوجته وإن كانت قد تزوجت ولم يدخل بها الثاني فهي زوجة الأول أيضاً وإن كانت قد دخلت بالثاني مع علم الثاني بحياة الأول كانت للأول أيضاً .

٨ - وفاة المفقود في العدة أو بعدها سواء كان قبل العقد على الثاني أو بعده يقتضى ميراثها منه إلا إذا كان الثاني قد تمتع بها غير عالم بحياة الأول فإنها لا ترث .

٩ - المفقود في معركة بين المسلمين بعضهم البعض إن ثبت حضوره القتال جاز لزوجه رفع الأمر إلى ناظر الحقانية وبعد البحث وعدم العثور عليه تعتمد زوجته بدون مدة ولها أن تزوج بغيره بعد العدة ويورث ماله بمجرد العجز عن خبره .

١٠ - إذا لم يثبت حضوره المعركة إلا أنه سار مع الجيش كان حكمه كما سبق .

١١ - المفقود في حرب بين المسلمين وغيرهم يجيز لزوجه رفع الأمر إلى الحقانية وبعد البحث وعدم العثور على خبره يضرب لها أجل لمدة سنة فإذا انقضت اعتدت وحل لها الزواج بالغير بعد العدة ويورث ماله بعد انقضاء السنة .

١٢ - محل ضرب الأجل للعدة إذا كان في ماله ما تنفق منه زوجته أو لم نخش على نفسها الفتنة وإلا كان لها رفع أمرها إلى القاضي ليطلق عليه متى أثبتت دعواها . .

١٣ - شدة النزاع بين الزوجين وتعلم وقلقه يرفع الأمر إلى القاضي وعليه تعيين حكيم فإن أصلحا بينهما فيها ونعمت وإلا حكما بالطلاق وعلى القاضي أن يقضى بما حكما به ويكون الطلاق بائناً ولا يجوز للحكيم الزيادة على واحدة .

١٤ - للزوجة طلب التطليق للضرر بسبب الهجر أو الضرب أو السب بدون سبب شرعى وعليها إثبات ما تدعيه بالطريقة الشرعية .



سئل :

بإفادة من نظارة الحقانية مؤرخة في ١٤ ربيع الأول سنة ١٣١٨ هـ  
مرة ١٩ مضمونها أنه بعد الإحاطة بما اشتملت عليه مكاتبه نظارة الداخلية  
مرة ١٥٣ اختص بتضرر بعض زوجات المحكوم عليهم من عدم اتفاق  
أزواجهن عليهن أو إطلاق عصمتهن وتعلو الأسباب التي تمكن القاضي  
الشرعى من الفصل في ذلك بين الزوج والزوجة لوجودها في مكان غير الذى  
فيه الزوج وما طلبته النظارة المشار إليها من استفتاء فضيلتكم عن الطريقة  
التي يفصل بها في الأمر شرعا لحسم شكوى تلك النسوة إجابة لطلب سعادة  
مفتى عموم السجون بإفادته لها مرة ١١٣ .

أجاب :

اطلعت على ما حررت سعادتكم فيما يختص بما ورد من نظارة الداخلية  
من الاستضاهام عن الوجه الشرعى في إزالة ما يشكو منه النساء اللاتي  
حكم على أزواجهن بمدد طويلة بقضيتها في السجن أو الأشغال الشاقة  
مع تركهن بلا نفقة ولا عائل لمن ولا لأولادهن منهم واطلعت على  
وجوه الضرورة المحتمة للبحث عن طريقة للفصل في تلك الشكايات  
التي بينها جناب مفتى عموم السجون فيما كتبه لنظارة الداخلية هذه مسألة  
من عدة مسائل من قبيلها كثرت فيها الشكوى وعت بها البلوى ونظارة  
الحقانية لا يمر عليها زمن طويل حتى يصلها من جميع أطراف القطر المصرى  
ما يستحقها للنظر في مخلص مما يلحق النساء المعوزات من الضرر في دينهن  
ومعيشتهن والفساد الذى يعرض لأولادهن وما ينشأون عليه من ردى  
الأخلاق وسوء الأعمال وما يعقب هذه الحالة من القلق والاضطراب  
في حالة الأمة بتمامها كما أشار إلى ذلك مفتى عموم البوليس في كلامه  
عن مسأله . ولهذا رأيت أن أبحث في هذه المسائل جميعها وهى : المسألة  
الأولى : مسألة المسجونين التي جاءت برقيم سعادتكم . الثانية : مسألة عجز  
الزوج عن النفقة على زوجته أو امتناعه عن الإنفاق عليها عنادا كما يحصل  
من أغلب أفراد الطبقة السفلى من الأهالي وكثير من أفراد الطبقة الوسطى

والعليا . والثالثة : مسألة الغائب الذى يقطع خبره أو تبعد غيبته ولا يترك  
لزوجه وأولاده شيئاً من المال أو ترك مالا لكن لا تصل إليه يدها  
أو تحتاج زوجها بمقتضى الطبيعة البشرية إلى الخلاص من حالتها خصوصاً  
إن كانت شابة ويندرج فى هذه المسألة ما يعرف بمسألة المفقود . الرابعة  
مسألة الزوج الذى يضار زوجه ويعنتها فى المعاشرة حتى لا يكون سبيل  
لمعيشة الزوجين معا . جميع هذه المسائل فى درجة واحدة من الحاجة إلى  
النظر وكثيرا ما ترد على الأسئلة من كل جانب للاستفتاء عما يقتضيه  
الشرع فيها . وقد سئلت من مدة أيام عن امرأة ارتدت لسوء معاشرة  
زوجها لا هو يطلقها ولا هو يحسن عشرتها ولا هو يدعها تعيش عند  
أهلها وعن أخرى على عزم الردة عن دينها لإكراهها على معاشرة قاتل  
أبيها ولها قضية فى محكمة مديرية الدقهلية وقد ورد على أثناء كتابة هذه  
السطور شكوى من امرأة عجز زوجها عن النفقة أرسلها مع هذه الأوراق  
أما الشكوى من نساء الغائبين والعاجزين عن النفقة فعندى منها كثير  
وأرسلت بعضها للنظارة وللنظارة علم بكثير من ذلك الذى شوهد بالعيان  
ولم تبق فيه ريبة لمرتاب . إن النساء فى أية حالة من الحالات الأربع التى  
عددنا مسائلها يلجأن بحكم الضرورة إلى الفحش وارتكاب ما يخالف  
أحكام كل دين وأدب أو يهلكن ولا سبيل لإنقاذهن من المهلكتين  
إلا التطلق على أزواجهن وذلك ما قضت به حالة الناس من فساد  
الاعتقاد وسوء الخلق وكل ما يلتمس وراء التطلق فهو خيال لا يمكن  
تحقيقه فالاضطرار إلى التطلق على الزوج فى الأحوال المذكورة أو اعتباره  
فى حكم الميت إن كان مفقودا مما لا يتكره إلا جاهل بأحوال المسلمين  
اليوم أو مكابر ينسى عقله وإحساسه ولا اعتداد بواحد منهما متى  
تحققت الضرورة وجب مراعاتها بنص الكتاب . والسنة وإجماع الأئمة والأمة  
ولا حاجة لسد النصوص على ذلك لأنه معلوم من الدين بالضرورة  
ومراعاة حكم الضرورة لا يعد اجتهاداً لأن الاجتهاد إنما يكون له مجال  
فى الأمر ذى الوجوه أما ما قضت به الضرورة فهو من قبيل المحسوس  
لا مجال للنظر فيه حتى يكون فيه اجتهاد وقد صرح الفقهاء عند الكلام

على الحكم بالمرجوح أن على الخطر فيه إذا لم تقض به الضرورة فإن قضت به ساغ للقاضي بلا استئذان من ولاة أن يحكم به فقد كان يصح للقضاة المقلدين للمذهب أبي حنيفة أن يحكموا بالضرورة عند ظهورها بعد التحقق منها ولا يكونون قد خرجوا بذلك عن مذهب أبي حنيفة ولكنهم يتخرجون ذلك وذهب بعض المفتين غفلة منه عن حقيقة الدين إلى أنه لا يجوز الإفتاء ولا الحكم بما تقضى به الضرورة من التطبيق على الزوج وأساء إلى دينه بالتشريع على من يقضى أو يحكم بذلك وهو لا يشعر بأنه يستبيح ارتكاب القبائح باسم الدين ثم قد صرح الفقهاء في مسألة المفقود يجوز الإفتاء بمذهب مالك للضرورة ولا ضرورة أظهر مما نحن فيه الآن وللفقهاء من الحنفية خلاف في الحكم بمذهب الغير وهل ينفذ أو لا ينفذ وأكثرهم على أنه ينفذ وأفتى بكل من القولين ولهم في توجيه نفاذه أدلة مقبولة وقال صاحب فتح القدير عند البحث في نفاذ الحكم بمذهب الغير أو عدم نفاذه ما معناه . يحل الإقدام على الحكم بمذهب الغير لأن القاضي مأور بالمشاورة وقد تقع على خلاف رأيه وقال قبل هذا بقليل إن المقلد إنما ولاه ليحكم بمذهب أبي حنيفة مثلا فلا تمكن المخالفة فيكون معزولا بالنسبة إلى ذلك الحكم وقد تبين من كلامهم وعلل أحكامهم أن الخلاف إنما هو في الحكم الذي يصدر من القاضي بمذهب غيره إن كان مجتهدا أو على خلاف ما حدده من ولاه إن كان مقلدا ولم تكن هناك ضرورة ملجئة أما إذا كان الحكم بناء على أمر من ولي القاضي أو مراعاة للضرورة عند تحققها فلا خلاف في صحته ونفاذه . والذي تطلبه نظارة الحاقية الآن إنما هو طريقة شرعية لمخلاص من انتهاك حرمت الدين أو التخليص من الملكة على أن يصدر بتلك الطريقة أمر الجنب العالي الخديوى الذى يولى القضاة فتصبح مما لا خلاف فيه . أما إن ذلك يجوز للجنب العالي الخديوى فهو مما لا ريب فيه فإنه هو الحاكم الذى يولى القضاة وهو الذى ينشر لهم المنشورات بالطرق التى يتبعونها والمذهب الذى يحكون به وهو وحده الذى يسوغ له ذلك بمقتضى الأحكام الفقهية غاية ما فى الأمر أن الحكمة يمكنها أن تخص الحكم فى هذه المسائل بما عدا محكمة مصر الشرعية حيث عرضت

الشبهة في أن التولية فيها ليست خاصة بالجناب الخديوى بل يشترك فيها أمر الجناب السلطانى ثم تبيح لمن في دائرة محكمة مصر الشرعية أن يرفعوا قضاياهم الى من هذا القليل إلى قضاء القليوبية والجيزة ولا شيء في ذلك لا شرعاً ولا سياسة ولا شك أن سماحة قاضى مصر لا يعارض في ذلك مادام الأمر بعيداً عنه ومادام لم يسأل رأيه فيه . للأسباب التى بينتها أرى أنه يجب الرجوع إلى ما جاء في مذهب مالك من أحكام النفقات والغائبين والمفقودين والمسجونين والمضارين لأزواجهن وقد استخرجت من فقه المالكية ما تمس إليه الضرورة في ديارنا وضممته إحدى عشرة مادة وكتبت إلى الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر ومفتى السادة المالكية أسأله هل يوافق على ما رأيت فكتب إلى ما يفيد أن رأيه موافق لرأى وأنه يرى أن الحالة الحاضرة من الخطب الجسم الذى يجب النظر فيه للخروج منه وإلى أرسل إلى سعادتكم هذا المشروع مع تصديق صاحب الفضيلة شيخ الجامع الأزهر ليرفع إلى الجناب الخديوى ليصدر أمره الكريم بمقتضاه بناء على إفتاء فضيلة شيخ الجامع الأزهر ومفتى المالكية وإفتاء مفتى الديار المصرية وموافقة نظارة الحقانية فقط بدون إرساله إلى شورى القوانين لعدم الضرورة إلى ذلك في الأحكام الشرعية . أما تخصيص المحاكم بالمحكم بمقتضى المشروع المذكور وهل يستأنف الحكم أو لا يستأنف وأمام أى المحاكم يكون استئنافه فذلك يوضع له مشروع آخر يصدق عليه مجلس النظر ويؤخذ فيه رأى شورى القوانين لأنه من الأحكام الوضعية وإذا رأت النظارة أن أشترك معها في وضعه فذلك لها و الله أعلم . وطيه الأوراق عدد ٦ بما فيها المشروع وصورته .

#### العجز عن النفقة

١ - إذا امتنع الزوج عن الإنفاق على زوجته فإن كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله فإن لم يكن له مال ظاهر ولم يقل إنه معسر أو مومر ولكن أصر على عدم الإنفاق طلق عليه القاضى في الحال وإن ادعى العجز فإن لم يثبت طلق عليه حالاً وإن أثبت الإعسار أمهله مدة لا تزيد على شهر فإن لم ينفق طلق عليه بعد ذلك .

٢ - إن كان الزوج مريضاً أو مسجوناً وامتنع عن الإنفاق على زوجته أمهله القاضى مدة يرجى فيها الشفاء أو الخلاص من السجن فإن طالّت مدة المرض أو السجن بحيث يخشى الضرر أو الفتنة طلق عليه القاضى .

٣ - إذا كان الزوج غائباً غيبة قريبة ولم يترك نفقة لزوجته أعلم إليه القاضى بالطرق المعروفة وضرب له أجلاً فإن لم يرسل ما تنفق منه زوجته على نفسها أو لم يحضر للإنفاق عليها طلق عليه القاضى بعد مضى الأجل فإن كان بعيد الغيبة على مسيرة عشرة أيام فأكثر للراكب أو كان مجهول المحل وثبت أنه لا مال له تنفق منه الزوجة طلق عليه القاضى .

٤ - إذا كان الزوج الغائب مال أو دين فى ذمة أحد أو وديعة فى يد آخر كان للزوجة حق طلب فرض النفقة فى ذلك المال أو الدين ولها أن تقم البيتة على من ينكر الدين أو الوديعة ويقضى لها بطلبها بلا تكيل وذلك بعد أن تحلف أنها مستحقة للنفقة على الغائب وأنه لم يترك لها مالا ولم يقم عنه وكىلا فى الإنفاق عليها ثم الغائب على حجته بعد عودته .

٥ - تطليق القاضى لعدم الإنفاق يقع رجعيّاً وللزوج أن يراجع زوجته إذا ثبت يساره واستعد للإنفاق فى أثناء العدة فإن لم يثبت يساره أو لم يستعد للإنفاق لم تصح الرجعة .

#### المفقود

٦ - من فقد فى بلاد المسلمين وانقطع خبره عن زوجته كان لها أن ترفع إلى ناظر الحفائية مع بيان الجهة التى تعرف أو تظن أنه سار إليها أو يمكن أن يوجد فيها وعلى ناظر الحفائية عند ذلك أن يبحث عنه فى مظنات وجوده بطرق التشر للحكام ورجال البوليس وبعد العجز عن خبره يضرب لها أجل أربع سنين فإذا انتهت تعمد الزوجة عدة وفاة أربعة أشهر وعشراً بدون حاجة إلى قضاء قاض ويميل لها بعد ذلك أن تزوج بغيره .

٧ - إذا جاء المفقود أو تبين أنه حي وكان ذلك قبل تمتع الزوج الثاني بها غير عالم بحياته كانت الزوجة للمفقود ولو بعد العقد مطلقاً أو بعد التمتع في حال ما لو كان الزوج الثاني عالماً بحياة المفقود فإن ظهر أن المفقود مات في العدة أو بعد ما قبل العقد على الزوج الثاني أو بعده ورثته ما لم يكن تمتع بها الثاني غير عالم بحياة الأول فإن مات بعد تمتعه وهو غير عالم بحياة الزوج الأول لم ترث .

٨ - من فقد في معترك بين المسلمين بعضهم مع بعض وثبت أنه حضر القتال جاز لزوجته أن ترفع الأمر إلى ناظر الحقانية وبعد البحث عنه وعدم العثور عليه تعتد الزوجة ببلون مدة ثم لها أن تزوج بعد العدة ويورث ماله بمجرد العجز عن خبره فإن لم يثبت إلا أنه سار مع الجيش فقط كان حكمه ما في المادتين السابقتين .

٩ - لزوجة المفقود في حرب بين المسلمين وغيرهم أن ترفع الأمر إلى ناظر الحقانية وبعد البحث عنه يضرب لها أجل سنة فإذا انقضت اعتدت وحل لها الزواج بعد العدة ويورث ماله بعد انقضاء السنة وحل ضرب الآجال لاعتداد زوجة المفقود إذا كان في ماله ما تنفق منه الزوجة أو لم تحش على نفسها الفتنة وإلا رفعت الأمر إلى القاضي ليطلق عليه متى ثبت له صحة دعواها .

#### سوء المعاشرة

١٠ - إذا اشتد النزاع بين الزوجين ولم يمكن انقطاعه بينهما بطريقة من الطرق المنصوص عليها في كتاب الله تعالى رفع الأمر إلى قاضي المركز وعليه عند ذلك أن يعين حكيم عدلين أحدهما من أقارب الزوج والثاني من أقارب الزوجة والأفضل أن يكونا جارين فإن تعذر العدول من الأقارب فإنه يعينهما من الأجانب وأن يبعث بهما إلى الزوجين فإن أصلحهما فبها وألا حكماً بالطلاق ورفعا الأمر إليه وعند ذلك عليه أن يقضى بما حكما به ويقع التطلق في هذه الحالة طلاقاً واحدة بائنة ولا يجوز للحكيم الزيادة عليها .

١١ - للزوجة أن تطلب من القاضي التطلق على الزوج إذا كان يصلها منه ضرر والضرر هو ما لا يجوز شرعاً كالحجر بغير سبب شرعى والضرب والسب بلون سبب شرعى وعلى الزوجة أن تثبت كل ذلك بالطرق الشرعية .

صورة تصديق حضرة شيخ الجامع الأزهر ومفتى السادة المالكية  
بعد حمد الله تعالى والصلاة والسلام على نبيه أقول ما سطر بهاليه  
من المسائل الإحدى عشرة هى نصوص المالكية وعليها العمل وبها الفتوى  
سجاً إذا دعت إليها ضرورة كما فى زماننا هذا فالعمل بها أوجب والله  
أعلم . وقد ورد هذا المشروع مصدقاً عليه من حضرته بإفادة مؤرخة  
٦ ربيع الآخر سنة ١٣١٨ هـ نمرة ٥٢٨ سايده بعد إرساله لحضرته  
بإفادة مؤرخة فى ٤ منه نمرة ١٩



## الموضوع

(١٣٧) لا تسقط النفقة بمضى المدة متى كانت مفروضة بالتراضى

أو بقضاء القاضى

المبادئ

١ - لا تسقط نفقة الأولاد فى المدة الماضية متى كانت مفروضة بالتراضى أو بقضاء القاضى .

٢ - لا تسقط أجره الحاضنة متى كانت مستحقة لها .

سئل :

امراة تزوجت ورزقت بنتين وغلاماً ثم طلقت ثلاثاً ومكنت فى بيت والدتها عامين وطلبت نفقة وأجره حضانه . لأولادها الصغار وحصلت على تقرير من محكمة شرعية ولم يدفع لها الزوج شيئاً مدة أربع سنوات من وقت التقرير وفى هذه المدة تزوجت بغيره وصارت حضانه أولادها لوالدتها ومكنت مع الزوج الأخير سنة ثم افترقا ولما علم زوجها الأول أنها تريد مطالبته بالفرض الماضى رأى أن يعيدها إلى عصمته واحتال عليها حتى أعادها لعصمته ولم يوافقا بعضهما وافترقا ثانياً . فهل لها حق فى طلب النفقة المقررة سابقاً وأجره الحضانه ؟

أجاب :

للرأة المذكورة فى السؤال أن تطلب من زوجها ما قدر لها من أجره الحضانه فى المدة الماضية من يوم التقدير بلا نزاع أما ما قدر من

---

(هـ) الملقى : فضيلة الشيخ محمد مهدي من ٢ م ٢٢٢ من ١٩ للفرغ ٢٧ وجب ١٣١٨ هـ .



النفقة للأولاد فقد قيل إذا لم تؤمر المرأة بالاستئانة تسقط النفقة بمضي أكثر من شهر وقال الزبلي لا تسقط نفقة الأولاد متى قدرت بالرضا أو القضاء وإن طال الزمن ورجح الأول بعضهم ورجح الثاني بعض آخر وأفتى به ثقة المفتين وهو الموافق للعدل خصوصاً في هذه الأزمان التي عمت فيها مماطلة الرجال لنسائهم في الوفاء بالنفقات فلا تزال المرأة تطلب وهو بماطلها حتى تمضي الشهور بل الأعوام فلو أخذ بالقول الأول وصحت أحكام القضاة وما يجري بين أيديهم مما لا أثر له وعد ذلك كله لغواً فالقول الثاني هو الذي يجب أن يكون عليه العمل فلا تسقط نفقة الأولاد في المدة الماضية أما أجره الحضانة التي للأُم المطالبة بها فهي عن المدة الماضية كذلك إلا في الوقت الذي كانت فيه زوجة لغيره فإنها لم تكن حاضنة وفي الوقت الذي رجعت فيه لوالد الأولاد فإنها في هذه الحالة مكلفة بالقيام على الأولاد بلا أجر وأما البلدة فلها أن تطلب أجره الحضانة مدة إقامة الأولاد تحت حضانتها لأن تقدير الأجرة أمام القاضي كان إلزاماً للزوج بأن يدفع الأجرة المقدرة لمن يحضن الأولاد فيتمدى ذلك إلى البلدة بالضرورة على أن أجره الحضانة كأجرة الرضاع تلزم بدون عقد كما صرحوا به والله أعلم .



## الموضوع

### (١٢٨) نفقة والدته على ولدها

#### المبادئ

- ١- يجب نفقة الأصل الفقير حكما على فرعه إلا إذا كان الوالد قادراً على الكسب وفرعه فقيراً .
- ٢- إذا كان الوالد لا قدرة له على العمل أو كان زمناً وفرعه أولاد كان عليه أن يضم والده ليأكل مع عياله .
- ٣- إذا كان الفرع موسراً تفرض عليه النفقة إذا كان أصله يتأذى من وجوده مع أولاد ابنه .
- ٤- للأم استيفاء ما يفرض لها عليه بالطريق الشرعى .

مسئل :

سيدة تطلب نفقة من ولدها والولد متزوج ومقيم مع عائلة زوجته . فهل يصح أن تعطى نفقة للوالدة أو تلزم بالإقامة مع ولدها في وسط هذه العائلة الغريبة عنها ؟

أجاب :

في البحر ما نصه ( وفي الخانية ولا يجب على الابن الفقير نفقة والده الفقير حكماً إذا كان الوالد يقدر على العمل وإن كان الوالد لا يقدر على العمل أو كان زمناً وللابن عيال كان على الابن أن يضم الأب إلى عياله وينفق على الكل ) انتهى وكتب عليه بحاشية العلامة ابن عابدين قوله

---

(هـ) المتن : فضيلة الشيخ بكرى السدقي ، ص ٤ م ٥٣ ص ٢٥ الترخيص ٢٤ وجب ١٢٢٤هـ .

كان على الابن أن يضم الأب إلى عياله إلى آخره . ظاهره أنه يطعم مع عياله وكثيراً ما يسأل عما إذا كانت الأم تريد أن تأخذ من ابنها النفقة وتنفق هي على نفسها لأنها إذا كانت في بيته تؤذيها زوجته وتشتتها فهل تجاب إلى ذلك ؟ ظاهره . لا . لكن هذا إذا كان الابن فقيراً أما الموسر فالظاهر أنه يلزمه الدفع إلى أبيه أو أمه لأن ذلك حقهما فلهما قبضه منه وسيذكر المؤلف ما يؤيده قبيلاً قوله وصح بيع عرض ابنه انتهى مع بعض تحوير وما ذكره المؤلف نصه ( قال في اللخيرة . وإذا طلب الابن الكبير العاجز أو الأنثى أن يفرض له القاضى النفقة على الأب أجابه القاضى ويدفع ما فرض لم إلهم لأن ذلك حقهم ولم ولاية الاستيفاء) انتهى فعلى هذا لو قال الأب للولد الكبير أنا أطعمك ولا أدفع إليك شيئاً لا يلتفت إليه وكذا الحكم في نفقة كل محرم انتهى . ومن ذلك يعلم أن الولد المذكور في حادثة السؤال إن كان فقيراً كسبياً كان عليه أن يضم والدته المذكورة إلى عياله لتأكل مما يأكلون وتشرب مما يشربون وتكتنى مما يكتسون وأما إن كان موسراً والأم يحصل لها أذى من معاشره زوجته وعائلتها فلها أن تطلب من القاضى أن يفرض لها النفقة الشرعية على ابنها الموسر المذكور ليدفعها لها . ولها ولاية استيفاء ما يفرضه القاضى لها بالطريق الشرعى ، والله سبحانه وتعالى أعلم .



## الموضوع

(١٢٩) سقوط نفقة الأقارب بمضى المدة

عالم يكن مأثونا فيها بالاستدانة

## المبدأ

المفروض لنفقة الأقارب يسقط بمضى شهر فأكثر ما لم يكن المفروض له مأثونا بالاستدانة على من وجهت عليه بإذن منه أو من القاضى :

سئل :

فرض شخص لوالديه على نفسه مبلغا يدفعه إليها شهرياً لنفقة طعامها ومبلغاً آخر يدفعه إليها كل ستة أشهر بدل كسوتها . وقد مضى على ذلك عدة سنين ولم يدفع لها شيئاً ولم تكن مأمورة بالاستدانة من قبل القاضى .

فهل بمضى المدة المذكورة يسقط المتجمد أو لا يسقط ؟

أجاب :

فى التنوير وشرحه ما نصه ( قضى بنفقة غير الزوجة ) زاد الزيلعى والصغير ( ومضت مدة ) أى شهر فأكثر ( سقطت ) لحصول الاستغناء فيما مضى وأما مادون شهر ونفقة الزوجة والصغير فتصير ديناً بالقضاء ( إلا أن يستلين ) غير الزوجة ( بأمر قاض ) فلو لم يستلن بالفعل فلارجوع انتهى — وفى رد المختار ما نصه ( وفى الهداية ولو قضى القاضى للولد والوالدين وذوى الأرحام بالنفقة فضت مدة سقطت لأن نفقة هؤلاء تجب كفاية الحاجة حتى لا تجب مع اليسار وقد حصلت بمضى المدة ) انتهى المراد منه .

ومن ذلك يعلم سقوط المتجمد المذكور بمضى المدة فى حادثة هذا السؤال حيث كان الأمر كما ذكر فيه ولم توجد استدانة بأمر قاض . والله تعالى أعلم .

## الموضوع

(١٣٠) انتهاء نفقة المطلقة بانتهاء عدتها

## المبادئ

١ - النفقة المقررة للمطلقة تنهى بانتهاء عدتها .

٢ - للمطلقة الحق في المطالبة بنفقة الصغار وأجرى حضانتها وإرضاعها  
لهم .

سئل :

في رجل طلق زوجته ثلاثا وهي حامل وقرر لها نفقة وسكننا بحكم شرعي إلى حين خروجها من العدة بوضع الحمل . فهل النفقة المقررة لها تنقطع بمجرد وضع الحمل أو تسرى للمولود بعد وضعه وتكون أجره رضاع وحضانة بدون طلب أولاد من طلب حضانة وأجره رضاع وصولاً حكم شرعي آخر .

أجاب :

النفقة المقررة للمطلقة المذكورة لغاية خروجها من العدة تنقضي بانقضائها بوضع الحمل ولا تسرى إلى ما بعد ذلك وهذه المطلقة بعد انقضاء عدتها أن تطالب الأب بأجرة الحضانة وأجرة الرضاع ونفقة الولد بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم .

---

(ت) المتي : مسيلة الشيخ بكرى الصديق ، م ٤ م ١٠٢ ص ٣٠ التاريخ ١٨ ذي الحجة ١٣٢٤ هـ .

## الموضوع

(١٣١) منزلة نفقة الصغار وأجور حضانتهم

### المبدأ

١ - نفقة الأولاد وأجرة حضانتهم وإرضاعهم في منزلة واحدة متساوية فلا تقدم لإحدهما على الأخرى .

سئل :

بإفادة من نظارة الحفائية بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٠٧ نمرة ٦١٤١ صورتها : المرجو بعد الإحاطة بما ذكر في خطاب الداخلية نمرة ٩٤ المرفق بهذا بيان الحكم الشرعي في منزلة نفقة بعض الأولاد مع أجرة الحضانة والرضاع للبعض الآخر هل هما متساويتان أم تقدم إحدهما على الأخرى إذا كان ما يجوز حجه من مرتب الوالد المحكوم عليه بالنفقة والأجرة لا يفي بهما على ما هو مشروع في الأوراق المرفقة بذلك الخطاب .

أجاب :

علم ما تضمنته إفادة سعادتكم الواردة لنا بتاريخ ٢٠ أبريل ١٩٠٧ نمرة ٦١٤١ من طلب الإفادة عما إذا كانت نفقة بعض الأولاد مساوية في المنزلة لأجرة الحضانة والإرضاع للبعض الآخر أو إحدهما تقدم على الأخرى .

والإفادة عن ذلك أن الذي يؤخذ من كتب المذهب التساوى بين هذه الأشياء ففي رسالة الإبانة عن أخذ الأجرة على الحضانة للعلامة ابن عابدين بعد كلام ما نصه : قلت وحيث قلنا إنها « أى أجرة الحضانة » كالإرضاع فتكون أجرة حضانتهم من جملة نفقته كما أن أجرة إرضاعهم كذلك انتهى وبذا لزمّت الإفادة والأوراق عائدة كما وردت والله أعلم .

---

(\*) المتى : لمجلة الشيخ بكرى الصدق ، م ٤ ص ١٦٠ من ٤٩ التاريخ ١٠ ربيع الأول ١٣٢٥ هـ

## الموضوع

(١٣٢) نفقة أولاد الفقير العاجز عن الكسب ولهم جد موسر

## المبدأ

يلحق الأب الفقير بالميت في استحقاق النفقة على الجد . وإن كان الأب زماً يقضى بها على الجد بلا رجوع اتفاقاً .

سئل :

في رجل فقير وعاجز عن الكسب وله أولاد فقراء وجدهم من جهة الأب موسر يسارا فأتى فهل نفقة أولاد ابنه المذكور الفقراء تلزم جدهم المذكور أم لا وأن الأولاد الفقراء المذكورين صغار وجميعهم في سن الحضانة أفيلوا الجواب ولكم الثواب .

أجاب :

في رد المختار ما نصه ( قال في الخيرة ولو كان الفقير أولاد صغار وجد موسر يؤمر الجد بالإتفاق صيانة لولد الولد ويكون ديناً على والدهم هكذا ذكر القلوري فلم يجعل النفقة على الجد حال عسرة الأب وهو قول الحسن بن صالح والصحيح في المذهب أن الأب الفقير يلحق بالميت في استحقاق النفقة على الجد وإن كان الأب زماً يقضى بها على الجد بلا رجوع اتفاقاً لأن نفقة الأب حينئذ على الجد فكذلك نفقة الصغار ) انتهى ومنه يعلم الجواب في حادثة هذا السؤال والله تعالى أعلم .

(هـ) المني : فضيلة الشيخ بكرى المصطفى ، ص ٦ م ١٧٤ ص ٤٢ التفرغ ٤ من ذي القعدة ١٣٢٩ هـ .

## الموضوع

(١٣٣) نفقة أقارب

### المبدأ

نفقة الأم مقلمة على نفقة الأب إذا لم يقدر الولد إلا على نفقة أحد والديه .

سئل :

أيتما مقلمة على الأخرى — نفقة الوالدة أو نفقة الوالد ؟

أجاب :

نفيد أن نفقة الأم تقدم على نفقة الأب إذا لم يقدر الولد إلا على نفقة أحد والديه على ما هو الصحيح كما يؤخذ من شرح الدر المختار ورد المختار عليه من باب النفقة . والله تعالى أعلم .



## الموضوع

### (١٣٤) أولوية نفقة الزوجة

#### المبدأ

نفقة الزوجة مقدمة في التنفيذ على غيرها من نفقات الأقارب .

مسئل :

رجل فرض عليه القاضى برضاه نفقة طعام لزوجته ونفقة لأولاده  
ثم حجزت الزوجة المذكورة على ريع ماهية الزوج . ثم فرض لابنته  
الأخرى نفقة وتريد البتة مشاركة الزوجة وأחותها لأبيها فيما فرض لهم .  
لما الحكم إذا كان ريع ماهية الزوج لا نفي ذلك . ؟

أجاب :

نفقة الزوجة أقوى من نفقة الأولاد والأقارب لأنها وجبت بالعقد  
جزاء الاحتباس وتجب على الزوج ولو فقيراً بخلاف غيرها فإنها تجب  
للحاجة بشرط اليسار وحيث ضاق المال عن نفقة الزوجة والأولاد فتقدم  
الزوجة على غيرها فتعطى أولاً ما فرض لها القاضى فإذا بقى شيء أعطى  
للأولاد المذكورين والله أعلم .

## الموضوع

(١٣٥) نفقة أقارب

## المبادئ

١- لا تجب نفقة القريب على قريبه إلا إذا كان رحماً محرماً منه وكان من تجب عليه نفقته موسراً .

٢- إذا كان المستحق النفقة أقارب محارم وغير محارم وجبت النفقة على المحارم فقط فإذا كان له حال شقيق أو لأب أو لأم وابن عم شقيق أو لأب وجبت النفقة على الحال فقط لأنه ذو رحم محرم ولا شيء على ابن العم لأنه وإن كان رحماً إلا أنه غير محرم .

٣- إذا كان له أقارب كلهم محارم تجب النفقة على من يستحق في تركته إن كانت حسب الميراث .

سئل :

بنت فقيرة صغيرة سنها ١٢ سنة وليس لها أب ولا أم ولها من الأقارب عم شقيق فقير وجدة أم أم فقيرة وخالان موسران وأولاد عم لأب ذكور وإناث موسرون وأولاد عمات لأب ذكور وإناث موسرون وأخت شقيقة فقيرة - فهل يلزم شرعاً أولاد العمات الشقيقات بنفقتها أو على من تجب نفقتها شرعاً من هؤلاء ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفقد أن مذهب الحنفية أن نفقة القريب الفقير لا تجب على قريبه إلا إذا كان رحماً محرماً منه وكان من تجب

(\*) المدنى : مشيلة الشيخ محمد بخيت ص ١٤ م ٨ ص ٦ التدوين ١٧ ربيع اول ١٣٣٥ هـ  
١١ يناير ١٩١٧ م

عليه النفقة موسراً فإذا وجد لشخص فقير مستحق للنفقة عدة أشخاص  
 من أقاربه وكان بعضهم رجلاً محرماً والبعض رجلاً غير محرّم فلا تجب  
 نفقة ذلك الفقير على قريبه غير المحرّم ولو لم يوجد غيره كما لو كان  
 للشخص المستحق للنفقة خال شقيق أو لأب أو لأم وابن عم شقيق أو  
 لأب وجبت نفقة ذلك الشخص على خاله لا على ابن عمه وإن كان  
 للشخص المستحق للنفقة أقارب محارم جميعاً وبعضهم هو المستحق  
 للركة ويحجب البعض الآخر وجبت النفقة على المستحق للركة وحده  
 كما إذا كان للشخص المستحق للنفقة خال شقيق أو لأب أو لأم وعم  
 شقيق أو لأب وجبت النفقة على العم لا الخال لاستوائهما في المحرمة  
 ولكون العم يحجب الخال عن الإرث فتجب النفقة على العم وحده لذلك  
 وإن كانوا جميعاً يستحقون الركة على فرض وجودها وجبت النفقة  
 على الجميع بقدر استحقاقهم في الإرث كما لو كان للشخص المستحق  
 للنفقة خال شقيق وخالة شقيقة مثلاً وجبت النفقة عليهما أثلاثاً فالخال  
 يلزمه الثلثان والخالدة الثلث لأن إرثهما على هذه النسبة ومن ذلك كله  
 يعلم أن نفقة البنت المذكورة حيث كانت فقيرة تجب على العم الشقيق  
 والجدلة أم الأم والأخت الشقيقة حيث كان الكل رجلاً محرماً من البنت  
 المذكورة ولم يوجد من المحارم من هو أقرب منهم لها ويستحقون الركة  
 على فرض وجودها وتكون النفقة على قدر ميراثهم فيجب على الجدلة  
 مدس النفقة وعلى الأخت نصفها وعلى العم باقيها وهذا إذا كانوا موسرين  
 فإذا كانوا فقراء معسرين كما في السؤال وجبت النفقة على من يليهم  
 في القرابة والمحرمة وهما الخالان إذا كانا موسرين كما في السؤال فتجب  
 عليهما بالسوية بينهما - وأما أولاد العم لأب ذكورا كانوا أو إناثاً  
 وأولاد العات مطلقاً لأب كن أو شقيقات وأولاد الخالات لأب ذكورا  
 كانوا أو إناثاً فلا تجب النفقة على واحد منهم ولو كان موسراً ولم  
 يوجد غيره لأن الكل وإن كانوا أقارب لكنهم ليسوا بمحارم للبنت  
 المذكورة ولا تجب النفقة إلا على من كان رجلاً محرماً في مذهب الحنفية .  
 كما ذكرنا .

## الموضوع

### (١٣٦) علاج الزوجة

#### المبادئ

١- لا يلزم الزوج مداواة زوجته ولا دفع أجور تطبيبها وتمريضها ومن يقومون بحملتها .

٢- إذا أذنته بالاتفاق وثبت ذلك فإن كان ما أنفقته في حدود المثل ومن ماله فله الرجوع بما أنفق وإن كان ما أنفقته من مالها فليس للورثة الرجوع عليه بما أنفق .

مثل :

أصبحت امرأة بمرض عضال ألزمها الفراش زمناً مديداً في منزل زوجها وقد أذنته بالصرف من مالها على علاجها وكذا بالصرف على من يقومون بحملتها مدة مرضها وذلك شفهاً عن يد شهود كانوا حاضرين ثم توفيت بعد ذلك ولها تركة - فمع ما توضح هل يكون للزوج الرجوع باحساب ما صرفه على علاجها وغيره من تركتها أم لا وما الذي يقتضيه الحكم الشرعي ؟

أجاب :

نفيد أن الزوج لا يلزمه مداواة زوجته إذا مرضت فلا يلزمه أن يأتي لها بلواء المرض ولا أجره الطبيب ولا أجره من يمرضها ونحو ذلك كما يؤخذ مما نقله ابن عابدين عن الهندية عن السراج - إذا علمت ذلك فما صرفه الزوج على علاج زوجته المذكورة وعلى من يقومون

(\*) المتن : فضيلة الشيخ محمد بنيت ، ص ٩ م ٢٢ من ١٨ الدخول ٢ جلدی الاولى  
١٣٣٣ هـ

بخدمتها متى ثبت بالطريق الشرعى أنه كان ياذنها وكان ثمن ما اشتراه  
من الأدوية ثمن المثل وأجرة الطبيب ومن يقومون كذلك أجرة المثل  
فإن كان دفع الثمن والأجرة المذكورين من ماله في حال حياتها كان  
ذلك نافذا عليها وليس لغيره من الورثة مطالبة بشئ مما صرفه فيها ذكر  
وإن كان قد دفعهما من ماله ياذنها كان له الرجوع بما صرفه مما ذكر  
في تركتها بعد وفاتها . والله تعالى أعلم .

- تعليق -

صدر القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ وقد نص في المادة الثانية على وجوب  
مصاريف علاج الزوجة على زوجها مطلقا .



## الموضوع

(١٣٧) نفقة صغير أعسر والده

## المبادئ

- ١ - نفقة الصغير الفقير على والده شرعا متى كان قادرا على الكسب ولو معسرا .
- ٢ - لا تسقط النفقة عن الأب لجرد إعساره ما دام قادرا على الكسب فإن أبى العمل والتكسب يجبر على ذلك ويحبس في نفقة ابنه .
- ٣ - إذا كان كسبه قليلا لا يفي بحاجة الولد أو كان تكسبه غير ميسر يؤمر القريب للولد بالاتفاق عليه نيابة عن والده ليرجع عليه بما أنفق عند اليسار .
- ٤ - إذا كانت الأم موسرة والأب معسرا ولا قدرة له على العمل أمرت هي بالاتفاق ثم ترجع على الأب عند اليسار .
- ٥ - لا يلزم العم بالاتفاق على ابن أخيه مع وجود الأب القادر على الكسب والأم الموسرة .

ممثل :

هل العم ملزم بنفقة ابن أخيه البالغ من العمر عشر سنوات مع وجود أب الولد القادر على الكسب ومع وجود أم الولد الموسرة ذات الملاك أم لا ؟

---

(هـ) المثل : مفصلة الشيخ محمد بخيت ص ١٤ م ١٦ ص ٩ تاريخ ٢٢ ربيع اول ١٣٢٥ هـ  
١٦ يناير ١٩١٧م

## أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد أن المنصوص عليه شرعاً أن الولد متى كان صغيراً حراً لم يبلغ حد الكسب وكان فقيراً لا مال له وله أب . وجبت نفقته على أبيه متى كان أبوه قادراً على الكسب ولو كان معسراً ولا تسقط عن الأب نفقة ولده المذكور لمجرد إعساره متى كان قادراً على الكسب بل يجب على الأب أن يكتسب وينفق على ولده المذكور بقدر الكفاية فإن أبى الأب مع قلوة الاكتساب يجبر على ذلك ويجبس في نفقة ذلك الولد فإن كان كسبه لا ينفي بحاجة الولد أو كان الأب لا يكتسب لعدم تيسر الكسب يؤمر القريب بالإنفاق على ذلك الولد نيابة عن أبيه وليرجع على الأب بما أنفق عند الميسرة كما أن مقتضى المنصوص أن الأم إذا كانت موسرة حال عسرة الأب هي أولى من سائر الأقارب بالإنفاق على ولدها الصغير الحر الذي لم يبلغ حد الكسب الفقير الذي لا مال له ويكون ما تنفقه ديناً على الأب المعسر ترجع به إذا أيسر - وبناء على ذلك متى كان الابن المذكور فقيراً لا مال له ولم يبلغ حد الكسب كان الأب ملزماً بنفقة ذلك الابن إن كان موسراً فإن كان الأب معسراً وقادراً على الكسب يجبر على الإنفاق على الابن المذكور فإن أبى يجبس فإن كان كسب الأب لا ينفي بحاجة الولد أو كان الأب لم يكتسب لعدم تيسر الكسب تكون الأم متى كانت موسرة ملزمة بالإنفاق على الابن المذكور وترجع بما تنفقه على أبيه إذا أيسر وعلى كل حال فالعم لا يلزم بنفقة ابن أخيه في هذه الحادثة لوجود الأب القادر على الكسب والأم الموسرة .

## الموضوع

(١٣٨) هل تجب النفقة على الأخت مع وجود الابن

### المبدأ

لا يشارك الولد أحد في نفقة والديه .

سئل :

امرأة فقيرة لها ابن يعمل بمرتب ٨ جنيه وله زوجة وابن صغير  
وللمرأة المذكورة أخت من أبيها موسرة . فطلبت من أختها النفقة ، فهل  
والحالة هذه لا تجب النفقة على أختها بل على ابنها المذكور ؟ وما الحكم .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد أن علماء الحنفية نصوا على أن الولد  
لا يشارك أحد في نفقة أبويه وزوجته . وعلى ذلك فنفقة المرأة المذكورة  
والحال ما ذكر إنما تجب شرعاً على ابنها لا على أختها والله أعلم .



## الموضوع

(١٣٩) نفقة الأصل على فرعه ولو كان نمياً

### المبادئ

- ١- تجب نفقة الأصل على فرعه المورس مادام الأصل فقيراً . مسلماً كان الأصل أو نمياً قادراً على الكسب أو عاجزاً عنه .
- ٢- لا يشارك الولد المورس أحد في نفقة أصوله المحتاجين .
- ٣- لا تجب على العم نفقة أولاد أخيه ولو كانوا مورسين مادام له أولاد موسرون .

### مسئل :

رجل له ابن وابن ابن وله أيضاً ابن بنت وهذا الرجل يطلب من أولاد أخيه ترتيب نفقة شرعية له لأن زوجته طالته بالانفصال منه لفقره وشبهوخته فهل الشريعة الفراء تجز ترتيب نفقة للعم على أولاد أخيه مع وجود ابن له وابن ابن وابن بنت راشدين مقتلرين ؟

### أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونقيد أن مقتضى المادة ٤٠٨ من قانون الأحوال الشخصية أنه يجب على الولد المورس كبيراً كان أو صغيراً ذكراً كان أو أنثى نفقة والديه وأجداده وجداته الفقراء مسلمين كانوا أو ذميين قادرين على الكسب أو عاجزين ولا يشارك الولد المورس أحد في نفقة أصوله المحتاجين . ومن ذلك يعلم أن نفقة الرجل المذكور تجب على ابنه المذكور متى كان موسراً ولا يشاركه أحد في نفقة والده المذكور وحينئذ لا يجب شيء من هذه النفقة على أولاد أخيه المذكورين والحال ما ذكر .

(هـ) الفتى : فضيلة الشيخ محمد بايحي ، م ١٤ م ٥٨ ص ٢٢ الطرنيخ ٢٧ ربيع الثاني ١٣٣٥ هـ ١٧ فبراير ١٩١٧

## الموضوع

(١٤٠) نفقة الحامل المتوفى عنها زوجها عن تركه

### المبدأ

١ - لا تجب النفقة بأنواعها لمن توفى عنها زوجها حاملا كانت أو حائلا في تركته

سئل :

في رجل توفى وترك زوجة حاملا منه حملا ظاهرا وخلف تركه هل يفرض لها النفقة في تركته أم من نصيبها الشرعي حتى تضع حملها .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفقد أنه نص بالمادة (٣٣١) من كتاب الأحوال الشخصية على أنه لا تجب النفقة بأنواعها للحرمة المتوفى عنها زوجها سواء كانت حائلا أو حاملا . ومن ذلك يعلم أنه لا نفقة للزوجة المدكورة في تركه المتوفى المذكور .

---

(ج) المتني : فضيلة الشيخ محمد بخيت من ١٥ م ١١٩ ص ٥٥ - ٧ جمادى الثانية ١٣٣٦ هـ  
٢٠ مارس ١٩١٨ م .

## الموضوع

(١٤١) نفقة الفقير الذى لا عائل له فى بيت المال

## المبدأ

الفقير الذى ليس له من نجب نفقته عليه يجب على الحكومة أن تعطيه الكفاية .

سئل :

مخاطب وزارة المالية فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٠ م - ١٢-٤٩-٢ بما صورته مرفق عريضة الدعوى المرفوعة من زيد بنت رجب مناع . نأمل بعد الاطلاع عليها التكرم بالإفادة عن رأى فضيلتكم فيما تطلبه الطالبة .

أجاب :

نفيد أن المنصوص عليه شرعاً أن ما يشغله بيت المال ( الحكومة ) أربعة أقسام فالقسم الثانى منها ما تأخذه الحكومة من عشر الأراضى العشورية وعشور أموال التجار المسلمين الذين يبرون بتجارهم على عاملها ( المسمى الآن بالجمرك ) وهذا مصرفه كمصرف زكاة السوائم وهو ما نص عليه فى قوله تعالى ( إنما الصدقات للفقراء ) الآية والقسم الثالث ما تأخذه الحكومة من خراج الأراضى الخراجية وما بمائل ذلك مما تأخذه كأعشار أموال تجار غير المسلمين الذين يبرون على عاملها ( الجمرك أيضاً ) وهذا النوع يصرف فى مصالح المسلمين على ما عليه صاحب الهداية وعامة كتب المذاهب كبناء القناطر والجسور وكفاية العلماء

(هـ) الملقى : فضيلة الشيخ محمد بخت ، س ١٨ م ١٦٧ من ٦١ التاريخ ١١ جمادى الآخرة ١٣٢٨ هـ ٢ مارس ١٩٢٠ م .  
(١) الآية ٦٠ من سورة النوبة .

والقضاء والعمال والمقاتلة وذراى الجميع ورابعها مثل التركات التى لا وارث لها أصلا والباقي منها بعد نصيب الوارث الذى لا يرد عليه ومصرف هذا النوع على ما هو المشهور فى المذهب القطة الفقراء ، والفقراء الذين لا أولياء لهم وبالجمله فصرف هذا كل عاجز عن الكسب من الفقراء كما يؤخذ ذلك كله من شرح الدر المختار ورد المختار عليه من باب العشر ومن ذلك يعلم . أنه متى كانت زيد بنت رجب مناع وولدها فقيرين وليس لهما من تجب عليه نفقتهما من الموسرين كانا من مصارف القسم الثانى والرابع من بيت المال ( الحكومة ) فيجب على الحكومة أن تعطى الكفاية إما من عشور الأراضى العشورية أو من الجمرى الذى تأخذه من أموال تجار المسلمين أو من التركات التى لا وارث لها .



## الموضوع (١٤٢) نفقة أقارب

### المبدأ

نفقة الأقارب يجب لكل ذى رحم محرم فقير على من يرثه من أقاربه بقدر إرثه منه بشرط اليسار .

سئل :

بنت فقيرة لا مال لها وغير متزوجة تبلغ من العمر ١٧ سنة ولها من الأقارب أخ شقيق وأولاد عم من الأب وخال وأولاد عمه والجميع موسرون . فعلى من من هؤلاء يجب نفقتها شرعاً ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد أن المنصوص عليه شرعاً أنه يجب النفقة لكل ذى رحم محرم فقير تحمل له الصدقة على من يرثه من أقاربه ولو صغيراً بقدر إرثه منه ويجوز القريب عليها إن أبى وهو موسر . وأنه لا يجب نفقته على رحم غير محرم مع وجود الرحم المحرم أو علمه . وبناء على ذلك فنفقة البنت المذكورة والحال ما ذكر واجبة شرعاً على أخيها الموسر دون انخال أو أولاد العم من الأب وأولاد العمه المذكورين لكونه ذا رحم محرم ومقدماً في الميراث على انخال الذى هو ذو رحم محرم أيضاً أما أولاد العم لأب وأولاد العمه فإنهم ذو رحم غير محرم فلا تجب النفقة عليهم كما يؤخذ ذلك من مادتي ٤١٥ ، ٤١٧ من كتاب الأحوال الشخصية .

(\*) الفتى : عقيلة الشيخ محمد باقر ، ص ١٨ م ٢٧٦ من ٩٢ للتاريخ رمضان ١٣٣٨ هـ  
مايو ١٩٢٠ م .

**الموضوع**  
**(١٤٣) أجره الطبيب المولد**  
**المبادئ**

- ١ - لا يجب أجر الطبيب ولا ثمن الدواء على الزوج .
- ٢ - أجره القابلة على من استأجرها من زوجة وزوج .
- ٣ - إذا جاءت القابلة بلا استئجار قيل عليه وقيل عليها وقد استظهر ابن عابدين أنها على الزوج .

سئل :

امرأة حامل من زوج بصحيح العقد الشرعي وفي أثناء الوضع لم تتمكن منه إلا بواسطة الأطباء لأن حالتها تستدعي ذلك فهل أجره الأطباء وثمر الأودية تلزم الزوج أو الزوجة خصوصا وقد امتنع الزوج عن دفعها فهل يجبر على ذلك ؟

أجاب :

قال في رد المختار نقلا عن الجوهرة بصحيفة ١٠٠٣ من الجزء الثاني ما نصه ( ويجب عليه ما تنظف به وتزيل الوسخ كالمشط والذهن والسدر والخطمي والأشنان والصابون على عادة أهل البلد أما الخضاب والكحل فلا يلزمه بل هو على اختياره وأما الطبيب فيجب عليه ما يقطع به السهوك لا غير وعليه ما تقطع به الصنان لا الدواء للمرض ولا أجره الطبيب ) اهـ . وفي شرح الدر نقلا عن البحر ما نصه ( أجره القابلة على

---

(\*) ألقى : فضيلة الشيخ عبد الرحمن تراحة ، م ٢١ م ٣١٥ من ٧٠ التاريخ ٢٢ شوال ١٣٤٠ هـ ٨ يوليو ١٩٢٢ م

من استأجرها من زوجة وزوج . ولو جاءت بلا استئجار قيل عليه وقيل عليها ( ١ هـ . والذي استظهره العلامة ابن عابدين أنه على الزوج لأن نفع القابلة معظمه يعود إلى الولد فيكون على أبيه والشأن في الطبيب المستحضر عند الولادة أن يستقبل الولد ويقوم بجميع ما تقوم به القابلة بل بأكثر منه فيكون حكمه حكمها . وهذا ما ظهر لي والله أعلم .

تعليق : صدر القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ونص فيه على أن نفقة الزوجة تشمل مصاريف العلاج وغير ذلك مما يقضى به العرف .



## الموضوع

(١٤٤) الإنفاق من التركة على القصر بائن من المجلس الحسبي

### المبدأ

يسوغ للمجلس الحسبي إعطاء الأم ما يخص القصر الذين ليس لهم وصى وهم في كفالتها للإنفاق عليهم فيما لا بد منه

سئل :

بخطاب محافظة مصر رقم ١٩٢٣-٢-١ بما صورته - مرسل مع هذا استشارة صرف مبلغ ٨٠٠ م ج باسم ورقة المرحوم محمد أحمد عمار بأمل الإفادة عما إذا كان المجلس يوافق على صرف نصيب القصر لوالدتهم فاطمة بنت أحمد سعد من علمه .

أجاب :

إذا لم يكن لوالاء القصر وصى وكانوا في كفالة أمهم وحجرتها ساغ إعطاء ما يخصهم لأهمهم للإنفاق عليهم فيما لا بد منه . والأوراق عائدة من طيه كما وردت ..

---

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ عبد الرحمن ترامة من ٢٢ م ١٢٠ من ٢٢ للتاريخ ١٨ جادى الاخر ١٣٤١ هـ ٤ فبراير ١٩٢٢ م .



## الموضوع

(١٤٥) الرجوع فيما فرضه طى نفسه لتقريبه بعد اليسار جائز

## المبدأ

نفقة الوالدين وذوى الأرحام إنما تجب كفاية للحاجة . ولا تجب مع اليسار - ويجوز الرجوع عما قرره على نفسه بعد اليسار لأنه التزام ما ليس بلازم شرعا .

سئل :

قرر رجل موثر على نفسه لوالديه الفقيرة نفقة شهرية قدرها عشرون جنبا من أول يونيو سنة ١٩٢٣ وأذن لناظر الوقف المستحق فيه هذا الابن بصرف هذا المبلغ مباشرة قائلا في تقريره ما نصه : (وليس لى الحق فى الرجوع فى هذا الاتفاق) وبعد ذلك استغنت الوالدة المذكورة وصارت غير فقيرة والآن تطالبه بالنفقة التى قررها على نفسه وتزعم أنه لا حق له فى الرجوع عما قرره .

فهل مع استغنائها يلزم ولدها شرعا بالنفقة المقررة بعد الاستغناء . وهل قوله ليس لى الحق فى الرجوع فى هذا الاتفاق ملزم له وحجة عليه مع الاستغناء . مع ملاحظة أن نفقة الوالدين صلة بر مدارها على الاحتياج والتعهد بعمل البر غير ملزم شرعا ؟

أجاب :

صرح الفقهاء بأن نفقة الوالدين وذوى الأرحام إنما تجب كفاية للحاجة حتى لا تجب مع اليسار . ومن ذلك يعلم أنه حيث استغنت الأم فى هذه الحادثة عن النفقة فلا تجب نفقتها على ابنها الذى قرر على نفسه نفقتها ولا يكون ما ألزمه من أنه لا حق له فى الرجوع عما قرره حجة عليه لأنه التزام ما ليس بلازم شرعا . والله تعالى أعلم .

(\*) المتن : مقيلة الشيخ عبد الرحمن قرامطة ، ص ٢٥ م ١٦٠ ص ٢٧ الطريخ ٦ جلدى الأولى ١٣٢٢ هـ ٣ ديسمبر ١٩٢٤ م

## الموضوع

(١٤٦) نفقة أقارب

### المبدأ

نفقة ذى الرحم المحرم الفقير تجب على من يرثه بقدر إرثه منه .  
بشرط اليسار .

سئل :

شخص فقير بالغ عاجز عن الكسب . وله أخ وأخت شقيقان معسران  
وأولاد أخوة أشقاء ذكور وإناث . وله أولاد أخت شقيقة ذكور وإناث  
مومرون .

فعل من تجب النفقة شرعا ؟

أجاب :

حيث كان أخو الشخص الفقير المذكور وأخته معسرين فلا نفقة  
عليهما له لأنها لا تجب إلا على المومر وحيث فتجب نفقته على أولاد  
إخوته الأشقاء الذكور دون الإناث بالسوية بينهم لأن نفقة ذى الرحم  
المحرم الفقير تجب على من يرثه بقدر إرثه منه ولا تجب على بنات الأخوة  
الأشقاء ولا على أولاد الأخت الشقيقة مطلقاً . وهذا حيث كان الحال  
كما ذكر في السؤال . والله تعالى أعلم .

---

(\*) المتن : فضيلة الشيخ عبد الرحمن لراصة ، من ٢٥ م ١٩٢٤ ص ٢٩ التاريخ  
٢٨ جمادى الأولى ١٣٤٣ هـ ٢٥ ديسمبر ١٩٢٤ م

## الموضوع

### (١٤٧) متجدد نفقة الزوجة

#### المبدأ

١ - متجدد النفقة قبل الوفاة حق للزوجة ويورث عنها شرعاً ويوزع على ورثتها حسب أنصبتهم في التركة عملاً بالمادة ١ من القانون ٢٥ سنة ١٩٢٠ التي تقضى بأن نفقة الزوجة واجبة ولا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء .

٢ - تسقط نفقتها من تاريخ وفاتها .

سئل :

بخطاب المحافظة رقم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ نمرة ٢٤٠٤ ورقم ٢٣ سنة ١٩٢٥ نمرة ٢٧٠٤ صورتهما (الأول) الحرمة سيدة عبد الحليم إسماعيل من ناحية زرنينخ مركز إسنا توفيت في ٢٤ يولية سنة ١٩٢٥ ويستحق لها نفقة عن شهور مايو ويونيو ويوليو وأغسطس سنة ١٩٢٥ بموجب أربع أذونات الصرف ضمن موفقاته الواردة بكتاب مديرية قنا رقم ٩٨ وبناء عليه اقتضى توقيمه لفضيلتك بأمل التكرم بالإفادة عن تصرف إليه النفقة سواء كان لورثتها أم المخصوصة منه النفقة ( صورة الثاني ) ودأ على المكتبة نمرة ٢٥ رقم ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ تفيد بأن النفقة الخاصة بالحرمة السيدة عبد الحليم هي نفقة زوجية .

---

(\*) المتى : فضيلة الشيخ عبد الرحمن ترامة من ٢٧ م ٢٤٤ الدريج ١٠ جلدى الآخرة  
١٢٤٤ م ٢٨ ديسمبر ١٩٢٥ م .

أجاب :

اطلعنا على خطابي المحافظة رقم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ نمرة ٢٤٠٤ ورقم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٥ نمرة ٢٧٠٤ المطلوب بهما الإفادة عن تصرف إليه نفقة الزوجية المستحقة للحرمة سيدة عبد الحليم إسماعيل عن شهر مايو ويونيو ويوليو وأغسطس سنة ١٩٢٥ التي توفيت بتاريخ ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٥ هل لورثها أم للمخصوم منه النفقة - ونفيد أن النفقة الواجبة للزوجة المذكورة لغاية تاريخ وفاتها ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٥ هي حق لها فيرد لورثها ويسلم إليهم حسب أنصبتهم الشرعية عملاً بالمادة ( ١ ) من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٠ من أن النفقة الواجبة للزوجة لا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء وهو الذي عليه عمل المحاكم اليوم أما المدة من ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٥ وما بعده فلا تستحق الزوجة فيها نفقة لوفاها فيرد مبلغ هذه المدة للمخصوم منه والأوراق عائدة من طيه كما ورد وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

تعليق :

صارت هذه الفتوى مطابقة للقانون المذكور بعد أن كانت المحاكم والفتاوى تجري على نصوص المذهب الحنفي القاضي بسقوط النفقة مطلقاً بالموت .



## الموضوع

(١٤٨) نفقة الأولاد على أبيهم بحسب العرف

### المبادئ

- ١ - يجب على الأب القيام بجميع ما يحتاج إليه بنته من نفقة طعام وكسوة بحسب العرف لامثالها على مثله كما يجب عليه نفقة العلاج والنواء والمسكن الصحي للفقح حاجتها إذا كانت محتاجة لذلك .
- ٢ - ليس لحال البنت مع وجود أمها الرجوع على أبيها بما أنفقته وينفقه على البنت ما لم يأذن الأب بالإففاق .

سئل :

امراة لها بنت من مطلقتها وهي في حضانتها ولها نفقة مقررة على أبيها بحكم شرعي مقابل طعام وكسوة البنت ولكن البنت مرضت ويلزمها ثمن النواء وأجرة الأطباء ومصاريف العلاج لأنها بحالة خطيرة تستدعي ذلك . ولكن أبوها امتنع عن ذلك من دفع تكاليف العلاج والنواء رغم أنه موسر وأن أمها فقيرة واضطر حال البنت للإففاق عليها .

فهل يلزم الأب بنفقة العلاج والنواء علاوة على نفقة الطعام والكسوة أولا ؟

وهل لحال أن يرجع على الأب فيما أنفقته نظير العلاج والنواء . ؟

---

(ج) الملقى : مضية الشيخ عبد المجيد سليم من ٢٢ م ١٤ ص ٨ للتاريخ أول رجب ١٣٤٧ هـ  
١٣ ديسمبر ١٩٢٨ .

أجاب :

نفيد أولا : بأنه يجب على الأب القيام بجميع ما يحتاج إليه البنت من نفقة طعام وكسوة وغير ذلك بحسب المعروف لأمثالها على مثله .  
وإذن تجب عليه نفقة العلاج والدواء والمسكن الصحي لدفع حاجتها إذا كانت محتاجة إلى ذلك وثانيا : ليس لحالها الرجوع على أبيها بما أنفقه وينفقه على البنت المذكورة في سبيل ذلك ما لم يأذن الأب بالإففاق في هذا السبيل فيرجع عليه كما هو مقتضى قواعد الفقهاء والله أعلم .



## الموضوع

(١٤٩) الزيادة في نفقة الأولاد على الأم الموصرة ولها الرجوع

### المبدأ

نفقة الأولاد واجبة على الأب وحده وتلزم الأم بما لم يقدر عليه الأب من نفقة الأولاد حسب المعروف لأمتلهم على أن تكون ديناً لها ترجع بها على الأب إذا أيسر لأنها أولى بالتحمل من سائر الأقارب

مثل :

رجل محدود الدخل وله زوجة موصرة رزق منها بأولاد يتعلمون بالمدارس ودخل والدهم لا يكفي مصاريف تعليمهم بالإضافة إلى مصاريف زوجته من مرضعة وأجر خادم فهل تلزم الزوجة شرعاً بالنفقة الزائدة ؟

أجاب :

إذا كان الأمر كما ذكر بالسؤال فلا يجب على الأم شيء من نفقة الأولاد بل النفقة كلها واجبة على الأب . نعم تلزم الأم بما لم يقدر عليه الأب من نفقة الأولاد حسب المعروف لأمتلهم على أن يكون ديناً لها ترجع به على الأب إذا أيسر وهي أولى بالتحمل من سائر الأقارب والله أعلم .

---

(\*) الفتى : مخيلة الشيخ عبد المجيد سليم من ٢٢ م ٢٠ ص ٦٢ التاريخ ١٤ شوال ١٣٤٧ م ٢٥ مارس ١٩٢٩ م .

## الموضوع

(١٥٠) أولوية في نفقة

### المبادئ

١ - نفقة الزوجة مقدمة على نفقة الأولاد .

٢ - نفقة الأولاد الصغار مقدمة على نفقة الأولاد الكبار .

سئل :

رجل تقرر عليه نفقة زوجية لزوجته وأولادها منه بحكم نهائي وتنفذ بها على ربع مرتبه وبعد ذلك تقرر عليه نفقة أخرى صلحاً لبنتيه البالغتين من زوجة سابقة فحجزت اليقتان على ربع مرتبه أيضاً وأوقف الصرف للطرفين لعدم كفاية ربع المرتب لتنفيذ الحكيم معاً . فهل الزوجة وأولادها الصغار أحق وأفضل من بنتيه الكبيرتين الموسرتين وهل تكون نفقة الزوجة مقدمة على أولادها ؟

أجاب :

نفيد أولاً : بأننا لم نجد في كتب فقهاء الحنفية نصاً صريحاً بأولوية نفقة الزوجة على نفقة الأولاد عند ضيق مال الزوج عنهما ولكن جرى بعض المفتين على تقديم نفقة الزوجة في هذه الحالة على نفقة الأولاد ومنهم المخفون له أستاذنا الإمام الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية سابقاً فقد أفتى بتاريخ ٢٤ شعبان سنة ١٣٢١ تحت ٢٠٢ فتاوى بذلك إستنتاجاً مما قاله الفقهاء فقد قال إن نفقة الزوجة تجب بالعقد وهي

(م) الفتى : مفيدة الشيخ عبد المجيد سليم من ٢٥ م ٢٢٢ من ١٢٤ التاريخ ١٦ رجب ١٣٤٩ هـ ٧ ديسمبر ١٩٢٠ م .



ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول ويجبس الزوج عليها متى كانت  
 بالقضاء أو الرضا ولا تسقط بعد ذلك بمضى المدة على ما عليه العمل  
 لأنها جزء الاحتباس ولذلك تجب لها على الزوج ولو كانت غنية  
 إلى أن قال ومنه يتبين أن منزلة نفقة الزوجة أرقى من منزلة نفقة  
 الابن اه وما أفق به الأستاذ الإمام وغيره من المفتين موافق لما نص  
 عليه في غير ملهه علمائنا الحنفية فينبغي الأخذ بهذا في هذه الحالة .  
 وثانيا : أن نفقة الأولاد الصغار مقدمة على نفقة الأولاد الكبار كما  
 تفيده عبارة قاضيهخان في فتاواه ونصها ( رجل به زمانة أو به علة  
 لا يدر على الحرفة وله ابنة كبيرة فقيرة لا يجبر على نفقتها ويجبر على  
 نفقة الأولاد الصغار ) اه . ومن هذا كله يتبين أنه بعد استيفاء الزوجة  
 لنفقتها تقدم نفقة الأولاد الصغار فيما يفضل ثم إن فضل منه شيء  
 يكون للبنتين الكبيرتين إذا كانتا فقيرتين وإلا فلا تجب نفقتهما على  
 والدهما . وهذا حيث كان الحال كما ذكر بالسؤال والله أعلم .



**الموضوع**  
**(١٥١) تعهد بمعاش**  
**المبدأ**

لا يلزم الورثة بسداد ما تعهد به مورثهم من معاش لولادته .

سئل :

كتب شخص تعهداً مع أخ له بأن يعطيا والديهما عشرين جنيهاً  
مصرياً معاشاً لها حتى وفاتها ثم توفي أحدهما قبلها فهل ينفذ هذا التعهد  
على ورثة الابن المتوفى أم لا ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفید بأن هذا التعهد لا ینفذ علی الورثة  
فما ورثوه عن مورثهم حیث كان الحال كما ذکر بالسؤال والله سبحانه  
وتعالى أعلم .

---

(ج) الفتی : نقیلة الشیخ عبد المجید مسلم من ٣٦ م ٢٢٢ من ١٢٧ التاريخ ٣ شعبان  
١٢٥٠ ١٣٥ هـ جمادی الاول ١٣٦١

## الموضوع

(١٥٢) انفاق الرجل على زوجته مبررى لثمنه

### المبدأ

ليس للزوجة أن ترجع على زوجها بالمفروض في المدة التي أنفق فيها عليها ومن باب أولى ليس لها الرجوع بالمفروض لأولادها في المدة التي أنفق فيها على الأولاد .

مثل :

رجل على وفاق مع زوجته ومقيم معها هي وأولادها في معيشة واحدة . تواتأ معها واستصدرت حكماً عليه بالنفقة ولا تزال تقيم معه ويتولى الإنفاق عليها مما جميعه هي وأولادها منه .

فهل لها رغم إنفاقه عليها وعلى أولادها أن تطالبه بما هو مفروض لها بالحكم المذكور في المدة التي أنفق عليها فيها أو ليس لها الحق في ذلك . ؟  
أجاب :

نفيد بأنه قد جاء في جامع الفصولين في الفصل العشرين في دعوى النكاح والمهر والنفقة ما نصه ( لو فرضها ( يعنى النفقة ) القاضى وأخطبها وأكلت في بيت زوجها بلا إذنه يرجع عليها لا لو أكلت في بيته بإباحته ) اهـ . وعلق على ذلك الخیر الرملى في حاشيته عليه بما نصه ( وفي الجواهر رجل فرض عليه نفقة امرأته بعد ما خرجت من الدار فكتبت عليه قدر النفقة ثم رجعت المرأة إلى بيته والزوج أطعمها بالخبز والإدام على

---

(\*) المتن : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم ص ٢٨ م ٢٢٢ ص ١٧٧ للتدريج جنادى  
الآخرة ١٣٥٢ هـ .

ما كان المعهود قبل الفرض من غير أن تتكلم بشئ فقد سقط الفرض عنه بالإطعام لأن الحاكم إنما فرض ما كان واجباً عليه فإذا أطعمها ما هو الواجب عليه لا تستحق شيئاً آخر اهـ . فتأمل مع ما هنا ويمكن أن يقال في الفرع المذكور هنا لما عجل لها تحمل لإباحته على التبرع المحض لاستيفائها حقها بالدرهم وفرع الجواهر لما لم يعجل لها كانت مستولية بالإطعام وإليه يشير قوله لا تستحق شيئاً آخر تنبه ( انتهت عبارة التخير الرمل . ومن هنا يعلم أنه ليس للزوجة المذكورة أن ترجع على زوجها بالمفروض في المدة التي أنفق فيها عليها ولذا كان ليس لها الرجوع بالمفروض لها فن باب أولى ليس لها الرجوع بالمفروض لأولادها عن المدة المذكورة التي أنفق فيها على الأولاد أيضاً . هنا ما ظهر لنا حيث كان الحال كما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(١٥٣) للزوجة المحكوم لها بالنفقة الإقامة معه في منزل الزوجية

## المبادئ

- ١ - فرض النفقة للزوجة وللأولاد ليس بمانع من إقامة الزوجة في بيت الزوج بل يجب عليها أن تقيم في منزله متى كان شرعياً .
- ٢ - مجرد إقامة الزوجة في منزل الزوج من غير أن تصطلح معه على الأكل تمويئاً وبلون أن ينفق عليها وعلى الأولاد النفقة الواجبة عليه شرعاً ليس مسقطاً لحقها في النفقة المقررة .

مثل :

صدر حكم نفقة لزوجة وأولادها على زوجها - فهل هناك مانع من إقامتها في منزل الزوج ؟ وهل هذا مسقط لحقها في النفقة ؟

أجاب :

نفيد أولاً - أن فرض النفقة للزوجة وللأولاد على الزوج ليس بمانع من إقامة الزوجة في بيت الزوج بل يجب عليها أن تطيعه في منزله عند مطالبتها إياها بذلك متى كانت قد استوفت معجل مهرها وكان المسكن شرعياً . وثانياً - أن مجرد إقامتها في منزله من غير أن تصطلح معه على الأكل تمويئاً وبلون أن ينفق عليها وعلى الأولاد النفقة الواجبة عليه شرعاً ليس مسقطاً لحقها في النفقة المقررة لها وللأولاد بالحكم المذكور أما إذا اصطلحت معه على الأكل تمويئاً فقد سقط القرض بهذا الصلح وإذا أنفق عليها وعلى الأولاد النفقة الواجبة عليه من غير صلح على الأكل تمويئاً فلا حق لها ولأولادها في المقروض عن المدة التي أنفق فيها عليها وعلى الأولاد . هذا ما ظهر لنا من نصوص الفقهاء . والله تعالى أعلم .

(هـ) المدنى : الشيخ عبد المجيد سليم م ٢٨ م ٢٢٩ من ١٨١ التاريخ ١٠ جدى الآخرة ١٢٥٢ هـ ٣٠ سبتمبر ١٩٣٢ .

## الموضوع

(١٥٤) نفقة الزوجة مقدمة على سائر الديون

## المبدأ

الإلتفاق على زوجة المديون من ماله مقدم على حق الدائنين لأنه من حوائجه الأصلية .

سئل :

رجل حكم عليه شرعاً بنفقة لزوجته وهو مديون بدين مدني لآخرين فهل نفقتها مقدمة على غيرها من أصحاب الديون أم ماذا يكون الحكم الشرعي ؟

أجاب :

نفيد بأنه جاء في صحيفة ٢٠٠ من الجزء الخامس من شرح الزيلعي ما نصه : وينفق على المدين المحجور وعلى زوجته وأولاده الصغار وذوى أرحامه من ماله لأن حاجته الأصلية مقدمة على حق الغرماء ٨١ ومن هذا يعلم أن الإلتفاق على زوجة المديون من ماله مقدم على حق الدائنين لأن الإلتفاق على زوجته من حوائجه الأصلية المقلمة على حقهم والله تعالى أعلم .

---

(هـ) المتن : عطيلة الشيخ عبد المجيد سليم ص ٢٨ م ٤٤٧ ص ٢٥٥ التاريخ ٢٧ رجب ١٢٥٢ هـ ١٦ نوفمبر ١٩٣٢ م .

## الموضوع (١٥٥) نفقة أقارب

### المبدأ

لا تجب نفقة الأقارب إلا على الذى يملك نصيباً فاضلاً عن نفقته  
ونفقة عياله وسائر حوائجه الأصلية أو كان ذا كسب يزيد على نفقته  
ونفقة عياله .

مثل :

التمس شخص الإعفاء من القرعة العسكرية بصفته المنفق على أخته  
شقيقة البكر فى حين أن لها أخاً أكبر من والدها ( غير شقيق )

فهل فى حالة تجنيد الأخ الشقيق يكلف أخوها من والدها بالإلتفاق  
عليها ؟

أجاب :

نفيد بأنه فى حالة تجنيد الأخ الشقيق وفقره تجب نفقة أخته الشقيقة  
على أخيها لأبيها إذا كان موسراً بأن كان مالكاً لنصيب ( أى مائتى  
درهم أو ما قيمته ذلك وقلتر مائتا درهم بمبلغ ٧ م ٤٤٥ ق )  
فاضل عن نفقته ونفقة عياله وسائر حوائجه الأصلية أو كان ذا كسب  
يزيد على نفقته ونفقة عياله فإنه يعتبر موسراً بما فضل من كسبه عن  
نفقته ونفقة عياله . أما إذا لم يكن موسراً بأن لم يكن مالكاً لنصيب  
المذكور ولم يكن ذا كسب فاضل عن نفقته . ونفقة عياله فلا تجب  
عليه نفقة أخته لأبيه لفقره حينئذ . وهذا حيث كان الحال كما ذكر  
ولم يكن لها قريب موسر تجب نفقتها عليه قبل الأخ لأب شرعاً والله أعلم .

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم م ٢٨ م ٦١٤ ص ٢٥٧ التاريخ ٢٨ رمضان  
١٣٥٢ هـ يناير ١٩٣٤ م .

## الموضوع

### (١٥٦) نفقة الجدة

#### المبادئ

١ - إذا كانت الجدة فقيرة وخالية من الأزواج كانت نفقتها على من كان موسراً من أولادها مطلقاً ولو كان يساره بما يفضل عن نفقته ونفقة عياله .

٢ - إذا لم يكن هناك من أولادها من تجب عليه نفقتها كان الملزم بنفقتها من كان موسراً من أولاد أولادها ولو كان يساره بما يفضل عن نفقته ونفقة عياله .

٣ - إذا لم يكن لها أولاد ولا أولاد أولاد تجب نفقتها عليهم كانت نفقتها واجبة على من كان موسراً من إخوتها ولو بقاضل كسبه كذلك

مثل :

من مدير القرعة بالآتي :

بالإشارة إلى ما جاء بكتاب محكمة الاسكتلرية الابتدائية الشرعية رقم ٢٠٠٩ المبلغ لنا بكتاب مجلس قرعة البحيرة رقم ٨٧٠ بتاريخ ١٦ الجاري ضمن الأوراق طيه ٥٩ عدد نوجو التكرم بإفادتنا عن أيهم أحق في الإنفاق على الجدة هل الأبناء أو أبناء الأبناء أم الأخوة . وذلك للنظر في موضوع النشر المذكور بعاليه وهو عهد العزيز أنور عهد الهادي على

---

(ب) الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم من ٤١ م ٢٠٥ التاريخ ١٧ شبين ١٣٥٤ هـ  
١٤ نوفمبر ١٩٣٥ م



أجاب :

اطلعنا على خطاب سعادتكم المؤرخ ٢٠-١٠-١٩٣٥ رقم ٧٦؛ وما معه من الأوراق ونفيد بأنه إذا كانت الجدة المذكورة فقيرة وغير متزوجة كان الملزم بنفقها من كان موسرا من أولادها مطلقاً ذكراً كان الموسر أو أنثى ولو كان يساره بما يفضل من كسبه عن نفقته ونفقة عياله . فإن لم يكن أحد من أولادها موسرا ولو بفاضل الكسب كان الملزم بنفقها من كان موسرا من أولاد أولادها ولو كان يساره بما يفضل من كسبه عن نفقته ونفقة عياله . فإن لم يكن أحد من أولادها ولا أولاد أولادها موسرا ولو بفاضل كسبه كان الملزم بنفقها من كان موسرا من أخوتها ولو بفاضل كسبه . وبهذا علم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .



## الموضوع

(١٥٧) إحالة دين النفقة

### المبادئ

١ - لابد من رضا المحال عليه بالإحالة لأن معنى الحوالة أنها إلزام بالدين ولا إلزام بلا التزام .

٢ - ما قاله فقهاء الحنفية من جواز ذلك بلا رضا من المحال عليه في نصوص دين النفقة ظاهره إذا كانت النفقة المحكوم بها قد أذن باستدانتها من القاضى أو من المحكوم عليه .

٣ - للمحكوم لها بنفقة الأقارب أن تحيل الدائن على المحكوم عليه بمعنى التوكيل فقط في قبض مالها من المحكوم عليه بشرط أن تكون النفقة لم تسقط بسقط ما .

سئل :

استصغرنت أخت حكما بنفقة شهرية على أخيها وأذنت لها بالحكمة بالاستدانة . وكانت قد استدانت قبل صلور الحكم بدون إذن القاضى ولا بإذن المحكوم عليه : وبعد صلور الحكم أحالت دائنها على أخيها المحكوم ضده بالنفقة ضماناً للدين . ولم يرض الأخ بهذه الحوالة مدعياً أن الاستدانة بدون إذن القاضى أو من المحال عليه لها الحكم الشرعى في هذا .

---

(\*) المتن : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم م ٤١ م ٥١٦ التاريخ ٨ المحرم ١٣٥٥ هـ  
٣١ مارس ١٩٣٦ م .

### أجابه :

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده . اطلعنا على هذا السؤال . ونفيد بأن الحوالة التي موجبها شرعاً سقوط الدين والمطالبة من المحيل لا بد فيها من رضا المحال عليه لأنها إلزام الدين ولا لزوم بلا إلزام فلان قيل إنه نص الفقهاء على أنه إذا استندت الزوجة النفقة بأمر القاضي فلها أن تحيل على الزوج بلا رضاه . بل قالوا إن لصاحب الدين أن يأخذ دينه من الزوج أو من المرأة ومقتضى هذا أن للأخت في حالتنا هذه أن تحيل بما استندتته على أخيها بنون رضاه وأن للدائن أن يأخذ دينه منها أو من أخيها .

قلنا إن الظاهر من قول الفقهاء إنما هو فيما استدين بإذن القاضي لا فيما استدين بغير إذنه والحلاصة أنه في حالتنا لا بد من رضاه الأخ بهذه الحوالة حتى تكون حوالة صحيحة مستتبعة لموجبها نعم للأخت أن تحيل دائئها على أخيها بمقتضى توكيلها إياه وتسلطها في قبض مالها على أخيها من النفقة المحكوم بها إذا لم تسقط بمسقط . هذا ما ظهر لنا حيث كان المحال كما ذكر بالسؤال والله سبحانه وتعالى أعلم .



## الموضوع

(١٥٨) لا تجب نفقة الأقارب إلا لدى رحم محرم

## المبدأ

نفقة الأقارب لا تجب بسبب القرابة فقط إلا لدى الرحم المحرم .

سئل :

هل تجب على الإنسان النفقة شرعاً لابن خاله أو بنت خاله إذا كان

معسراً ؟

أجاب :

لا تجب النفقة شرعاً على الإنسان لابن خاله ولا لبنت خاله بسبب  
القرابة لأن كلا منهما وإن كان ذا رحم فهو غير محرم ونفقة القريب  
لا تجب بسبب القرابة إلا لدى الرحم المحرم والله أعلم .

## الموضوع

(١٥٩) رجوع بنفقة

### المبدأ

من حكم عليه بنفقة فلنفسها للمحكوم له لا على وجه الهبة ثم  
تبين أن هذا كان بناء على سبب غير صحيح كأن كان المحكوم له موسراً  
بماله فإن من حق المحكوم عليه الرجوع على المحكوم له بما دفع إليه  
من مال .

سئل :

ما قولكم دام فضلكم في رجل حكم عليه بنفقة وكسوة وأجرة  
حضانة لإخوته من أبيه في سنة ١٩١٨ واستمر يؤدي هذه النفقة إلى  
والدتهم المحكوم لها إلى سنة ١٩٣١ ثم رفعت عليه دعوى مدنية من بعض  
هؤلاء الأولاد وأمهم عن نفسها وبصفتها وصية على باقي أولادها بالمطالبة  
بتثبيت ملكيتهم إلى ١٠ ط - ٢٧ ونصف منزل باعتبار أن هذا النصيب  
تركة لهم بعد والدهم مورثهم واستلوا في دعواهم إلى إقرار صادر من  
المحكوم عليه بالنفقة إلى والدهم المذكور بملكيتهم لأطيان ومنزل وفعلاً  
حكمت لهم المحكمة الأهلية بملكيتهم لهذا القدر وحكمت لهم أيضاً ببيع  
الأطيان ابتداء من تاريخ وفاة المورث في سنة ١٩١٨ لغاية رفع الدعوى  
المدنية في سنة ١٩٣١ وأن هذا الأخ المحكوم عليه بالنفقة لأخوته لأبيه  
ما كان يعلم أن هذا الإقرار يؤدي معنى ملكية أبيه المورث شيئاً بل دليل  
أنه كان يتنازع في صحة هذا الإقرار لهذا المعنى إلى آخر درجة من درجات

(ج) المتن : نسخة الشيخ عبد المجيد سليم من ٤٢ م ٤١٨ التاريخ ٢٤ رجب ١٣٥٥ هـ

١٠ أكتوبر ١٩٣٦ م .

التقاضى بالحاكم الأهلية . فهل يجوز لأخيهم الذى حكم عليه بالنفقة وأداها لم على اعتبار أنهم كانوا فقراء وليس لهم مال ظاهر أن يرجع عليهم بما آذاه لهم من النفقة أو أن يحتسب ذلك مما حكم لهم به من الربيع حيث حكم لهم ببيع الأتيان عن المدة التى كان يؤدى فيها النفقة وحيث ثبت لهم مال فى المدة التى كانوا يتقاضون فيها النفقة أو لا يجوز له الرجوع أو الاحتساب من الربيع . أفنونا فى ذلك ولفضيلتكم من الله الأجر والثواب .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد بأنه قد جاء فى تنقيح الحامدية عن شرح النظم الوهبانى لشيخ الإسلام عبد البر أن لمن دفع شيئاً ليس بواجب عليه استرداده . إلا إذا دفعه على وجه الهبة واستهلكه القابض وقد بنوا على هذه القاعدة أنه لو دفع لزوجته نفقة لا تستحقها لنشوز أو غيره له الرجوع عليها كما اختاروا بناء على هذه القاعدة أنه لو دفع ناظر الوقف الربيع للمستحقين مع وجود العمارة الضرورية ضمن بلوكة الوقف ما دفعه لم وكان له الرجوع على المستحقين بما دفعه لم . وجاء فى حاشية ابن عابدين على البحر بصفحة ٢٣٦ من الجزء الخامس عن جامع الفصولين فى الفصل الثالث والثلاثين فى بيان الغصب ما نصه « أودعه ثياباً فجعل المودع ثوبه فيها ثم طلب الوديعة ربه فدفعت الكل إليه فرب الوديعة يضمن ثوب المودع أو من أخذ شيئاً على أنه له ولم يكن له ضمنه » انتهى وجاء فى حاشية اليربى على الأشباه والنظائر تعليقاً على ما قاله صاحب الأشباه فى كتاب الوقف من قوله « وإذا قبلنا بتضمين الناظر إذا صرف لم - أى لمستحق الوقف - مع الحاجة إلى التعمير هل يرجع عليهم بما دفعه لكونهم قبضوا مالا يستحقون أولاً لم أره الآن صريحاً » ما نصه « أقول ذكر فى الملتقطات فرعاً يشمل ذلك حيث . قال رجل قال لآخر لى عليك ألف درهم فقال له إن حلفت أن لك على ألف درهم أديت لك فحلف فأدى بناء على هذا الشرط له أن

يسترده لأنه شرط باطل والأداء بناء عليه والبناء على الباطل باطل وإن أدى بناء على سبب صحيح ليس له أن يسترده لأنه إذن بني على سبب ثابت انتهى أقول فلا ريب أن دفعه مع الاحتياج إلى العارة ليس السبب فيه بصحيح فله الرجوع والله أعلم » انتهى ومقتضى هذه القواعد أن المحكوم عليه بالنفقة التي دفعها للمحكوم لم أو لوصيه لا على وجه الهبة والتي أخذها القصر بواسطة وصيه على أنها لم بناء على سبب غير صحيح إذ كان لم مال فلا تجب نفقتهم شرعاً على أخيه المحكوم عليه . مقتضى هذه القواعد أن يكون للمحكوم عليه حق الرجوع بمادفعه من النفقة على المحكوم لم بها . هذا ما ظهر لنا أخذاً من القواعد السابقة وإن لم نجد منه منصوصاً بخصوصه حيث كان الحال كما ذكر بالسؤال .

والله سبحانه وتعالى أعلم .



## الموضوع

(١٦٠) تأخذ الأم ما يفي بنفقتها من مال ابنها القاصر

## المبدأ

الأم الفقيرة أن تأخذ من مال ابنها ما يفي بنفقتها بلا قضاء ولا رضاء

سئل :

عينت سيدة وصية على ابنها القاصر البالغ من العمر إثني عشر عاماً وله مال كثير وموسر غني وقد ضم إلى عمه . وهذه السيدة فقيرة لا ملك لها وخالية من الأزواج وعدتهم ولا كسب لها وتريد أن تنفق على نفسها من مال ابنها المذكور لعدم وجود من يتفق عليها سواه فهل يجوز لها أخذ النفقة عليه من ماله .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد بأن لهذه المرأة أن تأخذ من مال ابنها ما يكفي لنفقتها فقد جاء في البحر بصفحة ٢٣٣ من الجزء الرابع نقلاً عن اللخيرة أن نفقة الوالدين والمولودين والزوجة واجبة قبل القضاء حتى إذا ظفر أحد من هؤلاء بحبس حقهم كان له الأخذ بغير قضاء ولا رضاء . وبهذا علم الجواب عن السؤال إذا كان الحال كما ذكر به والله أعلم .

---

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم م ٤٢ م ١٨٠ التاريخ ٢٤ ربيع الثاني ١٣٥٦ هـ ٢ يوليو ١٩٣٧ م .



**الموضوع**  
**(١٦١) نفقة أقارب**  
**المجدي**

١ - لا تستحق الأخت نفقة على أخيها مادام لها فرع موسر وتكون نفقتها على فرعها الموسر .

٢ - إذا استصدرت على أخيها حكماً بالنفقة كان باطلاً ويطل المتجمد به ولو كانت مأذونة بالاستدانة واستدانت بالفعل لأنه على فرض أنه لو قام بتنفيذ الحكم بالسداد فله أن يسترد مادفع لأنه دفع دون حق شرعي .

٣ - إذا استدانت بالفعل فللدائن أن يسترد منها ما دفعه إليها .

سئل :

حصلت امرأة على حكم نفقة لها على أخيها وأذن لها بالاستدانة ثم رفع ضدها دعوى كف عن مطالبتها . لأن بنتها موسرة وقد حكم له بالكف ضد أخته ولم يسند الحكم إلى المتجمد السابق فهل تستحق المرأة المذكورة أم لا ؟

أجاب :

اطلعنا على السؤال وعلى صورة غير رسمية من حكم محكمة استئناف مصر الشرعية الصادر في ٢٦ مايو ١٩٣٧ الذي تبين منه أن وكيل السائلة قرر أن يسار بنتها سابق على حكم النفقة ونفي أن السائلة لا تستحق

---

(\*) المصنف : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم ص ٤٤ م ٢١١ الفلرخ ٢٥ شعبان ١٣٥٦ هـ  
٣٠ أكتوبر ١٩٣٧ م .

قبل أخيه المحكوم عليه شيئاً من متجمد النفقة لأن نفقتها واجبة على ابنتها فوقع الحكم بالنفقة على أخيه باطلاً فلا تستحق بسببه شيئاً في النفقة وقد بينا في حادثة أخرى أى في دفع نفقة بناء على حكم تين أنه غير صحيح لعدم وجوب النفقة على المحكوم عليه فله أن يستردها لقاعدة أن من دفع شيئاً ليس بواجب عليه فله استرداده إلا إذا دفعه على وجه الهبة واستهلكه القايض فإذا كان للمحكوم عليه أن يسترد ما دفع بالفعل للمحكوم له فلائذ لا يستحق المحكوم له (مع عدم الدفع) على المحكوم عليه شيئاً أولى . ومن أراد زيادة البيان فليرجع إلى فتوانا الصلابة بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٣٦ وبما ذكر علم الجواب عن السؤال حيث كان الحال . كما ذكر والله أعلم .



## الموضوع

(١٦٢) ثمن الدواء وأجرة الطبيب من نفقة القريب على قريبه

## المبدأ

١ - يجب أجر الطبيب و ثمن الدواء على من يجب عليه نفقة القريب  
الفقير فيجب على العم الموسر نفقة ابن أخيه الفقير بما في ذلك أجرة  
الطبيب و ثمن الدواء .

مثل :

رجل فقير صلب له حكم بالنفقة على عمه الشقيق الموسر يسأراً  
زائلاً . وقد طرأ عليه مرض يستلزم عرضه على الأطباء لمعالجته من  
هذا المرض . فهل يلزم العم الشقيق الموسر شرعاً بمصاريف العلاج  
وأجرة الأطباء الذين يعالجون ابن أخيه الشقيق الفقير المريض . ما حكم  
الشرع الشريف في ذلك .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفید أنه قد جاء في رد المحتار على الدر  
المختار عند قول الشارح في باب النفقة وتجب النفقة بأنواعها على الحر  
لطفه ما نصه « ولم أر من ذكر هنا أجرة الطبيب و ثمن الأدوية وإنما  
ذكروا عدم الوجوب للزوجة .. نعم صرحوا بأن الأب إذا كان مريضاً  
أو به زمانه يحتاج للخدمة فعلى ابنه خادمه وكذلك الابن » ا هـ . وقد كتب  
المرحوم الشيخ الرافعي في تقريره على قوله « ولم أر من ذكر هنا أجرة  
الطبيب إلخ » ما نصه « عدم الوجوب ظاهر فإن المريض لا تجب عليه  
مداواة نفسه مع غناه فبالأولى أن لا تجب على غيره وقد عللوا وجوب

(ج) المتن : تدفيع الشيخ عبد المجيد سليم ص ٤٤ م ٤٠٧ التلخيص ص ٥ من ذي القعدة  
١٣٥٦ هـ ٨ يناير ١٩٣٨ م .

النفقة عليه بأنه جزؤه فصار كنفسه ١١ فقد استظهر الشيخ الرافعي أنه لا تجب أجرة الطبيب ولا ثمن الأدوية للطفل على والده فيكون عدم وجوب هذا على العم الموسر من باب أولى . ولكن ما استظهره فيه نظر إذ قد نص الفقهاء في باب صدقة الفطر على أنه تجب على الأب صدقة الفطر عن نفسه وعن طفله الفقير وعن ابنه الكبير المجنون لتحقق السبب وهو رأس بمونة ويلى عليه ونصوا على أنه يلزم أن تكون المونة الواجبة كاملة مطلقة ومن أجل ذلك لا تجب على الزوج صدقة الفطر عن الزوجة لأنها ضرورية لأجل انتظام مصالح الزواج . ولهذا لا يجب عليه غير الرواتب نحو الأدوية . وظاهر من هذا أن المونة الواجبة على الأب لطفله مونة كاملة مطلقة فيجب عليه غير الرواتب نحو الأدوية وإلا لما وجب عليه صدقة الفطر عنه إذا كان فقيرا . وإذن تكون النفقة الواجبة لطفله داخلا فيها أجرة الطبيب و ثمن الأدوية . والواجب على الأب لطفله واجب على العم الموسر . وما قاله المرحوم الشيخ الرافعي من استلزام عدم وجوب مداواة الإنسان نفسه لعدم وجوب مداواة من تلزمه نفقته عليه موضع نظر تظهر بالتأمل ، ولذلك جاء في فتوى لنا في نفقة ابنة على أبيها صادرة بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ما نصه « ونفيد أنه يجب على الأب القيام بجميع ما تحتاج إليه ابنته من نفقة طعام وكسوة وغير ذلك بحسب المعروف لأمثالها على مثله . وإذن تجب عليه نفقة العلاج والدواء والمسكن الصحي » ونقلنا في فتوى صادرة بتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣١ أن ابن عبد الحكم من المالكية ذهب إلى وجوب أجرة الطبيب والمداواة على الزوج لزوجته وهذا ما نميل إليه أخذنا بقواعد الحنفية السمحة . وخلاصة القول أن الذي يظهر لنا أنه يدخل في النفقة الواجبة على العم الموسر جميع ما تحتاج إليه من وجبت له عليه النفقة من طعام وأجرة طبيب و ثمن دواء . وغير ذلك كيف لا وقد تكون حاجة الإنسان المريض إلى أجرة الطبيب و ثمن الأدوية أشد من حاجته إلى خادم . هذا ما ظهر لنا وبه يعلم الجواب عن السؤال حيث كان الحال كما ذكر به . والله أعلم .

**الموضوع**  
**(١٦٣) نفقة صغير مخصوب**  
**المبدأ**

١ - إذا غصبت الأم الصغير من والده بعد ضمه إليه بحكم نهائي وبعد الحكم عليها بكف يدها عن الحضانة وعن مطالبة والده بالنفقة المحكوم بها عليه وأنفقت على الولد المذكور تكون متبرعة بما أنفقت ولا حق لها في الرجوع على والده بشئ.

ستل :

رجل تزوج امرأة وأنجب منها ولدين ثم طلقها وبقي الولدان في حضانتها وحكم على والدهما بالنفقة الشرعية . ولما تجاوزا سن الحضانة حصل الوالد على حكم ضد مطلقة بالكف عن مطالبة وعن حضانة الولدين ثم توصلت الأم إلى اغتصاب ولديها من أبيهما . وظلت تنفق عليهما بغير قضاء ولا رضاء . فهل لها أن تطالب والدهما بالنفقة التي أنفقتها عليهما من مآكل ومشرب إلخ .. أم أن هذا يعتبر تبرعاً منها لا يجوز لها المطالبة به ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال وعلى صورة رسمية من الحكم الصادر من محكمة الخليفة الشرعية في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥ بالكف عن المطالبة بالقرر للولدين الميئين به ونفد أنه إذا لم يكن للمطلقة المذكورة حق شرعاً في إمساك ولديها المذكورين وأخذتهما من والدهما بغير حق وأنفقت عليهما المدة المذكورة لم يكن لها شرعاً حق في الرجوع على والدهما بما أنفقت بل تعتبر في هذه الحالة متبرعة وبما ذكرنا علم الجواب عن السؤال حيث كان الحال كما ذكر به والله أعلم .

---

(\*) المتن : نفقة الشيخ عبد المجيد سليم من ٤٤ م ٥١٠ التاريخ ١٩ ذي الحجة ١٣٥٦ ٢٠ فبراير ١٩٣٨ م .

**الموضوع**  
**(١٦٤) نفقة أقارب**  
**المبادئ**

- ١ - يعتبر الشخص موسراً بكونه قادراً على الإنفاق على قريبه ولو بفاضل كسبه .
- ٢ - إذا اجتمع عم وعمّة موسران وجبت نفقة الولد على عمه دون عمته .

سئل :

شاب يبلغ من العمر ستة عشر عاماً طالب بالثانوى وسليم الجسم يمكنه أن يعمل نهاراً ويلتزم ليلاً . وهو فقير الحال . وله عم موسر يملك مائة فدان ولكن ريعها السنوى لا يكتفى لمصاريف زوجته وأولاده الذين ينفق عليهم فى المدارس . مما اضطره لبيع بعض أطيانه . وله عمّة شقيقة موسرة . فهل تكون نفقة هذا الولد فى كسبه أو على عمه لأبيه أو على عمته الشقيقة

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفید أن الممول عليه واللى جرى عليه العمل أن الشخص يعتبر موسراً فى باب نفقة الأقارب بكونه قادراً على الإنفاق

---

(ن) المتن : فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم من ٤٦ م ١٦٩ التاريخ ٢٦ شوال ١٣٥٦  
٢٦ نوفمبر ١٩٤٠ م .

على قريبه ولو بفاضل كسبه سواء أحل له أخذ الصدقة أم حرم عليه أخذها وحيثئذ يعتبر هذا المم الذي يملك مائة فدان موسرا بما يملك وإن كانت غلة هذه الأيطان لا تزيد عن نفقته ونفقة عياله وأن ابن الأخ المذكور يعتبر فقيرا عاجزا عن الكسب فتجب نفقته على هذا المم إذا كان لا يجد من يستأجره لو عمل أو كان يعير عن الكسب بطريق الأعمال والحرف التي لا تحتاج إلى تعلمه العلوم التي يتعلمها . وممى كان المم موسرا لا تجب النفقة على العمة وبهذا علم الجواب عن السؤال والله أعلم .



## الموضوع

(١٦٥) اختلاف الدين غير مانع من وجوب النفقة

## المبدأ

الاختلاف في الدين غير مانع من وجوب نفقة الفرع على أصله

سئل :

من أحمد حمدي قال ما قولكم في رجل قبطي أرثوذكسي محكوم له بنفقة على والدته القبطية الأرثوذكسية أيضاً ثم اعتنق الرجل المذكور الدين الإسلامي فهل يحرم من هذه النفقة أم لا ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفيد أن إسلام المحكوم له بالنفقة لا يسقط وجوبها له على والدته المسيحية لأن الاختلاف في الدين غير مانع بعد وجوب نفقة الفرع على أصله . وبهذا علم الجواب عن السؤال والله أعلم .

---

(ج) الفتى : لمجلة الشيخ عبد المجيد سليم م ٥٠ م ٦٧٨ الترخيص ٢ ص ١٣٦ هـ  
١٨ فبراير ١٩٤٢ م .



## الموضوع

### (١٦٦) نفقة زوجية ونشور

#### المبدأ

المعول عليه عند الحنفية أن النفقة عوض عن احتباس الزوجة في منزل زوجها حقيقة أو حكماً فإذا فات الاحتباس بسبب من جهة الزوج كان لها النفقة وإن كان لا من جهته فلا نفقة لها .

سئل :

امرأة من مصر تزوجت في الأراحمى الحجازية ثم حملت ثم مرضت وهي حامل وتعرضت لأخطار شديدة وقرر الأطباء ضرورة سفرها عاجلاً من تلك الديار لعدم وجود أطباء مختصين هناك حيث توجد الاستعدادات من أطباء أعصابيين ووسائل إسعاف بمصر مثلاً وذلك درعاً لما قد يحدث لها من ضرر وحفاظاً لها وإنقاذاً لحياتها وعدم تعرضها إلى التهلكة . فطلبت من زوجها الإذن لها بذلك فأبى وأصر على عدم سفرها ولكنها للضرورة الحتمية والسبب القهري والعذر الشرعى المراد إليه اضطرت غير باغية أن تلج وتنشئ في السفر ثم سافرت مع محرم من أهلها إلى مصر لأجل الوضع والعلاج والاستشفاء . فهل يصح لزوجها أن يعتبرها ناشزاً ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال : ونفيد أن المعول عليه في ملهب أبي حنيفة أن النفقة عوض عن احتباس الزوج لزوجته في منزله حقيقة أو تقليداً .

(ج) المتن : بميلة الشيخ عبد المجيد سليم من ٥٤ م ١٠٣ الطبعين ربيع الثاني ١٣٦٢ هـ  
مارس ١٩٤٤ م .

فإذا فات هذا الاحتباس بسبب من جهته كان لها النفقة لوجود الاحتباس  
تقديرا . أما إذا فات هذا الاحتباس لسبب ليس من جهته سواء كان لسبب  
من جهة الزوجة أم لا فلا نفقة لها حيثل لعلم وجود الاحتباس حقيقة  
ولاتقديرا . وبنوا على ذلك أن من سافرت إلى أداء فريضة الحج مع محرم لها  
بغير إذن زوجها فليس لها النفقة وإن كانت معلورة في السفر لأداء  
هذه الفريضة لقوات الاحتباس لسبب لا من قبل الزوج . وعلى هذا إذا  
سافرت السيدة المذكورة بالسؤال بغير إذن زوجها فليس لها النفقة  
عليه حتى تعود إلى مسكنه وإن كانت تعد معلورة في السفر إذا كان  
الحال كما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم .



## الموضوع

(١٦٧) تعجيل النفقة ثم الأكل تمويها

### المبادئ

١ - مجرد المعاشرة الزوجية لا يبطل حكم النفقة السابق ولكن يبطله التنازل عن الحكم ومن التنازل عنه الصلح معه على الأكل تمويها .

٢ - إذا لم تتنازل عن الحكم وثبت أن الزوج كان ينفق عليها مثل ما كان ينفق عليها قبل الفرض في مدة المعاشرة فليس لها الرجوع عليه بشئ من نفقة هذه المدة إذا لم تكن قد قبضت النفقة معجلة .

٣ - تعجيل النفقة عن مدة مستقبلية ثم الأكل من طعامه وإدامه فإن كان أكلها بلا إذنه في تلك المدة رجع عليها بقيمة ما تناولته وإن كان بإذنه فلا رجوع له بشئ .

سئل :

من رقية على عساف قالت : هل مجرد معاشرة الزوجة لزوجها يبطل نفقتها المقررة عليه بحكم شرعي من المحكمة الشرعية أم لا .

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ونفد أن مجرد معاشرة الزوجة لزوجها لا يبطل حكم النفقة كما أجبتنا السائلة في فتوى أخرى بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٨

---

(\*) المتن : بحيلة الشيخ عبد المجيد سليم م ٥٤ م ٢٤٥ التاريخ ٢٢ جمادى الآخرة ١٣٦٢ م ١٢ يولييه ١٩٤٤ م

ولأنما يطلعه تنازلها عن الحكم ومن التنازل عنه صلاحها معه على الأكل  
 تمويها . لكن إذا لم تتنازل عن الحكم وأنفق الزوج عليها مدة المعاشرة  
 على حسب ما كان معهودا بينهما قبل الفرض فليس لها أن ترجع بشئ من  
 النفقة عن هذه المدة التي أنفق عليها فيها وهذا إذا لم تقبض النفقة معجلا  
 أما إذا عجل لها النفقة عن مدة مستقبله فإن أكلت من طعامه وإدامه  
 في هذه المدة بلا إذن رجوع هو عليها بما تناولته وإن تناولت من طعامه  
 وإدامه بإذنه فليس له الرجوع عليها بشئ وهذا هو المأخوذ من جامع  
 الفصولين صفحة ١٩١ من الجزء الأول وحاشية الخیر الرملی عليها .  
 وبهذا علم الجواب عن السؤال حيث كان الحال كما ذكر به والله أعلم



من أحكام الحضارة



## الموضوع

### (١٦٨) انتقال الحاضنة بالصغير الى خارج الوطن

#### المبادئ

- ١ - الطلاق البائن لا يعقب الرجعة ولو صادفته على ذلك .
- ٢ - التصديق على بينونة الطلاق والوضع بعده موجب لانقضاء العدة به .
- ٣ - انتقال الحاضنة بالصغير من وطنها ومحل العقد عليها إلى جهة بعيدة تعتبر خارجة عن ضواحي وطنها الأول مسقط لحقها في نفقته وأجر حضائنه وإرضاعه . ولا تعتبر منتقلة إذا كان ذلك إلى بلد من ضواحي بلدها الأول .

مثل :

بإفادة من نائب محكمة دمياط مؤرخة سنة ١٣١٤ مضمونها أنه لحصول الاشتباه عنده في فتوى صحة مقضى دمياط على صورة المرافعة طيه يرغب الاطلاع عليها والإفادة بما يلزم نحوها شرعاً ومضمون صورة المرافعة المذكورة المقيمة بالمحكمة في ٢١ محرم سنة ١٣١٤ صلور الدعوى الشرعية بعد التعريف الشرعى من الشيخ زكى أحمد بدمياط ابن أحمد محمد بوكاته عن الست فريدة محمد شاكراً في الدعوى والطلب والمرافعة والخاصة لها وعليها في أمور زوجيتها مع المدعى عليه الآتى ذكره فيه وفي كل شيء يصح فيه التوكيل شرعاً مما يتعلق بذلك الوكالة العامة

---

(ج) المتن : نسخة الشيخ حسونة النواوى من ١ م ٨٦ من ٥٧ للتاريخ سفر ١٢١٤ هـ .

المقبولة الثابتة المقيدة بهذه المحكمة في ٧ محرم سنة ١٣١٤ على محمد عبد الفتاح بكري التاجر بدمياط المكلف الرشيد ابن عبد الفتاح محمد بأنه كان زوجاً للموكلة المذكورة تزوجها بنكاح صحيح شرعي ودخل عليها وعاشرها معاشرة الأزواج وأنه كان طلقها طليقة أولى بآئته ثم راجعها وعاشرها بدون عقد معاشرة الأزواج ثم طلقها طليقة ثانية بأن قال زوجتي فريدة طالق بتاريخ ١٠ محرم المرقوم وفي أثناء المعاشرة رزق منها هذا المدعى عليه بولد اسمه حسين وضعته في شهر رمضان سنة ١٣١٣ وأنه تارك لها ولولدها المرقوم بدون نفقة ولا متفق ولا مائدة له وأن هذا الوكيل المدعى طالبه بفرض نفقة عدة لها ونفقة لولده المذكور وأجرة أرضاعه وحضائته ومسكن يليق لهما وخادم يخدمها ويخدم ولدها المذكور فامتنع من ذلك بدون وجه شرعي وأنه يطالبه الآن بذلك ويسأل سؤاله وجوابه عن ذلك . وبسؤاله عن ذلك أجاب معترفاً بالتوكيل المذكور وبأن فريدة المذكورة لم تكن موجودة بهذا النهر لا هي ولا ولدها بل متصية بجهات الغريبة وأنها لا نفقة لها عنده لأنها بآئته منه بينونة صغرى وانقضت عدتها بالوضع وعند حضورها بالنهر وولدها يصير التكلم فيما يلزم والوضع المذكور هو حسين المذكور بالدعوى وأن الطلاق البائن المذكور صاهر منه وهي حامل به وأن فريدة المذكورة كانت زوجة له تزوجها بنكاح صحيح شرعي بدمياط وبسؤال هذا المدعى عما أجاب به هذا المدعى عليه بأن الطلاق البائن الأول الذي صاهر من هذا المدعى عليه كان بالحرام وقع عليه من الموكلة المذكورة وراجعته بالقول بدون عقد قبل وضعها لولد حسين المذكور ثم عاشرها بالرجعة المذكورة معاشرة الأزواج حتى طلقها في ١٠ محرم المذكور والطلاق المذكور في الدعوى وبسبب معاشرته لها بالرجعة المذكورة لم تنقض عدتها منه ولم تزل في عدته بالطلاق الثاني الواقع بعد الرجعة المرقومة وأن الجهة المتغيبية بها الموكلة المذكورة هي رأس البر بالبر الغربي المتوصل إليها براً من السناينة التابعة لمركز شربين غربية وبحراً من دمياط وأنها محل لإقامة الموسرين في زمن الصيف لجودة الهواء بها والمسافة بينها وبين دمياط



ساعة ونصف بالسير المعتاد ويعرض هذه الدعوى على حضرة مفتى دمياط أجاب بقوله حيث إن المدعى الوكيل صدق المدعى عليه على سبق طلاقه لزوجه الموكلة المذكورة طلاقاً باتناً بينونة صغرى وأنها وضعت بعده الولد حسين المذكور فلا تستحق عليه نفقة عدة ويفرض لها نفقة للولد المذكور وأجرة لرضاعته وحضانه وإقامتها برأس البر لا يمنع من ذلك وبفهم المدعى عليه والمدعى فتوى المفتى المذكورة قال المدعى عليه إنه ليس ملزماً بشئ لسقوط حضانه الموكلة المذكورة لولده المذكور لكونها خرجت به من غير إذنه من هذا المصر محل توطنها والعقد عليها ومقيمة برأس البر غريبة التى لا يرضى الإقامة بها كل دين وأن بينه وبين ولده المذكور بحار ومسافة طويلة لا يمكنه أن يراه ويعتمده كل يوم ورغب عرض ذلك على حضرة مفتى الديار .

أجاب :

صار الاطلاع على إفادة حضرتكم المسطورة يحينه وعلى صورة المرافعة المرفقة بها على ما كتبه عليها حضرة مفتى طرفكم والذي ظهر أن العدة من الطلاق الأول البائن قد انتقضت بوضع الحمل لتصادق المتداعيين على ذلك ولا عبرة بالرجعة ولا بالطلاق الثانى بعد وضع الحمل وحيث لا وجه لمطالبة المطلق من الوكيل المدعى بنفقة العدة . وأما نفقة الولد وأجرة الرضاع والحضانه فليس للمطلقة حق المطالبة بها مادامت انتقلت به من دمياط الذى هو وطنها ومحل العقد عليها إلى جهة رأس البر متى كانت خارجة عن ضواحي دمياط لأنها حيث لا تست وطناً الذى عقد عليها فيه أما إذا كانت فى ضواحيها فلا تعد متقلة ويكون لها حق المطالبة بما ذكر .

تعليق :

جرى العمل بالحاكم الشرعية حتى الآن على أن الولد النفقة لأنها حقه ولو أبطلت هى حقه فى الأجور فلا تملك إبطال حقه هو .

## الموضوع

(١٦٩) أولوية حضانة العمة الشقيقة للصغيرة عن العمة للأب

### المبدأ

إذا اجتمعت العمة الشقيقة مع العمة لأب فالحضانة تكون للعمة الشقيقة متى توفرت شروط الحضانة فيها .

سئل :

توفي رجل عن بنت تبلغ من العمر سبع سنين وستة أشهر تقريباً وعن ابنين هما أخوان البنت المذكورة من أبيها فقط . أحدهما رشيد وهو الأكبر والآخر معوه مجبور عليه وهذه البنت ليس لها أم ولا أقارب من جهة الأم وليس لها من جهة الأب إلا الأخوان المذكوران وعمتان إحداها شقيقة وخالية من الأزواج والأخرى لأب ومتزوجة بزواج ليس بمحرم للبنت المذكورة .

فن الأحق بحضانة البنت المذكورة من المذكورين وإلى متى تستمر الحضانة وبعدها من الذي يضمها إليه .

أجاب :

إذا كان الحال ماذكر بالسؤال فحضانة البنت المذكورة تكون لعمتها الشقيقة المذكورة حيث كانت أهلاً لذلك وتستمر حضانتها حتى يكمل لها تسع سنين ومتى انتهت هذه المدة تدفع للأقرب من المصبات بحيث لا يكون غير محرم . والله سبحانه وتعالى أعلم .

تعليق :

صدر القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ونص في المادة ٢٠ منه على ما يأتي : ينهى حق حضانة النساء ببلوغ الصغير سن العاشرة وبلوغ الصغيرة سن النقي عشرة سنة ويجوز للقاضي بعد هذه السن إبقاء الصغير حتى سن الخامسة عشر والصغيرة حتى تزوج في يد الحاضنة بدون أجر حضانة إذا تبين أن مصلحةهما تقتضي ذلك .

(هـ) الفتى : لمجلة الشيخ حولة للتواوي من ١ م ١٠٨ ص ٦٧ التاريخ ٢٠ ربيع الثاني ١٤١٤ هـ .

## الموضوع

(١٧٠) حضانة

## المبادئ

١ - زواج الحاضنة بأجنبي عن الصغير مسقط لحقها في الحضانة وتنتقل بعد ذلك إلى صاحب الحق فيها من النساء متى كانت صالحة لها وقادرة عليها .

٢ - ليس لغير الأم من الحاضنات نقل الصغير من بلد الأب إلى بلد أخرى بدون إذنه إذا تفاوتت البلدتان .

مثل :

رزق رجل بولد من زوجته ثم طلقها وتزوجت هي بآخر بعد وفاء العلة . فللمن تكون حضانة الولد بعدها إذا كانت والدته على قيد الحياة ( أى جدة الولد لأبيه ) وهل للحاضنة دون الأم التعيب بولده بدون إذن أبيه أم لا .

أجاب :

اللى يقتضيه الحكم الشرعى أنه إذا تزوجت الأم الحاضنة أجنبياً من الصغير يسقط حقها في الحضانة وتكون الحضانة بعدها لأُمها وإن علت حيث كانت صالحة للحضانة قاهرة عليها لم يقم بها مانع ثم لأم الأب كذلك وليس لغير الأم من الحاضنات نقله من بلد الأب إلى بلدة أخرى بدون إذن أبيه ورضاه إذا تفاوتت البلدان . والله تعالى أعلم .

---

(ج) المبنى : مجلة الشيخ حسونة النواوى ص ١ م ١٢١ س ٧٦ للتاريخ ٢٧ جمادى الآخرة ١٣١٢ هـ .

## الموضوع

(١٧١) حضانة صغيرة توفيت أمها

### البادئ

١ - حضانة البنت تكون لخالتها البكر ولو طلبت أجراً عليها من مال البنت .

٢ - لا حق للخالة المتزوجة بأجنبي عن البنت المذكورة ولو طلبت حضانتها مجاناً .

سئل :

في ابنة صغيرة لا يزيد عمرها عن أربع سنوات توفيت أمها وتركت لها مالا هو تحت يد أبيها وللبنت المذكورة خالتان شقيقتان إحداهما بالغة متزوجة بأجنبي عن البنت المذكورة والثانية بكر بالغة خالية من الأزواج ساكنة مع أبيها جد الصغيرة المذكورة وقد طلبت خالتها المتزوجة أن تحتضنها مجاناً وطلبت خالتها الثالثة الخالية عن الأزواج أن تحتضنها بأجر من ماله وليس هناك من النساء من يقدم في الحضانة عليهما . فهل والحال ماذكر تكون حضانة الصغيرة المذكورة لخالتها البكر الخالية عن الأزواج وإن طلبت أجر المثل على ذلك أو أن تكون لخالتها المتزوجة بأجنبي عنها المتبرعة بالحضانة ؟

أجاب :

مضى كان الحال ماذكر بالسؤال تكون حضانة الصغيرة المذكورة لخالتها البكر الخالية عن الأزواج حيث كانت صالحة قادرة على حضانتها وتربيتها وإن طلبت أجر المثل على ذلك . ولا حق لخالتها المتزوجة بأجنبي منها في حضانتها المذكورة وإن كانت متبرعة بها .  
واقفه سبحانه وتعالى أعلم .

**الموضوع**  
**(١٧٢) سقوط حق الحضانة**  
**المبادئ**

- ١ - يسقط الحق في الحضانة بمجرد نكاح الحاضنة غير محرم للصغير سواء دخل بها أم لا .
  - ٢ - يعود هذا الحق إليها بالفرقة الباتنة لزوال المانع كالزوجة الناشئة تسقط نفقتها ثم تعود بعودتها إلى منزل الزوجية .
  - ٣ - لا يبطل فرض أجرها بعد زوال المانع بل يستمر ولا يحتاج إلى تجديد بعد الطلاق البائن .
  - ٤ - نفقة الصغير تستمر أيضاً ولا يحتاج إلى تجديدها بعد الفرقة المذكورة .
- مثل :

بإفادة من وكيل مديرية أسبوط مؤرخة ٢٥ محرم سنة ١٣١٦ مضمونها الأوراق الخاصة بتحصيل النفقة وأجرة الحضانة والسكن المستحقة على محمود سيرين من أسبوط لانه القاصر من مطلقته صديقة مصطفى قاسم الواردة للمديرية بمكاتبة مأمورية البنتر المرسلة مع هذا بما فيها فتوى مفتي المديرية للنظر والإفادة بما يتبع وصورة الفتوى المذكورة المؤرخة في ١٠ محرم ١٣١٦ المحررة من المفتي المذكور للأمور البنتر المذكور علمت إفادة حضرتكم الواردة للمحكمة في ٢٨-١٨٩٨-١٨٩٨ المرغوب بها الإفادة عما يقتضيه الوجه الشرعي في أجرة الحضانة والسكن والنفقة المقررة على من يدعى محمد سيرين لانه محمد ثابت القاصر من مطلقته صديقة مصطفى السبع الحاضنة لانه المذكور والذي نفيد حضرتكم به أن أجرة الحضانة تعود بمجرد الطلاق البائن بلون حاجة إلى تقدير جديد

---

(ج) المفتي : نجيلة الشيخ حسونة للولوى سرا ٢٣٤هـ ١٢٦هـ التاريخ ١٤ صفر ١٣١٢هـ .

قياساً على أجره الرضاع . ففي رسالة الإبانة عن أخذ الأجرة على الحضانة للعلامة ابن عابدين ما نصه : ولم أر أيضاً ما إذا جعل القاضى لها أى للأمر أجره الحضانة من مال اليتيم وأقر الوصى بدفعها للأمر فتزوجت واستمرت تحضنه عند الزوج هل يبطل فرض القاضى أم لا حيث لم يتعرض من له حق الحضانة بعدها للحضانة والظاهر من تسميتهم لها أجرة أن لا يبطل الفرض لأنه بمنزلة تعيب العين الموجرة وهذا عند من يقول بجواز الأجرة عليها والظاهر أنه الأصح ولذلك أفق به قارئى الهداية . انتهى . وأما نفقة الصغير المقررة فلا يظهر أن تقريرها يبطل بزواج أمه بل ينتقل إلى من بعدها فى الحضانة ويعود إليها بمجرد طلاقها المذكور هذا ما يقتضيه النظر فى كلام الفقهاء والله سبحانه وتعالى أعلم .

أجاب :

صار الاطلاع على إفادة عزتكم المسطورة يمينه وعلى ما أفق به المرحوم مفتى المديرية بشأن الحضانة والنفقة المنوه عنهما بهذه الإفادة وعلى باقى الأوراق المتعلقة بذلك والذى يقتضيه الحكم الشرعى فى ذلك أن الحاضنة تسقط حضانتها بنكاح غير محرم الصغير أى النسبى سواء دخل بها أولاً وتعود لها الحضانة بالفرقة البائنة لزوال المانع كالناشر تسقط نفقتها ثم إذا عادت إلى منزل الزوج تحجب وبعد زوال هذا المانع لا يبطل فرض الحضانة بمعنى أنه لا يحتاج إلى تجديده بعد الفرقة البائنة لأن كلامهم فى سقوط المفروض لا الفرض كما استظهره العلامة ابن عابدين وكذا نفقة الصغير فإنها لا تحتاج إلى تجديد فرضها بعد الفرقة المذكورة والله سبحانه وتعالى أعلم .

تعليق :

( ١ ) هذا الحكم فيما إذا لم يحكم نهائياً بإبطال أجر الحضانة أو بالنقل لنفقة الصغير إلى غيرها أما إذا حكم بذلك نهائياً فلا بد لعودة أجرها من فرض جديد .

( ب ) مفروض فيه أيضاً استمرار حضانتها للولد بعد الزواج بأجنبي عنه .

## الموضوع

(١٧٣) حضانة

### المبدأ

يراعى فيمن يقوم بتربية الصغار القدرة على حفظ أبدانهم وصيانة عقائدهم وآدابهم إذا عقلوا سواء كان من جهة النساء أو العصبية .

سئل :

رجل أراد أخذ بنته من الحضانة لانهاء مدة الحضانة المقررة شرعاً فادعت عليه الحضانة بأنه غير أهل لتربيتها وحفظها فهل إذا ثبت ما تدعيه الجدة الحضانة على الأب وكانت هي قادرة على حفظ البنت تبقى البنت عندها ولا يجاب الأب إلى طلبه ؟!

أجاب :

اللى تقتضيه القواعد الفقهية فى كفالة الصغار وتربيتهم أن يراعى فيمن يقوم عليهم من الأقارب القدرة على حفظ أبدانهم وصيانة عقائدهم وآدابهم إذا عقلوا فقد صرحوا فى الحضانة إذا فقدت الأم أو لم تصلح للقيام بشئون صبيها تنتقل للعصبة الأقرب فالأقرب واستثنوا من العصبة الفاسق والمأجن وكذلك قالوا فيمن مضى عليه من الحضانة ولكن لم يبلغ من العقل والقدرة على صون نفسه ما يسمح بتركه يسكن حيث يحب إن للأولياء حق ضمه وشرطوا فى ذلك أن لا يكون الولي مفسداً يخشى منه على من يريد ضمه وبالجمله فإن الشريعة تطلب دائماً صون الأبدان والأرواح فإن خشى الشر والفساد على بدن أو نفس سقط حق من يخشى منه ذلك فى طلب ضم الصبي وعلى ذلك ففى أثبات الجدة أن الأب ليس أهلاً لضم البنت إليه كان للقاضى أن يضعها عند من يتمكن من صيانتها فلذا كانت جدتها قادرة على ذلك ساغ للقاضى أن يبقيا عندها والله أعلم .

## الموضوع

(١٧٤) سفر الحاضنة بالولد

## المبدأ

تجبر الحاضنة على العودة بالولد إلى محل إقامة والده مادام سفرها كان إلى بلد ليس ببلدها ولم تزوج فيه وكانت بينهما مسافة بعيدة لا يتأتى بسببها أن ينظر الوالد ابنه ويبيت في بيته في يوم واحد .

مثل :

من على سليمان أباطة من ناحية طاهرة شرقية في رجل أجرى عقد زواج على امرأة في بلدة الزقازيق ودخل بها في بلدة ناحية طاهرة شرقية وبعد أن عاشها معاشرة الأزواج مدة طلقها وقد رزقت منه بولد سنة ثلاث سنوات تقريباً وفي أثناء العدة انتقلت به إلى مصر وأقامت معه فيها نحو أسبوع أو أكثر ثم انتقلت به من مصر إلى نجع حمادى بمديرية قنا وكان ذلك بدون إذن أبيه وما زالت مقيمة به بنجع حمادى إلى الآن وما زال أبوه مقيماً ببلدة طاهره المذكورة وبذلك لا يمكنه أن ينظر إلى ولده كل يوم بناحية نجع حمادى ويبيت في بلدة طاهرة لما بينهما من المسافة البعيدة فهل والحالة هذه ليس لها الانتقال بملك الولد من ناحية طاهرة وإقامتها به في ناحية نجع حمادى وعليها أن تعود به إلى جهة يمكن للأب أن يرى ابنه فيها ويعود إلى بلده في يوم وحتى لا يضيع على الأب رؤيته كل يوم لولده وإن أثبت ذلك المود يجبرها الحاكم على ذلك . أفيلوا

---

(هـ) الفتى : لمصلحة الشيخ محمد عبيد من ٢ م ٢٢٢ من ١٦ التاريخ ١٠ رجب ١٣١٨ هـ .



## أجاب :

صرح علماءنا بأن البلدة التي قصبتها إذا لم تكن بلدتها أو كانت بلدتها ، لكن لم يقع الزوج فيها فليس لها السفر بالولد وللأب أن يمنعها من السفر به إليها وهذا إذا كان بين البلدين مصريين كانا أو قريتين فتاوت بحيث لا يمكن للأب أن يطالع ولده ويبيت في بيته وحيث خرجت هذه الأم بولدها المذكور من ناحية طاهرة وسافرت به وانتهى حالها على أن أقامت به في ناحية نجع حمادى الى ليست يبلستها ولم يقع الزوج فيها وكان بينهما مسافة بعيدة لا يتأتى بسببها أن ينظر الأب ولده ويبيت في بيته في يوم واحد فعليها أن تعود به إلى بلدة يمكن للوالد أن يرى ولده فيها ويرجع إلى محل إقامته في يوم واحد وإن امتنعت تجبر على ذلك حفظاً لحق الأب المذكور . . والله أعلم .



## الموضوع

(١٧٥) تسليم طفلة معروفة الأبوين لغيرهما

## المبادئ

- ١ - لا يجوز تسليم البنت لغير أمها ما دامت قادرة على الحضانة .
- ٢ - تسليم البنت إلى من يلى أمها في حق الحضانة إذا كانت الأم عاجزة عن الحضانة .
- ٣ - إن كان الأب عاجزاً عن الإنفاق وإعطاء أجر الحضانة ولا فائدة من إجباره على ذلك ووجد من يكفل البنت ورعى الوالدان بتسليمها إليه جاز ذلك حفظاً لحياتها .

مثل :

بإفادة من نظارة الحفائية مؤرخة في ٣ القعدة سنة ١٩ نمرة ٣ مضمونها أنه بعد الإحاطة بما اشتملت عليه مكاتبة مصلحة الصحة بتاريخ أول يناير الماضي نمرة ١ المختصة بالاستفهام عما إذا كان يجوز شرعاً تسليم الطفلة سيده بنت سارة التي وجدت بالمستشفى لعدم قدرة والدتها على تربيته وطلاقها من زوجها هي ومن ياتلها لمن يرغبون استلامهم لتربيتهم بطرفهم أسوة بالأطفال المقتطاع . وتناد النظر بما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك .

---

(هذا المقتضى : لمصلحة الشيخ محمد عبده م ٢ ص ١٦٦ من ١٧٢ التاريخ ٨ ذي القعدة ١٣١٩ هـ .

## أجاب :

واقعة السؤال ليست مما يختص بباب الحضانة وحده . بل هي واقعة تشمل مع ذلك على المحافظة على حياة الطفل لعدم الوسائل للإنفاق عليه . فليُنظر في حال الأم . فإن كانت قادرة على حضانة بنتها والإنفاق عليها والأب عاجز عن ذلك وجب على الأم أن تحضن بنتها ولا يجوز تسليمها لغيرها . وإن كانت الأم عاجزة عن التفرغ للحضانة والإنفاق ألزم الأب بأن يتفق عليها وأن يكل حضانتها لمن يلى الأم في استحقاق الحضانة إن أبت الأم أن تحضنها . وإن كان الأب عاجزاً عن الإنفاق وإعطاء أجر الحضانة ولا فائدة في إجباره على ذلك ووجسد من يكفل تربيته وكان أبواها راضيين بتسليمها إليه جاز ذلك حفظاً لحياتها .



## الموضوع

(١٧١) التبرع بالحضانة لا يكون إلا عند إفسار الأب

## المبادئ

- ١ - تنتقل حضانة الصغير بعد موت أمه إلى جدته لأمه وإن علت
- ٢ - التبرع بأجر الحضانة لا يكون إلا عند إفسار الأب ونخبير الحاضنة في هذه الحالة .

مسئل :

إذا كان الرجل فقيراً وله بنت ماتت أمها . فلمن تكون حضانتها . هل تكون لجدها لأمها أم تكون إلى أمه وأختها اللتين تبرعتا بحضانتها ؟

أجاب :

حضانة هذه الصغيرة تنتقل بموت أمها إلى جدتها أم أمها وإن علت ، فإن كانت أم هذه الأم قد تزوجت بغير محرم للصغيرة ولا أم لها انتقلت تلك الحضانة لأم الأب المذكورة — أما إذا كانت تزوجت بمحرم للصغيرة وكان الأب معسراً وطلبت منه أجرة الحضانة وأمها متبرعة بذلك فيقال لها إما أن تحضنها مجاناً أو تدفعيها لأم الأب المتبرعة بحضانتها . . والله أعلم .

---

(ج) المثل : لفضيلة الشيخ محمد عبده ص ٢ م ٤ ص ١ - ٥ من ربيع الأول ١٣٢٠ هـ .

## الموضوع

(١٧٧) يمنع الأب من نقل الصغير مع حاضنته مادام في سن الحضانة

### المبادئ

- ١ - يسقط حق الأم في الحضانة إذا تزوجت بغير محرم للصغير .  
ومنى سقط حقها في الحضانة انتقل إلى أمها التي تليها متى كانت أهلا لها .
- ٢ - يمنع الأب من إخراج الولد من بلد أمه أو أخذه منها أو نقل الحاضنة من بلدتها بدون رضاها ما بقيت حضانتها .

سئل :

شخص تزوج بامرأة ودخل بها وأنجب منها ثم طلقها وله بنت صغيرة في حضانتها ثم تزوجت بغير محرم للصغيرة . ولها جدة لأُمها في عصمة جدّها ومقيمة معه في وطنها ويريد الرجل أن يأخذ ابنته من الحاضنة أو ينقل جدتها معها إلى مكان آخر فهل له ذلك ؟

أجاب :

مقتضى كلامهم أن الأم إذا تزوجت بزواج غير محرم للصغير سقط حقها في الحضانة ومضى سقط حقها انتقل إلى أمها التي تليها في الاستحقاق وأن الأب يمنع من إخراج الولد من بلد أمه بلا رضاها ما دامت حضانتها واستظهروا أن غير الأم من الحاضنات كذلك . وما ذكر يتبين أن حضانة البنت المذكورة في هذه الحادثة لجدتها أم أمها حيث كانت أهلا لها وأنه ليس لأب البنت أخذها من جدتها المذكورة ولا إخراجها من بلدتها بدون رضاها . ما بقيت حضانتها فلها الحق في بقائها بها في بلدتها ولا تجبر على الانتقال بها من هذه البلدة . . والله أعلم .

---

(ج) الفتى : مجلة الشيخ محمد عبده م ٣ ص ١٥٢ م ٢٥ - ٢٦ من سنة ١٢٢١ هـ .

## الموضوع

(١٧٨) الجدة المتبرعة بالحضانة للصغيرين أولى من أختهما المتبرعة بها

## المبادئ

- ١ - إذا كان للصغيرين مال تبرعت كل من جدتهما لأمهما وأختهما بحضانتها فتمت الحلة لأم
- ٢ - يتفق الأب عليهما من ماله إذا كان موسراً وليس في مالهما ما يفي بالإتفاق عليهما .

سئل :

صغيرتان في حضانة أم أمهما لهما مال في يد أبيهما المومر وطلبت جدتهما المذكورة لفقتهما وأجرة حضانتها من الأب وتبرعت أختهما لأبيهما بالإتفاق والتربية . تريد بذلك نزعهما من يد الحلة . فهل لا تجاب الأخت لذلك وتبقىان عند الحلة . وهل إذا تبرعت الحلة بحضانتها لا تقدم الأخت المتبرعة عليها ويؤمر الأب بالإتفاق عليهما وهما في حضانة الحلة .

أجاب :

لا عبرة بتبرع الأخت بالحضانة مع تبرع الحلة بها فتدفعان إليها لا إلى الأخت ويتفق عليهما الأب من ماله حيث كان موسراً وليس في مالهما ما يفي بالإتفاق عليهما . والله أعلم .

## الموضوع

(١٧٩) حفظة

### المبادئ

١ - إذا أسلم أحد الزوجين وكان بينهما ولد صغير . أو ولد لهما ولد قبل عرض الإسلام على الآخر أو بعده فإنه يتبع من أسلم منهما إن كان الولد مقيماً في دار الإسلام سواء كان من أسلم من أبويه مقيماً بها أو في غيرها . فإن لم يكن الولد مقيماً في دار الإسلام فلا يتبع من أسلم من أبويه في دار الإسلام أو في غيرها .

٢ - تبعية الولد لمن أسلم من أبويه إنما تستمر مدة صفوه سواء كان عاقلاً أو غير عاقل فإن بلغ عاقلاً انقطعت التبعية وكان الشأن عند ذلك للولد إن شاء بقى مسلماً وإلا فلا وإن بلغ غير عاقل فلا تنقطع التبعية بل تستمر إلى أن يعقل .

٣ - تلحق الحضانة بالنسبة للامام باستثناءه عن خدمة النساء وذلك ببلوغه سبع سنين وللصبية ببلوغها تسع سنين . فإذا انتهت الحضانة أخذها الأب من الحاضنة فإن لم يأخذها أجبر على ذلك . فإن لم يكن فللجد ثم للأقرب من العصبة على الترتيب في العصبات .

٤ - الأحق بحضانة الولد ذكراً كان أو أنثى مادام في مدة الحضانة أمه من النسب ثم أم الأم ثم أم الأب وهكذا على الترتيب في الحاضنات .

---

(ج) المختار : فضيلة الشيخ محمد بخيت س ١٦ م ٩٢ س من ٢٤ - ٢٧ - ٢٢ من المحرم ١٣٢٧ هـ ٢٨ من أكتوبر ١٩١٨ م .

٥ - يشترط في الحاضنة مطلقاً أن تكون . حرة . بالغة . عاقلة .  
أمنة قادرة على حكمة المضمون . غير مرتدة . غير متزوجة بغير رحم  
محرم للمحمضون . ألا تمسكه في بيت من بيده ويكرهه . ولا فرق بين  
الأم وغيرها من الحاضنات في هذه الشروط إلا في شرط البلوغ فإنه بالنسبة  
لغير الأم والحنة .

٦ - اختلاف الدين لا يؤثر على حق الحاضنة . فإن كان المضمون  
مسليماً والحاضنة غير مسلمة معتقة ديناً مماوياً أو غير مماوياً أما كانت  
أو غيرها من بقية الحاضنات فلها أن تحضن الولد وتربيته متى كانت  
أهلاً للحضانة ومستوفية شرائطها إلا إذا غيف على الولد أن يألف ديناً  
غير دين الإسلام .

٧ - يشترط في العصبات اتحاد الدين لأن حق حضانة الولد وضمه  
بالنسبة للعصبات مبنى على استحقاق الإرث ولا إرث مع الاختلاف  
ديناً .

٨ - كل من الأمر العالي الصادر بترتيب واختصاص مجلس الأقباط  
الأرثوذكس العمومي والأمر العالي الصادر بتشكيل مجلس دعوى لطائفة  
الإنجيليين الوطنيين يقتضى بأنه لا يسوغ لكل من مجلس الأقباط الأرثوذكس  
والإنجيليين أن ينظر إلا في الدعاوى التي تكون بين أبناء طائفته فقط .  
ولا يسوغ لواحد منهما أن ينظر أية دعوى ترفع من أبناء طائفته على أحد  
من أبناء الطوائف الأخرى مسلمين وغير مسلمين

سئل :

نزاع واقع في حضانة الأولاد المولودين من أبوين مسيحيين  
احتضنت أمهاتهم الدين الإسلامي وحصل أهلهم المسيحيون ( الأب أو أحد  
أو لهم ) على أحكام من المحاكم المالية التابعون هم لها بالكيفية المبينة  
في المذكرات .



## أجاب :

بخصوص مسائل النزاع الواقع في حضانة الأولاد المولودين من أبوين مسيحيين اعتنقت أمهاتهم الدين الإسلامي وحصل أهلهم المسيحيون على أحكام من المجالس المالية التابعون هم لما وعلى صورة ترجمة مذكرة قسم القضايا ١٣٩٥١ المرفق به أيضاً المشتملة على رأيه في هذا الموضوع ويراد إبداء رأينا في هذه المسائل فتبين أن القضية الأولى يتلخص موضوعها في امرأة تدعى ماري تابعة للطائفة الإنجيلية وهي أرملة غبريال فنسب عوض المسيحي البروتستانتي اعتنقت الدين الإسلامي في سنة ١٩١٦ بعد وفاة زوجها وتزوجت في نفس الوقت رياض شحاته زوج أختها الذي أسلم هو أيضاً ولما من زوجها الأول بنت اسمها روزه عمرها الآن ست سنوات وهي باقية بطرفها بعد زواجها الثاني وقد حصل يوسف أفندي عوض والد الزوج الأول والجد الصحيح للبنت القاصرة على حكم من مجلس الطائفة البروتستانتية بمصر بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩١٧ قضى له بحضانة الطفلة المذكورة وقد بنى الحكم على المادة (٣٤) من قانون الأحوال الشخصية البروتستانتي الذي ينص على أن الأرملة إذا تزوجت تكون الولاية للجد . والسيدة ماري المذكورة ترفض التخلي عن ابنها بلون حكم من المحكمة الشرعية التابعة لها الآن إستناداً على أن ابنها تبعها في الإسلام كما هو منصوص عليه وأن القضية الثانية يتلخص موضوعها في سيدة قبطية أرثوذكسية في الأصل تدعى فهيمة تزوجت بالمدعو بقطر إسرائيل القبطي الأرثوذكسي وله منها ولدان أحدهما مرقس وعمره خمس عشرة سنة والآخر نسيم وعمره سبع سنوات وقد تركت السيدة المذكورة زوجها وأسلمت واستبقت ولديها لديها والزوج بقطر إسرائيل المذكور رفع الأمر إلى المجلس إلى للطائفة القبطية وحصل على حكم بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٦ قضى له باستلام الولدين وظاهر من الحكم أن المجلس كلفها بالحضور وامتنعت بدعوى كونها مسلمة ولما طلب المحكوم له من محافظة مصر تنفيذ الحكم المذكور أرسلت المحافظة الأوراق

إلى الوزارة ولفتت نظرها إلى أحكام المادتين (١٢٩ ، ١٣٠) من قانون الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية وفي القضية الثالثة يتلخص موضوعها في سيدة قبطية أرثوذكسية في الأصل وتدعى رحمة إبراهيم عطاالله كانت تزوجت بصليب عبد الملك القبطي الأرثوذكسي ورزقت منه بولد يدعى زكي صليب يبلغ الآن من العمر ١٣ سنة وبعد وفاة زوجها اعتنقت الديانة الإسلامية وبنى الولد في حضانتها من أربع سنين تقريباً توفيت وهي مسلمة والولد من ذلك التاريخ موجود عند خاله المسلماني الذي كان قبطياً وأسلم هو كذلك فعم الولد المسمى مسيحه عبد الملك قد حصل من المجلس القبطي في شين الكوم على حكم بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٦ يقضى له باستلام الولد ولكن الحال والولد نفسه على ما يظهر يرفضان الحكم المذكور محتجين بأن الولد يريد اتباع الديانة الإسلامية والبقاء تحت وصاية خاله المسلم وأن الولد المذكور قلم طلباً بإثبات إسلامه شرعاً ثم تحول الطالب للمحكمة الشرعية فأثبت إسلامه وأن القضية الرابعة يتلخص موضوعها في سيدة تسمى دولت بنت حبيب أفندي بطرس تابعة للأقباط الأرثوذكس ومقيمة بمصر ومتزوجة ببشارة أفندي دوس القبطي الأرثوذكسي الموظف بمصلحة أقسام الخلود وله منها بنتان صغيرتان وكان رفع عليها دعوى بالمجلس الملى مدعياً شلوذها وسلوكها سلوكاً معيماً أثناء غيبتها بالسودان وطلب فصل الزوجة وتسليمه بنتيه لتكونا في حضانة والدته وفي أثناء سير الدعوى اعتنقت الزوجة الدين الإسلامي وثبت إسلامها وبعد ذلك حكم المجلس الملى بالفصل بين الزوجين وبضم بنتيهما إلى حضانة جليتهما لوالدهما ثم قنمت عريضة للوزارة من الزوج يقول فيها بأن زوجته المذكورة دخلت في فرقة الممائلات في جوق باسكنترية وطردت منه لسوء سلوكها ثم عادت لمصر ودخلت في جوق آخر وأنه رآها بعينه تمثل على المراسح الأمر المتنافي لأداب العائلات المصرية ويطلب تنفيذ حكم المجلس الملى المذكور لإنقاذ بنتيه من التربية الفاسدة - وأن القضية الخامسة يتلخص موضوعها في امرأة قبطية أرثوذكسية تدعى جمانة بنت إبراهيم تزوجت بمرقص إبراهيم ولها منه ولد عمره الآن

يزيد على سبع سنوات اعتقت النبي الإسلام في ١١ ديسمبر سنة ١٩١٦ واستبقت ابنها لديها فرفع الزوج دعوى ضدها أمام المجلس الملى واستصدر حكماً نهائياً بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩١٣ بفصلها عنه وتسليمه ولده المذكور إلى آخر ما جاء بالمذكورة . ونفيد أن الحكم الشرعى فى المواد الخمس المذكورة وما يماثلها على وجوه (أولاً) إذا أسلم أحد الزوجين وكان بينهما ولد صغير أو ولد لهما ولد قبل عرض الإسلام على الآخر أو بعده فإنه يتبع من أسلم منهما إن كان الولد مقبياً فى دار الإسلام - سواء كان من أسلم من أبويه مقبياً بها أو فى غيرها فإن لم يكن الولد مقبياً فى دار الإسلام فلا يتبع من أسلم من أبويه سواء كان من أسلم من أبويه فى دار الإسلام أو فى غيرها وذلك لأن المحول عليه فى الحكم على الولد بالإسلام تبعاً لمن أسلم من أبويه هو شريعة البلاد التى يكون فيها الولد فق كان الولد فى بلاد الإسلام وأسلم أحد أبويه حكم عليه عملاً بشريعة البلاد التى هو فيها بإسلامه تبعاً لمن أسلم من أبويه وأما إن كان الولد مقبياً فى غير دار الإسلام وأسلم أحد أبويه لم يحكم بإسلامه تبعاً لمن أسلم من أبويه لأن دار غير الإسلام لا تتدخل تحت حكم الإسلام فلا يحكم على من هو مقبى فيها بحكم شريعة المسلمين انظر المادة (١٢٩) من الأحوال الشخصية - الوجه الثانى إن تبعية الولد لمن أسلم من أبويه إنما تستمر مدة صغره سواء كان عاقلاً أو غير عاقل « فإذا بلغ فلما أن يبلغ عاقلاً أو غير عاقل فإن كان الأول انقطعت التبعية وكان الشأن عند ذلك للولد إن شاء بقى مسلماً وإلا فلا وإن كان الثانى بأن بلغ غير عاقل فلا تنقطع التبعية بل تستمر إلى أن يعقل انظر المادة (١٣٠) من الأحوال الشخصية - الوجه الثالث فى حكم الصغير والصغيرة مدة الحضانة وبعد انتهاءها - وهى بالنسبة للغلام تنهى باستغائه عن خطبة النساء وذلك إذا بلغ سبع سنين وبالنسبة للصبية تنهى مدة الحضانة ببلوغها تسع سنين فإذا انتهت الحضانة أخذها الأب من الحضانة فإن لم يأخذها يجب على أخذها منها فإن لم يكن للولد - ذكر أو أنثى - أب وكان له جد صحيح أخذه الجدة فإن لم يكن له أب ولا جد يدفع للأقرب من

العصبة أو الوصى لو غلاماً ولا تسلم الصبية لغير محرم فإن لم يكن عصبة ولا وصى بالنسبة للتلام يترك المضمون عند الحاضنة إلا أن يرى القاضي غيرها أولى له منها انظر المادة (٣٩١) وذلك لأن الولد مدة إحتياجه لحلمة النساء يسلم لمن هو أقدر على القيام بلوازمه وهن أقاربه من النساء على الترتيب الآتى - فإذا انتهت مدة الحضانة دخل في دور جديد يحتاج فيه إلى الإعتماد بما هو مطالب به في المستقبل فيسلم حيثئذ إلى من هو أقدر على القيام به ولذلك كان الحكم الشرعى أن يبقى الولد عند الحاضنة حتى يستغنى عن حلمة النساء وقدر ذلك ببلوغه سبع سنين فإن كان مذكراً انتهت مدة حضانته ببلوغه السن المذكور وإن كان مؤنثاً يزداد على السبع سنتان فتبقى الأنثى عند حاضنتها سنتين . لتدريبها على الأمور المنزلية التى هى مطالبة بها في المستقبل ومتى انتهت حضانة الولد مذكراً كان أو مؤنثاً على وجه ما ذكر يسلم إلى الأب حتى إذا لم يطلبه يجرى على ذلك مراعاة لحق الصغير فإن الولد المذكور بعد بلوغه السن المذكور وهو سبع سنين يحتاج إلى تعلم ما ينفعه . والأنثى بعد بلوغها تسع سنين تبلغ حد الشهوة وبعد بلوغها حد الشهوة تحتاج إلى الحفظ والصيانة ولاشك أن الأب أقدر على ذلك إن كان موجوداً فإن لم يكن موجوداً كان ابجد هو الأقدر وإن لم يكن ابجد موجوداً أيضاً يعطى للأقرب فالأقرب من المصبات على الترتيب الذى ذكر بالمادة (٣٨٥) من الأحوال الشخصية الوجه الرابع . فيمن هو أحق بحضانة الولد ذكرنا كان أو أنثى قبل انتهاء مدة الحضانة . الأحق بحضانة الولد مادام في مدة الحضانة ذكرنا كان أو أنثى أمه من النسب لا من الرضاع لأنها أكثر الناس حناناً عليه وأشفقهم به فتصبر على خلتمه صبراً لا يتأذى من غيرها ولذلك تراها تسهر لسهره وتجزع لمرضه وتسهر بصحته وذلك بمقتضى القطرة التى فطر الله الناس عليها ولذلك قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحضانة للأم حينما جاءت امرأة إليه وقالت له يا رسول الله إن ابنى هذا كان يطينى له وعاء وحجرى له حواء وثلبنى له سقاء وإن أباه طلقنى وأراد أن ينزعه منى فقال لما رسول الله صلى الله عليه وسلم . أنت أحق به ما لم تنزجى ولا فرقى

بين أن تكون زوجية الأم قائمة أو غير قائمة بل المدار على كونها أهلاً للحضانة انظر المادة (٣٨٠) فإن لم توجد أم أو وجدت ولكنها فقدت شرطاً من شرائط الحضانة انتقل حق الحضانة إلى أمها ثم أم أمها وإن علت وقد أجمع على ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما روى أن عمر رضى الله عنه طلق زوجته جميلة بنت عاصم فزوجت فأخذ سيدنا عمر ابنه عاصماً فأدركته أم جميلة وأخلطته فزافها إلى أبى بكر الصديق رضى الله عنه فقال لعمر خل بينه وبينها فإن ريقها خير له من عسل وشهد عندك يا عمر فسلمها لها وكان ذلك بحضور أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن لم توجد جدة لأم أو وجدت غير أهل انتقل الحق للجدة من جهة الأب وإن علت مادامت مستوفية شرائط الحضانة فإن لم توجد جدة لأب أو وجدت غير أهل انتقل حق الحضانة إلى الأخوات وهن أولى من الخالات والعمات لأن بنات الأبوين وأولئك بنات الجسد والجدات وتقدم الأخت الشقيقة على الأخت لأم لأنهما قد اشتركا في الأخوة لأم وترجحت الشقيقة بقرابتها من جهة الأب فإن لم توجد شقيقة أهل للحضانة انتقل حق الحضانة للأخت لأم لأنها تشترك مع المحضون في الأم فكانت أقرب للشفقة بالمحضون فإن لم توجد أخت لأم أهل للحضانة انتقل الحق للأخت لأب وهكذا على الترتيب المنصوص عليه بالمادة (٣٨٤) من الأحوال الشخصية - الوجه الخامس - في الشروط التي تشترط في الحاضنة مطلقاً الأول أن تكون حرة لأن الرقبة مشغولة بخدمة سيدها فلا يمكنها القيام بتربية الولد . الثاني أن تكون بالغة لأن القاصرة محتاجة إلى من يكفلها فلا يمكن أن تكفل غيرها الثالث - أن تكون عاقلة لأن المجنونة لا تحفظ الولد بل يخطئ عليه منها الهلاك . الرابع أن تكون أمينة على المحضون وتربيته بحيث لا يضيع الولد عندها بسبب اشتغالها عنه بالخروج إلى ملاهى التسوق بأن تكون مغنية أو ناعمة أو متبكتة تبتكاً يترتب عليه ضياع الولد - الخامس أن تكون قادرة على خدمة المحضون فلو كان بها ما يعجزها عن القيام بمصالحه كمرض لم تكن أهلاً للحضانة - السادس أن لا تكون مرتدة

أى خارجة عن دين الإسلام بعد أن اعتنقته - السابع أن لا تكون متزوجة  
بغير رحم محرم للمحضون لأن الأجنبي ينظر إليه شرراً ويبطن الكراهية  
ويضمر سوء . لأنه يظن أنها تقطعه من ماله وربما اشتد بين أمه  
وزوجها الخلاف فيرتب على ذلك مالا محمد عقباه . الثامن أن لا تمسكه  
الحاضنة في بيت من ييفضه ويكرهه لأن إمساكها إياه عنده يترتب عليه  
ضرر الولد وضياعه والمقصود من الحضانة حفظ الولد والقيام بخلفته  
ولا فرق بين الأم وغيرها من الحاضنات في هذه الشروط إلا أن الشرط  
الثاني وهو شرط البلوغ إنما هو بالنسبة لغير الأم والبلدة لأن الأم أو البلدة  
لا يعقل أن تكون غير بالغة انظر المادة (٣٨٢) من الأحوال الشخصية -  
الوجه السادس اختلاف الدين وأنه لا يمنع من ثبوت حق الحضانة -  
الحكم الشرعي أن اختلاف الدين لا يؤثر على حق الحضانة فإذا كان  
المحضون مسلماً والحاضنة غير مسلمة أما كانت أو غيرها من بقية  
الحاضنات فلها أن تحضن الولد وتربيته متى كانت أهلاً للحضانة ومستوفية  
شرائطها . المار ذكرها إلا إذا خيف على الولد بأن يألف ديناً غير الدين  
الإسلامي بسبب معاشرته لتلك الحاضنة ولا فرق بين أن تكون الحاضنة  
معتنقة ديناً سماوياً بأن تكون يهودية أو نصرانية أو غير سماوى بأن تكون  
وثنية أو مجوسية وإنما لم يراع اتحاد الدين في الحضانة لأن مبنها على الشفقة  
الطبيعية وهى لا تختلف باختلاف الدين انظر المادة (٣٨١) من الأحوال  
الشخصية - الوجه السابع فيما يشترط في العصبات الذين يكفلون الولد  
ويحضنونه إذا لم توجد حاضنات أو وجدت ولكن لسن أهلاً أو انتهت  
مدة الحضانة - أن يكون دين العصبه الذى يكفل الولد ودين الولد واحداً  
فإذا كان الولد الصغير غير مسلم وله عصبه مسلم وغير مسلم فحق الحضانة  
للعصبه الغير المسلم دون المسلم وكلها إذا كان الصغير مسلماً وله عصبه  
مسلم وغير مسلم فالمسلم هو الذى له حق الحضانة وإنما اشترط في  
العصبات اتحاد الدين لأن حق حضانة الولد وضمه بالنسبة إلى العصبات  
مبنى على استحقاق الإرث ولا إرث مع الاختلاف ديناً فكما لا يرث  
غير المسلم من المسلم فكذلك لا يحضن غير المسلم المسلم وكما لا يرث

المسلم من غير المسلم فكذلك لا يحضن المسلم غير المسلم انظر المادة (٣٨٥) من الأحوال الشخصية الوجه الثامن - في بيان المحكمة المختصة بنظر الدعاوى التي ترفع بشأن المواد الخمسة المذكورة وأمثالها - ونقول قد علم بما تقدم أنه إذا أسلم أحد الزوجين وكان بينهما ولد صغير أو ولد لهما ولد قبل عرض الإسلام على الآخر أو بعده فإنه يتبع من أسلم منهما إلى آخر ما نص بالمادة (١٢٩) - ومن ذلك يعلم أن الذي أسلم من الزوجين والولد الذي تبعه في الإسلام لا يعدان من طائفة الأقباط الأرثوذكس وقد نصت المادة الأولى من الأمر العالى الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ - ٧ رجب سنة ١٣٠٠ نمر ١٠٤ المبين به ترتيب واختصاص مجلس الأقباط الأرثوذكس العمومى أن يشكل مجلس عمومى لجميع الأقباط بالقطر المصرى للنظر في كافة مصالحهم الداخلية في إدارة اختصاصه التي ستبين في المواد الآتية دون غيرها ونصت المادة (١٦) من الأمر العالى المذكور أن من وظائف المجلس المذكور أيضاً النظر فيما يحصل بين أبناء الملة من الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية إلى آخر ما بهذه المادة وبما لاشك فيه أن من أسلم من الزوجين والولد الذي يتبعه في الإسلام لم يكن واحداً منهما من أبناء الملة حتى يسوغ للمجلس المذكور النظر فيما يحصل بين كل منهما وبين غيرهما من الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية - وقد جاء بالفقرة الثالثة من المادة الثالثة من الأمر العالى المختص بتشكيل مجلس عمومى لطائفة الإنجليين الوطنيين الصادر في أول مارس سنة ١٩٠٢ - ٢١ القعدة سنة ١٣١٩ نمرة ١٠٥ أن الذى يعتبر بصفته إنجليى وطنى يشترط فيه أن يكون إنجليى الأصل من جهة الأب على الأقل وأن لا يكون فقد صفته هذه بدخوله عضواً في هيئة دينية أو طائفة غير مسيحية أو غير إنجيلية . وبما لاشك فيه أن أحد الزوجين الذى أسلم والولد الذى تبعه في الإسلام قد دخل كل منهما في هيئة دينية وطائفة غير مسيحية وقد نصت المادة (٢١) من الأمر العالى المذكور أن المجلس العمومى يختص بسماع وفصل جميع المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية التي تقع بين كنائس إنجيلية أو بين إنجليين وطنيين وأن هذا الاختصاص لا يتناول أية مادة من المواد التي لا يمكن

الفصل فيها إلا بإحضار أشخاص من غير إنجليز ووطنيين أمام المجلس بصفة خصوم في الدعوى ولا شك أن من لوازم الدعوى التي ترفع من المسيحي الإنجيلي على من أسلم وتبعه الولد في الإسلام أنه لا يمكن الحكم فيها إلا بإحضار ذلك المسلم الذي ليس بإنجيلي أمام المجلس بصفته خصما في الدعوى وبذلك لا يسوغ لمجلس الطائفة الإنجيلية أن ينظر أى دعوى من الدعاوى التي ترفع من الإنجيلي على من أسلم ( نتيجة ) فتخلص مما قلناه أن الشريعة الإسلامية الغراء التي هي شريعة البلاد تقتضي أن الولد يتبع من أسلم من أبويه في الإسلام مادام صغيرا والمعول عليه إنما هو شريعة البلد الذي يقيم فيه الولد ولذلك قلنا فيما سبق إن الصغير إنما يتبع من أسلم من أبويه إذا كان الصغير مقبلا في دار الإسلام عملا بشريعة البلاد التي هي محل إقامة الولد وإن شريعة البلاد التي فيها الولد تقتضي أن يشترط في العصبة الذي يحضنه اتحاد الدين على وجه ما سبق وأن كلا من الأمر العالي الصادر بترتيب واختصاص مجلس الأقباط الأرثوذكس العمومي المار ذكره والأمر العالي الصادر بتشكيل مجلس عمومي للطائفة الإنجيليين الوطنيين المار ذكره يقتضي بأنه لا يسوغ لكل من مجلسي الأقباط الأرثوذكس والإنجيليين أن ينظر إلا في الدعاوى التي تكون بين أبناء طائفته فقط ولا يسوغ لواحد منهما أن ينظر أية دعوى ترفع من أبناء طائفته على أحد من أبناء الطوائف الأخرى مسلمين أو غير مسلمين ومتى كانت شريعة البلاد على وجه ما ذكر وقوانين الحكومة الخاصة بالمواد الخمسة المذكورة المستول عنها وأمثالها تقضي بما ذكر فلا محل حينئذ إلى الرجوع إلى المبادئ المقررة في القانون الدولي في مواد الزوجية في حالة تغيير الأحوال الشخصية لأنه مع وجود الأمرين العالين المشار إليهما المتعلقين بالموضوع نفسه لا معنى للرجوع إلى المبادئ المذكورة التي لا علاقة لها بالمواد المذكورة على أن المبادئ المقررة للقانون الدولي في مواد الزوجية إنما هي في الأشخاص الذين لا يكونون تابعين لحكومة واحدة والأمر هنا ليس كذلك لأن الخصوم هنا كلهم تابعون للحكومة المصرية السلطانية وخاضعون لقوانينها الصادرة



منها كما أنه لا محل للرجوع إلى ما قرره الاتفاقات الدولية في مؤتمر لاهاي في مسائل الزواج أو مسائل الطلاق لما ذكرنا من أن المعول عليه هو شريعة البلاد وقوانين الحكومة المصرية - على أن ما قرره الاتفاقات الدولية المذكورة إنما يتعلق بالأشخاص التابعين للحكومات متعددة وما يترتب على الزواج من تغيير جنسية أحد الزوجين ولا علاقة له بموضوعنا وبناء على ما توضّح نرى أن الواجب أن يتبع الولد الصغير من أسلم من أبويه في الإسلام متى كان الولد مقياً في دار الإسلام عملاً بالنصوص التي قلّمناها وأن الواجب هو العمل فيما يتعلق بالولد وهو في سن الحضنة بما أوضحناه من النصوص المتعلقة بذلك وفيما يتعلق بحضنة العصباء هو ما أوضحناه أيضاً من النصوص المتعلقة بذلك وأن الواجب في الاختصاص هو العمل بما قضى به الأمران العاليان المشار إليهما خصوصاً وأن العمل كان جارياً على أن نظر جميع الدعاوى كان مختصاً بالمحاكم الشرعية بلا فرق بين طائفة وطائفة إلى أن صدر الأمران العاليان المشار إليهما فجعل الأمر الأول منهما نظر المواد المتعلقة بأبناء طائفة الأقباط الأرثوذكس على حسب المين بالمادة (١٦) مختصاً بمجلسهم العمومي وجعل الأمر الثاني نظر المواد المتعلقة بالإنجليك على حسب المين بالمادة (٢١) مختصاً بمجلسهم العمومي أيضاً وعلى ذلك يبقى ما لم ينص عليه بالمادة (١٦) من لائحة الأقباط الأرثوذكس والمادة (٢١) من لائحة الإنجليك على ما كان عليه من اختصاص بالمحاكم الشرعية - هذا ما رأيناه

تعلق

صدر القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ونص في المادة رقم ٢٠ منه على ما يأتي :

ينتهي حق حضالة النساء ببلوغ الصغير من العاشرة وبلوغ الصغيرة من الثني عشرة سنة ويجوز للقاضي بعد هذه السن إبقاء الصغير حتى من الخامسة عشر والصغيرة حتى تزوج في يد الحاضنة بدون أجر حضالة إذا تبين أن مصلحةهما تقتضي ذلك . وهذا الحكم الأخير مأخوذ من مذهب الإمام مالك .



## فهرس موضوعات كتاب الفتاوى الاسلاميه

### المجلد الأول

الموضوع	الصفحة
كلمة الافتتاح لفضيلة الدكتور زكريا البرى وزير الأوقاف . . . .	٣
تقديم بقلم فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق معلى جمهورية مصر العربية . . . . .	٥
تصدير بقلم فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق معلى جمهورية مصر العربية . . . . .	٨
بيان بأسماء المفتين . . . . .	٣٣

### من احكام القرآن الكريم

( ١ ) قراءة سورة الكهف والترقية وما يذكر بعد الاذان . . .	٣٩
( ٢ ) حجم المصحف وتصغيره . . . . .	٤٣
( ٣ ) ترجمة القرآن الكريم . . . . .	٤٤
( ٤ ) عدم جواز اخذ آية من القرآن الكريم اسلسا للمسبقات	٤٦

### من احكام التيمم والصلاة

( ٥ ) جواز التيمم مع وجود الماء اذا خيف الضرر . . . .	٥١
( ٦ ) التبليغ فى الصلاة للحاجة . . . . .	٥٢
( ٧ ) صلاة اسير الحرب . . . . .	٥٤
( ٨ ) امامة الاثنى . . . . .	٥٥
( ٩ ) تأخير الجمعة من اول وقتها . . . . .	٥٧
( ١٠ ) تعدد صلاة الجمعة . . . . .	٥٩
( ١١ ) السعى لصلاة الجمعة . . . . .	٦٠
( ١٢ ) جواز التنفل ممن عليه فوائت . . . . .	٦٢
( ١٣ ) جواز الصلاة بالنمطين اذا كنا طاهرين . . . . .	٦٤
( ١٤ ) تحرير قبلة الصلاة . . . . .	٦٦
( ١٥ ) حكم الشرع بالنسبة للصوم والصلاة لمدينة تطلع فيها الشمس عقب الشفق . . . . .	٦٨
( ١٦ ) صلاة العيد والجمعة . . . . .	٧١

الصفحة	الموضوع
٧٤ . . . . .	( ١٧ ) صلاة النساء في المسجد
٧٧ . . . . .	( ١٨ ) صلاة المرأة وطهارتها
٧٩ . . . . .	( ١٩ ) جواز صلاة الجمعة في المسجد المقام في أرض المعارض
٨٢ . . . . .	( ٢٠ ) صحة إمالة البالغ
	( ٢١ ) عدم اشتراط الاذن العام بالصلاة في المسجد فيما عدا
٨٤ . . . . .	الجمعة والمبدين
٨٥ . . . . .	( ٢٢ ) صلاة الجمعة خلف المذبح غير جائزة

### من أحكام الصيام

٨٩ . . . . .	( ٢٣ ) الحقنة في الصيام
٩١ . . . . .	( ٢٤ ) ندية الصوم
٩٣ . . . . .	( ٢٥ ) اثر التطعيم ضد الجدري وغيره في الصيام
٩٥ . . . . .	( ٢٦ ) جواز فطر المجاهدين في شهر رمضان
٩٨ . . . . .	( ٢٧ ) استحباب الصلوات في البحر لا يفطره
٩٩ . . . . .	( ٢٨ ) صيام الست من شوال بعد الأول منه مستحب
١٠١ . . . . .	( ٢٩ ) العلاج بالمس في الفرج مقطر في رمضان
١٠٢ . . . . .	( ٣٠ ) المنظر عمدا في رمضان
١٠٣ . . . . .	( ٣١ ) الانقطار غير العمد مفسد للصوم وموجب للقضاء فقط
١٠٥ . . . . .	( ٣٢ ) جواز الفطر للأعذار

### من أحكام الزكاة

١٠٩ . . . . .	( ٣٣ ) زكاة ورق البنكوت
١١٢ . . . . .	( ٣٤ ) زكاة الأرض المشربة
١١٥ . . . . .	( ٣٥ ) دفع الزكاة الى القريب
١١٦ . . . . .	( ٣٦ ) زكاة الفطر ومصارفها
١١٩ . . . . .	( ٣٧ ) جواز اعطاء الزكاة للجمعيات الخيرية
١٢١ . . . . .	( ٣٨ ) جواز صرف الزكاة في بناء المساجد
١٢٣ . . . . .	( ٣٩ ) جواز نقل الزكاة من بلد الى اخرى بها ذور قرياه

### من أحكام الحج

١٢٧ . . . . .	( ٤٠ ) ضمان الحج عن الغير
١٢٨ . . . . .	( ٤١ ) هل يؤجل الحج لخوف الطريق
١٢٩ . . . . .	( ٤٢ ) الحج عن الغير بأمره

١٣٢	( ٤٣ ) حج المرأة . . . . .
١٣٤	( ٤٤ ) الحج بطريقة القرعة . . . . .
١٣٥	( ٤٥ ) الحج أفضل من التبرع للمجاهدين بنفقته . . . . .
١٣٦	( ٤٦ ) حكم اقامة الأئني بدون محرم . . . . .
١٣٧	( ٤٧ ) عدم جواز منع الصغار من السفر مع أمهاتهم للحج . . . . .

### من أحكام الزواج

١٤٣	( ٤٨ ) فساد عقد الزواج لعدم المحل . . . . .
١٤٤	( ٤٩ ) عدم تعرض بزوجية . . . . .
١٤٧	( ٥٠ ) فساد العقد لعدم المحل . . . . .
١٥٠	( ٥١ ) نكاح الفضولي موقوف . . . . .
١٥١	( ٥٢ ) زواج نجية بمسلم . . . . .
١٥٢	( ٥٣ ) نكاح بشرط التفويض في الطلاق . . . . .
١٥٥	( ٥٤ ) نكاح فاسد . . . . .
١٥٧	( ٥٥ ) تزويج الأب المعلن بنته الصغيرة . . . . .
١٥٩	( ٥٦ ) زواج المرأة نفسها من غير كفاءة . . . . .
١٦١	( ٥٧ ) ليس للوصي الاعتراض على التزويج بالوكالة بغير المثل . . . . .
١٦٢	( ٥٨ ) يثبت الخيار عند البلوغ لمن زوجها العاصب وهي قلصر . . . . .
١٦٤	( ٥٩ ) زواج . . . . .
١٦٥	( ٦٠ ) زواج المراهق وطلاقه . . . . .
١٦٦	( ٦١ ) زواج العننين . . . . .
١٦٨	( ٦٢ ) عدم نفاذ عقد الزواج . . . . .
١٧٠	( ٦٣ ) زواج المسلمة بغير المسلم . . . . .
١٧١	( ٦٤ ) نكاح بوكيل . . . . .
١٧٢	( ٦٥ ) معنى الجهاز . . . . .
١٧٤	( ٦٦ ) ادماء زوجية بموتها . . . . .
١٧٧	( ٦٧ ) زواج البكر البالغ نفسها من كفاءة . . . . .
١٧٩	( ٦٨ ) مجرد العقد الفاسد لا يثبت حرمة . . . . .
١٨٠	( ٦٩ ) زواج الذميين . . . . .
١٨٢	( ٧٠ ) زواج المسلم من كتابية . . . . .
١٨٤	( ٧١ ) زواج المحجور عليه للأفلة بنفسه صحيح . . . . .
	( ٧٢ ) زواج المسيحية بمسلم بعد اسلامها وقبل عرض الاسلام
١٨٦	على زوجها فاسد . . . . .

الموضوع	الصفحة
( ٧٣ ) زواج المسلم من مسيحية وطلاقه لها . . . . .	١٨٨
( ٧٤ ) زواج غير صحيح شرعا . . . . .	١٩٠
( ٧٥ ) زواج الرجل من بنت بنته رضاعا غير جائز . . . . .	١٩١
( ٧٦ ) زواج المسيحي بمسلمة وأثله . . . . .	١٩٢
( ٧٧ ) نكاح الحامل من الزنا . . . . .	١٩٥
( ٧٨ ) زواج من ادعى بلوغه بالعلامات بنفسه . . . . .	١٩٦
( ٧٩ ) زواج الرجل من أخت زوجته المتوفاة . . . . .	١٩٨
( ٨٠ ) زواج باطل . . . . .	١٩٩
( ٨١ ) الزواج العرفي الصحيح تترب عليه جميع الآثار . . . . .	٢٠٠
( ٨٢ ) نكاح الدرزي من مسلمة باطل شرعا . . . . .	٢٠٢
( ٨٣ ) الزواج الصحيح يحرم الزوجة على فروع زوجها مطلقا . . . . .	٢٠٤
( ٨٤ ) الزواج يثبت بالانقار . . . . .	٢٠٥
( ٨٥ ) زواج المعتوه بولي جائز . . . . .	٢٠٦
( ٨٦ ) الدخول بالأمهات يحرم البنات . . . . .	٢٠٧
( ٨٧ ) زواج المسلم من مسيحية بالكثيسة يكون به مرتدا من الاسلام . . . . .	٢٠٨
( ٨٨ ) انكار الزواج لا يكون مسخا بل جهودا . . . . .	٢١٢
( ٨٩ ) الزواج باسم الفانية لا يتمدد . . . . .	٢١٥
( ٩٠ ) من باشرت مقدها وتسمت فيه باسم آخر . . . . .	٢١٦
( ٩١ ) حكم الزواج ببنت الزنى بها . . . . .	٢١٧
( ٩٢ ) زواج الرجل من أخت زوجته . . . . .	٢١٩
( ٩٣ ) تحريم الجمع . . . . .	٢٢٠
( ٩٤ ) نكاح غير جائز . . . . .	٢٢١
( ٩٥ ) زواج فاسد من تاريخ صدوره . . . . .	٢٢٢
( ٩٦ ) زواج الرجل من أم زوجة أبيه جائز . . . . .	٢٢٣
( ٩٧ ) زواج الرجل بأخت زوجته المتوفاة . . . . .	٢٢٤
( ٩٨ ) يحل الجمع بين الزوجة وأمهاتها . . . . .	٢٢٥
( ٩٩ ) زواج المحجور عليه للعتة بشين فاحش غير صحيح . . . . .	٢٢٦
( ١٠٠ ) سن الزواج بالهجرى . . . . .	٢٢٨
( ١٠١ ) اسلام الزوج بعد اسلام زوجته لا يقتضى تجديد عقد زواجهما . . . . .	٢٢٩
( ١٠٢ ) زواج المطل غير صحيح . . . . .	٢٣٠
( ١٠٣ ) زواج السفية صحيح بشرط ألا يزيد على مهر المثل . . . . .	٢٣١
( ١٠٤ ) نكاح الشفار . . . . .	٢٣٢
( ١٠٥ ) زواج من اعتنق الاسلام بالمسلمة ابتداء . . . . .	٢٣٣
( ١٠٦ ) نكاح الكتابية على المسلمة . . . . .	٢٣٤

الموضوع	الصفحة
(١٠٧) حكم تعدد الزوجات والبقاء	٢٣٥ . . . . .
(١٠٨) زواج الرجل بـزوجة الغير مع مله به باطل	٢٣٨ . . . . .
(١٠٩) زواج من اعتنقت الاسلام بمسيحي	٢٣٩ . . . . .
(١١٠) الزواج بلفظ الهبة جائز	٢٤٠ . . . . .

### من احكام المهر والدوطة

(١١١) دوطة	٢٤٣ . . . . .
(١١٢) حلول المهر ببوت الكميل	٢٤٤ . . . . .
(١١٣) مؤخر صدق	٢٤٥ . . . . .
(١١٤) تقاسم المهر	٢٤٦ . . . . .
(١١٥) حكم الدوطة	٢٤٩ . . . . .

### من احكام النفقة والاجور

(١١٦) نفقة زوجية ورد مبلغ	٢٥٣ . . . . .
(١١٧) طالب العلم يعتبر معدوما بالنسبة لغيره حتى يتكسب	٢٥٥ . . . . .
(١١٨) نفقة صغيرة واجور	٢٥٦ . . . . .
(١١٩) نفقة صغير وحضانة	٢٥٩ . . . . .
(١٢٠) نفقة الولد	٢٦١ . . . . .
(١٢١) نفقة وحضانة	٢٦٣ . . . . .
(١٢٢) نفقة زوجية وصغيرين وباقى مقدم صدق	٢٦٥ . . . . .
(١٢٣) انفلاق على القصر	٢٦٨ . . . . .
(١٢٤) نفقة علاج الولد	٢٦٩ . . . . .
(١٢٥) نفقة الصغير الفقير وعلى من تجب اذا كان والده مقرا	٢٧٢ . . . . .
(١٢٦) مشروع نفقة زوجات المسجونين والمقودين وسوء العشرة	٢٧٣ . . . . .
(١٢٧) تسقط النفقة بمضي المدة متى كانت مفروضة بالتراضي	٢٨٢ . . . . .
او بقضاء القاضي	٢٨٢ . . . . .
(١٢٨) نفقة والدة على ولدها	٢٨٤ . . . . .
(١٢٩) سقوط نفقة الاقارب بمضي المدة ما لم يكن ماثونا فيهما	٢٨٦ . . . . .
بالاستدانة	٢٨٦ . . . . .
(١٣٠) انتهاء نفقة المطلقة بانتهاء عدتها	٢٨٧ . . . . .
(١٣١) منزلة نفقة الصغار واجور حضانة	٢٨٨ . . . . .
(١٣٢) نفقة اولاد الفقير العاجز عن الكسب ولهم جد موثر	٢٨٩ . . . . .
(١٣٣) نفقة اقارب	٢٩٠ . . . . .

الصفحة	الموضوع
٢٩١ . . . . .	١٣٤) أولوية نفقة الزوجة
٢٩٢ . . . . .	١٣٥) نفقة أقارب
٢٩٤ . . . . .	١٣٦) علاج الزوجة
٢٩٦ . . . . .	١٣٧) نفقة صغير امسر والده
٢٩٨ . . . . .	١٣٨) هل تجب النفقة على الأخت مع وجود الابن
٢٩٩ . . . . .	١٣٩) نفقة الأصل على فرعه ولو كان نكحاً
٣٠٠ . . . . .	١٤٠) نفقة الحامل المتوفى عنها زوجها من تركه
٣٠١ . . . . .	١٤١) نفقة الفقير الذي لا مثيل له في بيت المال
٣٠٣ . . . . .	١٤٢) نفقة لأقارب
٣٠٤ . . . . .	١٤٣) أجره الطبيب المولد
٣٠٦ . . . . .	١٤٤) الاتفاق من التركة على القصر بان من المجلس الحسبي
٣٠٧ . . . . .	١٤٥) الرجوع فيها فرضه على نفسه لقريبه بعد اليسار جائر
٣٠٨ . . . . .	١٤٦) نفقة أقارب
٣٠٩ . . . . .	١٤٧) متجدد نفقة الزوجة
٣١١ . . . . .	١٤٨) نفقة الأولاد على أبيهم بحسب العرف
٣١٣ . . . . .	١٤٩) الزيادة في نفقة الأولاد على الأم الموسرة ولها الرجوع
٣١٤ . . . . .	١٥٠) أولوية في نفقة
٣١٦ . . . . .	١٥١) تعهد بمعاش
٣١٧ . . . . .	١٥٢) اتفاق الرجل على زوجته مجرى لمكته
٣١٩ . . . . .	١٥٣) للزوجة المحكوم لها بالنفقة الإقامة معه في منزل الزوجية
٣٢٠ . . . . .	١٥٤) نفقة الزوجة مقدمة على سائر الديون
٣٢١ . . . . .	١٥٥) نفقة أقارب
٣٢٢ . . . . .	١٥٦) نفقة الجدة
٣٢٤ . . . . .	١٥٧) أحالة تين النفقة
٣٢٦ . . . . .	١٥٨) لا تجب نفقة الأقارب إلا لذي رحم محرم
٣٢٧ . . . . .	١٥٩) رجوع بنفقة
٣٣٠ . . . . .	١٦٠) تأخذ الأم ما يلي بنفقتها من مال ابنها القاصر
٣٣١ . . . . .	١٦١) نفقة لأقارب
٣٣٣ . . . . .	١٦٢) ثمن الدواء وأجرة الطبيب من نفقة القريب على قريبه
٣٣٥ . . . . .	١٦٣) نفقة صغير مخصوب
٣٣٦ . . . . .	١٦٤) نفقة أقارب
٣٣٨ . . . . .	١٦٥) اختلاف الدين غير مانع من وجوب النفقة
٣٣٩ . . . . .	١٦٦) نفقة زوجية ونشوز
٣٤١ . . . . .	١٦٧) تمجيل النفقة ثم الأكل تمويها



الصفحة	الموضوع
من أحكام الحضانة	
٣٤٥ . . . . .	انتقال الحضانة بالمخير الى خارج الوطن . . . . .
٣٤٨ . . . . .	اولوية حضانة العمة الشقيقة للصغيرة عن العمة للاب . . . . .
٣٤٩ . . . . .	حضانة . . . . .
٣٥٠ . . . . .	حضانة صغيرة توفيت امها . . . . .
٣٥١ . . . . .	سقوط حق الحضانة . . . . .
٣٥٣ . . . . .	حضانة . . . . .
٣٥٤ . . . . .	سفر الحضانة بالولد . . . . .
٣٥٦ . . . . .	تسليم طفلة معروفة الأبوين لغيرها . . . . .
٣٥٨ . . . . .	التبرع بالحضانة لا يكون الا عند اعمار الاب . . . . .
٣٥٩ . . . . .	يمنع الاب من نقل الصغير مع حاضنته ما دام في سن الحضانة . . . . .
٣٦٠ . . . . .	الجدة المتبرعة بالحضانة للصغيرين أولى من أختها المتبرعة بها . . . . .
٣٦١ . . . . .	حضانة . . . . .

\* \* \*

« الآيات التي ورنيت في المجلد الأول »

رقم صحيفة الفتوى	رقم الآية اسم السورة	نص الآية
٨	النساء ١٧٦	١ — « يستفتونك قل الله يفتيك »
٨	النساء ١٢٧	٢ — « ويستفتونك في النساء قل الله يفتيك فيهن »
٨	يوسف ٤٣	٣ — « أفتوني في رؤياي »
٨	الصافات ١١	٤ — « غابستهم أهم أشد خلقا أم السماء »
١١	الحشر ٧	٥ — « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا »
١١	النساء ٥٩	٦ — « فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا »
١١	الامراء ٣٣	٧ — « قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى بغير الحق وإن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وإن تقولوا على الله مالا تعلمون »
١١	النحل ١١٦	٨ — « ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون »
١٢	يونس ٥٩	٩ — « قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق نجعلتم منه حراما وحلالا قل الله اذن لكم أم على الله تفترون »
١٦	البقرة ١٨٥	١٠ — « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر »
١٦	الحج ٧٨	١١ — « وما جعل عليكم في الدين من حرج »
١٨	الأنبياء ٧	١٢ — « فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون »
١٨	البقرة ١٨٩	١٣ — « يسألونك من الألهة قل هي موافيت للناس والحج »
٣٠	يوسف ٤٠	١٤ — « إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه »

( تابع ) « الآيات التي وردت في المجلد الأول »

نص الآية	رقم الآية	اسم السورة	رتبم صحيفة الفتوى
١٥ — « يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع »	٩	الجمعة	٦١
١٦ — « فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله »	١٠	الجمعة	٦١
١٧ — « فعدة من أيام أخر »	١٨٤	البقرة	٩٧
١٨ — « والله على الفاسح حج البيت من استطاع إليه سبيلا »	٩٧	آل عمران	١٣٥
١٩ — « والمحسنات من الذين أنونا الكتاب »	٥	المائدة	٢٣٤
٢٠ — « والذين هم لأزواجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين »	٦٥	المؤمنون	٢٣٦
٢١ — « فأتكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة »	٣	النساء	٢٣٦
٢٢ — « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل »	١٣٩	النساء	٢٣٦
٢٣ — « إنما الصدقات للفقراء »	٦٠	التوبة	٣٠١

\*\*\*

## « الأحاديث الواردة في المجلد الأول »

نص الحديث	رقم صحيفة الفتوى
١ — « من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين » . . . . . ٥	
٢ — « ان أربعة تقاتوا اليه عليه السلام » . . . . . ٨	
٣ — « الائم ما حاك في صدرك وان لفنك الناس وافتوك » . . . . . ٨	
ورد هذا الحديث في صحيح مسلم بلفظ « الائم ما حاك في نفسك وكرهت ان يطلق عليه الناس » ١ . . . . . ٨	
وورد في سنن احمد بلفظ « والائم ما حال في القلب وتردد في الصدر وان لفنك الناس وافتوك » . . . . . ٨	
٤ — « ان العلماء ورثة الانبياء وان الانبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما واتموا ورثوا العلم » . . . . . ٩	
٥ — « الا ليبلغ للشاهد منكم الغائب » . . . . . ٩	
٦ — « بلغوا مني ولو آية » . . . . . ٩	
٧ — « تسمعون ويسمع منكم ويسمع من يسبح منكم » . . . . . ١٠	
٨ — نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم اميره بريدة ان ينزل عنده اذا حاصرهم على حكم الله وقال : « فلك لا تدري انصيب حكم الله فيهم ام لا ولكن انزلهم على حكمك وحكم اصحابك » . . . . . ١٢	
٩ — « من قال على ما لم اقل فليتبوا بيئا في جهنم ومن افنى بغير علم كان اثمه على من افتاه ومن اثار على اخيه بامر يعلم الرشد في غيره فقد خلته » . . . . . ١٢	
١٠ — « اللهم رب جبريل وميكائيل واسرافيل فاطر السموات والارض . عالم الغيب والشهادة انت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يخطون اهدني لما اخطلت فيه من الحق بلذك انك تهدي من تشاء الى صراط مستقيم » . . . . . ١٧	
١١ — « من تطيب ولم يعرف منه طيب فهو ضلن » . . . . . ٢٥	
١٢ — « يخرج في آخر الزمان رجال » — وفي رواية « قوم رعوس جهال يفتنون الناس فيضلون ويضلون » . . . . . ٢٨	
١٣ — « يجوز دفع الزكاة لطالب العلم وان كان له نفقة اربعين سنة » . . . . . ٤٥	

## ( تلخيص ) الأحاديث الواردة في المجلد الأول »

رقم صحيفة الفتوى

نص الحديث

- ١٤ — « من نام عن صلاة نسيها فليصلها إذا ذكرها » . . . ٦٢
- ١٥ — عن شداد بن أوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « خالفوا اليهود فائهم لا يصلون في نعالهم ولا خفافهم » . ٦٤
- ١٦ — في البخاري عن يزيد الأزدي قال « سألت أنس بن مالك : لكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في نعليه ؟ قال : نعم » . . . . . ٦٤
- ١٧ — عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا صلى أحدكم فخلع نعليه فلا يؤذ بهما أحدا ليجمعهما بين رجليه أو ليصل فيهما » . . . . . ٦٤
- ١٨ — « إذا جاء أحدكم إلى المسجد فليُنظر فإن رأى في نعله أذى أو قذرا فليمسحه وليصل فيهما » . . . . . ٦٥
- ١٩ — « إذا وطئ أحدكم الأذى بنعليه أو خفيه فطهورهما المتراب » . . . . . ٦٥
- ٢٠ — ورد في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه اجتمع في عهده ميدان فصلى العيد ثم رخص في الجمعة » وفي لفظ أنه صلى العيد وخطب الناس فقال « أيها الناس انكم قد أصبتم خيرا فمن شاء منكم أن يشهد الجمعة فليشهد فاننا جميعون » . . . . . ٧٣
- ٢١ — قالت عائشة رضي الله عنها « كان النساء يصلين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم متلفعات ببروطهن ما يعرفن من الناس » . . . . . ٧٥
- ٢٢ — قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله وليخرجن نفلات » يعني غير متطيبات . . ٧٥
- ٢٣ — قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تمنعوا نساءكم المساجد وبيوتهن خير لهن » . . . . . ٧٥
- ٢٤ — قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها — وصلاتها في مخدعها أفضل من صلاتها في بيتها » . . . . . ٧٥
- ٢٥ — عن أم سلمة رضي الله عنها قالت « جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : « يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل إذا هي احتضمت قال إذا رأت الماء » . . . . . ٧٨

( تابع ) « الأحاديث الواردة في المجلد الأول »

- نص الحديث رقم صحيفة الفتوى
- ٢٦ — « لا يؤم الغلام حتى يحتلم » . . . . . ٨٢
- ٢٧ — « ان عمرو بن سلمة كان يؤم قومه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ست أو سبع » . . . . . ٨٢
- ٢٨ — « صلوا كما رأيتموني أصلي » . . . . . ٨٥
- ٢٩ — روى عن جابر « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى مكة عام الفتح حتى بلغ كراع النخيم — واد أمام عسفان — وصام الناس معه فقبل له : ان الناس قد شق عليهم الصيام ، ولن الناس ينظرون فيما فعلت فعدا بقدح من ماء بعد العصر فشرب والناس ينظرون اليه فافطر بعضهم وصام بعضهم فبلغه ان اناسا صاموا فقتل أولئك العصاة » ١٥
- ٣٠ — سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أى الأعمال أفضل قال إيمان بالله ورسوله قيل ثم ماذا ؟ قال « جهاد في سبيل الله » . . . . . ٩٦
- ٣١ — « رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه » . . . . . ٩٦
- ٣٢ — عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح في شهر رمضان فصام حتى مر بغدير في الطريق وذلك في عز الظهيرة فمطش الناس فجمعوا يمدون أعناقهم وتتوق نفوسهم اليه فعدا رسول الله بقدح فيه ماء فأمسكه على يده حتى رآه الناس ثم شرب فشرب الناس » . . . . . ٩٦
- ٣٣ — عن ابن مسعود قال « سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مكة ونحن صيام فنزلنا منزلا فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم انكم قد دنوتم من عدوكم والفطر اقوى لكم » ثم نزلنا منزلا آخر فقتل « انكم مصبحوا عدوكم والفطر اقوى لكم فافطروا فكانت عزيمة فافطروا » . . . . . ٩٦
- ٣٤ — « ليس من البر الصيام في السفر » . . . . . ٩٧
- ٣٥ — روى أبو داود « انه عليه السلام صب الماء على رأسه وهو صائم من العطش والحرارة » . . . . . ٩٨
- ٣٦ — « من صام رمضان ثم اتبعه سبعا من شوال فذاك صيام الدهر » . . . . . ٩٩
- ٣٧ — « من صام رمضان وستة أيام بعد الفطر كان تمام السنة من جاء بالحسنة فله عشر مثقالها » . . . . . ٩٩

## ( تابع ) « الأحاديث الواردة في المجلد الأول »

نص الحديث	رقم صحيفة الفتوى
٢٨ — « من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال كان كصيام الدهر »	١٠٠
٢٩ — عن عائشة رضي الله عنها أن بلالا كان يؤذن بليل فقاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم « كلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر » . . . . .	١٠٤
٤٠ — روى عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال « فصرنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم قام الى الصلاة وكان بين الاذان والاسحور قدر خمسين آية » . . . . .	١٠٤
٤١ — في الحديث الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « انه جعل ابا هريرة على صدقة الفطر فكان يقبل من جاء بصدقته » . . . . .	١١٧
٤٢ — « لا يقبل الله صدقة من رجل وله قرابة محتاجون الى صلة »	١٢٣
٤٣ — حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لعاصم بن جيل : « خذها من اغنيائهم وضعها في فقرائهم » . . . . .	١٢٤
٤٤ — روى البخاري ومسلم « لا تسافر امرأة الا ومعها محرم » زاد مسلم في رواية « او زوج » . . . . .	١٣٢
٤٥ — « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر مسفرا يكون ثلاثة ايام فصاعدا الا ومعها ابوها او زوجها او ابنها او اخوها او ذو رحم معها » . . . . .	١٣٣
٤٦ — وعن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يحل لامرأة تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذي محرم عليها »	١٣٣
٤٧ — عن ابي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لو كنت امرأة احدا أن يسجد لاحد لامرت المرأة أن تسجد لزوجها » . . . . .	١٣٣
٤٨ — عن ابن عباس رضي الله عنه رفقت امرأة صبيبا « فقاتل يا رسول الله الهذا حج قال نعم ولك أجر » . . . . .	١٣٦
٤٩ — عن جابر رضي الله عنه قال « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجاجا ومعنا النساء والصبيان فلبينا عن الصبيان ورمينا عنهم وكان ابن عمر يفعل ذلك » . . . . .	١٣٦

## بيان المراجع الواردة في المجلد الأول

مسلسل اسم الكتاب

### أولاً : ( من كتب التفسير )

١ — تفسير الفخر الرازى

### ثانياً : ( من كتب الحديث )

١ — الترهيب والترهيب : للمنذرى

٢ — شرح عون المعبود لسنن أبى داود

٣ — صحيح البخارى

٤ — نيل الأوطار : للشوكاتى

### ثالثاً : ( من كتب اصول الفقه )

١ — روضة الناظر فى اصول الفقه : لابن قدامة

٢ — قواعد الاحكام فى مصالح الانام : للعز بن عبد السلام

٣ — الموافقات : للشاطبى

### رابعاً : ( من كتب فقه المذهب الحنفى )

١ — الاشباه والنظائر : لابن نجيم مع حاشية الحوى

٢ — البدائع : للكاسانى

٣ — البحر الرائق : شرح كثر الحقائق لزين الدين بن نجيم المصرى

٤ — التجنيس : لمصعب الهداية

٥ — تنقيح الحامدية : لابن عابدين

٦ — الجلبع الصغير : للامام محمد

٧ — جامع الفصولين

٨ — جواهر الفتاوى

٩ — حاشية البيرى على الاشباه والنظائر

١٠ — النخبة

١١ — رسالة الإبادة عن اخذ الاجرة على الحضنة — لابن عابدين



## ( تابع ) بيان المراجع الواردة في المجلد الأول

اسم الكتاب	مستعمل
١٢ — شرح الزيلعي على كنز الدقائق	
١٣ — شرح منية المصلي : لأبراهيم الطيبي	
١٤ — فتح القدير : للكمال بن الهمام	
١٥ — الفتاوى الخيرية	
١٦ — الفتاوى المهدية	
١٧ — الفتاوى البزازية	
١٨ — الفتاوى الخانية	
١٩ — الفتاوى الهندية	
٢٠ — الفتاوى الاتقروية	
٢١ — متن التتوير وشرحه الدر المختار	
٢٢ — المبسوط : للمرغني	
٢٣ — المحيط البرهاني	
٢٤ — مختصر الطحاوي	
٢٥ — مجمع الفهمات	
٢٦ — نور الايضاح وشرحه مراقي الفلاح	
٢٧ — النوازل : لأبي الليث	
٢٨ — الهداية شرح بداية المبتدي	
٢٩ — الواقعات : للحسليم الشهيد	

## خامسا : ( من كتب فقه المذهب الشافعي )

١ — تحفة المحتاج بشرح المنهاج	
٢ — المجمع : للتتوي — شرح المذهب للشمساذي	
٣ — مختصر المزني	
٤ — النقيض والمتعة : للخطيب البغدادي	

(تابع) بيان المراجع الواردة في المجلد الأول

میں نے

اسم الكتاب

**سادسا : ( من كتب فقه المذهب المالكي )**

- ١ — تهذيب الفروق بهامش الفروق : للقرافي
- ٢ — الفروق : للقرافي
- ٣ — قوانين الأحكام الشرعية : لابن جزى المالكي
- ٤ — المدونة الكبرى : للإمام مالك
- ٥ — مواهب الطليل مع الناج والاكليل

سابعاً : ( من كتب فقه المذهب الحنبلي )

- ١ — اعلام الموقعين : لابن القيم الجوزية
- ٢ — بدائع الفوائد : لابن القيم الجوزية
- ٣ — الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية : لابن القيم الجوزية
- ٤ — فتاوى ابن قيمية
- ٥ — كتاب القناع : للبهوتي
- ٦ — المغنى : لابن قدامة

**ثانيها : ( من كتب فقه المذهب الظاهري )**

**المحلى : لابن حزم**

تاسعاً : ( من كتب فقه الأياض )

شرح النيل وشفاء العليل : أحمد يوسف أطفيش

عائرا : ( من كتب التاريخ )

تاريخ القضاء في الاسلام : للقاضي محمود عرنوس

رقم الإيداع ٨٠ / ٥٦٠  
التوزيع الدولي ISBN ٩٧٧-٢٤١-١١-٥







Bibliotheca Alexandrina



398252